التنمية العادلة

النمو الاقتصادى - توزيع الدخل - مشكلة الفقر



عثمان محمد عثمان

أستاذ الاقتصاد

وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية الأسبق



التنمية العادلة

النمو الاقتصادى - توزيع الدخل -

مشكلة الفقر

فهرسة أثناء النشر/ إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية. إدارة الشئون الفنية

عثمان، عثمان محمد

التنمية العادلة: النمو الاقتصادى - توزيع الدخل - مشكلة الفقر/ عثمان محمد عثمان. - القاهرة: شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات/ ط1/ القاهرة: 2016م.

304ص؛ 17×24سم

تدمـــــك: 978-977-8521-57-3

رقم الإيداع: 2015/15019

1- مصر - التخطيط الاقتصادى

2- مصر، التنمية الاقتصادية

أ- العنوان

338.962

دار النشـــر: شركة روابط للنشر وتقنية المعلومات

عنوان الكتاب: التنمية العادلة: النمو الاقتصادى - توزيع الدخل - مشكلة الفقر

الكاتب: عثمان محمد عثمان

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة للناشر



rawabt روابط

للنشر وتقنية المعلومات

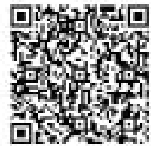
For Publishing & Information Technology

١٩ حسن أفلاطون - بجوار مستشفى عبد القادر فهمي - أرض الجولف - مصر الجديدة.

+(202) 24178673

info@rawabtonline.com

www. rawabtonline.com



ويحذر طبع، أو تصوير، أو ترجمة، أو إعادة تنضيد للكتاب كاملًا أو جزئيًا، أو تسجيله على أشرطة كاسيت، أو إدخاله على الكمبيوتر، أو برمجته على أسطوانات ضوئية، إلا بموافقة الناشر الخطية الموثقة

التنمية العادلة

النمو الاقتصادى - توزيع الدخل -

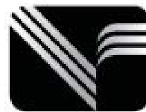
مشكلة الفقر

تأليف

د. عثمان محمد عثمان

أستاذ الاقتصاد

وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية الأسبق



روابط rawabt

للنشر وتقنية المعلومات

For Publishing & Information Technology

2016

هذا الكتاب نتاج الدراسة التى قام بها المؤلف ضمن بحوث معهد التخطيط القومى- القاهرة. ويود المؤلف أن يتوجه بالشكر لإدارة المعهد على دعمها دون أن تكون الآراء الواردة فى الكتاب معبرة بالضرورة عن المعهد كمؤسسة بحثية.

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ)

[الشعراء: 109]

إهداء

إلى الذين يعملون بِهِمَّة لزيادة خيرات الأمة

ويأملون أن ينالوا نصيبهم العادل منها

قائمة المحتويات

تقديم

التنميـة العادلـة... هـذا كتـاب جديـد يمثـل إضافـة مهمـة جـداً إلى المكتبـة العربيـة بصفـة عامـة والمكتبـة الاقتصاديـة بصفـة خاصـة. ويتنـاول الكتـاب موضوعـاً مـن أصعـب المواضيـع فى علـم الاقتصـاد، هـو موضـوع توزيـع الدخـل، نظـراً لأشـياء كثـيرة منهـا أن الموضـوع مُتْخَـم بالأحـكام التقديريـة وتفتقـر دراسـاته إلى أحـكام «تقريريـة» لا يتـم الشـك فيهـا. ومـن ناحيـة أخـرى، فـإن موضـوع التوزيـع كان قـد طـواه النسـيان ولكنـه عـاد إلى السـطح مـرة أخـرى وبقـوة، مـع نهايـة القـرن العشريـن وبـدء الكتابـة عـن إنجـازات هـذا القـرن بالنسـبة للـدول المتقدمـة والـدول الناميـة. كانـت النتائـج مخيبـة للآمـال، سـواء فيـما يتعلـق بتوزيـع الناتـج العالمـى بـين الـدول المتقدمـة والـدول الناميـة، أوبتوزيـع الدخـل القومـى فى دولـة متقدمـة أو ناميـة عـلى السـواء. وإضافـة إلى ذلـك، أصبـح موضـوع التوزيـع وعلاقتـه بالنمـو الاقتصـادى محـلاً لخـلاف كبـير بـين مجموعتـين مـن الاقتصاديـين. تضـم المجموعـة الأولى الاقتصاديـين «الليبراليـين» بصفـة عامـة وخاصـة العاملـين فى المؤسسـات الماليـة الدوليـة مـن أتبـاع «إجـماع واشـنطون». أمـا المجموعـة الثانيـة فتشـمل الكثـير مـن الاقتصاديـين فى البلـدان الناميـة وبعـض الحاصلـين عـلى جائـزة نوبـل فى الاقتصـاد. ويمثـل هـؤلاء جبهـة مضـادة للمجموعـة الأولى، بمـن فيهـا مـن الليبراليـين الجـدد، وطرحـت عـلى بسـاط البحـث مسـألة عدالـة توزيـع الدخـل، التـى أصبحـت تمثـل اهتمامـاً واضحـاً للحكومـات فى الـدول الناميـة وخاصـة المسـتقلة فيـما بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة. لقـد ارتبطـت قضيـة التوزيـع بـضرورة الوفـاء بالاحتياجـات الأساسـية والسـلع والخدمـات العامـة كالصحـة والتعليـم وغيرهـا. فى الآونـة الأخـيرة، يـرى البعـض أن تصاعـد أهميـة موضـوع التوزيـع، وخاصـة فى الاقتصـادات المتقدمـة، تعـود إلى مـا يعانيـه النظـام الرأسـمالى مـن ركـود وتذبـذب النمـو، فى صـورة زجزاجيـة حـول معـدل متـدنٍ جـداً، بـدءًا مـن النصـف الثـانى مـن القـرن المـاضى وتحديـداً فيـما بعـد 1975.

تصـدى د. عثـمان محمـد عثـمان لدراسـة هـذا الموضـوع المهـم فى كتابـه الجديـد. والمؤلـف - كـما لعلنـا نعـرف - سـواء أخذنـا بمعيـار القـدرة العلميـة أو الخـبرة العمليـة هـو مـن أكفـأ المؤهلـين

لتنـاول مسـألة الأداء الاقتصـادى والمسـاوة (العدالـة) فى توزيـع الدخـل. يدعمـه فى ذلـك أنـه يميـل إلى التعمـق فى أيـة دراسـة يقـوم بهـا، وحرصـه عـلى أن يتنـاول كافـة جوانبهـا وعناصرهـا المختلفـة. والدكتـور عثمان كان قـد بـدأ حياتـه البحثيـة والأكاديميـة فى معهـد التخطيـط القومـى منـذ منتصـف السـبعينيات ثـم عـاد كأسـتاذ إلى المعهـد بعـد أن قـضى أكـثر مـن عقـد (حتـى 2011) وزيـراً للتخطيـط وللتنميـة. ولا شـك أنـه اسـتفاد كثـيراً مـن عملـه فى المجـال البحثـى مـع البرنامـج الإنمـائى للأمـم المتحـدة ومسـئوليته عــن إعــداد وتحريــر التقريــر المــصرى للتنميــة البشريــة، الــذى كان يصــدر دوريــاً منــذ 1993. ومــع انضمامـه للحكومـة أصبـح أحـد «الطهـاة» المهمـين والأساسـيين فى مطبـخ التنميـة، والمسـئول عـن إعـداد خطـط التنميـة، وكان عـلى صلـة قريبـة مـن صنـع القـرار. وسيشـعر القـارئ فى مواضـع كثـيرة مـن الكتـاب بانعـكاس هـذه الخلفيـة الشـاملة للمؤلـف عـلى مـا ناقشـه مـن قضايـا.

عـلى ضـوء هـذه المقدمـة كان منطقيـاً أن يطـرح المؤلـف عـدداً مـن الأسـئلة التـى يثيرهـا موضـوع النمـو والتوزيـع، وأن يبحـث عـن إجابـات احتوتهـا كتابـات كثـيرة للغايـة فى النظريـة والتطبيـق (الجـزء الأول مـن الكتـاب)، وأن يضـع المناسـب مـن الاسـتخلاصات والفـروض محـل «الاختبـار» فى الحالـة المصرية (الجـزء الثـانى). لـذا كان أول مـا طُـرِح هـو فرضيـة «كوزنتـس» التـى أثـارت كل هـذا الهلـع والمناقشـات حـول طبيعـة العلاقـة بـين تزايـد الدخـل ونمـط التوزيـع. كان الاقتصـادى الأمريـكى «كوزنتـس» قـد توصـل مـن دراسـته لبعـض الاقتصـادات المتقدمـة إلى أنـه فى السـنوات الأولى مـن التنميـة (زيـادة الدخـل) تبـدأ درجـات التفـاوت فى توزيـع الدخـل فى التزايـد، ثـم تأخـذ بعـد ذلـك فى التراجـع. لكـن مـا حـدث بالفعل فى كثـير مـن الحـالات كان هـو العكـس تمامـاً، فقـد زادت حـدة التفاوت ودرجـة اللامسـاواة فى توزيـع الدخل والـثروة. وكان لابـد مـن إعـادة دراسـة هـذا الموضـوع. ومـن ثـم توالـت الدراسـات وأوراق البحـث التـى حاولـت نفـى أو تأكيـد فرضيـة كوزنتـس باسـتخدام بيانـات عـن دول كثـيرة مجتمعـة أو منفـردة، وتغطـى فـترات زمنيـة طويلـة... إلـخ. بـل إن الدراسـات حاولـت كذلـك أن تحـدد اتجـاه العلاقـة : هـل يؤثـر النمـو عـلى التوزيـع أم يؤثـر التوزيـع عـلى النمـو؟ ومـا هـى الـشروط والعوامـل التـى تحـدد اتجـاه ومـدى التأثر والتأثـير المتبـادل؟ وبغـير شـك فـإن هذا الاسـتعراض والتحليـل سيسـاعد القـارئ - وربما المتخصـص تحديداً - عـلى إدراك الكثـير مـن التفاصيـل حـول هـذه العلاقـة المُرَكَّبَـة والمعقـدة. ومـع ذلـك لم يحـاول المؤلف أن يقطـع بتفضيلـه لنتيجـة محـددة فى هـذا الجـدل، ولكنـه ألمـح إلى بعـض القناعـات مثـل أهميـة تحقيـق

زيـادة مضطـردة ومرتفعـة فى الدخـل وأن ذلـك لـن يكـون -بالـضرورة - عـلى حسـاب التوزيـع، أو أن اللامسـاواة - فى بدايـة مرحلـة التنميـة - سـتكون فى صالـح زيـادة الادخـار والاسـتثمار والنمـو، وأن إضافـة أصـول جديـدة سـتكون فى كثـير مـن الأحـوال أهـم مـن إعـادة توزيـع الموجـود منهـا، وخاصـة فى الـدول الناميـة. يجيـب المؤلـف بطريقـة غـير مبـاشرة عـلى التسـاؤل الـوارد فى العنـوان الفرعـى لكتابـه : النمـو وتحسـن التوزيـع ليسـا متعارضـين. ولكنـه عنـد اسـتعراضه للنـماذج المغايـرة لتحليـل العلاقـة بـين النمـو والتوزيـع يبـدو ميـالاً لقبـول وجهـة النظـر التـى تؤكـد عـلى دور الدولـة والسياسـة العامـة فى ضـمان هـذا التوافـق، ومراجعـة الاعتقـاد فى أن السـوق قـادرة عـلى تحقيـق ذلـك بـدون تدخـل.

خصـص الدكتـور عثـمان الجـزء الثـانى مـن كتابـه لدراسـة مسـألة النمـو والعدالـة فى مـصر مـن خلال تجميـع وتحليـل الكثـير مـن البيانـات والتقاريـر الخاصـة بالاقتصـاد المـصرى. ولأن دراسـته غطـت فـترة طويلـة نسـبياً فقـد قسـمها تقسـيماً تحكميـاً انبنـى عـلى أسـاس مـا ارتـآه مـن تغـير فى طبيعـة النظـام الاقتصـادى. فقـد ميـز بـين مرحلـة القطـاع الخـاص واقتصـاد السـوق، ثـم مرحلـة التمصـير والتحـول الاشـتراكى، ثـم مرحلـة الانفتـاح، وبعـد ذلـك كانـت محاولـة تبنـى الليبراليـة الجديـدة.

وفى تحليلـه لتطـور الاقتصـاد المـصرى حـاول معـاودة تمحيـص بعـض نمـاذج التنميـة ودراسـة مـدى انطباقهـا عـلى مـصر وخاصـة نمـوذج «آرثـر لويـس»، الـذى كان بحثـاً فى إمكانيـة اسـتخدام فائـض قـوة العمـل الزراعيـة فى التوسـع الصناعـى والحـضرى. وعـلى الرغـم مـن أن وجهـة نظـر لويـس تتمثـل فى تحليـل مسـار التنميـة فى ظـل وجـود فائـض قـوة عمـل فى قطـاع الزراعـة، فقـد رصـد د.عثـمان مـا توصـل إليـه كثـير مـن الباحثـين مـن عـدم انطبـاق هـذا النمـوذج عـلى الحالـة المصريـة، نظـراً لغيبـة المـؤشرات التـى تبـين عـدم وجـود فائـض فى العمالـة الزراعيـة فى مـصر. وربمـا بسـبب ذلـك ومـع إعـادة توزيـع الأرض الزراعيـة فقـد اتسـم توزيـع الدخـل بالتحسـن خـلال الخمسـينيات. وقـد اسـتمر التحسـن سـواء فى معـدلات الآداء الاقصـادى (6 - 7 % فى معـدل النمـو) أو فى توزيـع الدخـل فى مرحلـة التحـول الاشـتراكى. إلا أن حـرب 1967 كان لهـا تأثـير شـديد وترتـب عليهـا تغـير جـذرى فى تطـور وبنيـة الاقتصـاد المـصرى. شـهدت فـترة الانفتـاح الاقتصـادى بعـد حـرب أكتوبـر 1973 ارتفاعـاً فى معـدلات النمـو نتيجـة تدفـق المعونـات الأجنبيـة، وتحويـلات المصريـين العاملـين فى الخـارج، وإيـرادات السـياحة، والبـترول وقنـاة السـويس بعـد اسـتعادتها، وكلهـا تعـود إلى عنـاصر

الملكيـة وليـس الزيـادة فى الإنتاجيـة. لقـد تغـيرت فى تلـك الفـترة النظـرة والرؤيـة والاسـتراتيجية الاقتصادية تغـيراً جذريـاً فى مصر.

اسـتناداً إلى نتائـج بحـوث ميزانيـة الأسرة اسـتطرد الدكتـور عثـمان فى تحليـل تطـور نمـط توزيـع الدخـل حتـى السـنوات الأخـيرة. ورغـم أن الاعتـماد عـلى بيانـات الاسـتهلاك التـى توفرهـا بحـوث ميزانيـة الأسرة قـد لايعطـى صـورة دقيقـة وواقعيـة لتوزيـع الدخـل، تضمـن الكتـاب اسـتعراضاً شـاملاً لفـترات التحسـن والتراجـع فى نمـط التوزيـع وارتباطـه بمسـتوى النمـو. ولعـل مـن أبـرز مـا يحـاول الكتـاب أن يـؤشر إليـه التغـيرات المختلفـة التـى تعرضـت لهـا الطبقـة المتوسـطة، بعـد أن تناولهـا بالتعريـف وتحديـد عناصرهـا، وكيـف أن اسـتفادتها لم تكـن مقصـورة عـلى الحقبـة الناصريـة. ومـن ناحيـة أخـرى أسـهب المؤلـف فى مناقشـة مقولـة «تسـاقط ثمـار النمـو»، ليدحـض مـا يـراه البعـض مـن عـدم أهميـة مسـألة التوزيـع طالمـا أن عائـد النمـو سـيؤدى فى النهايـة إلى تشـغيل عـمال وتحسـين مسـتويات المعيشـة. إن افـتراض زيـادة الاسـتثمار والتشـغيل والدخـل، نتيجـة لتخفيـض الضرائـب عـلى الأغنيـاء، وَهْـم لا تضمنـه أيـة آليـات اقتصاديـة أو سياسـية. وفضـلاً عـن ذلـك يرصـد المؤلـف تأثـير الماليـة العامـة فى مـا كان يطلـق عليـه «مراعـاة البعـد الاجتماعـى» ليـبرز حـدود اسـتفادة الفقـراء مـن مخصصـات الدعـم، وخاصـة دعـم منتجـات الطاقـة، ثـم يقـدم بعـض التوصيـات الممكـن تطبيقهـا. وربمـا يكـون مـن بـين القضايـا المحوريـة مـا أشـار إليـه الكتـاب مـن أولويـة تسـتحقها سياسـات التصـدى للفقـر وخاصـة «الفقـر المدقـع» - أى هـؤلاء الذيـن لا يحصلـون عـلى قـوت يومهـم- وذلـك اسـتناداً إلى قناعتـه بـأن مـصر «لا تعـانى تفاوتـاً شـديداً فى التوزيـع»، كـما أن تقليـل نسـبة الفقـراء - مـن خـلال ارتفـاع معـدلات التشـغيل والنمـو - سـتنطوى كذلـك عـلى اتجـاه التوزيـع نحـو التحسـن. ولعـل هـذا مـا يعتـبره الدكتـور عثـمان نموذجـاً للتنميـة العادلـة. وإذ أشـكره عـلى جهـده المتميـز، أدعـوه إلى مواصلـة البحـث والدراسـة فى هـذا المجـال المهـم.

د. عمرو محى الدين

الأستاذ فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة القاهرة

الجزء الأول

العلاقة بين النمو الاقتصادى

وتوزيع الدخل والثروة

مقدِّمة

لماذا عاد الاهتمام بقضية توزيع الدخل؟

كانت فوارق الدخل، والفجوة بين الفئات الاجتماعية، محلاً للاهتمام، بل والقلق، بين الاقتصاديين المتخصصين والسياسيين على اختلاف توجهاتهم، حتى من خارج الأيديولوجية الماركسية، وفى البلدان غير المنضوية تحت كتلة دول حلف وارسو. وربما كان أبرز الكتابات التى بدأت إثارة الانتباه إلى أهمية مسألة عدم المساواة فى توزيع الدخل وعلاقتها بالنمو الاقتصادى، وكذلك العلاقة بين هذين المؤشرين، هو الخطاب الذى ألقاه «كوزنتس» (Simon Kuznets, 1955) فى المؤتمر السنوى السابع والثلاثين للرابطة الاقتصادية الأمريكية. وصارت هذه المقالة مرجعًا لكل ماتَبِعَها من دراسات وأبحاث ومراجعات حتى وقتنا الراهن. وارتكزت معظم هذه الأعمال العلمية إلى محاولة قياس واختبار الفرضية الأساسية التى اقترحها كوزنتس حول علاقة النمو الاقتصادى بنمط توزيع الدخل. ولأن كل هذا القدر الهائل من الكتابات والدراسات لم يُمْكنه حسم طبيعة هذه العلاقة، فليس مثيرًا ولا مدعاة للاستغراب أن المؤشرات والبيانات التى استخدمها كوزنتس فى منتصف الخمسينيات من القرن الماضى، ما زالت هى نفس المؤشرات والإحصاءات التى يستخدمها كثيرون فى الوقت الراهن، إما للتدليل على صحة مقولة كوزنتس، أو لدحضها.

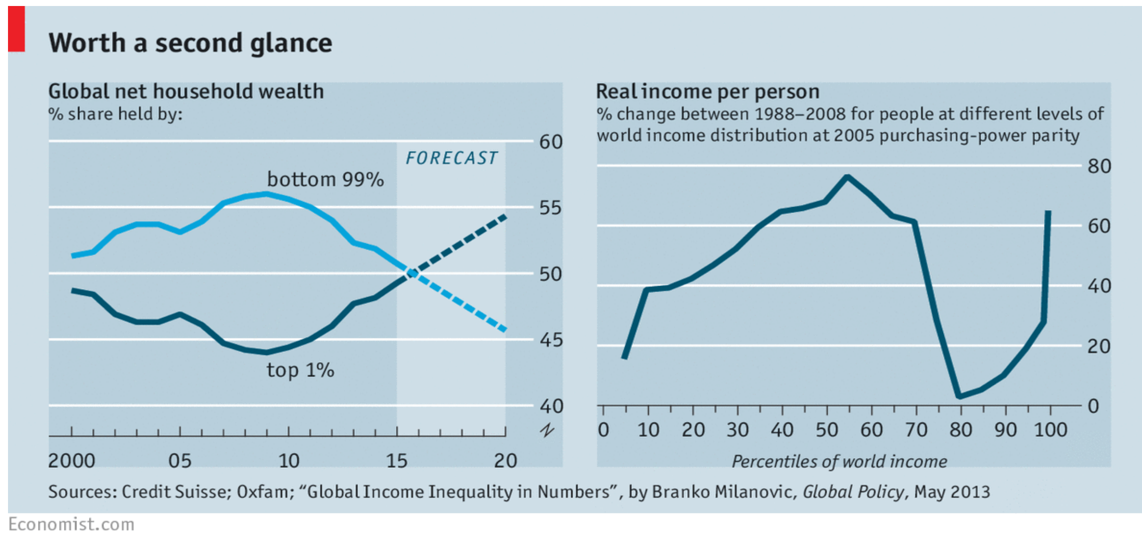
فى السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن الاهتمام قد ظهر بما عُرِفَ بعد ذلك بـ«الدول النامية» أو «العالم الثالث». وعندما أطلق كوزنتس مقولته وطَرَح للنقاش هذه المسألة، كان مَحطُّ اهتمامه، واختيار الإحصاءات ينصب على الدول المتقدمة (الولايات المتحدة، إنجلترا، ألمانيا). تتمثل خلاصة رؤية كوزنتس، فى أن التوزيع النسبى للدخل كان يتجه نحو التكافؤ أو المساواة (equality) وأن هذا الاتجاه العام كان ملحوظًا منذ العشرينيات، وربما بدأ فى فترة ماقبل الحرب العالمية الأولى. وطبقا لدراسته، ففى الولايات المتحدة الأمريكية،

تُظْهِرُ صورة توزيع دخل الأُسَرْ أن نصيب أفقر 40 % من السكان (الخُمسين الأدنى على سلم توزيع الدخل) قد زاد من 13.5 % فى 1929 إلى 18 % فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية (متوسط السنوات 1944، 1946، 1947، 1950) بينما هبط نصيب أغنى 20 % (الخُمس الأعلى فى سلم توزيع الدخل) من 55 % إلى 44 %، كما انخفض نصيب أغنى 5 % من السكان من 31 % إلى 20 % فى الفترة نفسها. كما أن البيانات المعروضة عن إنجلترا ربما تعكس اتجاهًا أعمق نحو انخفاض درجة اللامساواة فى توزيع الدخل. ولعل من أهم النقاط المحورية فى دراسة كوزنتس هو ماسجلته البيانات من التزامن والارتباط بين استقرار أو انخفاض مستوى اللامساواة فى توزيع الدخل (الأنصبة النسبية للفئات الاجتماعية) وبين الزيادة الملموسة فى نصيب الفرد من الدخل الحقيقى. ويفسر كوزنتس هذا الاستخلاص بأن الانخفاض فى عدم المساواة بين الأنصبة يعنى أن نصيب الفرد من الدخل فى فئات الدخل المنخفض يزيد بمعدل أعلى من متوسط دخل الفرد فى الفئات الأغنى.

اتَّبَعَ تفاوت توزيع الدخل فى البداية فى الدول الغنية (خاصة التى تتوافر عنها بيانات لفترة طويلة مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة) النمط الذى افترضه كوزنتس، ألا وهو زيادة درجة التفاوت فى المراحل الأولى مع التصنيع والنمو ثم الاتجاه إلى الانخفاض بعد ذلك. فبعد أن بلغت حدة تفاوت الدخل ذروتها فى أواخر القرن التاسع عشر فى إنجلترا، وحتى العشرينيات من القرن العشرين فى الولايات المتحدة، بدأت فى الانخفاض بشدة لتصل إلى أدنى مستوياتها فى السبعينيات. اتجه توزيع الدخل إلى اللامساواة والتفاوت بصورة متزايدة منذ أوائل الثمانينيات فى معظم البلدان. ومنذ ذلك الوقت أصبحت أمريكا وإنجلترا - وكذلك معظم الاقتصادات المتقدمة - أكثر غنى، وأكثر لامساواة (عدم عدالة) فى توزيع الدخل. فى 2010 كان متوسط دخل الفرد الأمريكى أعلى بنسبة 65 % عن مستواه فى الثمانينيات، وبنسبة 77 % فى إنجلترا. وفى غضون الفترة نفسها زادت التفاوتات فى الدخل فى الولايات المتحدة الأمريكية (بمقياس جينى[1]) من 0.35 إلى 0.40 أو أكثر، وفى إنجلترا من 0.30 إلى 0.37،

(1) يقيس التفاوت بين فئات الدخل المختلفة. وتتراوح قيمة المعامل بين الصفر (ليشير إلى المساواة الكاملة بين دخل كل الأفراد والفئات فى المجتمع) وبين الواحد الصحيح (الذى يعنى عدم المساواة التامة فى توزيع الدخل).

لقد كان هذا اتجاهًا واضحًا فى زيادة درجة اللامساواة والتطور العكسى فى توزيع الدخل. وكان هذا هو الاتجاه ذاته فى 16 من بين 20 دولة غنية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) (Branko Milanovic, 2011). انظر الشكل 1. وكما هو واضح فإن تَرَافُق زيادة متوسط الدخل مع زيادة التفاوت فى التوزيع فى الدول المتقدمة يجىء على خلاف ما تبناه كوزنتس وكثير من الاقتصاديين من فكر وتنظير فى هذا المجال.



الشكل (1): تطور نمط توزيع الدخل على المستوى العالمى

ولعل المثير للانتباه كذلك هو التغير فى نمط توزيع الدخل الذى حدث فى بلد كبير مثل الصين، بلد فقير يملك مزايا نسبية فى منتجات كثيفة العمل (غير الماهر)، حيث قفزت فيه نسبة التجارة إلى الناتج المحلى من 20 % إلى أكثر من 60 % فى 2008. كان المتوقع أن تتراجع اللامساواة، نتيجة ارتفاع أجور العمالة منخفضة المهارة بالمقارنة بنظيرتها من العمالة الماهرة. الواقع أن معامل جينى ارتفع فى الصين من 0.30 فى 1980 إلى حوالى 0.45 فى السنوات الأخيرة. مرة أخرى، الواقع يدحض النظرية (Milanovic, 2011). على الجانب المقابل، قد يرى البعض أن الحالة الصينية تتوافق - حتى الآن - مع فرضية كوزنتس. أى أن بلداً فقيرًا بدأ مرحلته الأولى للتنمية وارتفاع معدلات النمو الاقتصادى، وها هو يشهد تزايد التفاوت فى توزيع الدخل. هل ستبقى الصين على مسار منحنى كوزنتس، وتشهد انخفاض معامل تفاوت الدخل فى السنوات المقبلة؟

وفيما يظهر فإن زيادة مستوى التفاوت فى توزيع الدخل لا ترتهن فقط بمرحلة النمو الاقتصادى ومستوى التنمية (وفقا لفرضية كوزنتس أو غيرها وماعداها). فهذا الارتباط لا يُفَسِّر زيادة اللامساواة التى شهدتها بلدان الكتلة السوفييتية السابقة. فبينما ارتفعت درجة التفاوت (معامل جينى) بحوالى الثلث فى الولايات المتحدة فى الفترة من 1980 حتى 1995، شهد العقد اللاحق لتفكك الاتحاد السوفييتى، قَفْزَ معامل التفاوت فى روسيا بثلاثة أمثال هذه السرعة، فى الوقت نفسه الذى تراجع فيه متوسط دخل الفرد. وعلى الرغم من توقف الزيادة فى معدل اللامساواة مع نهاية القرن العشرين، فقد بقى هذا المعدل فى روسيا أعلى منه فى الولايات المتحدة، ويماثل تقريبا المعدل فى الصين. وحدث الشىء نفسه فى بلدان وسط أوروبا (الاشتراكية سابقًا)، ولكن ظلت معدلات التفاوت عند مستويات منخفضة نسبيًّا.

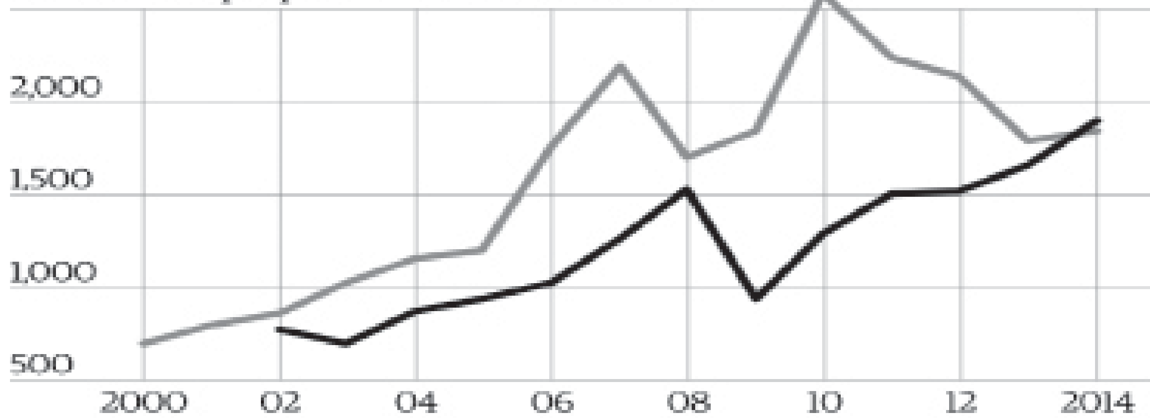
وعلى النقيض من ذلك، اتجهت تفاوتات توزيع الدخل فى بلدان أمريكا اللاتينية إلى الانخفاض خلال سنوات العقد الأول من القرن الجديد، وكانت الظاهرة ملحوظة فى البرازيل، التى كانت تُعَدُّ المثال الأبرز فى ارتفاع حدة تفاوت الدخل. وعلى الرغم من انخفاض معامل جينى فى البرازيل من 0.60 إلى 0.57 فقط (أى ثلاث نقاط مئوية) فقد جاء هذا الانخفاض على غير الاتجاه العام للارتفاع فى أنحاء العالم. وقد انخفضت أيضا درجة التفاوت فى المكسيك والأرجنتين (Milanovic, 2011). لقد أصبحت ظاهرة تركز الدخل والثروة فى غالبية الاقتصادات محلاً للرصد والتحليل. وتُبَيِّن الإحصاءات أنه بين 1990 و2010 ارتفع معامل جينى، تقريبًا فى كل الدول المتقدمة والأوروبية البازغة. ففى ثُلْث الاقتصادات المتقدمة ونصف اقتصادات أوروبا الانتقالية، ارتفع جينى بأكثر من ثلاث نقاط مئوية. لقد زادت كذلك درجة اللامساواة فى معظم اقتصادات آسيا والكريبى والشرق الأوسط وأكثر من ثلُث بلدان أمريكا اللاتينية. وانعكس هذا التركز ليس فقط فى اتساع الفجوة فى الدخل والثروة، ولكن أيضا فى عدم المساواة فى الفرص والقدرة على الحراك الاجتماعى (IMF, 2014).

شهدت التسعينيات - إذن - اهتماماً مستجداً بقضايا توزيع الدخل والنمو الاقتصادى. ويختلف هذا عن التجاهل النسبى الذى لقيته موضوعات التوزيع خلال عقد الثمانينيات. ويرجع ذلك إلى اعتبارين:

الأول: أن السياسة الاقتصادية اتجهت فى ذلك العقد إلى التثبيت والإصلاح الهيكلى وتحرير السوق. وقد أدت أزمة الديون العالمية والاختلالات المالية والنقدية الناجمة عنها إلى انصراف السياسة الماكرو اقتصادية عن قضايا العدالة والتنمية الاجتماعية.

والثانى: أن المناخ الفكرى والإدارى والأكاديمى، الذى أحاط بالسياسة الاقتصادية تأثر، منذ منتصف السبعينيات، باقتصاد السوق الذى تصاعدت وتيرته بصعود الثاتشرية فى إنجلترا والريجانية فى الولايات المتحدة. الواقع أن استمرار زيادة حدة التفاوت واللامساواة فى توزيع الدخل والثروة بين الأثرياء وباقى الفئات (انظر الشكل 2) ليس فقط فى البلاد النامية أو الفقيرة ولكن ربما بصورة صارخة فى الاقتصادات المتقدمة، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، قد زاد من حدة الجدل والتحذير من المخاطر الاقتصادية والسياسية بل والاستقرار العالمى.

وقد جاء التقرير الذى نشرته OXFAM بمناسبة مؤتمر دافوس فى يناير 2015، ورد الفعل القوى على خطاب حالة الاتحاد للرئيس الأمريكى تعبيرًا عن المدى الذى بلغته ظاهرة اللامساواة من أهمية واهتمام.



الشكل (2): نموذج صارخ للامساواة فى توزيع الثروة

يثير هذا التصاعد فى الاهتمام عددًا من التساؤلات (Solimano, 1998):

1- هل يؤدى النمو الاقتصادى إلى مزيد من المساواة (أم اللامساواة) فى توزيع الدخل؟ هل تعوق (أم تُسرِّع) العدالة فى توزيع الدخل من النمو الاقتصادى؟ ماذا تقول النظريات المختلفة عن اتجاه السببية وطبيعة العلاقة بين توزيع الدخل والنمو؟

2- ما الآليات والقنوات الاقتصادية التى ينتقل من خلالها التأثير والتأثر بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادى؟ ما هو دور المدخرات القومية، معدل الاستثمار، نمو الإنتاجية، التعليم، أسواق المال، فى تحديد شكل هذه العلاقة؟

3- ما دور الآليات السياسية، الذى تُسْنِدُه كل من النظريات لها، فى صياغة العلاقة؟ ما تأثير آلية التصويت والصراع السياسى؟

4- ما الدلائل العملية - سواء فى الدول النامية أو المتقدمة - على وجود وشكل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادى؟

5- ما الانعكاسات على السياسة التى تنطوى عليها كل من النظريات نحو حفز النمو الاقتصادى وتحقيق العدالة الاجتماعية؟

ستكون محاولة الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها هى محل اهتمام الجزء الأول من الدراسة.

الفصل الأول

نشأة وتطور دراسة علاقة النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل



الفصل الأول

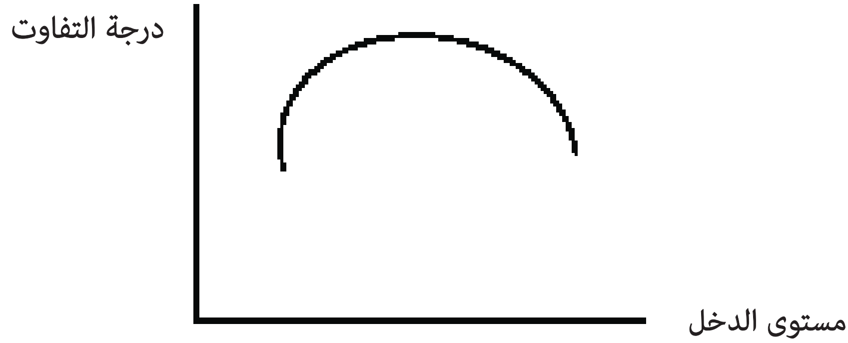
نشأة وتطور دراسة علاقة النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل

1-1 فرضية كوزنتس

كانت البداية عندما أخضع سيمون كوزنتس للفحص - فى مقالته الشهيرة فى 1955 - العلاقة بين متوسط دخل الفرد ونمط توزيع (اللامساواة فى) الدخل فى عدد من البلدان. لقد استمدت النظرة إلى النمو غير العادل (النمو مع سوء التوزيع) أساسها من فرضية كوزنتس. كان التصور هو أن حدة التفاوت فى التوزيع ستتجه إلى الزيادة فى المراحل الأولى من النمو فى البلاد النامية ثم تبدأ بعد نقطة معينة فى الانخفاض، أى أن العلاقة بين عدم المساواة (على المحور الرأسى) وبين متوسط الدخل (المحور الأفقى) سوف تأخذ شكل الناقوس (أو U المعكوسة). لم يُقَدِّم كوزنتس نظرية رسمية (مُقَنَّنة) تتبنى أسباب حدوث ذلك، ولكنه استعرض التطورات التى تقود إلى استنتاج هذه العلاقة، التى جرى فيما بعد محاولة تأطيرها، وربما إدراجها فى صُلْبِ نظريات النمو.

استندت مقولة كوزنتس إلى الافتراض بأن الاقتصاد يتكون من قطاع ريفى منخفض الدخل وقليل التفاوت فى توزيع هذا الدخل، وقطاع آخر حضرى غنى وترتفع فيه درجة التفاوت فى التوزيع. يتحقق النمو عندما ينتقل العمال من الريف إلى الحضر، حيث تتحول شريحة من الدخل فى الريف، إلى الدخل الحضرى. وبالتعريف لن يتغير التوزيع داخل كل قطاع. وبدءًا من الحالة التى يعمل فيها جميع السكان فى الريف، فسوف يزيد تفاوت التوزيع مع انتقال أول عامل إلى القطاع الحضرى، وعندما يغادر آخر عامل ريفى سوف تعود

التفاوتات إلى الانخفاض. وبين هذين الطرفين النقيضين تأخذ العلاقة الشكل الناقوسى بين تفاوت التوزيع وبين متوسط الدخل، كما يظهر فى الشكل التالى.



الشكل (3): منحنى كوزنتس

وعلى الرغم من أن فرضية كوزنتس كانت ذات طبيعة تقريبية وعمومية، فقد وَجَدَتْ الكثيرين من المؤيدين، الذين ألمح بعضهم إلى أنها «مؤكدة»، وأطلق عليها البعض «وصف الحقيقة النمطية»، بل اعتبرها آخرون بمثابة قانون اقتصادى. ويمكن أن نجد هذه الدعاوى المؤيدة لهذه المقولة فى الأدبيات المنشورة حتى نهاية القرن العشرين. (Francisco Ferreira, 1999).

ظلت النظرة - حتى وقت قريب - لعلاقة الارتباط بين النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل محكومة بالتحليل الذى قدمه كوزنتس فى أواسط الخمسينيات. وكما هو معروف، فقد توقع أن النمو الاقتصادى (الذى يبدأ عند مستوى منخفض للدخل، كما فى حالة الاقتصاد الفِلاحى (الريعى) سوف يؤدى - فى البداية - إلى زيادة التفاوت فى توزيع الدخل، ثم تضيق - بعد ذلك - هذه الفجوة، وهو ما يصوره المنحنى الناقوسى لكوزنتس. لقد استند اشتقاق هذا الشكل للمنحنى إلى معلومات تطبيقية أكثر من استناده إلى نظرية صريحة. ويركز تفسير منحنى كوزنتس على التحول والانتقال، خلال عملية التنمية، من القطاع الزراعى (الريفى) التقليدى (حيث الإنتاجية المنخفضة) إلى القطاع الحديث (مثل الصناعة ذات الإنتاجية المرتفعة)، فى المراحل المبكرة من التنمية، حيث يسمح وجود «فائض العمالة» فى القطاع الريفى بهذا الانتقال دون أن تحدث زيادة فى الأجور الحقيقية للعمالة غير الماهرة. وعلى العكس، تأخذ الدخول الحقيقية للعمالة الماهرة فى الارتفاع (نتيجة نقص العرض من هذا النوع من العمالة) خلال عملية الانتقال من الزراعة إلى الصناعة، وهو ما يؤدى إلى زيادة واتساع الفجوة بين

مستويات الأجور وتوزيع الدخل. يبدأ انخفاض التفاوت (الجزء الهابط من منحنى كوزنتس) عندما يتزايد دخل الفرد، وينحسر جيش الاحتياطى من سوق العمل، وتشجع «علاوة» المهارة للعمال على زيادة العمالة الماهرة من خلال التعليم والتدريب. ومع اضطراد هذه العملية تضيق فجوة الأجور، ويتحسن توزيع الدخل.

وبينما أيدت كثير من النماذج النظرية ما تضمنه مُنْحَنى كوزنتس، فقد كان الدعم التطبيقى لهذه العلاقة محدودًا، بسبب عدم توافر بيانات لفترة ممتدة عن توزيع الدخل. فقد استندت فرضية كوزنتس الأصلية إلى بيانات تاريخية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر عن ثلاث دول فقط (إنجلترا، الولايات المتحدة، ألمانيا). ومنها صاغ استنتاجه بحَذَر بأن البيانات تبرر الانطباع التقريبى بثبات (استقرار) التوزيع النسبى للدخل (قبل الضرائب)، يتبعه تضاؤل فى التباين النسبى فى التوزيع فيما بعد الحرب العالمية الأولى، وربما قبل ذلك. (Francisco Ferreira, 1999).

على الرغم من أن البيانات عن عدة بلدان متقدمة قد تؤيد هذا النمط من العلاقة، فقد يَسْهُل أن نجد بلدانًا أخرى لا تنطبق عليها هذه الحالة. وحتى عندما يصف منحنى كوزنتس العلاقة، مثلما وُجد فى حالتى بريطانيا والولايات المتحدة، فإن الهجرة والانتقال بين القطاعات - وهى الآلية الأساسية لدى النظرة التقليدية - لاتفسر سوى جانب بسيط من التغير فى درجة تفاوت التوزيع. والأهم أن عدم المساواة بين المهن والوظائف يبدو أكثر تأثيرًا على الاتجاه العام لتفاوت التوزيع، مع زيادة تعويضات العاملين حسب المهارة نتيجة التغيرات التكنولوجية الخارجية، وتؤدى إلى زيادة درجة التفاوت الإجمالية، وتخفيض التفاوت الناشئ عن تراكم المهارة، مما يرتبط فى النهاية بتقاربها انعكاسا لندرة المهارات خلال فترة التصنيع التى تمت فى النصف الأول من القرن التاسع عشر (Deigninger and Squire, 1998).

كثيرة هى الكتابات والدراسات التى أخضعت هذه العلاقة، كما توصل إليها كوزنتس، للاختبار وإعادة التقييم. فقد حفزت فرضية كوزنتس الكثير من الدراسات التطبيقية والجهود البحثية التى وُجِّهَتْ لاختبار شكل المنحنى: طبيعة العلاقة ومدى قوتها، اختيار الدول والفترات

الزمنيـة، وتحديـد موقـع «نقطـة التحـول» التـى يبـدأ عندهـا - أو بعدهـا - توزيـع الدخـل فى التحسـن خـلال عمليـة التنميـة. لقـد توصلـت إحـدى الدراسـات (A. Bigsten and J. Levin, 2001) إلى عـدم وجـود دليـل عـلى هـذه العلاقـة الناقوسـية المذكـورة فى مقالـة كوزنتـس. وفى أغلـب البلـدان كان مـن الصعـب رصـد أى تغير ملمـوس فى توزيـع الدخـل خـلال العقـود الأخـيرة. والأكـثر مـن هـذا فإنـه لم يتبـين وجـود ارتبـاط فى اتجـاه ثابـت بـين النمـو السريـع وزيـادة تفـاوت الدخـل. ارتبـط النمـو السريـع بزيـادة اللامسـاواة (التفـاوت فى توزيـع الدخـول) مـرات، كـما انخفضـت حـدة سـوء توزيـع الدخـل مـع ارتفـاع معـدلات النمـو مـرات أخـرى. فى بعـض الحـالات لم يحـدث تغـير عـلى الإطـلاق. ولقـد خلـص باحثـون كُـثُر إلى نفـس النتيجـة: عـدم وجـود علاقـة منتظمـة بـين معـدل النمـو الاقتصـادى وتوزيـع الدخـل.

وتميـل الدراسـات التـى تمـت فى النصـف الثـانى مـن الثمانينـات، باسـتخدام بيانـات مـن مجموعـات الـدول cross-section إلى تأييـد مـشروط لوجـود منحنـى كوزنتـس. بالإضافـة إلى أن تحليـل الانحـدار باسـتخدام بيانـات مجموعـات دول، يُظْهـر عـدم اسـتقرار الجـزء الصاعـد (زيـادة التفـاوت) عـلى المنحنـى، بالمقارنـة باسـتقرار أكـثر فى الجـزء الهابـط (زيـادة العدالـة). وطالمـا أن الشـطر المعبر عـن زيـادة التفـاوت يمثـل حالـة الـدول ذات الدخـل المنخفـض أو المتوسـط فـإن العلاقـة غـير مسـتقرة فى هـذه الـدول. وعـلى العكـس، يبـدو أن تفـاوت الدخـل يميـل إلى الانخفـاض فى الـدول ذات مسـتوى الدخـل المتوسـط والمرتفـع. أمـا نتائـج الدراسـات التـى تمـت عـلى بلـدان منفـردة فى أمريـكا اللاتينيـة (كولومبيـا، البرازيـل، الأرجنتـين) وفى آسـيا، فقـد تطابقـت مـع شـكل منحنـى كوزنتـس. وكذلـك الأمـر، بالنسـبة للدراسـات التـى أجراهـا البنـك الـدولى فى منتصـف التسـعينيات باسـتخدام بيانـات مـن مجموعـات الـدول والسلاسـل الزمنيـة، فقـد أظهـرت انطبـاق منحنـى كوزنتـس عـلى حالـة دول محـدودة (10 % مـن دول العينـة)، ولكـن بصفـة عامـة لم تتأكـد الثقـة إحصائيًّـا فى العلاقـة بـين مسـتوى الدخـل وعـدم المسـاواة فى التوزيـع لأكـثر مـن 75 % مـن بلـدان العينـة. ولم تَثْبُـت - مـن ثـم - عموميـة المنحنـى، ولم يتحقـق مـن خـلال هـذه الدراسـات وجـود - أو قـوة - العلاقـة التـى ينطـوى عليهـا شـكل منحنـى كوزنتـس. (Solimano, 1998)

سـاد فى الخمسـينيات ومـا بعدهـا فى أدبيـات توزيـع الدخـل والتنميـة مـا يمكـن وصفـه بالتجميعيـة أو الصـورة المختزلـة aggregative and reduced form، إذ إنهـا فى جانبهـا النظـرى

تهدف إلى استنباط العلاقة - خلال تقدم عملية التنمية - بين مقاييس توزيع الدخل على مستوى الاقتصاد ككل من ناحية ومتوسط دخل الفرد من ناحية أخرى. وفى جانبها التطبيقى تم التركيز على تقدير وقياس هذه العلاقة الكلية. وكانت الدراسات التطبيقية تنظر إلى هذه العلاقة المقدرة إما كاختبار لعملية التنمية المُتبعة، أو كحقيقة مُنَمَّطَة كى يتم تفسيرها أو لأخذها فى الحسبان من جانب راسم السياسة. وكان الجانب الرئيسى من هذا المنهج يكمن فى محاولة اشتقاق أو اختبار فرضية كوزنتس (التى أطلق عليها البعض «قانون» كوزنتس (Kanbur, 1998) التى تعتقد أنه مع ارتفاع مستوى الدخل، تزيد - فى البداية - تفاوتات الدخول، ثم تتجه إلى التحسن بعد ذلك. ومن استعراض الكتابات التى استندت إلى هذه الفرضية، يمكن الاستنتاج أنها لم تكن قاطعة ولا حاسمة ومع ذلك فإنها بطبيعتها الإجمالية والمختزلة تجاهلت الكتابات حول العلاقة الفعلية بين الاثنين كما تفصح عنها «دراسات الحالة» case studiesلعملية التنمية.

2-1 تفاوت توزيع الدخل والأداء الاقتصادى: هل هناك نظرية للنمو والتوزيع؟

يمكن استماحة الأعذار لدارسى علم الاقتصاد فى السبعينات والثمانينيات لنظرتهم «لعدم المساواة» فى توزيع الدخل باعتبارها مسألة هامشية. و كان من اهتم بهذا الموضوع أصلًا يَعْتَبِرُ أن توزيع الدخل هو نتيجة للتوزيع السائد للأصول، للتشغيل، وقرارات الادخار، والأسعار التى تتحدد فى أسواق الأرض، العمل، ورأس المال، والسلع. وحتى أول التسعينيات كان هناك القليل مما يمكن أن يقوله تخصص الاقتصاد حول تأثير «اللامساواة» - فى توزيع الدخل والثروة عمومًا - على المتغيرات المختلفة، مثل الكفاءة الاقتصادية، والتى يمكن اختزالها فى معدل النمو.

لم يكن هذا هو الحال بصفة عامة. فقد كان الاهتمام بالتوزيع فى مركز فكر الاقتصاديين الكلاسيكيين (التقليديين). وكما نُقِلَ عن ريكاردو أنه قال: «الاقتصاد السياسى يجب أن يكون بحثًا فى القوانين التى تحكم توزيع ناتج الصناعة فيما بين الطبقات التى انخرطت فى تحقيقه». تشكك الاقتصاديون الكلاسيك، مثل آدم سميث، ريكاردو، كارل ماركس، وغيرهم، فى قدرة النمو الرأسمالى على تجنب تفاوت توزيع الدخل والثروة. (Ferreira, 1999).

الإطار الفكرى للنظريات:

- مالثوس والانفجار السكانى:

عندما ولد الاقتصاد السياسى الكلاسيكى، فى إنجلترا وفرنسا، فى نهاية القرن الـ18 وبداية القرن الـ19، كانت قضية التوزيع بالفعل إحدى القضايا الأساسية. كان هناك إدراك أن تحولًا جوهريًا يتم، قادت إليه الزيادة السكانية والنمو الديموجرافى غير المسبوق، مصحوبًا بهجرة واسعة من الريف، وإرهاصات الثورة الصناعية. ربما كانت هذه هى البدايات لتفسير نمط توزيع الثروة، والبنية الاجتماعية، والتوازن السياسى فى المجتمع الأوربى، استنادًا إلى خطر الزيادة السكانية الكبيرة، على النحو الذى صاغه توماس مالثوس (يشار عادة إلى كتابه الشهيرEssay on the Principle of Population فى 1797). كان هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن النمو السكانى غير المشهود من قبل، أدى إلى ركود الأجور الزراعية، وارتفاع ريع الأرض، خلال العقود السابقة على قيام الثورة الفرنسية. قد لا تكون التحولات الديموجرافية هى المسئولة وحدها عن الثورة، ولكنها بكل تأكيد أسهمت فى زيادة الغضب على الأرستقراطية، وتدهور شعبية النظام السياسى القائم (Piketty, 2014). لقد كانت مخاوف مالثوس من الربط بين التبعات السياسية والانفجار السكانى تكمن وراء تحذيره الشديد من مخاطر هذه الزيادة.

- ريكاردو ومبدأ الندرة:

تواصلت النظرة التشاؤمية، والنبوءات السَوداَوِيَّة حول التطور بعيد المدى لتوزيع الثروة والبنية الطبقية للمجتمع مع نشر دافيد ريكاردو لكتابه الشهير «مبادىء الاقتصاد السياسى، والضرائب»، عام 1817. كان المدخل عند ريكاردو هو دراسة تطور أسعار وريع الأرض. كانت رؤيته تتمحور حول تأثير النمو المتواصل على السكان والإنتاج، مما ينعكس فى تزايد ندرة الأراضى بالمقارنة مع السلع الأخرى. وفى هذه الحالة، يقضى قانون العرض والطب، باتجاه ثمن الأرض نحو الارتفاع باستمرار، وكذلك الريع الذى يتقاضاه ملاك الأراضى. ومن ثم يحصل مُلاَّك الأراضى على حصة متزايدة من النتاج المحلى (الدخل القومى)، بينما يتناقص النصيب المتبقى لغيرهم، مما ينعكس فى الاختلالات الاجتماعية.

- ماركس ومبدأ التراكم اللانهائى:

حينـما نـشر كارل ماركـس المجلـد الأول لـرأس المـال فى 1867 (أى بعـد نصـف قـرن مـن نـشر رسـالة ريـكاردو) كانـت الأوضـاع الاقتصاديـة والاجتماعيـة قـد تبدلـت جوهريًـا: لم يعـد الأمـر مـا إذا كان المزارعـون قادريـن عـلى توفـير الغـذاء للأعـداد المتزايـدة مـن السـكان، أو أن أسـعار الأراضى سـترتفع بشـدة، وإنمـا كيـف نفهـم ديناميكيـات وتغـيرات الرأسـمالية الصناعيـة. فعـلى الرغـم مـن النمـو الاقتصـادى، وربمـا بسـبب هـذا النمـو، ونتيجـة للهجـرة الواسـعة مـن الريـف، بسـبب الزيـادة السـكانية، وارتفـاع إنتاجيـة الزراعـة، تزاحـم العـمال الصناعيـين فى العشـوائيات الحضريـة وتدهـورت أحـوال وأجـور العـمال ..الـخ. وكـما تُظهـر البيانـات التـى توفـرت فيـما بعـد، لم تشـهد القـوة الشرائيـة للأجـور أيـة زيـادة حقيقيـة حتـى النصـف الثـانى (وربمـا الثلـث الأخـير) مـن القـرن الــ 19. وقـد بقيـت الأجـور عنـد مسـتوياتها المتدنيـة، القريبـة مـن- وربمـا أقـل - مـما كانـت عليـه فى القـرن الــ 18، بسـبب الزيـادة فى النمـو الاقتصـادى خـلال هـذه الفـترات. لقـد ارتفـع بشـدة نصيـب رأس المـال مـن الدخـل القومـى (الأربـاح الصناعيـة، ريـع الأرض، أجـور المسـاكن) فى إنجلـترا وفرنسـا خـلال النصـف الأول مـن القـرن 19. تراجعـت هـذه الحصـة قليـلًا فى العقـود الأخـيرة مـن ذلـك القـرن، عندمـا زادت الأجـور مـع ارتفـاع النمو. وحسـب البيانـات التـى قـام بيكيتـى بتجميعهـا وتحليلهـا، لم يحـدث انخفـاض بنيـوى فى اللامسـاواة قبـل الحـرب العالميـة الأولى. فـما حـدث خـلال الفـترة 1870 - 1914 كان - فى أحسـن الأحـوال - هـو الاسـتقرار فى اللامسـاواة وتركـز الـثروة عنـد مسـتوى غايـة فى الارتفـاع (وفيـما يبـدو، لم تكـن هـذه الدائـرة الحلزونية المتزايـدة لعـدم المسـاواة (العدالـة) لتتوقـف، مـا لم تؤثـر الصدمـات التـى ترتبـت عـلى انفجـار الحـرب العالميـة (Piketty, 2014).

لقـد اعتمـد ماركـس فى تحليلـه - مثلـما فعـل ريـكاردو - عـلى التناقضـات المنطقيـة فى النظـام الرأسـمالى. ومثلـما كان الحـال فى نمـوذج ريـكاردو يسـتند ماركـس إلى سـعر رأس المـال ومبـدأ النـدرة فى تحليـل تطـور الرأسـمالية الصناعيـة (حيـث لا يوجـد سـقف لتراكـم رأس المـال المتمثـل فى الآلات والمعدات، والمنشـآت.. إلـخ). ولهـذا يمكـن وصـف خلاصـة تحليلـه بإعتبـاره مبـدأ «التراكـم اللانهـائى»، أى الميـل القـوى لـرأس المـال نــحو اسـتمرار التراكـم، والتركـز فى أيـدى فئـة محـدودة، بـدون حـدود.

لم تتحقق أى من التخوفات السوداء، أو النبوءات التى توقعها مالثوس، ريكاردو، أو ماركس، بل أخذت الأجور - فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر - فى الارتفاع: بدأ توسع التحسن فى القوة الشرائية للأجور، وتبدل الموقف تمامًا، رغم استمرار اللامساواة الشديدة، وربما تكون قد تزايدت حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى. يفسر بيكيتى هذا القصور، بتجاهل ماركس، مثل سابقيه، التقدم التكنولوجى المستمر، والزيادة المضطردة فى الإنتاجية، وهى العوامل التى تُوَازِنُ أثر عملية التراكم وتركز رأس المال الفردى.

لا يقلل هذا النقد من مدى ملاءمة التحليل الماركسى من عدة جوانب. فقد بدأ بطرحه للسؤال الهام عن التركز غير المسبوق فى الثروة فى أثناء الثورة الصناعية. كما أن مبدأ التراكم اللانهائى الذى طرحه ماركس، لا يزال صائبًا فى دراسة القرن الواحد والعشرين، كما كان فى القرن الـ 19. وربما كان فى بعض المجالات، أكثر أهمية من مبدأ الندرة عند ريكاردو. فإذا كانت معدلات نمو السكان والإنتاجية منخفضة نسبيًّا، يكتسب تراكم الثروة أهمية واضحة، خاصة عندما يزيد بنسب كبيرة، ويصبح مصدرًا للاختلال الاجتماعى (Piketty, 2014).

- من ماركس إلى كوزنتس، من النبوءة إلى «حكايات الجن»:

ليس هذا العنوان الفرعى من صياغتى، ولكنه ترجمة معبرة من عنديات الاقتصادى الفرنسى بيكيتى للتعبير عن طبيعة التحول فى محتوى دراسة مسألة توزيع الدخل والثروة من المفكرين الأوائل فى النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أمثال ريكاردو وماركس إلى الاقتصاديين المحدثين فى القرن العشرين مثل كوزنتس. إذ يرى بيكيتى أن الروح العامة التى أشاعها ريكاردو وماركس انطوت على التوقع والتنبؤ بمآل النظام الاقتصادى على ضوء مبادئ الاقتصاد مثل الندرة، وتراكم رأس المال. وقد أفسحت هذه الرؤى الطريق أمام حالة الشغف «بحكايات العفاريت (الجن)» ذات النهايات السعيدة. لقد أوضحنا فى أكثر من موضع أن كوزنتس رأى أن تفاوت توزيع الدخل واللامساواة سوف تتجه إلى التناقص تلقائيًّا فى المراحل المتقدمة للتنمية الرأسمالية، بغض النظر عن اختيارات السياسة الاقتصادية، أو الاختلافات بين الدول. ظهرت موجة تفاؤل مماثلة فى تحليل روبرت سولو للشروط الضرورية التى تضمن انطلاق الاقتصاد على مسار النمو المتوازن، بحيث يتزايد الناتج، الدخل، الأرباح، الأجور، رأس المال، أسعار الأصول، وغيرها بنفس المعدلات، ومن ثم تستفيد من النمو الاقتصادى

كل الفئـات الاجتماعيـة، بالدرجـة نفسـها، ولا تظهـر أيـة تفاوتـات غـير عاديـة. وهكـذا يكـون موقـف كوزنتـس متعارضًـا تمامًـا مـع رؤيـة القـرن الـ 19 عنـد ريـكاردو - ماركـس فى توقـع الزيـادة المتصاعـدة فى درجـة اللامسـاواة فى توزيـع الدخـل والـثروة، ولكـن مـا يميزهـا هـو اسـتخدامه لقاعـدة إحصائيـة عريضـة، لم تكـن متوافـرة حتـى منتصـف القـرن العشريـن. بـدون هـذه السلسـلة مـن البيانـات المتاحـة لم يكـن باسـتطاعة كوزنتـس قيـاس عـدم المسـاواة فى توزيـع الدخـل، أو تحليـل تطورهـا عـبر الزمـن. كانـت تقديراتـه غـير مسـبوقة لنصيـب الفئـات العشريـة للسـكان (وكذلـك العُشَـيْر الأعـلى) مـن الدخـل القومـى الأمريـكى، ولاحـظ انخفاضًـا حـادًا فى درجـة اللامسـاواة فى الولايـات المتحـدة مـن 1913 حتـى 1948. ففـى بدايـة الفـترة، كانـت حصـة أغنـى 10 % مـن السـكان تبلـغ 45 - 50 % مـن الدخـل الأمريـكى السـنوى، انخفضـت فى نهايـة الأربعينيـات إلى 30 - 35 %. كانـت نسـبة الانخفـاض مرتفعـة بوضـوح؛ لأنهـا تمثـل حـوالى نصـف الدخـل الـذى كان يحصـل عليـه أفقـر50 % مـن السـكان (Piketty, 2014).

وفقـا لرؤيـة (نظريـة) كوزنتـس كان مـن المفـترض أن تبـدأ مرحلـة التقـدم فى التنميـة فى نهايـة القـرن الــ 19 أو بدايـة القـرن العشريـن فى البلـدان الصناعيـة، وأن انخفـاض حـدة اللامسـاواة كـما حـدث فى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة فى الفـترة 1913 - 1948 يُعـد حالـة تَقْبَـلُ التعميـم كظاهـرة، ومـن ثـم إعـادة إنتاجهـا فى جميـع الاقتصـادات، بمـا فيهـا الـدول الناميـة (التـى كانـت تـرزح تحـت وطـأة الفقـر فيـما بعـد مرحلـة الاسـتعمار). وفيـما يبـدو، فـإن البيانـات التـى قدمهـا كوزنتـس فى كتابـه عـام 1953، أصبحـت - فجـأة - سـلاحًا سياسـيًّا نافـذًا. وكـما يؤكـد بيكيتـى فـإن كوزنتـس كان حريصًـا - فى خطابـه الرئـاسى أمـام نخبـة الاقتصاديـين الأمريكيـين - عـلى أن يُذَكِّـرَ مسـتمعيه أن القصـد مـن وراء هـذه التوقعـات المتفائلـة هـو بـكل بسـاطة «الإبقـاء عـلى الـدول الناميـة ضمـن إسـار orbit العـالم الحـر». وبصفـة عامـة، تحولـت نظريـة منحنـى كوزنتـس إلى مُنتَـج للحـرب البـاردة. ومـع ذلـك، فقـد تمـت صياغـة النظريـة السـحرية لمنحنـى كونتـس لأسـباب خطـأ، واتسـمت النتائـج التطبيقيـة لهـا بالهشاشـة. لقـد كان الانخفـاض فى اللامسـاواة التـى تـم رصدهـا فى معظـم الـدول الغنيـة خـلال الفـترة 1914 - 1945، نتاجًـا للحـروب العالميـة ومـا صحبهـا مـن «صدمـات اقتصاديـة وسياسـية» (خاصـة لأصحـاب الـثروات الضخمـة)، وليـس نتيجـة لعمليـة هادئـة وتدريجيـة للانتقـال بـين القطاعـات، عـلى النحـو الـذى وصفـه كوزنتـس (Piketty, 2014).

المتغير الاقتصادى المُحَدِّدُ لعلاقة النمو والتوزيع:

- النظرية الكلاسيكية:

كانت النماذج التى تؤيد صراحة أو ضمنيًّا رؤية الكلاسيك هى نماذج النمو المحفوز بالادخار. فى هذه النماذج تُوفر دالة الادخار حلقة وصل بين توزيع الدخل والنمو. بالنسبة للكلاسيك (التقليديين)، يكون الميل الحدى للادخار من الأجور (عند العمال) أقل (أو عند الصفر) من مثيله بالنسبة لعوائد التملك (الريع والربح للرأسماليين). ومن هنا، فإن توزيع الدخل الأكثر مساواة يرتبط بمعدل إدخار قومى أقل، تراكم رأسمالى منخفض، ومعدل ضعيف لنمو الدخل. كانت هذه هى الخلفية الفكرية لواقع القرنين الثامن عشر والتاسع عشر - خاصة فى إنجلترا - الذى صاحب خلالهما النمو الاقتصادى السريع والثورة الصناعية، تركز الدخل والثروة، وهو الواقع الذى لم يكن فى خصام مع النظرية (Ferreira, 1999).

إذن، وفقًا للنظرية الكلاسيكية (التقليدية) يتحدد نمو الناتج وزيادة الدخل بعملية الادخار. ترجع الاستثمارات الأكثر إلى المعدل الأعلى للتراكم الرأسمالى، الذى يعتمد على الأرباح الكبيرة التى تتحقق للرأسماليين. ومن هنا، فإن مستوى الاستثمار يتحدد تمامًا بواسطة معدل الادخار، مما يعنى أن المساواة فى توزيع الدخل (لصالح فئات العاملين) ستؤدى إلى انخفاض الادخار الإجمالى، وإبطاء النمو الاقتصادى. ونتيجة لذلك، لن يمكن تجنب عملية «المقايضة» والاختيار بين النمو والتوزيع. واستمر قبول هذه النتيجة من جانب النظرية النيوكلاسيكية (Edgar Pardo-Beltran, 2002). فقط فى النصف الأول من القرن العشرين ظهرت بعض الأصوات فى مواجهة هذا الاعتقاد.

- النظرية الكينزية:

هناك على الجانب الآخر النماذج الكينزية والبنيوية (Structuralists)، التى يلعب فيها الطلب الكلى الدور الأساسى فى تحديد النمو على المدى البعيد، فقد يكون تفاوت التوزيع إما مُعَوِّقًا (حيث يكون محكومًا بمستوى هيكل الأجور) أو مُحفِّزًا للنمو (حيث يكون محكوما بمستوى الربح). ويتوقف ذلك على تأثير توزيع الدخل على الطلب الكلى والاستثمار الخاص.

وبرز الاعتراض الشديد من جانب «اللورد كينز»، الذى اعتبر أن عدم عدالة توزيع الثروة، والفشل فى توفير التشغيل الكامل، مظهران صارخان لفشل الاقتصاد المعاصر. لقد أشار إلى أن تفاوت (عدم عدالة) التوزيع ينشأ من: «الاعتقاد الخطأ بأن نمو رأس المال يتوقف على قوة حافز الفرد على الادخار، وأن جانبًا كبيرًا من هذا النمو يعتمد على مدخرات الأغنياء من ثرواتهم البالغة». (Edgar Pardo-Beltrann, 2002) وفوق ذلك، واستنادًا إلى مبدأ «الطلب الفعال»، وتحديدًا إلى نظريته فى القانون النفسى ونظرية الاستثمار، اقتنعت الكينزية بأن إجراءات إعادة توزيع الدخل بطريقة تؤدى إلى زيادة الميل للاستهلاك ستكون إيجابية التأثير على نمو رأس المال.

فى الخمسينيات انطوت نظرية النمو على دور بالغ الأهمية للتوزيع، إذ يتجه معامل رأس المال/ العمل إلى مستوى التوازن المستقر من خلال اختلاف معدلات الادخار عند الرأسماليين والعمال. فإذا ارتفع هذا المعامل عن مستواه التوازنى، سيرتفع معامل الأجر/ الربح. ولأنه يفترض أن الميل للادخار من الأجور أقل من مثيله بالنسبة للأرباح، سيتجه التراكم الرأسمالى إلى الانخفاض، مما يؤدى إلى تراجع معامل رأس المال/ العمل إلى مستوى التوازن.

ولعل من القضايا المهمة هى كيفية التوفيق بين منحنى كوزنتس وبين النماذج الماكرواقتصادية للنمو والتوزيع. إن منحنى كوزنتس يشير إلى أن العلاقة بين المتغيرين (النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل) تتوقف على مستوى متوسط دخل الفرد. فعند المستويات المنخفضة لدخل الفرد، ربما يكون مطلوبًا تركز توزيع الدخل بدرجة ما، تسمح للأطراف الاقتصادية بتمويل تراكم رأس المال العينى والبشرى، بما يكفى لانطلاق عملية النمو. وبعد ذلك، وعندما يصل الاقتصاد إلى مستويات أعلى للدخل، فإن استمرار نفس النمط من توزيع الدخل سيصبح معوقًا أمام التوسع الاقتصادى فى المستقبل.

كانت دراسة آرثر لويس (Lewis 1954 and Ranis, 2004) التى تبحث عملية التنمية، حيث يبدأ النمو والتراكم فى القطاع الحديث فى الاقتصاد، تحاول أن تتتبع التأثيرات التوزيعية (الانعكاسات على التوزيع) التى تتركها هذه العملية، وأثر تغير نمط التوزيع بدوره على التنمية. إن عملية التنمية ابتداء، وربما لفترة طويلة من الزمن، تؤدى إلى اتساع فجوة الدخل، طالما أن التأثير على القطاع التقليدى ظل غير ملموس، عن طريق زيادة الأجور والدخل فى

هـذا القطـاع. إذن، فى مرحلـة وجـود فائـض العمـل حسـب نمـوذج لويـس سـتزيد حـدة تفـاوت الدخـل مـع ارتفـاع متوسـط الدخـل. وعندمـا يبـدأ الفائـض فى النفـاذ، واسـتمرار زيـادة الدخـل، تضيـق فجـوة الدخـول. لم يكـن هـذا سـوى صـورة مطابقـة لفرضيـة كوزنتـس. مـاذا عـن النمـو والتوزيـع؟ فى أبسـط صُـوَر نمـوذج لويـس، فى غيـاب التقـدم الفنـى، يرتبـط تناقـص الغلـة (العائـد) فى القطـاع الحديـث بانخفـاض الربحيـة، ومـن ثـم تراجـع التراكـم الرأسـمالى والنمـو، أى أن تراجـع معـدلات النمـو سـيترافق مـع زيـادة درجـة التفـاوت فى التوزيـع (ومعنـى هـذا أنـه مـن الواضـح أن إدخـال التقـدم الفنـى سـوف يزيـد التحليـل تعقيـدًا أكـبر) (Ferreira, 1999).

يجـد التفكـير مـن خـلال الانعكاسـات المُعَقـدة للنمـوذج البسـيط لآرثـر لويـس، مخرجًـا عـن طريـق الاسـتنتاجات الأكـثر تبسـيطًا التـى صاغتهـا أفـكار كوزنتـس. لقـد ركـز بـدوره عـلى انتقـال السـكان بـين قطاعـات النشـاط الاقتصـادى، باعتبـاره السـمة الرئيسـية لعمليـة التنميـة. وبينـما لم يهتـم بدوافـع - وبالتـالى نمذجـة - هـذا الانتقـال، فقـد ركـز بـدلًا مـن ذلـك عـلى انعكاسـات وآثـار انتقـال السـكان عـلى توزيـع الدخـل. لقـد أراد معظـم الباحثـين - فيـما بعـد - أن تشـمل مناقشـاتهم (ونماذجهـم) المـدى القصـير، وكذلـك مسـار توزيـع الدخـل فى المـدى البعيـد مـع تقـدم التنميـة، أى رغبـوا فى أن يتمكنـوا مـن تفسـير الحالتـين بإطـار بسـيط. وهكـذا، فبينـما يتضمـن إطـار لويـس الافـتراض بأنـه إلى أن تنتهـى مرحلـة فائـض العمـل سـيزيد تفـاوت الدخـل، فإنـه وفقًـا لكوزنتـس هنـاك ميـل لوجـود اتجـاه مماثـل، ليغطـى 50 سـنة أو أكـثر مـن تغـير نمـط التوزيـع (ليأخـذ الشـكل الناقـوسى)، حيـث يزيـد التفـاوت فى البدايـة (الأجـل القصـير)، ثـم يأخـذ فى التراجـع مـع تقـدم التنميـة (فى الأجـل الطويـل) وبلـوغ مسـتوى معـين مـن الدخـل (نقطـة تحـول). لا نبغـى المبالغـة فى أهميـة وخطـورة محاولـة تغطيـة كل الجوانـب التحليليـة بواسـطة شـكل تجميعـى ومختـزل للعلاقـة. هنـاك دائمًـا الميـل؛ لأن تشـمل البيانـات كل أجـزاء المنحنـى الناقـوسى. وعندمـا تفشـل هـذه المحاولـة، يتـم تجاهـل العلاقـة برمتهـا بـين النمـو والتوزيـع، حتـى فى الأجـل القصـير. ولا تعنـى حقيقـة أنـه، فى الأجـل الطويـل (أو فى مجموعـة بلـدان تتبايـن مسـتويات الدخل فيهـا، وتخفـى الاختلافـات الهيكليـة والسياسـات التأثـيرات المحـددة الأخـرى) لا توجـد علاقـة بـين النمـو والتوزيـع، أى أنـه ليـس هنـاك مـبرر للاعتقـاد بعـدم وجـود هـذه العلاقـة فى الأجـل القصـير، وأن وجـود (أو عـدم وجـود) علاقـة فى صـورة مختزلـة قـد تكـون لـه فائـدة محـدودة عـلى راسـم السياسـة، وخاصـة فى الأجـل القصـير.

- النظرية النيوكلاسيكية:

تعود نظرية النمو - فى المسار الرئيسى كما تعلمناه - إلى نموذج روبرت سولو الشهير، الذى لا يتطلب آلية لتوزيع الدخل كى نضمن بلوغ وضع توازنى. ولأن سولو قد بنى نموذجه حول دالة إنتاج نيوكلاسيكية، فقد أصبح هذا النموذج إطارًا لنظرية النمو النيوكلاسيكية. وفيما بعد تم تطوير هذا النموذج ليأخذ فى الحسبان دور «التقدم الفنى»، وكذلك استبدال معدل الادخار كمتغير خارجى فى النموذج، ليحل محله الاستهلاك. يأخذ نموذج النمو الذى صاغه «روبرت سولو» فى الحسبان معامل رأس المال / العمل، ليصبح معتمدًا على «أسعار» العمل ورأس المال. فى هذا النموذج يكون النمو محكومًا أيضًا بالادخار، الذى يقود الاقتصاد (بافتراض المنافسة الكاملة، ثبات عائد النطاق، وتوازن السوق ..) إلى النمو التوازنى والتشغيل الكامل، من خلال مرونة أسعار عناصر الإنتاج. وبدورها، تتحدد أنصبة كل من العمل ورأس المال فى الدخل القومى حسب الإنتاجية الحدية لكليهما، وافتراض ثبات معدلات الادخار من عائد العمل ورأس المال، وكذلك الحال بالنسبة لمعدل الادخار الإجمالى، استقلالًا عن نمط توزيع الدخل. ومن هذا المنطلق لن يؤثر توزيع الدخل مباشرة على النمو الاقتصادى، على الرغم من أنه ربما تكون له سببية عكسية (Solimano, 1998)، أى أن النمو الاقتصادى يحدد توزيع الدخل.

وعلى النقيض، افترض كالدور اختلاف معدلات الادخار بين العمال والرأسماليين، واستخدم التغيرات فى توزيع الدخل من خلال عملية «الادخار الإجبارى» كآلية أساسية لبلوغ التوازن الاقتصادى الكلى. ولهذا فإن السببية تتجه من النمو إلى توزيع الدخل، ومن الاستثمار إلى الادخار. واتجاه العلاقة من الاستثمار إلى الادخار تعنى أن النمو يصبح محكومًا بالاستثمار، ولكن على عكس نموذج كينز فقد افترض كالدور التشغيل الكامل، ووجد علاقة عكسية بين الأجور والنمو.

كانت هذه قضايا مثيرة، وغالبا معقدة، وباعتبار أن التعامل معها لم يتطلب معالجة صريحة لتوزيع الدخل أو الثروة، كما أن هذه المعالجة دونها صعوبات منهجية، فقد بُنيت هذه النماذج على افتراض وجود هيئة مُمثلة representative agent، وأن الاختيارات فى

الاقتصاد كما لو كانت مطابقة لاختيار الفرد. ومن ثم فإن أهمية توزيع الدخل، التى أعطتها الاقتصاديات الكلاسيكية (كالدور/ كوزنتس) تم افتقادها عبر تطور علوم الاقتصاد لفترة طويلة. المجتمع ليس هيئة متجانسة، سواء فى مستوى الدخل أو الثروة أو أية أبعاد أخرى. وعندما نقول إن الاقتصاد ينمو بسرعة معينة فإن المقصود هو متوسط معدل النمو لكل مجموع السكان. مع تقدم تكنولوجيا الحساب فقد تزايد هيكل توزيع الدخل، ولم يعد الاعتماد على متوسط الدخل وحده.

لا يعنى ذلك عدم الاهتمام بالتغير فى متوسط معدل النمو، ولكن يشير إلى ضرورة فهم مؤشرات أخرى، مثل تفاوت الدخول (اللامساواة)، وتغير نمط التوزيع ... إلخ. وربما نجد أن متوسط الدخل يزيد بمعدل معين، ولكن يلزم كذلك أن نتعرف على شكل منحنى التوزيع الذى سيعكس مدى رفاه الفئات الفقيرة density function. إن علماء الاجتماع والاقتصاديين غير معنيين فقط بتوصيف ما يحدث، بل هم مهتمون أكثر بالروابط بين المتغيرات، والأسباب، والتفسير للظواهر التى يدرسونها. هل هناك علاقة منتظمة مثلًا، بين تباين توزيع الدخل من ناحية، ومعدل زيادته، من ناحية ثانية. وعندما يكون الأمر كذلك، فما هو اتجاه السببية؟ هل النمو يؤثر على مستوى التفاوت (التباين) فى توزيع الدخل، هل يؤثر نمط الاختلال القائم فى توزيع الدخل على معدل النمو المستقبلى، وإذا كان أى من ذلك كله صحيحا، فما هو السبب وراء ذلك؟

- نظرية النمو الداخلى growth endogenous:

الواقع أنه يمكن التوصل إلى هذه الصورة من التطورات عندما نلجأ إلى نظريات النمو الداخلى، والسياسة الداخلية endogenous policy حيث ترى أن المواطنين غير الموافقين (المعترضين) على نمط التوزيع السائد سيطالبون بفرض ضرائب أعلى على رأس المال، أو من نظريات ضغط الأرباح، التى تفترض أنه بعد فترة طويلة من النمو ستضغط التنظيمات العمالية لزيادة الأجور، وتحسين ظروف العمل، والحصول على نصيب أكبر من الكعكة الاقتصادية. وتبعات هذه التطورات واضحة، فعند مستوى معين من التنمية، وبعد فترة ممتدة من النمو مع سوء التوزيع، يولد النظام طلبًا متزايدًا على درجة من إعادة التوزيع، لصالح حصة أكبر للعمال والفئات ذات الدخل المنخفض فى عوائد التنمية.

بـدأ الاقتصاديـون (النظريـون) خـلال عقـد التسـعينيات، فى دراسـة أكـثر جديـة للعلاقـة بـين التوزيـع والنمـو. وارتبـط ذلـك بظهـور وتطويـر نظريـة النمـو الداخـلى. وقـد اسـتندت هـذه الدراسـات إلى ثلاثـة افتراضـات منهجيـة (Solimano, 1998):

أولًا: غـيرت اتجـاه السـببية المسـتمدة مـن نمـوذج سـولو ومنحنـى كوزنتـس، إلى أن علاقـة السـببية تتجـه مـن التوزيـع إلى النمـو.

ثانيًـا: أن النـماذج الجديـدة تفـترض أن النمـو محكـوم بالاسـتثمار. الواقـع أن صاحـب هـذه المقولـة- Solimano- قـد حـدد أن الاسـتثمار دالـة فى الميـل الحـدى للادخـار ومسـتوى الادخـار الـكلى، ولا يظهـر الاسـتثمار فى معادلـة صريحـة. ولهـذا فـإن القـرارات التـى تـؤدى إلى تقليـل التفـاوت سـتؤدى إلى تقليـل النمـو، كـما اعتقـد أنصـار النظريـة الكلاسـيكية والنيوكلاسـيكية. وعمليًـا، فـإن هـذه النظريـة تعالـج الادخـار - وليـس الاسـتثمار- كمتغـير داخـلى.

ثالثًـا: يمكـن اللجـوء إلى الآليـات (المتغـيرات) السياسـية لتوضيـح الكيفيـة التـى يؤثـر بهـا توزيـع الدخـل عـلى النمـو. وهكـذا فلـم تعـد النظريـة اقتصاديـة تمامًـا. وعـلى سـبيل المثـال، عندمـا يكـون أمـام متخـذى القـرار هدفـان: النمـو، والعدالـة(!!) فربمـا يعتـبرون أن الأول أكـثر أهميـة. ومـع ذلـك، فـإن درجـة التناقـض الاجتماعـى، والعمليـة السياسـية سـوف تحـددان - فى النهايـة - مـدى أهميـة كل مـن الهدفـين، وكيـف يمكـن تحقيـق كل منهـما. وهكـذا فعندمـا تسـتند الآليـة الاقتصاديـة إلى أن الادخـار هـو المحـدد للنمـو، لـن تكـون السياسـات الاقتصاديـة نتيجـة فقـط للمناقشـات التكنوقراطيـة، بـل كذلـك انعكاسـا للتوافقـات السياسـية والاجتماعيـة (الضرائـب نمـوذج).

وتبـدو الآليـة السياسـية واضحـة فى حالـة ضرائـب الدخـل، التـى تؤثـر سـلبيًّا عـلى ربحيـة أى مـن رأس المـال العينـى أو البـشرى. ووفقًـا لهـذه النظـرة يتوقـف الأمـر عـلى التفضيـل النسـبى لسياسـة التوزيـع، باعتبـاره المحـدد لعـبء الضريبـة الجديـدة عـلى هـذه المدخـلات، وبالتـالى نمـو اقتصـادى أبطـأ. ولهـذا، فهنـاك علاقـة عكسـية، بـين تقليـل تفاوتـات الدخـل، ومعـدل النمـو الاقتصـادى، التـى تؤثـر بطريقـة غـير مباشرة عـلى النمـو مـن خـلال قـرارات الاسـتثمار التـى تتخـذ بعـد سـداد الضرائـب المبـاشرة.

فى هــذه النظريــة، فــإن التفضيــلات السياســية والاجتماعيــة لأى مــن سياســات التوزيــع أو النمــو ســتعكس نفســها فى عمليــة التصويــت، إذ إن تفضيــلات المواطنــين دالــة فى مــا يمتلكــون مــن

رأس مـال، أراضى، مهـارات وكفـاءات، أو قـوة عمـل. وكـما يقـول (Solimano, 1998) فإنـه عندمـا يتركـز توزيـع الدخـل فى صالـح العمـل، سـتتحيز السياسـات نحـو إعـادة التوزيـع، حيـث تسـتفيد نسـبيًا فئـة محـدودة مـن عائـد التراكـم الرأسـمالى والنمـو. وكذلـك عندمـا تحـوز الرأسـمالية حجـمًا ونفـوذًا سياسـيًا واسـعًا، فمـن المرجـح أن يتـم اتبـاع سياسـات محفـزة للأعـمال وللنمـو. ومـن ثـم، سـيكون النمـو المُحَقَّـق - بـدوره - انعكاسًـا ونتيجـة للتـوازن الاقتصادى/السـياسى، الـذى يختـزل فى هيـكل الضرائـب، والإنفـاق الحكومـى، والمتغـيرات التكنولوجيـة. وهكـذا، فإنـه عـلى النقيـض مـن نمـاذج كينـز وكاليتسـكى، تقـود هـذه النظريـة إلى الاسـتنتاج بـأن تركُـز الدخـل ضـار بالنمـو، وذلـك لأسـباب ثلاثـة تدعـو للقلـق:

الأول: كلـما زادت حـدة تفـاوت توزيـع الدخـل، ارتفعـت ضرائـب الدخـل، ودرجـة تفعيـل سياسـات إعـادة التوزيـع، مـما يثبـط التراكـم الرأسـمالى المـادى والبـشرى.

الثـانى: أن تركُـز الدخـل والـثروة يـؤدى إلى زيـادة الاحتقـان الاجتماعـى، الـذى سـيكون مصـدرًا لعـدم الاسـتقرار السـياسى، وهـو مـا يعـوق الاسـتثمار والنمـو الاقتصـادى.

الثالـث: تركُـز الـثروة يحـول دون حصـول الفقـراء عـلى الائتـمان (القـروض) ويقلـل مـن إمكانيتهـم للاسـتثمار فى التعليـم، والفـرص الأخـرى، وربمـا يـؤدى إلى ارتفـاع القيمـة السـوقية لـرأس المـال البـشرى فيعطـل الاسـتثمار والنمـو.

يُحـذر سـوليمانو مـن التشـاؤم، فالرسـالة التـى تضمنهـا منحنـى كوزنتـس - عـلى سـبيل المثـال - أنـه بعـد مسـتوى معـين لدخـل الفـرد، سـتؤدى عمليـة النمـو بطبيعتهـا، وفى المـدى البعيـد، إلى تقليـل الفـروق فى توزيـع الدخـل. الأكـثر مـن هـذا، فـإن سياسـات مثـل برنامـج التوسـع فى القبـول بالمـدارس سـوف يسـهم فى الارتفـاع بمعـدل النمـو الاقتصـادى، ومسـتوى الدخـل لنسـبة كبـيرة مـن السـكان. وبالإضافـة إلى ذلـك، فمـن المعـروف أن توزيعًـا أكـثر مسـاواة فى الدخـل وفى الفـرص الاقتصاديـة يسـاعد عـلى تجنـب الـصراع الاجتماعـى وعـدم الاسـتقرار السـياسى. وعـلى الرغـم مـن ذلـك، فـإن توصيـات سـوليمانو غـير مقبولـة؛ لأن معظـم البلـدان الناميـة تحتـاج إلى حـل مشـكلة تفـاوت التوزيـع عـلى الفـور أو فى الأمـد المتوسـط عـلى الأقـل، وليـس فى الأجـل البعيـد، الـذى اهتـم بـه كثـير مـن الباحثـين.

- نظريات بديلة:

هنـاك نظريـات أخـرى مثـل البنيويـة (الهيكليـة) والماركسـية الجديـدة، تناولـت بالدراسـة العلاقـة بـين توزيـع الدخـل والنمـو. فالنظريـة الهيكليـة تشـبه الكينزيـة إلى حـد كبـير، فهـى تعتقـد أن توزيـع الدخـل يؤثـر فى الطلـب الـكلى، ومـن ثـم فى الناتـج فى الأجـل القصير وفى النمـو طويـل الأمـد. تـأتى هـذه العلاقـة مـن القبـول بفكـرة أن الفاعلـين الاقتصاديـين، مثـل المؤسسـات والهيئـات والفئـات الاجتماعيـة والطبقـات، لديهـم درجـات متفاوتـة مـن القـوة الاقتصاديـة، تسـتطيع أن تؤثـر بواسـطتها فى الأسـعار والكميـات فى الأسـواق المختلفـة. ومـن ثـم فـإن نمـط نمـو الناتـج وتوزيـع الدخـل يمكـن رصدهـا مـن خـلال التحـول الهيـكلى فى الاقتصـاد، أى التغـير الهيـكلى الـذى يصطحـب التنميـة الاقتصاديـة. أمـا فى نماذج الماركسـية الجديـدة، حيـث يكـون النمـو محكومًـا بالادخـار، يرتبـط التوزيـع والنمـو بعلاقـة عكسـية، وهـى النتيجـة عينهـا التـى تتحقـق حتـى عندمـا يكـون الاسـتثمار هـو المحـدد للنمـو. والواضـح أن مناقشـة قضايـا التوزيـع وارتباطـه بالنمـو يلـزم أن تتـم فى إطـار ماكـرو اقتصـادى (كلى) حيـث يلعـب الادخـار والاسـتثمار دورًا محوريًـا فى تحديـد شـكل العلاقـة، وفى اتجـاه التأثـير (السـببية).

اكتسـب تفـاوت توزيـع الدخـل أهميـة متزايـدة، ليـس فقـط لاعتبـارات تاريخيـة. منـذ السـبعينيات أخـذت هـذه التفاوتـات فى الزيـادة بشـدة فى الـدول الغنيـة وخاصـة فى الولايـات المتحـدة التـى عـاد فيهـا تركـز الدخـل خـلال العقـد الأول مـن القـرن الــ 21 إلى المسـتوى الـذى سـاد فى العقـد الثـانى مـن القـرن المـاضى. ولهـذا أصبـح مـن المهـم معرفـة كيـف ولمـاذا انخفضـت اللامسـاواة، فيـما بـين الفترتـين البعيدتـين. للتأكيـد، قـد يكـون النمـو الاقتصـادى السريـع فى الـدول الفقـيرة والصاعـدة، خاصـة الصين، سـببًا قويًـا وراء انخفـاض سـوء توزيـع الدخـل عـلى المسـتوى العالمـى، مثلـما حـدث عندمـا ارتفـع النمـو فى الـدول الغنيـة خـلال الفـترة 1945 - 1975. ولكـن هـذه العمليـة أثـارت قـدرًا كبيرًا من الاهتمام سـواء فى الـدول النامية أو الغنيـة. والأكـثر مـن هـذا، فـإن الاختـلالات العميقـة التـى لاحظناها خـلال العقود الأخـيرة فى أسـواق المال، والنفـط، والعقـارات، أثـارت الشـكوك حول «مسـار النمو المتـوازن» الذى تبناه سـولو أو كوزنتـس. وبصورة أو أخـرى، يبـدو أننـا فى وضـع فى بدايـة القـرن الــ 21 يشـبه إلى حـد كبـير مـا كان عليـه سـابقونا فى بدايـة القـرن الــ 19: نحـن نشـهد تغـيرات جذريـة فى الاقتصـادات المختلفة حـول العـالم، ومن الصعوبـة بمكان أن

نعرف ما سوف تتمخض عنه، ولا كيف سيصبح توزيع الدخل والثروة - بعد عدة عقود - سواء بين الدول، أو على مستوى كل دولة. يستحق اقتصاديو القرن الـ 19 الثناء لأنهم وضعوا مسألة التوزيع فى قلب التحليل الاقتصادى، وحاولوا دراسة اتجاهه على المدى البعيد. وأيًّا كانت صحة إجاباتهم، فليس هناك سبب يدعو إلى الاعتقاد فى أن النمو سيكون متوازنًا بصفة تلقائية. لقد انقضى زمن طويل، قبل أن تعود مسألة «اللامساواة» والتفاوت فى توزيع الدخل والثروة إلى مركز التحليل الاقتصادى، وأن نطرح الأسئلة التى أثيرت فى القرن الـ 19. تجاهل الاقتصاديون لفترة طويلة، توزيع الثروة، جزئيًّا بسبب الاستخلاصات المتفائلة التى توصل اليها كوزنتس، وجزئيًّا نتيجة حماس المتخصصين للنماذج الرياضية المبسطة التى تستند إلى representative agent.

إذن، يتوقف شكل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادى على أسلوب الوصول إلى التوازن الكلى (الماكرواقتصادى). فالحقيقة أن النماذج التى تفترض حالة التشغيل الكامل، وأن الادخار هو المُحَدّد للنمو، ستتوصل إلى علاقة عكسية بين العدالة والنمو. كما أن هذه النماذج تؤدى إلى صياغة علاقة السببية فى الاتجاه من النمو إلى توزيع الدخل (أى أن النمو هو المتغير المستقل وسيؤثر على التوزيع باعتباره المتغير التابع). أما فى النماذج التى يعتمد فيها النمو على الاستثمار، ينقلب اتجاه السببية إلى النقيض، أى من التوزيع - كمتغير مُحَدَّد مُسبقًا - إلى النمو فى فترة لاحقة. فى حالة نماذج الاقتصاد السياسى، من المتصور أن يعوق اختلال توزيع الدخل النمو الاقتصادى، استنادًا إلى ما تؤدى إليه السياسات من تشوه نمط وهيكل الحوافز مما يعطل تراكم رأس المال العينى والبشرى. كما أن التفاوت الاجتماعى يمكن أن يؤدى إلى عدم الاستقرار السياسى والاضطراب الاجتماعى. ولأن الاستثمار الخاص شديد الحساسية لعوامل عدم اليقين، والاضطراب السياسى، فإن المناخ المُوات اجتماعيًا سيكون حافزًا على النمو السريع (Solimano, 1998).

يتسع التحليل النظرى للعلاقة بين التنمية والتوزيع ليغطى مساحة عريضة تبدأ من مناقشة الأسس العامة حتى تصل إلى تصميم النماذج الرياضية، ومن تحليل تأثير النمو (التنمية) على التوزيع إلى تحليل العلاقة فى اتجاهها العكسى. كان تحليل لويس وكوزنتس مُنطلِقًا من المناقشة العامة (رغم تعقيداتها) وليس النماذج الرياضية، كما كان يركز على تأثير النمو على

التوزيـع، واعتبـار أن التغـير فى التوزيـع هـو جـزء مـن عمليـة التنميـة ككل. تواصلـت الدراسـات التـى حاولـت تنميـط ونمذجـة العلاقـة ليدخـل فى حُسْـبانها اعتبـارات أخـرى مثـل: أوزان ترجيحيـة لدخـل الفئـات المختلفـة، تطبيـق نمـوذج نيوكلاسـيكى (Robert Sollow)، والاقتصـاد السـياسى. كان هنـاك انفجـار فى الأعـمال النظريـة لمحاولـة تحديـد العلاقـة بـين النمـو والتوزيـع. وفى ظـل افتراضـات مختلفـة، كان مـن الممكـن اشـتقاق أنمـاط مختلفـة مـن العلاقـة، عـلى غـرار منحنـى كوزنتـس الناقـوسى. والواقـع أن معظـم الدراسـات وَضَعـت لنفسـها هـدف إظهـار أن هـذا الشـكل للعلاقـة موجـود فى النمـوذج الـذى تمـت صياغتـه.

3-1 اختبار النظرية فى ضوء التطور الاقتصادى الفعلى

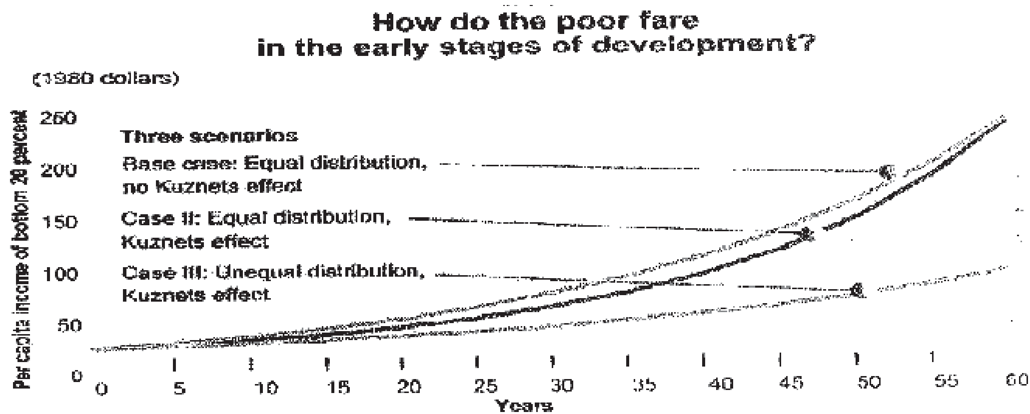
سـاد الاعتقـاد لـدى الاقتصاديـين أنهـم يفهمـون طبيعـة الروابـط بـين النمـو الاقتصـادى وتوزيـع الدخـل. فهـل تمكنـت الأدبيـات الاقتصاديـة، واسـتطاعت أُطُرُهـا النظريـة تفسـير وتحليـل القضايـا الرئيسـية وانعكاسـاتها المهمـة عـلى السياسـة الاقتصاديـة، خاصـة فى الـدول الناميـة؟ هـل بوُسـعها أن توفـر إجابـات عـلى أسـئلة مثـل:

- هـل سـيؤدى النمـو الاقتصـادى، فى الـدول ذات التنميـة المنخفضـة، إلى زيـادة التفـاوت فى توزيـع الدخـل؟ وهـل مـن الـضرورى أن يبلـغ دخـل الفـرد مسـتوى حـد أدنى مُعَـيَّن قبـل أن تبـدأ حـدة تفـاوت توزيـع الدخـل فى الانخفـاض؟
- هـل الـدول التـى تشـهد تفاوتـًا شـديدًا فى الدخـل تحقـق معـدلات نمـو اقتصـادى أبطـأ مـن الــدول ذات التوزيــع المتكافــئ egalitarian؟
- هل على الحكومات أن تتبنى سياسات «إعادة التوزيع» لتحسين أحوال الفقراء؟

لا شـك فى أن تـؤدى الفـروض المختلفـة حـول طبيعـة العلاقـة بـين النمـو الاقتصـادى والتفـاوت فى توزيـع الدخـل إلى نتائـج متباينـة التأثـير عـلى الفقـراء. السـيناريو الأفضـل يفـترض اقتصـادًا عـادلًا (ينخفـض فيـه تفـاوت التوزيـع إلى حـد كبـير) وتظـل حصـة الفقـراء فى إجـمالى الدخـل بـلا تغـير عـبر فـترة طويلـة (60 سـنة). فى هـذه الحالـة ينطـوى النمـو الاقتصـادى بمعـدل معقـول (4 % سـنويًّا مثـلًا) عـلى ارتفـاع دخـل الفقـراء. السـيناريو الثـانى (الخـط الأوسـط فى الشـكل 4) يسـتند إلى فرضيـة

كوزنتس الشهيرة، حيث ترى هذه الفرضية أنه عند مستويات منخفضة من الدخل، ستزيد حدة تفاوت التوزيع مع ارتفاع الدخل، وتبدأ فى الانخفاض عند مستويات تالية ومتقدمة للتنمية. (وهو ما يمكن تصويره بالمنحنى الناقوسى). وسنلاحظ - طبقًا لهذا السيناريو - أن نصيب الفئات الفقيرة فى الدخل ستتجه إلى النقصان مع بدء ارتفاع معدل النمو، ولن تعود هذه الحصة إلى سابق مستواها قبل 60 سنة، وبعدها سيكون متوسط دخل الفرد الفقير أقل بنسبة 10 % عبر جيلين من السكان. (Deininger and Squire, 1997).

ما النتائج التى تظهرها الدراسات التطبيقية؟ من البيانات التى استخدمها االباحثان يحاولان الإجابة عن سؤال جوهري. هل ستزيد التفاوتات فى توزيع الدخل فى المراحل المبكرة للتنمية، ثم تقل بعد ذلك، كما توقع كوزنتس؟ لا شك أن افتراضات كوزنتس أحدثت تسارعًا فى الدراسات التطبيقية، المعنية بالاستنتاج بأن «التنمية تضر بالفقراء». أثرت نوعية البيانات على النتائج. ولكن الباحثَين خلُصا إلى أنه فى 90 % من الحالات (بيانات من مجموعة دول) لا توجد دلائل على صحة منحنى كوزنتس. ويرى الباحثان أن فترة 30 عامًا التى غطتها البيانات التى استخدماها ربما تكون أقصر من أن تشمل كل المنحنى، ولكن كان من المتوقع - على الأقل - أن نجد تزايدًا فى درجة تفاوت توزيع الدخل فى البلدان منخفضة الدخل، واتجاها للانخفاض فى الدول ذات الدخل المرتفع. ولكن البيانات تؤكد فقط وجود اتجاه خطى فى عدد محدود من البلدان.



الشكل (4) كيف يستفيد الفقراء من النمو

المصدر: Deininger and Squire,1997

عند دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادى الكلى وبين التغيرات فى دخل الفئة الأفقر، خلال فترة عشرة سنوات، لم يتم التوصل إلى علاقة متسقة ولا منتظمة. إذ إن فترات النمو ارتبطت بزيادة فى درجة التفاوت فى عدد من الحالات (43 حالة) وتراجع فى حدة التفاوت فى حالات أخرى (45 حالة). وعلى النقيض، فقد وجدا علاقة قوية ومنتظمة بين النمو الكلى وبين نمو الدخل الذى يحصل عليه أدنى خُمس من السكان. وهذا الدخل ارتفع فى أكثر من 85 % من بين 91 حالة. وهذا يعنى أنه حتى عندما يسوء توزيع الدخل، فإن الأثر الإيجابى للنمو الاقتصادى على دخل الفقراء يفوق ويعوض الأثر السلبى لزيادة سوء التوزيع.

هل تنمو الدول ذات التوزيع المتكافئ بمعدلات أسرع؟ عندما يكون النمو الاقتصادى مفيدًا للفقراء، يكون التركيز على العوامل التى تحفز النمو مطلوبًا ليس فقط من زاوية العدالة الاجتماعية، ولكن كذلك من منظور التنمية. وكما تظهر الدراسات التطبيقية هناك علاقة ربما تكون سالبة بين تفاوت توزيع الدخل وبين النمو اللاحق، وإذا ما تأكد ذلك، فقد تشهد الاقتصادات ذات التوزيع المتفاوت معدلات أقل للنمو، وبصفة عامة ميلًا أقل لتقليل عدد الفقراء.

لقد تغيرت الدراسات التطبيقية التى تناولت العلاقة بين التنمية(*) وبين توزيع الدخل فى فترة ما بعد الحرب الثانية على عدة مراحل. فيما بعد الحرب مباشرة كان التركيز على النمو الاقتصادى السريع والتصنيع. لم يكن هذا يعنى عدم الاهتمام بالفقر وبالفقراء، بالعكس كان الاعتقاد هو أنه السبيل الأفضل والأسرع لتقليل الفقر(**).

فى الخمسينيات ناقش عدد من الكتاب الآثار التوزيعية للنمو الاقتصادى. كان الأشهر - كما أشرنا من قبل - هو كوزنتس، وفرضيته الشهيرة بالمنحنى الناقوسى. تأخذ تفاوتات توزيع الدخل فى الزيادة أولًا، ثم تعود بعد ذلك إلى التراجع مع ارتفاع متوسط الدخل. وكذلك كان نموذج «فائض العمل» عند آرثر لويس يفترض أن تفاوت الدخل يتزايد فى البداية، عندما

(*) يستخدم البعض مفهوم التنمية كمرادف للنمو، ولا يعطى اهتمامًا لمؤشرات أخرى مثل مستوى المعيشة... إلخ.

(**) It is generally agreed that industrialization of international depressed areas ... is the way of achieving a more equal distribution of income between different areas of the world by raising incomes in depressed areas at a higher rate than in the rich areas. (Rosenstein-Rodan).

يبدأ العمال فى الهجرة (الانتقال) من القطاع التقليدى منخفض الدخل إلى القطاع الحديث مرتفع الدخل. وبعد أكثر من ثلاثين عامًا على صياغة هذا النموذج عاد لويس إلى التأكيد على تعارض التنمية مع التوزيع، وخاصة فى المدى القصير. بطبيعة الحال، فإن عوائد التنمية ستتوزع - فى الأمد الطويل - بشكل أكثر مساواة.

شهدت الستينيات والسبعينيات تصاعد الاعتناء بالآثار التوزيعية للنمو السريع، منطلقًا من تجربة بعض البلدان مثل البرازيل، حيث يسوء توزيع الدخل، بل وربما يزيد الفقر، رغم تسارع النمو. وتبنت الخطة الخمسية الثالثة فى الهند أهدافًا توزيعية. وربما كانت وثيقة البنك الدولى «إعادة التوزيع مع النمو» (Hollis Chenery and others, 1974)، هى أفضل ملخص لفكر التنمية فى تلك الفترة، ليعكس القلق من طرح أرثر لويس فى أن النمو قد لا يفيد الفقراء بسبب أثاره التوزيعية، وأن تدخلًا فعالًا يصبح ضروريًا لتعديل الآثار التوزيعية لعملية النمو. وبرزت فى الأدبيات مناقشة عملية «الاستهداف» targeting ضمن سياسة مكافحة الفقر.

أفسحت محاولة التوافق حول «إعادة التوزيع مع النمو» الطريق أمام تطور جديد فى الفكر، بعيدًا عن التحذير من تعارض محتمل ومقايضة بين النمو والتوزيع، والقول بإمكانية تحقيق نمو أعلى وعدالة أكثر فى آن واحد. وكان هناك أربعة محاور فى الفكر الذى قاد إلى هذه النتيجة مع نهاية الثمانينيات (Kanbur, 1998):

1- أُجْرِيَت عدة دراسات تطبيقية لاختبار «فرضية كوزنتس»، فشلت فى إيجاد علاقة منتظمة بين النمو وتفاوت توزيع الدخل، باستخدام بيانات عدد من البلدان.

2- هناك دراسات أخرى متعددة تناولت الانعكاسات المحتملة لسياسات التعديل (التصحيح) الهيكلى فى الدول التى تواجه اختلالات اقتصادية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية. لقد أثير أن هذه الاختلالات والتدخل الحكومى لم تكن تتسم بالكفاءة أو العدالة. ومن ثم، فإن الإصلاح الاقتصادى لا يحقق زيادة الدخل القومى فحسب، بل يؤدى إلى تقليل حدة توزيع الدخل والفقر. والواقع أن التركيز على إصلاح السياسات فى الدول عالية المديونية خلال عقد الثمانينيات، كان أحد أهم الأسباب وراء تراجع الاهتمام بعلاقة النمو مع التوزيع.

3- كان المحور الثالث فى الكتابات يرتكز على ما عرف بالمعجزة الآسيوية فى النمو مع العدالة. قد أظهرت هذه الاقتصادات - من خلال تجارب التنمية فى السبعينيات والثمانينيات - أنه ليس ثمة تعارض أوتناقض بالضرورة، إذ يمكن أن نحقق زيادة فى الدخل القومى وعدالة فى التوزيع. وكان أحد الاعتبارات التى نالت التركيز هو دور التوزيع الابتدائى، وخاصة توزيع الأراضى ورأس المال البشرى، فى ضمان التوزيع العادل لعوائد النمو.

4- ارتبط المحور الرابع بتواصل نجاح القصة الآسيوية، فى التسعينيات حيث برزت كتابات نظرية تحاول أن تُبين أن أوضاع المساواة فى بداية الفترة لا تضمن فقط التوزيع العادل للنمو، ولكنها كذلك تُمكن من تحقيق نمو أعلى مما كان يمكن الوصول إليه فى ظروف مغايرة. هذا الخط فى الفكر النظرى يُبْرِزُ التكامل بين تقليل تفاوتات التوزيع وزيادة النمو.

شهد العقد الأخير من القرن الماضى إجماعًا على هذا النمط من الفكر مع نشر التقريرين الهامين للبنك الدولى والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة (WB, 1990, and UNDP, 1990). لقد اتفقا على أن النمو ليس مهمًا فحسب لتقليل الفقر، بل إن النمو مع عدالة التوزيع لعوائده يمكن أن يتحققا جنبًا إلى جنب. المطلوب هو فقط سياسات ملائمة. لقد وضع تقرير التنمية فى العالم إستراتيجية مزدوجة الأعمدة يمكن بواسطتها إزالة التناقض الذى أشارت إليه الأدبيات السابقة، العمودان هما: النمو الذى يزيد الطلب على العمل والمُعْتمِد على حوافز لتشجيع القطاع الخاص، والاستثمارات العامة فى التعليم الأساسى والصحة، والبنية الأساسية. ويضاف إلى هذين العمودين الأساسيين شبكة للأمان الاجتماعى، تساند الفقراء المدقعين والمهمشين (ممن يفوتهم قطار التنمية).

على الرغم من ذلك، ظهرت خلال التسعينيات موجة جديدة من التفكير تشككت فى التوافق المزعوم حول عدم وجود تعارض (مقايضة) بين النمو والعدالة. لقد استمدت هذه الموجة نسَبَها من الخمسينيات وكتابات كوزنتس ولويس، واستندت إلى دلائل من تبعات الإصلاح فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبعض الدراسات الحديثة التى بينت أنه بعد أكثر

مـن عقديـن مـن النمـو المصحـوب بعدالـة أكـبر، بـدأت تفاوتـات الدخـل فى الزيـادة فى بعـض بلـدان شرق آسـيا. ولهـذا، فثمـة احتـمال أن التوافـق الـذى اسـتند إلى خـبرة السـبعينيات والثمانينيـات لم يعـد ملائمًـا للقـرن الواحـد والعشريـن.

وهكذا، تشير مراجعة الأدبيات فى التنمية والتوزيع إلى أربع مراحل متباينة (Kanbur, 1998):

الأولى: فى الأربعينيـات والخمسـينيات، حيـث أظهـرت النمـو والتصنيـع كمفتـاح لتقليـل الفقـر، ولم تعكـس اهتمامـا ملموسًـا بالآثـار التوزيعيـة.

الثانيـة: مـن منتصـف الخمسـينيات إلى منتصـف السـبعينيات، أكـدت عـلى التناقـض المحتمـل بـين النمـو والتوزيـع، والحاجـة إلى التدخـل لإدارة السياسـة الاقتصاديـة.

الثالثـة: مـن منتصـف السـبعينات حتـى أوائـل التسـعينيات، سـاد قـدر مـن التوافـق عـلى أنـه بوسـع السياسـة الجيـدة أن تسـتبعد التناقـض بـين تسـارع النمـو وتحسـن نمـط التوزيـع، سـواء فى الأمـد القصـير أو المـدى البعيـد.

الرابعـة: بـدأت موجـة جديـدة مـن الكتابـات منـذ أوائـل التسـعينيات. وفيـما يبـدو فـإن الباحثـين وصنـاع السياسـة سـيعيدون اكتشـاف احتـمال قيـام التعـارض وإمكانيـة المقايضـة (عـلى غـرار مـا أثـير فى الخمسـينيات والسـتينيات). أصبـح هـذا التفـاوت أكـثر وضوحًـا، كنتيجـة لإسـتراتيجيات ومسـارات النمـو المتبعـة فى ظـل أوضـاع العولمـة القائمـة.

4-1 النيوليبرالية، الإصلاح الاقتصادى وقضية توزيع الدخل

أشرنـا إلى أنـه فى فـترة مـا بعـد الحـرب - خـلال الخمسـينيات والسـتينيات - حيـث سـادت حالـة التشـغيل الكامـل والنمـو السريـع، لم تكـن مسـألة توزيـع الدخـل موضوعًـا مهـمًا للمناقشـة. ومـع ذلـك، فقـد تجـدد الاهتـمام بهـذه القضيـة فى سـنوات نهايـة القـرن، نتيجـة زيـادة البطالـة وتباطـؤ النمـو. ومـع اتبـاع سياسـات اقتصـاد السـوق منـذ الثمانينيـات، وظهـور الحاجـة لتقييـم هـذه السياسـات، تزايـدت اهتمامـات الكثيريـن بدراسـة مشـكلة توزيـع الدخـل.

كان تحليـل العلاقـة بـين النمـو والتوزيـع أحـد المسـارات التـى اتُّبِعَـت لدراسـة تطـور نمـط توزيـع الدخـل. ولم يُـؤَد هـذا التحليـل إلى إثـارة قضايـا قديمـة، مثـل فرضيـة كوزنتـس فحسـب، ولكنـه أَسـهم

كذلك فى طرح أسئلة جديدة للمناقشة، لعل من أهمها: نمط وهيكل تفاوت توزيع الدخل فى زمن تحرير السوق. لقد خَلُصَت بعض الدراسات التطبيقية إلى تأييد فرضية كوزنتس بوجود المنحنى الناقوسى، عن طريق استخدام بيانات مجموعة دول Cross - Country، ولكن دون استخدام بيانات عن التوزيع لفترة زمنية طويلة. ولهذا، لم يمكن الاعتداد كثيرًا بنتائج هذه الدراسات لأنها لم تهتم بعلاقة التزامن Relationships Intertemporal بين النمو والتوزيع . فيما بعد، تبنت دراسات أخرى منهج البيانات التتبعية panel data وتوصلت من خلاله إلى أشكال مختلفة من هذه العلاقة. ومن ناحية أخرى، سنجد أن الأدبيات التى تناولت تطور توزيع الدخل، قد تبينت أن التركيز على البعد الزمنى يتطلب ضرورة استخدام بيانات السلسلة الزمنية للدول منفردة.

وفقًا للأسس النظرية التى تروج لتبنى إستراتيجية اقتصاد السوق، على المستوى العالمى منذ أواخر السبعينيات، كان من المتوقع أن يتحسن توزيع الدخل مع النمو الاقتصادى. وعلى الرغم من ذلك، لم تؤيد النتائج التى توصلت إليها بعض الدراسات هذا التوقع، ومالت - بدرجة أكبر - إلى الاتفاق مع ما توصلت إليه دراسات معاصرة، من أن عدم العدالة (التفاوت فى توزيع الدخل) قد زاد فى عدة دول منذ الثمانينيات. ومن ناحية أخرى، هناك من لا يتفق مع وجهة نظر الليبرالية الجديدة فى أن تفاوت الدخل ربما يميل إلى التراجع على المدى البعيد، عندما تبدأ قوى السوق فى الاستجابة لهذه المتغيرات (Gerardo Angeles, 2006).

افتراضات وتوقعات الليبرالية الجديدة:

تفترض الليبرالية الجديدة أنها تملك إطارًا نظريًّا يُفَسِّر التحسن فى توزيع الدخل، نتيجة لسببين مرتبطين:

الأول: أنها تحفز التصدير والتشغيل والناتج، ومن ثم توفر موارد إضافية تُمَكِّنُ من «إعادة» توزيع الدخل.

الثانى: أنها تمكن من تفعيل قوى السوق، وآلية الأسعار، مما يسمح بتوزيع - تخصيص - الموارد بكفاءة أكثر.

ومن المعروف أن وصفة السياسات المقترحة لتحقيق هذه الأهداف يمكن إيجازها فى تحرير التجارة، تدفق الاستثمار، تحرير سوق العمل، الخصخصة، والانضباط المالى. فيما قبل

الثمانينيات كانت السياسات الاقتصادية السائدة مُوَجَّهة للداخل، وحمائية، وتتبع التخطيط المركزى فى دول نامية وفى الاتحاد السوفييتى، والكتلة الشرقية. واتبعت بلدان شرق آسيا إستراتيجية تنمية تتبنى التحرير التدريجى، وتحرير اقتصادى محدود فى الدول المتقدمة. فى ظل هذه الأوضاع كانت الدولة تلعب دورًا أهم من قوى السوق. ومن ثم ففى خلال هذه السنوات، ومن وجهة نظر الليبرالية الجديدة، ربما نتوقع أن تتزايد تفاوتات التوزيع مع زيادة الدخل؛ لأن تشوهات السوق، وتدخل الحكومات، تنطوى على عدم الكفاءة، وسوء توزيع الدخل. ومن هذا المنطلق، فإنه من المتوقع أن تكون العلاقة موجبة بين مستوى الدخل وبين تفاوت التوزيع قبل فترة الثمانينيات. ولهذا، فإن العلاقة بعيدة المدى بين النمو الاقتصادى واللامساواة فى توزيع الدخل، فى فترة ما بعد الحرب من وجهة نظر الليبرالية الجديدة، ستأخذ شكل منحنى ناقوسى (منحنى كوزنتس)، وأن تقع نقطة التحول فى وقت ما خلال الثمانينيات.

خلال الثمانينيات، أضافت عناصر الاقتصاد السياسى السائدة، قوة دافعة لسياسات اقتصاد السوق، وحاصرت جهود فرض الحمائية، وصعود أفكار الليبرالية الجديدة خلال فترة حكومة ريجان فى الولايات المتحدة، أجندة الإصلاح فى الدول النامية المستندة إلى سياسات السوق، انهيار النظام الشيوعى، وانتشار أوجه التحرير الاقتصادى عموما، أدت جميعها إلى اتجاه عالمى نحو اقتصاد السوق، النمو المتجه للخارج، تزايد دور القطاع الخاص، وزيادة تدفقات رأس المال. فى ضوء هذه الأوضاع، ومن وجهة نظر الليبرالية الجديدة، كان من المتوقع التحسن فى توزيع الدخل، وأن تكون هناك علاقة عكسية بين نمو الدخل وتفاوت التوزيع (خلال فترة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الجديد). (Gerardo Angeles, 2006)

فى الواقع العملى لم يشهد عقد السبعينيات - الفترة التى شهدت تحريرًا اقتصاديًا مُقَيَّدًا - زيادة تفاوت توزيع الدخل، بل اتجه للانخفاض البسيط. ومن ناحية أخرى، نجد أن المنحنى يتجه ناحية الارتفاع منذ أوائل الثمانينيات، وأن هذا الاتجاه قد استمر خلال الثمانينيات وأوائل التسعينيات. وتجدر ملاحظة أن المنحنى - فى حالة المجموعة الموسعة للدول محل البحث - قد غير اتجاهه فى 1996. والحقيقة أن ثمة توافقًا متزايدًا فى الأدبيات المنشورة على أن تفاوت الدخل زاد فى فترة الحرية الاقتصادية، وأن الدلائل الواردة أعلاه تتفق مع هذا الاستنتاج، حتى وإن كانت ثمة تباينات فى الدراسات المختلفة حول فترة الزيادة فى التفاوت.

مع تصاعد أفكار اقتصاد السوق فى أوائل الثمانينيات، مالت بعض التوقعات الرئيسية إلى إعادة تقدير النمو السريع والمضطرد الذى ميَّز مرحلة تصاعد تدخلات مؤسسات بريتون وودز، لتحسين توزيع الدخل، وبصفة عامة إعادة الطريق نحو الرخاء. وعلى الرغم من ذلك، فإن الدلائل التطبيقية (القياسية) خلال فترة التحرير الاقتصادى تشير إلى أن النمو الاقتصادى السريع لم يمكن استدامته، وبدت معدلات النمو غير مستقرة، كما أن تفاوت التوزيع قد زاد فى المتوسط.

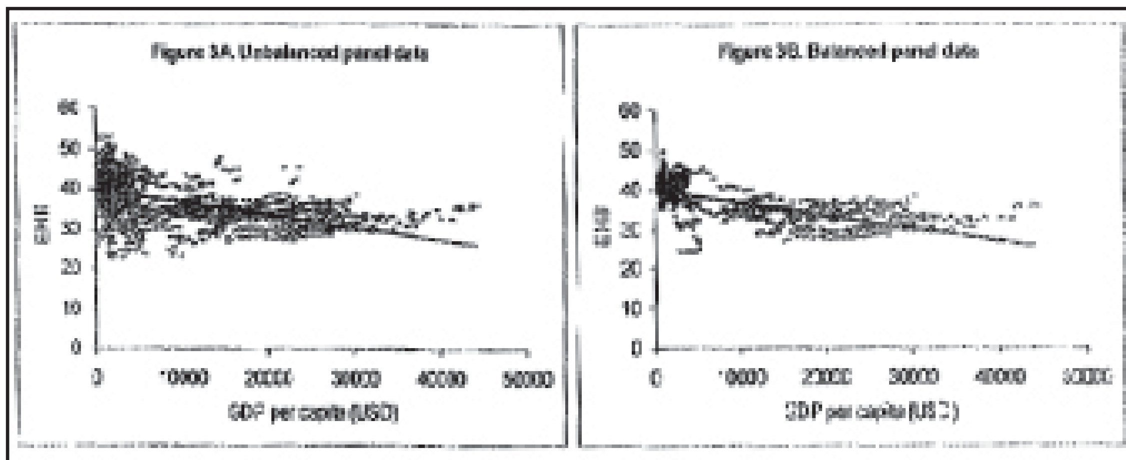
العلاقة بين النمو وتفاوت التوزيع:

وقَّعَ الباحث (Gerardo Angeles, 2006) بيانات النمو ومؤشرات توزيع الدخل لمجموعة البلدان (الموسعة وغير الموسعة) لتأخذ العلاقة الشكل 5، ومنه يظهر أن اللامساواة تميل إلى الانخفاض مع النمو الاقتصادى بغض النظر عن مستوى التنمية. ولكن تجدر ملاحظة أن تفاوت التوزيع يميل إلى الارتفاع عند مستويات الدخل المرتفعة. وعلى الرغم من هذه الزيادة البسيطة فى تفاوت التوزيع عند مستوى مرتفع لمتوسط دخل الفرد، فإن الشكل المرفق يوضح أن تفاوت التوزيع يميل إلى الانخفاض مع النمو الاقتصادى خلال فترة حرية السوق. ولكن هذه النتيجة تستحق الفحص لأنه كما تم بيانه، قد تزايدت بالفعل حدة التفاوت خلال العقود الماضية، عندما تم رصدها مع تجاهل علاقتها مع النمو. وبدلًا من ذلك، ربما يكون هناك سبب آخر لهذا الاتجاه، يكمن فى أن الدول منخفضة الدخل تتسم فى الأغلب بارتفاع درجة تفاوت توزيع الدخل.

ومن ناحية أخرى، فكما أوضحنا من قبل، كان من المتوقع، من وجهة نظر الليبرالية الجديدة، أن تأخذ علاقة النمو مع التوزيع شكل المنحنى الناقوسى (مقلوب U) خلال الفترة محل البحث 1970 - 1998. ومع ذلك، فإن النتائج المشار إليها أعلاه لا تؤيد هذه النظرة. بل العكس، إذ إنها تشير إلى مقلوب الناقوس (أى شكل الحرف U)، حيث تقع معظم الملاحظات Observations على الجزء الهابط من المنحنى. لقد تمت عملية التحرير الاقتصادى خلال مرحلتين أساسيتين، وخاصة فى الدول النامية. تم فى المرحلة الأولى تنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية ذات السمة الأرثوذكسية (التقليدية) التى سادت فى الثمانينيات والتسعينيات. أما المرحلة الثانية فقد بدأت فى نهاية التسعينيات، وتركز على مجموعة من المؤشرات السياسية/ الاجتماعية التى تدعم مبادئ الحوكمة على أساس كفاءة وفعالية الدولة الحديثة، وهى محاولة

لإضافة الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للعناصر التكنوقراطية. بالإضافة إلى اعتبار الاستقرار الاقتصادى (الماكرو) متطلبًا جوهريًّا لعمل الأسواق وحرية انتقال رأس المال. وقد قام الباحث (Gerardo Angeles, 2006) بمحاولة تحديد اتجاه العلاقة بين النمو والتوزيع، فى ارتباطه بالسياسات المختلفة التى تطبق لتحرير الاقتصاد.

يقود تحليل البيانات التتبعية إلى الوصول لنمط مشابه لمنحنى شكل U، حيث تنخفض تفاوتات توزيع الدخل فى البداية، حتى تبلغ أدناها، ثم تبدأ فى الزيادة مع النمو الاقتصادى، وينطبق هذا سواء على الدول النامية أو المتقدمة. كما قام بدراسة حالات دول مختلفة باستخدام تحليل سلاسل زمنية بقصد تحديد تاريخ نقط التحول، والتعرف على الدلائل الزمنية فى العلاقة. وكما يقررGerardo لم يُظْهر هذه المنهج اتجاهًا محددًا عامًا لتفسير العلاقة بين تفاوت التوزيع وبين النمو. ومع ذلك أظهرت أنه فى عدد كبير من الدول يزيد تفاوت توزيع الدخل مع النمو الاقتصادى خلال فترة طويلة نسبيًا. ستستمر هذه العلاقة الموجبة دومًا فى بعض الدول، وتبدأ الزيادة بالنسبة لدول أخرى فى سنوات مختلفة مع وجود نقط تحول دنيا، بالإضافة إلى أن مجموعة من 6 دول شهدت اتجاهًا عامًا ستتحول وجهته بعد مستوى معين مرتفع للدخل. كما يبين تحليل السلاسل الزمنية أن فترات زيادة التفاوت تبدأ مبكرًا فى الاقتصادات المتقدمة عنه فى البلدان النامية.



الشكل (5) علاقة النمو والتوزيع

المصدر: Gerardo Angeles 2006

بـدأ تطبيـق سياسـات التوجـه نـحو الخـارج فى بعـض الـدول خـلال السـبعينيات، وخاصـة فى الولايـات المتحـدة، والمملكـة المتحـدة، بينـما تبنـت دول أخـرى هـذه السياسـات خـلال الثمانينيـات. وفى هـذا الإطـار تشـير النتائـج إلى أن العلاقـة الموجبـة بـين النمـو والتوزيـع بـدأت قبـل أن تطبـق التعديـل الهيـكلى. ونتيجـه لذلـك، فـإن عوامـل أخـرى مثـل الركـود التضخمـى فى السـبعينيات، بسـبب ارتفـاع أسـعار البـترول، وزيـادة أسـعار الفائـدة، وأزمـة الديـون فى 1982، ربمـا تكـون قـد أسـهمت فى اتسـاع فجـوة الدخـل. وأكـثر مـن هـذا، لاحظـت الدراسـة اسـتمرار زيـادة التفـاوت فى بلـدان العينـة وهـو مـا يعنـى أن تصاعـد الحريـة الاقتصاديـة لم يحقـق تحسـين توزيـع الدخـل، بـل عـلى العكـس، يبـدو أنهـا دعمـت التغـير فى اتجـاه علاقـة موجبـة بـين النمـو والتوزيـع. ومـع صعـود أفـكار اقتصـاد السـوق، كان مـن المتوقـع أن تحفـز النمـو وتقليـل فجـوة الدخـل، ومـن ثـم تحقيـق علاقـة سـالبة بـين النمـو والتوزيـع، ومـع ذلـك، فـإن النتائـج تنفـى هـذه التوقعـات، وتدحـض أساسـها النظـرى.

ومـن ناحيـة أخـرى، تشـير النتائـج إلى أن فـترة تزايـد تفـاوت التوزيـع مـن المتوقـع أن تُبَـدِّلَ وجهتهـا عـبر المـدى البعيـد، حيـث أن بعـض الـدول التـى تمـر بنقطـة التحـول الدنيـا فى سـنوات مبكـرة تتوفـر عنهـا مـؤشرات عـلى تحسـن توزيـع الدخـل فى السـنوات اللاحقـة. وتتفـق هـذه النتيجـة مـع دراسـات سـابقة تشـير إلى أنـه فى منـاخ تُتـاح فيـه المنافسـة الفعليـة، قـد تميـل فجـوة الدخـل إلى التوسـع فى الفـترة المبكـرة نتيجـة للتغـيرات والتـواؤم مـع حركـة السـوق، ولكـن مـع اسـتمرار عمليـة التعديـل الهيـكلى واسـتجابة قـوى السـوق لهـذه التغـيرات تأخـذ فجـوة الدخـل فى التراجـع.

كـما وجـدت الدراسـة (Gerardo Angeles 2006) أن عنـصر الزمـن ليـس هـو المحـدد الوحيـد لهـذه العمليـة، ذلـك أن الاسـتقرار الاقتصـادى (الماكـرو)، الحوكمـة الجيـدة، التـدرج فى الانفتـاح، وعوامـل أخـرى، أسـهمت جميعهـا فى تقليـل درجـة التفـاوت فى الدخـل فى المرحلـة المتقدمـة. وقـد أكـد بعـض الباحثـين عـلى أن السياسـات الماكرواقتصاديـة الجيـدة وسياسـات التعديـل الهيـكلى الحاذقـة تتضمـن تحقيـق نمـو اقتصـادى مضطـرد وتحسـن التوزيـع عـلى المـدى الطويـل، بـل إن البعـض عـلى اقتنـاع بـأن مـؤشرات الحوكمـة الجيـدة والاسـتقرار الاقتصـادى تُمَكِّـنُ مـن درء الآثـار السـلبية التـى قـد يُرتبهـا تدفـق الاسـتثمارات الأجنبيـة والإفـادة مـن الآثـار التوزيعيـة للتوسـع فى التجـارة الخارجيـة.

الفصل الثاني

كيف يؤثر النمو الاقتصادى على توزيع الدخل؟



الفصل الثانى

كيف يؤثر النمو الاقتصادى على توزيع الدخل؟

1-2 النمو وتفاوت الدخل: اختبار لفرضية كوزنتس، والأثر العكسى

هل هناك علاقة سببية بين النمو الاقتصادى وعدم عدالة توزيع الدخل؟ على العكس من تركيز أوراق بحثية كثيرة فى السنوات الأخيرة على العلاقة الثلاثية بين النمو الاقتصادى - تفاوت توزيع الدخل - تقليل الفقر (كما سنشير فيما بعد)، فإن دراسة حلقة الارتباط بين النمو وعدم العدالة كانت هى محط اهتمام طويل فى الأدبيات الاقتصادية. فى هذه الكتابات كان التركيز يتجه إلى بيان ما إذا كانت الدول تواجه عملية مقايضة (مبادلة) بين تقليل التفاوت فى التوزيع وبين حفز الأداء الاقتصادى، أم أن هناك «دائرة حميدة»، يؤدى النمو الاقتصادى من خلالها إلى تفاوت أقل فى توزيع الدخل والثروة، ويحقق تقليل التفاوت بدوره، نمُوًا أسرع (WB, 2014).

فيما يتصل بتأثير النمو على التوزيع، نجد من ناحية أن الكتابات النظرية قد تباينت فى رؤيتها لعلاقة السببية، ومن ناحية أخرى فإن الدراسات التطبيقية قد اجتمعت تقريبًا على رأى مُؤداه أنه ليس للنمو تأثير محدد على عدم عدالة التوزيع. وكما بات معروفًا، كانت نقطة البداية فى الدراسات النظرية والتطبيقية حول العلاقة بين النمو وتفاوت التوزيع هى «فرضية كوزنتس». كانت رؤية كوزنتس تتلخص فى أن توزيع الدخل سيتجه إلى التفاوت الواضح خلال المراحل الأولى للتنمية عندما يتحول الاقتصاد من الريف إلى الحضر، ومن الزراعة إلى التصنيع. وبعدئذ ستأخذ عدالة التوزيع وضيق فجوة الدخول طريقها عندما تتوسع العمالة فى النشاط الصناعى، وتنخفض فى القطاع الزراعى.

وعلى الرغم من ذلك، ترى بعض النماذج الاقتصادية المعاصرة (M. Bruno and Others, 1996) أن التقدم الفنى (باعتباره المصدر الأساسى للنمو الاقتصادى) ربما يؤدى إلى زيادة التفاوت عندما لا يكون هذا التقدم محايدًا neutral أى عندما يتفاوت تأثير التقدم الفنى على إنتاجية العمال حسب أنماط العمالة المختلفة. وعلى سبيل المثال، إذا أدى إدخال تكنولوجيا جديدة إلى زيادة الطلب على العمالة الماهرة (بالمقارنة بالعمالة غير الماهرة) فقد نرى زيادة حدة التفاوت بشكل ملحوظ. ومن المقبول كذلك، أن نرى أن النمو الاقتصادى المرتبط بالتقدم التكنولوجى سيؤدى إلى التوسع فى المعروض من العمالة الماهرة (ومن ثم انخفاض هامش الأجر الإضافى) وقد يكون الأثر النهائى لهذا التقدم الفنى على التعليم غير واضح.

من الناحية التطبيقية، هناك عدد غير محدود من الدراسات خلال النصف الثانى من تسعينيات القرن الماضى، توصل إلى أن النمو- فى حد ذاته - ليس له تأثير على التوزيع. ومؤدى هذا، أن أية إستراتيجية تبتغى تحقيق النمو، لن تكون مفيدة فى التصدى وحدها لمشكلة تفاوت التوزيع، فليس هناك هذه «الحلقة الحميدة» بين النمو الاقتصادى الأسرع، وبين تقليل الفجوة فى التوزيع.

كان كوزنتس قد دعم فكرته باستخدام السلاسل الزمنية لبيانات (مؤشرات) تفاوت توزيع الدخل فى إنجلترا وألمانيا، والولايات المتحدة، وهى الدول التى توافر عنها بيانات كافية فى ذلك الوقت. فى منتصف التسعينيات خضع فرض كوزنتس للاختبار التطبيقى، مع توفر البيانات بقدر كبير، ومن ثم تم رفض هذه الفرضية. وكان من أهم ما توصل إليه (Deininger-Squire 1998) أن بياناتهم تُقدم دعما محدودًا لواقعية ناقوس كوزنتس، حول العلاقة بين مستويات الدخل ودرجة تفاوت التوزيع. ولم تتأكد صحة هذه الفرضية فى أكثر من 90 % من البلدان التى تم إخضاعها للدراسة (108 دول). واستنادًا إلى معلومات كثيرة أصبحت متاحة بعد ذلك للدراسات التطبيقية، فلا يبدو أن ثمة تأييدًا لمقولة كوزنتس الشهيرة.

هناك من ناحية أخرى نسخة ديناميكية مُعدلة بعض الشىء لهذه الفرضية، تقضى بأن فترات النمو السريع تميل إلى زيادة درجة تفاوت توزيع الدخل، بغض النظر عن المستوى الذى يكون عنده الدخل فى البداية. وهذا ما يعكسه القول السائد فى عدد من البلدان، بأن النمو يؤدى إلى أن يصبح الأغنياء أكثر غنى وأن يزيد من فقر الفقراء. كما توصل Deininger-Squire من خلال دراسة هذه الحالة إلى غياب علاقة منتظمة بين النمو، والتغير فى درجة عدم

المساواة الإجمالية. إن فترات النمو قد تنطوى - بنفس الدرجة - على زيادة أو انخفاض درجة تفاوت التوزيع (Ferreira,1999) . لاحقًا، بدا وكأن الإصلاح الاقتصادى فى بلدان شرق أوروبا ووسط آسيا (الدول الانتقالية) قد غير من طبيعة النتيجة التطبيقية المشار إليها. لقد وجدت بعض الدراسات علاقة ارتباط سالبة بين النمو الاقتصادى والتغير فى درجة تفاوت التوزيع. وأظهرت عينة البلدان التى تم دراستها أن النمو الاقتصادى يؤدى إلى تقليل التفاوت فى توزيع الدخل، أكثر مما ينطوى على زيادة هذا التفاوت. ربما ترجع هذه النتيجة إلى الأوضاع الخاصة لدول الاتحاد السوفييتى السابق التى شهدت تراجعًا فى النمو مع زيادة حدة سوء توزيع الدخل، بغض النظر عن أن أحَدَهما كان سببًا للآخر.

دفعت مثل هذه النتيجة معظم الاقتصاديين لمزيد من الشك فى وجود علاقة سببية منتظمة لتأثير النمو الاقتصادى على تفاوتات الدخل. وينطبق الشك سواء نظرنا إلى المستوى المطلق أو التغيرات. هناك دلائل حديثة على رفض مبدأ كوزنتس للعلاقة بين مستوى الدخل ودرجة التفاوت فى التوزيع. وبعيدًا عن الدول الانتقالية، يبدو أن فترات النمو - فى المتوسط - لا تتواكب مع زيادة التفاوت فى التوزيع.

هل يخسر الفقراء، خسارة مطلقة أو نسبية، من السياسات التى تحفز النمو الاقتصادى الإجمالى؟ وهل تختلف الإجابة فيما بين الدول متوسطة الدخل، المُصَنَّعة حديثًا، وبين الدول منخفضة الدخل، النامية؟ لم تكن هذه الأسئلة جديدة، بل كانت فى قلب الحوار فى أدبيات التنمية، عَبْرَ أكثر من عقدين حول المناقشة لكيفية «إعادة التوزيع مع النمو». وقد اكتسب هذا الحوار زخمًا جديدًا عندما بدأ عدد من البلدان سياسة «التعديل الهيكلى» للخروج من أزمة النمو خلال السبعينيات والثمانينيات، وكذلك مع تحول بعض الدول من نظم التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق. لقد تصاعدت الدعاوى التى تخوفت من أن سياسات الإصلاح التى تستهدف النمو، وفقًا لنصائح المؤسسات المالية الدولية، سوف تؤدى بالضرورة إلى سوء أحوال الفقراء.

مثل كثير من الدراسات، لم تجد دليلًا على أن هناك تأثيرًا منتظمًا - عبر الزمن - من النمو على التوزيع (أو تفاوت توزيع الدخل). وكقاعدة عامة، فإن النمو الاقتصادى المضطرد

(المتواصل) يُفيد كافة فئات المجتمع، تقريبًا بالتناسب مع دخلهم الابتدائى. واستنادًا إلى حقائق شهدتها العقود السابقة لم تجد فرضية كوزنتس تأييدًا، ولم تكن هناك سوى حالات استثنائية لما يمكن تسميته «الإفقار مع النمو». وإذا كانت هذه الاستخلاصات تدعم الدعوة لتبنى سياسات مُحَفِّزَةٍ للنمو الاقتصادى، فقد ظهر أن السياسات الماكرواقتصادية لن تكفى وحدها لبلوغ تخفيض ملموس للفقر، ولأن يكون النمو لصالح الفقراء. وقد تلقت السياسات الاجتماعية المكملة للنمو: الالتحاق بالتعليم، الرعاية الصحية، والبنية الأساسية، إلى جانب الضمان الاجتماعى، دعمًا واضحًا مع ظهور موجة جديدة من البحث فى العلاقة المعكوسة من حالة التوزيع القائم للأصول والدخل إلى النمو اللاحق. فقد أشارت معظم دراسات هذه الموجة، كما سنرى لاحقًا، إلى أن الدول التى تشهد اختلالًا شديدًا فى التوزيع (مثل دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا) حققت معدلات نمو منخفضة، وبقيت تعانى تفاوت التوزيع، بينما الدول التى تميزت بانخفاض حدة التفاوت (عدالة التوزيع) مثل بلدان شرق آسيا، واصلت التمتع بهذه الميزة ولذلك حققت معدلات نمو سريعة. وتكثفت الدراسات التى حاولت استكشاف طبيعة العلاقة وأثر مستوى ودرجة تفاوت التوزيع على النمو الاقتصادى.

2-2 إسقاط الفرضية المستندة إلى بيانات مجموعات الدول

فى ظل هيمنة الفرضية الكوزنتسية على الدراسات النظرية، لن يكون مستغربًا أن يَغْلُب على الدراسات التطبيقية، من خلال درجات مختلفة من التركيب والتعقيد، محاولة تقدير واختبار الصورة التجميعية والمختزلة للعلاقة بين مقاييس تفاوت التوزيع ومقاييس الدخل. ونتيجة لقصور البيانات، فقد تم استخدام بيانات عدد من الدول المختلفة. نتيجة غياب السلاسل الزمنية التى تمتد لفترات طويلة فى الدول النامية، فقد توفر قَدْرُ محدود من الملاحظات عبر الزمن. ومن الممكن القول أن الدراسات الكوزنتسية التطبيقية، رغم اتجاهها للوصول إلى توافق عام، ما زالت تقدم نتائج متضاربة، تقود إلى تأييد إفتراضات متناقضة. ومن استعراض الدراسات التى تعتمد على بيانات من مجموعة دول، وإخضاع هذه البيانات لاشتراطات ومعايير الجودة، يُلْقِى قصور هذه البيانات كثيرًا من الضبابية حول «المنهج الكوزنتسى» فى البحث عن شكل العلاقة المختصرة والعامة بين النمو والتوزيع باستخدام

بيانـات دول مختلفـة. ورغـم ذلـك، وبتنحيـة مشـكلة البيانـات جانبًـا، فـما هـى الصـورة التـى تعطيهـا هـذه التـلال مـن الدراسـات الإيكونومتريـة؟

خـلال الثمانينيـات والتسـعينيات حـاول العديـد مـن هـذه الدراسـات إثبـات أو نفـى «فرضيـة كوزنتـس». وبينـما يبـدو أن ثمـة إجماعًـا عـلى أن الدلائـل ليسـت قويـة (راسـخة)، عـلى العلاقـة بـين النمـو والتوزيـع، فقـد يجـد المـرء فى الدراسـات الحديثـة وجهـات نظـر متفاوتـة. فمثـلًا اسـتخدم -Deininger Squire بيانـات مجموعـة دول ليؤكـدا انطبـاق منحنـى كوزنتـس عـلى هـذه البلـدان. ولكـن النتيجـة التـى توصـلا إليهـا، لم تصْمُـد أمـام اختبـار الثقـة والرسـوخ Robustness. بـل إن بعـض الدراسـات توصلـت إلى وجـود شـكل U للعلاقـة، وليـس معكوسـها الناقـوسى. وهكـذا، فـإن نتائـج مثـل هـذه الدراسـات لا تقـدم الدليـل عـلى زيـادة حـدة التفـاوت فى توزيـع الدخـل عنـد مسـتوى منخفـض للدخـل، وانخفاضـه عنـد المسـتوى الأعـلى مـن الدخـول، كـما يفـترض المنحنـى الناقـوسى عنـد كوزنتـس (Kanbur, 1999) . ومـع ذلـك بقيـت بعـض الدراسـات التـى توفـر الدعـم لمقولـة كوزنتـس.

إدراكًا بـأن الاهتـمام يتجـه إلى كيفيـة توزيـع عوائـد النمـو، فـإن التسـاؤل يـدور حـول مـا إذا كان ثمـة اتجـاه منتظـم للتغـير فى نمـط التوزيـع خـلال عمليـة النمـو والزيـادة فى الدخـل القومـى. لقـد سـادت - لوقـت طويـل - فكـرة أن النمـو الاقتصـادى فى الـدول منخفضـة الدخـل، سـينطوى عـلى زيـادة التفـاوت فى الدخـول. وانعكسـت هـذه النظـرة عـلى سياسـة التنميـة (سـواء عنـد هـؤلاء المؤيديـن أو المعارضـين للتدخـل الحكومـى فى التوزيـع).

ورغــم هــذا القــدر مــن الدراســات، فــإن البعــض (M. Bruno and others, 1996) يــرون أن الدراسـات التـى اعتمـدت عـلى بيانـات مجموعـات مـن الـدول كانـت مُضلِّلـة، لأنهـا تجاهلـت التأثـيرات الموجـودة عـلى مسـتوى كل دولـة. أمـا الدراسـات الحديثـة التـى اسـتخدمت بيانـات تتبعيـة، وسلاسـل زمنيـة للدولـة الواحـدة، فلـم تكـن نتائجهـا مؤيـدة أو محققـة لهـذه الفرضيـة (كوزنتـس). هناك أسـلوبان فى البحـث لاختبـار «فرضيـة كوزنتـس»، الشـائع منهـما هـو دراسـات الانحـدار لمجموعـة دول -Cross Sectional. وقـد واجـه هـذا الأسـلوب عـدة انتقـادات أهمهـا (Kirk Bowman, 1997):

1- المشكلة الرئيسية عند تطبيق هذا الأسلوب على الدول النامية، تكمن فى حساسية اختيار عينة البحث، وتنشأ من نقص البيانات. تتعلق المشكلة المرتبطة بالفترة الزمنية (عدد الملاحظات) التى يتم رصدها لبيانات كل دولة.

2- تتعلق المشكلة الثانية فى استخدام مجموعات دول لاختبار منحنى كوزنتس، بتجاهل الاعتبارات الثقافية والتاريخية والسياسية، وغيرها، فى البلدان النامية، وخاصة فى أمريكا اللاتينية، حيث يوجد عدد كبير من الدول متوسطة الدخل (مستوى التنمية)، شديدة التفاوت فى التوزيع. إلى هذا الحد يصف البعض الوضع فى هذه البلدان، بأن حدة التفاوت فى توزيع الدخل هى دالة فى درجة الاعتمادية **dependency**. وإذا كان ثمة اتفاق على أنه فى المرحلة الأولى من التنمية، يكون التصنيع مصحوبًا بزيادة درجة التفاوت فى التوزيع، فإن الاختلاف يكمن فيما إذا كان تواصل النمو سيؤدى بالضرورة إلى تقليل هذه التفاوتات فى الدخل. فى حال استخدام عينة محدودة من البلدان، وكان بعض هذه البلاد لديه دخل مرتفع نسبيًا، وحققت درجة محدودة من تفاوتات الدخل نتيجة، إما:

أ - حركة واسعة لإعادة لتوزيع الأراضى فى بداية مرحلة التنمية (إعادة التوزيع قبل النمو)، أو

ب- اتباع سياسات حازمة لإعادة التوزيع فى أثناء مرحلة التصنيع (إعادة التوزيع مع النمو). ولم يكن ذلك نتيجة الاتجاه الطبيعى المرتبط بفرضية كوزنتس؛ لأن توصل دراسة تلو أخرى إلى انطباق منحنى كوزنتس، سيكون استنتاجًا زائفًا.

3- تتصل المشكلة الثالثة بتلك الدراسات التى تشمل بلدانًا نامية إلى جانب دول متقدمة فى نفس التحليل الإحصائى، حيث تنطوى على الافتراض بأن الدول النامية فى التسعينيات تتخذ نفس المسار التنموى الذى تقدمت عليه الدول الصناعية، وتمر بنفس المراحل التى عَبَرَتْها تلك الدول منذ أوائل القرن العشرين.

ومن هنا، يلجأ البعض إلى الأسلوب الثانى فى التحليل، وهو «دراسات الحالة». لقد أمكن لهذه الدراسات تقديم واستعراض واختبار «السببية» فى العلاقة بين النمو وعدالة التوزيع.

وربما يكون من الصعب تعميم الاستنتاجات اعتمادا على حالة أو اثنتين، أو باستخدام بيانات عن فترة غير ممتدة لتحديد قاطع لطبيعة هذه العلاقة. وربما يعود تزايد الاهتمام بدراسات تطبيقية لمقولة كوزنتس بأن تفاوت التوزيع يزيد مع النمو فى المراحل الأولى للتنمية ويتراجع فقط فى المراحل التالية، إلى التخوف من أن الفقراء سيضارون من التنمية، وخاصة عندما تبدأ من مستويات دخل منخفضة. ولكن هذه الأعمال لم تُعانِ فقط من نقص وقصور البيانات، ولكن الأهم أن اختبار العلاقة عبر الزمن intrinsically intertemporal relationship قد تم بواسطة بيانات مجموعة دول. وقد أوضح استخدام بيانات فترة زمنية ممتدة أن الدخل لا يرتبط بشكل قوى بالتغير فى توزيع الدخل فى معظم البلدان. فدول كثيرة بدأت من مستويات دخل منخفضة، نمت بمعدلات سريعة دون أن تشهد ارتفاعا فى درجة تفاوت توزيع الدخل، بينما الدول التى فشلت فى تحقيق النمو، لم تكن مُحَصَنة ضد التقلبات الشديدة فى مؤشرات سوء التوزيع. وفى الدول التى تأكدت فيها العلاقة، كان البعض منها على النقيض، يدحض فرضية كوزنتس، كما كان البعض الآخر - وبنفس الدرجة - يؤيد هذه الفرضية. ويمكن أن نفسر ذلك، لا بإعتباره محكومًا بقانون عام وإنما بأن تغيرات الدخل والتوزيع تتأثر بالوضع الابتدائى (توزيع الدخل والأصول السائدة فى بداية الفترة) وكذلك بالسياسات المتبعة.

ومن خلال دراسة التغير المتزامن للدخل والتوزيع إلى جانب الوضع الابتدائى للتفاوت فى توزيع الأصول أمكن ملاحظة أن الفقراء (أدنى 20 % من السكان) الذين قد يعانون التأثير السلبى لتفاوت التوزيع على النمو، يستفيدون أيضًا من الإجراءات التى تحفز النمو الإجمالى، على الأقل فى المدى المتوسط. هناك ثلاثة جوانب هامة (Deininger and Squire, 1998): أولًا: أن تفاوت التوزيع السائد فى البداية يضر بالفقراء - دون الأغنياء - وهو ما يتفق مع التفسير الذى يركز على تخصيص الإئتمان، وعدم قدرة الفقراء على الاستثمار، كوسيلة وآلية ينتقل من خلالها أثر التوزيع والنمو. ثانيًا: الاستثمار يرتبط بمستويات أعلى من النمو لكافة الفئات، ولكنه قد يكون أكثر فائدة للفقراء من الأغنياء. ثالثًا: ربما تؤثر السياسات على نمو الدخل لفئات محددة أساسًا من خلال التأثير على الاستثمار. ويعنى هذا، أنه عندما يكون التوزيع للموارد متكافئًا / عادلًا، فلن يكون ثمة دواع للقلق من وجود أثر سلبى على الفقراء لسياسات تشجيع الاستثمار.

انطلاقًا من هذا، يمكن التعليق على المزايا النسبية لإعادة توزيع الأصول (الأرض) بالمقارنة بخلق وإضافة أصول جديدة (أى الاستثمار) لتحقيق انخفاض فى الفقر. ومن الواضح، أنه نتيجة للاختلاف فى نوعية المتغيرات المأخوذة من مجموعة الدول مثل السياسات، والأوضاع السائدة فى البداية، قد نجد تفسيرًا لضعف العلاقة بين التوزيع ومستوى الدخل. واستنادًا إلى دراسة حالة الهند فقد توصل (M.Bruno and others, 1996) إلى أنه «ليس هناك دليل على أن النمو أدى إلى زيادة درجة تفاوت التوزيع، شاملة فترة النمو المرتفع فى الثمانينيات». بل ربما يقود التحليل إلى الحصول على علاقة فى شكل U، وليس معكوسها الناقوسى، حتى أنه على امتداد خط المنحنى، انخفضت مؤشرات تفاوت الدخل، مع تزايد متوسط الدخل. من هذه البيانات لا يبدو هناك أى مؤشر على أن معدلات النمو المرتفعة مثلت فى الهند أى ضغوط نحو زيادة درجة تفاوت توزيع الدخل.

3-2 دراسات الحالة بين تأييد ونفى فرضية كوزنتس (استخدام السلاسل الزمنية)

إلى جانب الكم الهائل من الدراسات حول علاقة التنمية - التوزيع، باستخدام بيانات من مجموعات من الدول Cross - Section، هناك أيضًا دراسات حالة، لدولة ما وغيرها. وتشير دراسة حالة تايوان فيما بعد الحرب، حيث ترافق النمو الاقتصادى مع عدالة توزيع الدخل، وكغيرها من بلدان شرق آسيا، إلى أنها نجحت فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة للغاية مع الحفاظ على مستويات منخفضة (بالمعايير العالمية) لتفاوت الدخل، بل والتى اتجهت إلى مزيد من الانخفاض (Kanbur, 1998). ولا يعد تحليل حالة تايوان مثيرًا فى حد ذاته، ولكنه كنقيض لنموذج كوزنتس التجميعى (الاختزالى). فمن خلال هذا التحليل نصل إلى فهم أدق لعلاقة عملية التنمية وآثارها التوزيعية. وعند إجراء تحليل الانحدار بين سلسلة بيانات مُعَامل جينى ومتوسط الدخل توصل البحث إلى وجود علاقة معكوسة لمنحنى كوزنتس، إذ انخفضت تفاوتات الدخول من 1953 حتى 1980، ثم أخذت فى التزايد حتى أواخر التسعينيات.

لقد بدأ الاتجاه الذى تم رصده فى تايوان حول تفاوت التوزيع فى الظهور فى بلدان شرق آسيا، منذ منتصف التسعينيات. وعلى سبيل المثال، أخذت اتجاهات الفروق فى الدخل والأجور

فى الصعـود. وانتـشرت قصـص الارتفـاع الصاروخـى فى ثمـن الأراضى، وزيـادة عائـد العمـل الماهـر. كـما يبـدو التشـابه ظاهـرًا مـع مـا حـدث فى الولايـات المتحـدة خـلال الثمانينيـات والتسـعينيات مـن زيـادة فـوارق الأجـور بـين العمالـة الماهـرة وغـير الماهـرة. المعضلـة، أن الفحـص التفصيـلى لتجربـة بلـدان شرق آسـيا، التـى أسـهمت خـلال السـتينيات والسـبعينيات والثمانينيـات فى الوصـول إلى الاقتنـاع بأنـه يمكـن أن يتحقـق النمـو والعدالـة فى آن واحـد، أخـذ فى إثـارة الشـك حـول صحـة هـذه العلاقـة فى ظـل ظـروف وأوضـاع مغايـرة فى التسـعينيات وبدايـة القـرن الجديـد. كـما أثـارت التسـاؤلات حـول المزيـج السـحرى مـن السياسـات المطلوبـة فى بلـدان آسـيا، بـل دروس السياسـات التـى يمكـن الاسـتفادة منهـا فى البلـدان الناميـة الأخـرى.

مـن الـضرورى - بعـد ذلـك - أن ننتقـل مـن دراسـة تأثـير التفـاوت فى بدايـة الفـترة عـلى النمـو، لنبحـث علاقـة التزامـن بـين مسـتويات الدخـل وتفـاوت التوزيـع. لقـد جـرى التأكيـد عـلى أن التغـيرات فى النمـو الإجـمالى لا تنعكـس تلقائيًـا فى تحسـن أحـوال الفقـراء فى المجتمـع. بـل إن التأثـير السـلبى للنمـو عـلى توزيـع الدخـل، ومـن ثـم عـلى دخـل الفقـراء كان الباعـث الأسـاسى لعـدد كبـير مـن الدراسـات التـى عُنِيـتْ باختبـار وجـود منحنـى كوزنتـس مـن عدمـه.

عـلى الرغـم مـن أن فرضيـة كوزنتـس تتعامـل مـع علاقـة زمنيـة بـين التفـاوت فى الدخـل وبـين النمـو فقـد أدى غيـاب بيانـات تغطـى فـترات ممتـدة - خاصـة فى البلـدان الناميـة - إلى اللجـوء إلى بيانـات مـن دول متعـددة للوصـول إلى اسـتنتاجات عامـة حـول تفـاوت الدخـل والتنميـة. فكثـير مـن الدراسـات توصلـت الى تأييـد تطبيقـى لفرضيـة كوزنتـس باسـتخدام هـذه البيانـات. لكـن الدراسـات الحديثـة نسـبيًا كانـت أكـثر تحفظًـا، حيـث لاحظـت أنـه مـع سـهولة إضافـة متغـيرات أخـرى، مثـل التعليـم، تميـل إلى اسـتبعاد الثقـة - إحصائيًـا - فى مـؤشرات الدخـل، وأنـه لايبـدو أن حـدة تفـاوت التوزيـع قـد زادت خـلال فـترات النمـو التـى تـم رصدهـا فى البـلاد الناميـة - بمـا فيهـا دول شـديدة الانخفـاض فى الدخـل. وهكـذا أمكـن لدراسـات كثـيرة رفـض فرضيـة كوزنتـس التـى تتضمـن وجـود «نقطـة» تحـول فى العلاقـة. وفـوق ذلـك، فبينـما تشـهد الـدول الصناعيـة درجـة بسـيطة مـن الفـروق الدخليـة، فقـد زادت حدتهـا مؤخـرًا - وخاصـة فى بريطانيـا وأمريـكا - وهـو دليـل إضـافى فى غـير صالـح العلاقـة البسـيطة التـى افترضهـا كوزنتـس.

عندما تم استخدام بيانات عن فترة ممتدة أمكن التوصل إلى نتيجة ذات دلالة مهمة، إذ تتأكد علاقة كوزنتس التجميعية باستخدام بيانات مجموعة البلدان عند استخدام بيانات فترة زمنية طويلة. ومع ذلك تبقى النتيجة حساسة لإضافة (متغيرات صورية Dummies لبعض الأقاليم) وعندما نستخدم البيانات الممتدة لن نجد دعما أو تأكيدًا لوجود منحنى كوزنتس لمجموعة الدول. ولا يعنى ذلك بالضرورة عدم وجود هذه العلاقة فى كل دولة على حدة. وعندما تم ذلك، فقد وجد أن معظم البلدان (40 من 49 دولة) لم تشهد لا منحنى كوزنتس ولا معكوسه (u, /\) لتصوير العلاقة بين مستوى الدخل وتفاوت التوزيع. هناك 4 دول شهدت معكوس منحنى كوزنتس، بينما وجد منحنى كوزنتس الناقوسى فى الخَمَس دول الأخرى. عمومًا لا توفر هذه النتائج دليلًا على زيادة اللامساواة عند مستويات منخفضة للدخل، وتناقصها مع ارتفاع الدخل، كما ينطوى عليه منحنى كوزنتس. ويدفعنا هذا إلى الاقتناع، إستنادًا إلى الدلائل المتوافرة، بأن فرضية كوزنتس إما أنها مسطحة جدًا ولا يمكن ملاحظتها من البيانات وهو ما لن يكون ملائمًا لصنع السياسة أو أنها غير مناسبة للدول النامية. (Deininger and Squire, 1998).

4-2 هل يمكن التعويل على فرضية كوزنتس لتحقيق تنمية عادلة ؟

بعد أن قدم كوزنتس رؤيته حول العلاقة بين النمو الاقتصادى وتفاوت الدخل فى وسط الخمسينيات تتابعت الدراسات التى أيدت شكل هذه العلاقة، التى عُرفت بالمنحنى الناقوسى، حيث تتسع فجوة الدخل فى المرحلة الأولى للتنمية (ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى)، ثم تنخفض التفاوتات مع استمرار النمو. ركزت معظم هذه الدراسات على دول صناعية متقدمة. اتجهت فى التسعينيات دراسات متعددة إلى اختبار فرضية كوزنتس فى حالة الدول النامية. وتم نشر الكثير من التحليلات الإحصائية لمجموعات دول مختلفة. قامت بعض الدراسات بتحديد مستوى دخل الفرد الذى يُعْتَبر «نقطة تحول» يتغير بعدها اتجاه منحنى كوزنتس، أى تتجه التنمية نحو تحسين توزيع الدخل مع ارتفاع معدلات النمو. بينما دحَضَت بعض الدراسات صحة فرضية كوزنتس فى حالة البلدان النامية، أيدت دراسات أخرى هذه الفرضية. لم تكن نتائج الدراسات حاسمة/ قاطعة، مما أثار كثيرًا من التضارب. ربما تتفق كافة الدراسات على زيادة درجة تفاوت الدخل فى المرحلة المبكرة من التصنيع، ولكن الجدل يثور حول حتمية

حدوث هذه الزيادة فى اختلال نمط التوزيع مع التنمية (أى حالة المنحنى الناقوسى) أم أن الأمر يتعلق باختيار السياسات الملائمة. بينما لا يكون لهذا الحوار الأكاديمى سوى فائدة محدودة (خارج الدوائر البحثية) فإن فهم العوامل التى تؤدى إلى تقليل تفاوت الدخل، يكتسب أهمية قصوى فى الحياة العملية.

تبدو العلاقة فى البلدان النامية أكثر غموضًا ومُلتَبسة. فعلى المدى البعيد، يمكن الاستنتاج بأن فرضية كوزنتس بعيدة تمامًا عن واقع بلدان آسيا. ويرجع ذلك إلى فرضية عدم القابلية لتجزئة التكنولوجيا فى نهاية القرن التاسع عشر (الآلة البخارية) التى حالت دون قيام السكان بالتراكم الرأسمالى (باستثناء الأغنياء)، ومن ثم تفعيل التصنيع على حساب زيادة درجة تفاوت التوزيع عبر الزمن. وعلى النقيض من ذلك، كما يزعم البعض، فإن قابلية التجزئة فى التكنولوجيا المعاصرة، إلى جانب المرونة فى حركة رأس المال العالمى، مكنت جانبًا كبيرًا من السكان للاستثمار فى الصناعة، ومن ثم استبعاد العلاقة التاريخية بين النمو وتفاوت الدخل (Deininger and Squire, 1998).

إن الحاجة إلى اختبار تكميلى لمدى انطباق منحنى كوزنتس فى حالة الدول النامية ترجع إلى: عدم القدرة، عند استخدام مجموعات الدول أو دراسات الحالة، على الوصول إلى نتائج قاطعة أو حاسمة، الانتقادات الموجهة للمنهجية والنظرية المُتَّبَعَة فى تطبيق فرضية كوزنتس على الدول النامية، ووجود تشابكات السياسات فى الواقع العملى. لقد اقترح كوزنتس بنفسه اعتماد منهج بديل للمساعدة على تقييم الادعاء محل الجدل بأنه بعد مستوى معين للتنمية الاقتصادية، تقود العوائد الاقتصادية الإضافية إلى انخفاض مستوى تفاوت توزيع الدخل. يتجه هذا المنحى إلى مقارنة تاريخية طويلة المدى للنمو وعدالة التوزيع لدول مختارة، تكون قد مرت بمراحل بدأت من انخفاض مستوى الدخل، وحققت بعد ذلك معدلات نمو اقتصادى مرتفعة لفترة طويلة، وامتحان مدى انطباق منحنى كوزنتس.

فى دراسة مهمة (Kirk S. Bowman, 1997) انتقد الباحث اتباع منهج التحليل الإحصائى لبيانات مجموعة بلدان لاختبار وجود منحنى كوزنتس فى البلدان النامية. وبالرجوع إلى الكتابات المبكرة لمخطط كوزنتس استخدم الباحث أسلوبًا مغايرًا لاختبار مدى انطباق الشكل الناقوسى على مراحل التنمية، ومستوى «نقطة التحول» فى عدد من البلدان النامية فيما

بعد الحرب العالمية الثانية (الخمسينيات). واختار الباحث 8 حالات دراسية لبلدان كانت فقيرة فى الخمسينيات، ثم حققت نموًا فى الدخل يتعدى مستوى «نقطة التحول» عند الثمانينات. وإذا كان تحديد مستوى نقطة التحول صحيحًا عند 1200 دولار، فمن المفترض أن ينطبق عليها بغير شك منحنى وفرضية كوزنتس. إن النتيجة التى توصل إليها تُنْكِرُ أثر كوزنتس، وتُشكك فى الاعتماد على نقطة التحول فى رسم السياسات. وبينما أيدت حالة التنمية فى ثلاث دول، فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وجود الشكل الناقوسى، فعلى النقيض من ذلك، لم يتحقق فى فترة ما بعد الخمسينيات وجود هذا الشكل (وهذه العلاقة) بين النمو الاقتصادى وسوء توزيع الدخل فى الدول الثمانى (ماعدا ماليزيا). لقد أظهرت حالة ماليزيا انطباق نموذج المنحنى الناقوسى على العلاقة بين النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل. وبلغت حدة التوزيع ذروتها عندما اقترب دخل الفرد من 1200 دولار (نقطة التحول). ومع ذلك فإن اتجاه تفاوت الدخل نحو الانخفاض لا يعود إلى أثر كوزنتس، وربما على العكس من ذلك. فالتدخل الحكومى الكثيف من خلال سياسات تقليل الفقر، وتقليل تفاوتات التوزيع القطاعى للدخل وبين الفئات الإثنية هو المسئول عن هذا التحسن فى التوزيع. ولكن حالة ماليزيا هى الاستثناء الذى يُثْبِت صحة القاعدة. إذ لم يَثْبُت من دراسة الحالات الست الأخرى صحة مقولة كوزنتس، أو وجود نقطة التحول. فمن واقع بيانات إضافية عن توزيع الدخل، عند مستوى نقطة التحول فى حالة نقص البيانات (كوستاريكا، اليونان، اليابان)، أمكن بيان وجود ديناميكية تمزج بين «النمو مع العدالة» أو «العدالة يعقبها النمو»، فى كل حالة. وبالنسبة للبرازيل، وكوريا الجنوبية، وتايوان، فإن البيانات والخبراء ينكرون وجود منحنى كوزنتس ونقطة التحول. والبلد الوحيد الذى يمكن تفسيره لتأييد كوزنتس هو تركيا. وبصفة عامة توضح كل هذه الحالات:

أ- استبعاد وجود منحنى كوزنتس الناقوسى فى البلدان النامية،

ب- يجب عدم التقيد بفكرة وجود نقطة تحول بل ورفضها، ولايمكن التعويل على أثر كوزنتس عند رسم السياسات الحكومية، أو التنبؤ من جانب المؤسسات المقرضة.

ويصل الباحث إلى أن «دراسات الحالة» تُظْهر مدى الحاجة إلى التركيز عليها كأسلوب مغاير لدراسة مجموعات الدول، خاصة مع توفر بيانات توزيع الدخل فى دول نامية كثيرة

نجحت فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة لفترات زمنية طويلة. ويعترف الباحث أن نقطة ضعف دراسته تكمن فى أن بلدين فقط هما البرازيل وتركيا اتبعا سياسة إعادة التوزيع كنتيجة للنمو. وحديثًا شهدت دول أخرى مثل شيلى تجربة نمو ملحوظ مع سياسة لتحسين توزيع عائده. من ناحية ثانية، تستوجب الاستنتاجات التى تم التوصل إليها مزيدًا من البحث فى أسباب رفض مقولة أن النمو الاقتصادى وحده سوف يؤدى إلى مزيد من عدالة التنمية وتحسن مستوى معيشة غالبية السكان. فالحالات التى تم استعراضها فى هذه الدراسة لا تشكك فحسب فى أثر فرضية كوزنتس على عدالة النمو، بل تدعم كذلك فكرة أن الأمل الوحيد لتحسين واضح فى توزيع الدخل فى الدول النامية يكمن فى تفعيل تحول جوهرى ملموس فى البنية المؤسسية. فعندما كانت الدولة تتقدم - فى فترة ما بعد الحرب - كان الضغط على النخبة التقليدية (خاصة كبار ملاك الأراضى) وما صَحِبه من تغير فى ميزان القوة، شرطًا ضروريًّا وكافيًا لتقليل تفاوت توزيع الدخل (تغير ميزان القوة بين الطبقات فى معظم البلدان محل الدراسة مثل اليونان، اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان فى الأربعينيات والخمسينيات). وكانت هذه البلدان تمثل ما يُطْلَق عليه «إعادة التوزيع قبل النمو»، وكما كان مخططًا أصبحت أكثر الحالات نجاحًا فى تحقيق النمو مع إعادة التوزيع. أما كوستاريكا وماليزيا فقد حاولت تطبيق إعادة التوزيع مع النمو، مما انطوى على قدر محدود من التغير فى العلاقات الطبقية - وبعض النجاح، ولكن كانت إعادة التوزيع قبل النمو أكثر فعالية. وعلى الناحية المقابلة، فإن البرازيل لم تعرف الإصلاح الزراعى أو ضعف الطبقة الأوليجاركية، وعندما حاولت تطبيق إعادة التوزيع فى أثناء النمو، استمرت الزيادة فى درجة تفاوت توزيع الدخل مصاحبة لمعدلات عالية من النمو الاقتصادى. من خلال هذه الحالات المبحوثة يظهر أن تغير الهيكل الطبقى أكثر فائدة من فرضية كوزنتس فى فهم وتفسير تفاوت توزيع الدخل، وأن العوامل السياسية والاجتماعية ربما تكون أهم من المحددات الاقتصادية. لقد شككت هذه الاستنتاجات فى السياسات النيوليبرالية التى طبقتها معظم البلدان النامية. إن جانبا من الدوجما النيوليبرالية يزعم أنه عندما لايتبع الاقتصاد قوى السوق، للعمل على تشجيع االتقليل من اللامساواة، سيؤدى عدم الكفاءة إلى نمو اقتصادى غير كاف. حققت ثمانى دول، ضمن عينة الدراسة، نموًا استثنائيًا خلال الفترة 1950 - 1980، كان من بينها ست دول نجحت فى ذلك إلى جانب تحقيق درجة ملموسة من المساواة.

الفصل الثالث

أثر اختلال توزيع الدخل على النمو الاقتصادى



الفصل الثالث

أثر اختلال توزيع الدخل على النمو الاقتصادى

1-3 انتقال الاهتمام إلى عكس اتجاه فرضية كوزنتس؟ من التوزيع إلى النمو

يتناول كل ما سبق التأثير المحتمل للنمو الاقتصادى على توزيع الدخل. هناك كذلك الدراسات التى اهتمت باتجاه مغاير للعلاقة، أى تأثير توزيع الدخل على النمو. من البديهى أن هذه الدراسات واجهت أيضًا مشكلات البيانات بالإضافة إلى صعوبات أخرى إحصائية بسبب وضع مؤشرات توزيع الدخل فى الجانب الأيمن من المعادلة، أى اعتبار التوزيع متغيرًا مستقلًا. ولكن هذه الصعوبات لم تمنع تراكم الدراسات التى تزعم وجود علاقة عكسية (سالبة)، أى أثر سلبى لتفاوت توزيع الدخل فى بداية مرحلة التنمية على النمو اللاحق (أى فى فترة تالية).

لدى البعض، لم يبدأ الاهتمام بقضية توزيع الدخل وسوء التوزيع أو عدم العدالة كما هو شائع فى الخمسينيات من القرن الماضى بل ربما ترجع اهتمامات العلماء الاجتماعيين بهذا الموضوع لأكثر من قرن مضى. ولكن رغم ذلك، بقيت العلاقة بين تفاوت توزيع الدخل (عدم العدالة) وبين عملية التنمية الاقتصادية بعيدة عن الفهم الكامل (Aghion and Others, 1999). الواقع أنه حتى نهاية الحرب الباردة، لم تُلْق معظم أدبيات التنمية بالًا لتوزيع الدخل، وإنما لمحاولة فهم النمو وتقليل الفقر المطلق فى البلدان النامية. فمن ناحية كان كوزنتس kuznets قد رأى أن تدهور توزيع الدخل ربما يكون نتيجة طبيعية فى المراحل الأولى للتنمية، عندما يبدأ «المشتغلون» فى التحول من النشاط الزراعى المعاشى ذى الإنتاجية المنخفضة، إلى القطاعات عالية الإنتاجية. وكان التيار الرئيسى فى أوساط الاقتصاديين يفترض كذلك - وفقًا لمنهج آدم سميث - وجود تعارض بين الكفاءة والعدالة، وفى اتجاه سببية عكسية، تعود إلى أن التفاوت فى

توزيـع الدخـل (عـدم المسـاواة)، كنتيجـة لحمايـة حقـوق الملكيـة، سـيحفز النمـو مـن خـلال تشـجيع الاسـتثمار والادخـار، وحـث العـمال عـلى العمـل بهمـة أكـبر (Nancy Birdsall, 2007).

مـع بدايـة التسـعينيات، ومـع توافـر بيانـات متتابعـة عـن توزيـع الدخـل فى البلـدان الناميـة، أولى الاقتصاديـون اهتمامًـا متزايـدًا بالاقتصـاد السـياسى. ربمـا مـع سـقوط حائـط برلـين سـقط منهـج التحليـل الماركسى، وتزايـدت الحاجـة إلى فهـم وتقديـر آثـار توزيـع الدخـل عـلى النمـو. وخـلال 25 سـنة الماضيـة توجـه التركيـز - نظريًّـا وتطبيقيًّـا - إلى انعكاسـات تفـاوت توزيـع الدخـل عـلى النمـو والتنميـة. وقـد بـدا ذلـك واضحًـا فى تقاريـر المنظـمات الدوليـة، منهـا البرنامـج الإنمـائى للأمـم المتحـدة، البنـك الـدولى، وغيرهـا. ورغـم ذلـك فليـس هنـاك توافـق كامـل بـين الاقتصاديـين عـلى أن سـوء توزيـع (اختـلال) الدخـل أمـر يحظـى بالأهميـة، كـما أن الممارسـين وأصحـاب قـرارات التنميـة كانـوا يوجهـون اهتمامـا أقـل بكثـير لتفـاوت الدخـل، بالمقارنـة مـع ضرورة الإسراع بالنمـو ومكافحـة الفقـر.

لا شـك أن اهتـمام النـاس بدخلهـم النسـبى، يعنـى- واقعيًـا- اهتمامهـم بمسـألة التفـاوت فى توزيـع الدخـل. تشـير بعـض الاسـتقصاءات عـن «السـعادة» (happiness, well-being) إلى أن متوسـط مسـتوى الإحسـاس بالسـعادة لم يرتفـع حتـى عنـد زيـادة متوسـط الدخـل بدرجـة ملموسـة. السـؤال المهـم - إذن - هـو حـول الأسـباب التـى تجعـل مـن تفـاوت توزيـع الدخـل بشـدة أمـرًا يسـتوجب الاهتـمام فى الـدول الناميـة. يُلاحَـظ أنـه لـدى معظـم الاقتصاديـين، يصبـح توزيـع الدخـل - بعـد مسـتوى معـين - مسـألة هامـة لعـدة أسـباب، منهـا (Nancy Birdsall, 2007)(*):

- يُتوقـع فى حالـة الأسـواق غـير المكتملـة، أن يعـوق التفـاوت الشـديد فى توزيـع الدخـل، النمـو الاقتصـادى.
- يَحُول التفاوت الشديد فى التوزيع دون التطور والتقدم فى المؤسسات السياسية والاقتصادية.
- أن هـذا التفـاوت يكـون عائقًـا لوجـود حيـاة إجتماعيـة ومدنيـة تضمـن اتخـاذ القـرارات التوافقيـة.

(*) يرى البعض أن التوصيات والاقتراحات لمعالجة سوء توزيع الدخل قد لا تختلف كثيراً عنها لمواجهة الفقر فى بلد يتسم بتكافؤ توزيع الدخل egalitarian.

تتوصـل النظريـة، وبعـض الأبحـاث التطبيقيـة، إلى أن تفـاوت توزيـع الدخـل ربمـا لا يخفـض النمـو بطريقـة مباشرة، ولكـن التفاعـل والتشـابك بـين نمـط توزيـع الدخـل، وحالـة الأسـواق غـير التنافسـية، أو وجـود حكومـة غـير مسـئولة وغـير كفـؤ (المؤسسـات الضعيفـة) هـو الـذى يُضعـف النمـو. بالإضافـة إلى ذلـك، وربمـا بطريقـة مغايـرة منهجيًـا، قـد يوفـر التفـاوت الشـديد فى الدخـل الظـروف التـى تـؤدى إلى، أو تفاقـم مـن، ضعـف الحَوْكَمـة governance، وأسـلوب وضـع السياسـة الاقتصاديـة، و/ أو ضعـف المؤسسـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة، مـما يـؤدى إلى انخفـاض معـدلات النمـو الاقتصـادى.

مـا هـى طبيعـة تأثـير تفـاوت التوزيـع عـلى النمـو فى اقتصـاد السـوق؟ وفقـا للمنهـج المـدرسى فـإن التفـاوت فى توزيـع الدخـل مفيـد لنظـام «الحوافـز» ومـن ثـم فهـو شىء جيـد للنمـو، حتـى وإن كانـت إعتبـارات الحوافـز والنمـو متعارضـة فى بعـض الأحيـان مـع أهـداف العدالـة الاجتماعيـة. ومـن ناحيـة أخـرى قـدم اقتصاديـو التنميـة - منـذ زمـن - حُججًـا مُضـادة ربمـا لم تتـم صياغتهـا بطريقـة مُمَنْهَجـة. لعـل أشـهر هـذه الفـروض هـو مـا قدمـه Todaro الـذى تضمـن أربـع دلائـل عامـة لبيـان كيـف أن درجـة مـن عدالـة التوزيـع فى الـدول الناميـة يمكـن أن تكـون فى الحقيقـة شرطًـا مهـمًا للنمـو الاقتصـادى المضطـرد (المسـتدام):

أ- عدم الادخار و/أو استثمارات غير منتجة من قبل الأغنياء.

ب- مستوى منخفض لرأس المال البشرى لدى الفقراء.

ج- اتجاه الفقراء نـحو السلع المحلية الرخيصة.

د- الرفض أو المعارضة السياسية من جانب الغالبية .

فى السـنوات الأخـيرة مـن القـرن المـاضى بـرز التحـدى القـوى لوجهـة النظـر التـى ادَّعَـتْ أن تفـاوت توزيـع الدخـل هـو عامـل محفـز للنمـو الاقتصـادى. وتعـددت الدراسـات التطبيقيـة عـلى مجموعـة دول مـن خـلال تحليـل الانحـدار لنمـو الناتـج المحـلى الإجـمالى عـلى مـؤشرات توزيـع الدخـل. لقـد قَـدَّرت هـذه الدراسـات وجـود علاقـة ارتبـاط سـالبة بـين متوسـط معـدل النمـو ومقاييـس تفـاوت توزيـع الدخـل، وظهـرت دراسـات حالَـة مثـيرة للالتفـات عـن كوريـا الجنوبيـة والفيليبـين. ففـى بدايـة السـتينيات اتسـم البَلَـدان بمـؤشرات اقتصاديـة كليـة متشـابهة (متوسـط دخـل الفـرد، متوسـط الاسـتثمار، معـدلات الادخـار) رغـم اختلافهـما فى درجـة تفـاوت توزيـع الدخـل. فى الفلبـين كانـت

نسبة نصيب أغنى 20 % إلى أدنى 40 % من السكان ضعف نظيرتها (النسبة المماثلة) فى كوريا (أى أن توزيع الدخل فى كوريا الجنوبية كان أكثر عدالة). عبر ثلاثين عاماً أدى النمو السريع إلى تضاعف دخل الفرد فى كوريا خمسة أضعاف بينما زاد نظيره فى الفلبين إلى الضعف فقط. وكان معنى هذا - على عكس توقعات الفرضية الدارجة - أن زيادة درجة تفاوت التوزيع فى البلد ترتبط بنمو أبطأ (Aghion and Others, 1999).

لقد تمت الإشارة من قبل إلى أن التسعينات شهدت عودة الاهتمام مجددًا بدراسة محددات النمو الاقتصادى وساعدت صياغة نظرية النمو الداخلى، وتوَفُر بيانات مُقَارَنة عن الدخل القومى ومعدلات النمو لعدد كبير من البلدان، على إجراء دراسات تطبيقية (قياسية) لتحليل أسباب اختلاف معدلات النمو بين هذه الدول. تضمنت هذه الأدبيات الواسعة دراسات متعددة لاختبار تأثير تفاوت التوزيع على النمو الاقتصادى. كانت الصورة واضحة لدى هذه الدراسات التى اتفقت جميعها على أن زيادة تفاوت توزيع الدخل تُخَفِّض معدلات النمو. جاءت هذه النتيجة مفاجئة فى ضوء رؤى النظريات التقليدية فى هذا المجال أو القنوات التى يمكن من خلالها أن ينتقل تأثير تفاوت التوزيع إلى عملية النمو.

النظرية الآن هى أن تفاوت توزيع «الثروة» يُحدِّد حجم الاستثمار فى رأس المال العينى والبشرى الذى يؤثر بدوره فى معدل النمو طويل الأمد. وأظهرت دراسات تحليل الانحدار أن التفاوت الشديد فى توزيع الدخل أو الأرض (الأصول) يؤدى إلى إبطاء النمو الاقتصادى. وبالمثل ترتبط عدالة التوزيع بالإسراع بالنمو. وعندما قاست بعض الدراسات معاملات انحدار متوسط معدلات النمو الاقتصادى - فى نفس الفترة - على حصة الدخل التى تؤول إلى الخُمْس الثالث (الطبقة المتوسطة على خريطة التوزيع فى دول متقدمة ونامية) وُجد أن أثر هذا المتغير إيجابى على النمو، كما أنه امتاز بالثقة الإحصائية وقوة التأثير فى الوقت نفسه. بالإضافة إلى الدلائل على أن عدالة توزيع الدخل مُحَفِّزَةٌ للنمو، توفر الدراسات التطبيقية إشارات مهمة إلى القنوات التى يؤثر من خلالها التفاوت فى الدخل على النمو الاقتصادى. رَكَز البعض على دور القيود على الائتمان ليُثْبِتَ أن لزيادة إتاحة الائتمان أثرًا إيجابيًّا ومهمًّا على معدلات النمو. والأكثر من هذا عندما تنخفض حصة أدنى 40 % (خُمْسَين) من السكان فى الدخل، أى تزيد درجة تفاوت التوزيع، يزيد تأثير إتاحة الائتمان على النمو. وبالمثل

سيزيد الأثر السالب للتفاوت على الاستثمار فى رأس المال العينى بسبب فروق الائتمان. هناك دراسات تطبيقية أخرى اتجهت إلى إبراز دور الهشاشة الاقتصادية كآلية انتقال للتأثير بين العدالة والنمو. لقد وُجِد أن تفاوت الدخل يرتبط إيجابيًا مع هشاشة الاقتصاد مُعَبّرًا عنها بالانحراف المعيارى للمعدل السنوى للنمو الاقتصادى. كما توصلت دراسات الانحدار فى مجموعة الدول إلى أن زيادة تقلبات النمو تؤدى إلى انخفاض متوسط معدل النمو خلال الفترة. ويعود ذلك جزئيًا إلى تأثيرها المُعَطِّلُ للاستثمار فى رأس المال العينى والبشرى (Aghion and Others, 1999).

لقد بينت هذه الدراسات أن عدم المساواة فى توزيع الدخل له آثار سالبة على النمو. (يُظهر إنحدار النمو هذه المعاملات السلبية للتفاوت فى التوزيع، وذلك عندما يتم تثبيت بعض المتغيرات فى الجانب الأيمن للمعادلة، مثل الدخل فى فترة البداية، التمدرس، الاستثمار المادى). وتطبيقيًا، خضع هذا الاستنتاج حول ارتباط التفاوت فى التوزيع (فى البداية) مع معدلات نمو أبطأ وأقل، للاختبار باستخدام عدة بحوث إحصائية، وتوصل معظمها إلى النتيجة نفسها، ولكن الجدل لم يتوقف عند هذا الحد. استخدمDeininger and Squire بياناتهما لتقدير النمو الاقتصادى كدالة فى التوزيع الابتدائى للدخل إلى جانب متغيرات أخرى، ووجدا أنه بينما لا يُعَدُّ تأثير تفاوت الدخل الإبتدائى على النمو راسخًا فإن التفاوت الواضح فى توزيع الأراضى يؤدى حقًا إلى نمو أبطأ (Kanbur, 1998). وقد تشكك عدد من الدراسات المعتمدة على بيانات Deininger and Squire فى هذا التوافق البازغ. فقد وجدت (Forbes, 2000) علاقة إيجابية بين عدم العدالة والنمو. بالإضافة إلى ذلك، تحفّظ آخرون على هذه العلاقة العكسية غير الناضجة بين تفاوت توزيع الدخل، والنمو، كحقيقة راسخة لاقتصاديات التنمية.

2-3 التبعات الاقتصادية للامساواة فى توزيع الدخل

الادخار/الاستثمار وتوزيع الدخل:

تعددت الدراسات والمقالات التى تحاول تقدير تأثير تفاوت الدخل على الاقتصاد الكلى. وفى كل الأحوال فإن الاستخلاصات التى يتوصل إليها أى من الباحثين تتوقف على القناة التى

ينتقل عن طريقها التأثير المتوقع، وعلى الشروط والأوضاع المُحدِّدة لانتقال هذا التأثير، وتجعل منه إما طيب أو ضار (جيد أو سيىء). لا ينازع أحد فى أن «اللامساواة» مرفوضة أخلاقيًا. ولكن من الناحية الاقتصادية - تحديدًا - يرى البعض أن دراسة تفاوت توزيع الدخل هى - فى الأساس - دراسة وبحث فى مجال «الادخار». وأن رد فعل الاقتصاد لمحاولة العمل على زيادة المدخرات هو الذى يحدد اتجاه التأثير الاقتصادى لتوزيع الدخل. هناك نوعان من ردود الأفعال للزيادة المستهدفة فى معدل الادخار: الأول، زيادة مماثلة فى الاستثمارات المنتجة (وهو ما يمثل لُبّ نظرية جانب العرض، أو تساقط ثمار النمو، كما سنشير لاحقًا)، والثانى، زيادة البطالة (Michael Pettis, 2014). وتفسير ذلك - كما نعرف - بسيط. ستنعكس زيادة تفاوت الدخل فى اختلال العلاقة بين عرض وطلب السلع والخدمات، ولن يعود التوازن إلا من خلال زيادة «الائتمان/ الإقراض» أو ارتفاع البطالة. ولكن Pettis يضيف قراءة أخرى لشكل مختلف لزيادة اللامساواة فى توزيع الدخل التى تنعكس فى زيادة معدل الادخار. فهو يقرر أن تناقص نصيب القطاع العائلى (الاستهلاكى) فى الناتج المحلى الإجمالى يترك نفس الأثر الذى يحققه ارتفاع حِدَّةِ التوزيع. يحدث هذا التراجع فى نسبة الإنفاق الاستهلاكى العائلى (حسب مفاهيم الحسابات القومية / حسابات الدخل القومى) كنتيجة للسياسات التى تُقَيِّدُ الأجور (معدل زيادتها أقل من نمو الإنتاجية، ومعدل النمو الاقتصادى) - كما حدث فى ألمانيا قبل أكثر من 15 سنة، وفى الصين بسبب وجود بطالة واسعة فى الريف - أو بسبب تخفيض أسعار الفائدة (الصين)، وكذلك من خلال تقييم العملة الوطنية بأقل من قيمتها Undervalued، كما حدث فى ألمانيا وكذلك فى الصين. فى كل هذه الأحوال ينمو الناتج المحلى بمعدل أعلى من معدل زيادة الدخل العائلى، ومع انخفاض حصته فى الدخل القومى، فلن يكون مستغربًا أن استهلاك هذا القطاع سيمثل نسبة متناقصة من الناتج المحلى الإجمالى.

من وجهة نظر Pettis، يمكن أن تكون زيادة تفاوت الدخل، أو ارتفاع حصة «الدولة» فى الدخل القومى شيئًا إيجابيًّا (مفيدًا). سيكون ذلك صحيحا فقط عندما يكون هناك استثمار يتطلب تمويلًا غير متوافر، نتيجة نقص المدخرات. سيترتب على ارتفاع معدل الادخار، زيادة الاستثمار بنفس القيمة، والتوسع فى الطلب على العمالة، وزيادة دخلها (حتى إذا حدث تزايد فى تفاوت توزيع الدخل). فى هذه الحالة سيستفيد الأغنياء، لكن باقى فئات المجتمع ستستفيد

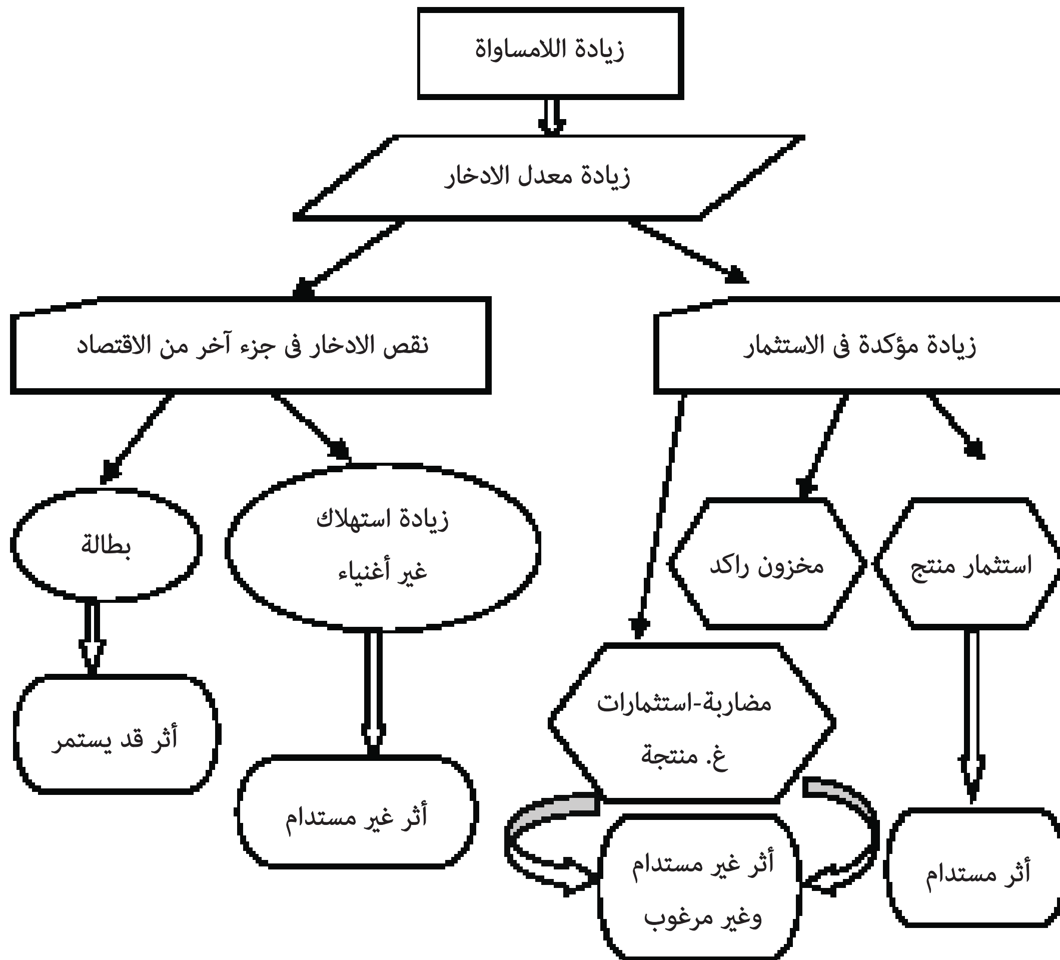
أيضـا. ولكـن مـاذا لـو كان هنـاك مدخـرات كافيـة لتمويـل الاسـتثمارات المنتجـة؟ الأمـور عندئـذ سـتكون مختلفـة. لأن الزيـادة فى المدخـرات سـتتجه إلى:

1- زيــادة الاســتثمارات غــير المنتجــة (عــن طريــق زيــادة المخــزون غــير المرغــوب، وهــذا هــو التصنيـف المحاسـبى الـذى يعكـس عجـز الاقتصـاد عـن اسـتيعاب إنتـاج السـلع والخدمـات، فى الاسـتهلاك أو الاسـتثمار المنتـج، فيتحـول فائـض الإنتـاج إلى اسـتثمار غـير منتـج يأخـذ شـكل تراكـم المخـزون)، أو:

2- قـد تـؤدى زيـادة المدخـرات إلى انخفـاض سـعر الفائـدة، ويدفـع رأس المـال الرخيـص إلى أنشـطة المضاربـة، أو القيـام بمشروعـات ليـس لهـا جـدوى اقتصاديـة، أو المضاربـة فى العقـارات،... إلـخ. وكأنـه باسـتثناء الحالـة التـى توجـد فيهـا اسـتثمارات منتجـة (لهـا جـدوى حقيقيـة) وتفتقـر إلى التمويـل، لـن يترتـب عـلى زيـادة التفـاوت فى الدخـل، أو انخفـاض نصيـب القطـاع العائـلى وارتفــاع معــدل الادخــار، زيــادة مقابلــة فى الاســتثمار المنتــج، ولكــن ضيــاع هــذه المدخــرات الزائـدة فى اسـتثمار غـير مُجْـدِ وغـير منتـج، ومـن ثـم غـير مسـتدام، لأنهـا تنتقـص مـن قيمـة الأصـول نتيجـة زيـادة الديـن بـأسرع مـن القـدرة عـلى خدمـة الديـن.

ومـن ناحيـة أخـرى، مـن غـير المُحَتَّـم أن تـؤدى التحويـلات النقديـة مـن القطـاع العائـلى إلى الأغنيـاء أو الحكومـة (ومـن ثـم زيـادة حـدة تفـاوت توزيـع الدخـل) إلى ارتفـاع حجم المدخـرات الكلية، مـما يعنى أن زيـادة المدخـرات بسـبب «التحويـلات» يقابلهـا تطـورات ترتـب عليهـا انخفـاض المدخـرات فى جانـب آخـر مـن الاقتصـاد، مثـل قيـام الأثريـاء (أو الحكومـة) بزيـادة إنفاقهـم الاسـتهلاكى (!!) أو قيـام القطـاع العائـلى بزيـادة معـدل اسـتهلاكه (وتخفيـض معـدل ادخـاره)، تحـت وهـم إحسـاس خـادع بتحسـن الأحـوال، مـع زيـادة أسـعار الأصـول والأسـهم والسـندات... إلـخ، والوقـوع - فى ظـل هـذه الأجـواء مـن المضاربـة - تحـت أثـر التقليـد للفئـات الأعـلى دخـلًا. أى أن زيـادة ادخـار الأغنيـاء و/ أو الدولـة يقابلهـا ادخـار أقـل (أو زيـادة الديـن، وهـو نفـس الـشىء) للقطـاع العائـلى العـادى. وبالإضافـة إلى ذلـك، هنـاك احتـمال آخـر لانخفـاض معـدل الادخـار، إذا أغْلَقَـتْ بعض الصناعـات أبوابهـا وقامت بتسريـح العمالة، مما يضطـر العـمال إلى السـحب مـن مدخراتهـم أو الاقـتراض. وبعبـارة أخـرى، إذا لم يصطحـب ارتفـاع معـدل

الادخـار فى جانـب مـن الاقتصـاد، زيـادة الاسـتثمارات المنتجـة، فـإن تحقيـق المتسـاوية الرقميـة (التـوازن فى الحسـابات الاقتصاديـة) يعنـى انخفـاض الادخـار فى جانـب آخـر. ويحـدث ذلـك إمـا عـن طريـق زيـادة الاسـتهلاك المُمَـول بالائتـمان (الاقـتراض) أوفى صـورة ارتفـاع البطالـة. وهـذا بغـير شـك هـو الأثـر الأسـوأ لزيـادة الادخـار نتيجـة زيـادة تفـاوت الدخـل أو كِـبَر حجـم الحكومـة (!!). فى ضـوء هـذا التحليـل تصبـح مشـكلة اللامسـاواة فى توزيـع الدخـل واضحـة. هنـاك طريقـان فقـط لمواجهـة الزيـادة الهيكليـة فى معـدل الادخـار. إمـا أن نشـهد زيـادة فى الاسـتثمار المنتـج، وهـى حالـة غـير متوقعـة سـوى عندمـا تقْـصُر رءوس الأمـوال عـن تمويـل مثـل هـذه الاسـتثمارات، أو عنـد حـدوث زيـادة فى البطالـة. لـن يكـون أى أثـر آخـر ممكـن الاسـتدامة، كـما يبـين الشـكل (6).



الشكل (6) أثر زيادة الادخار على توزيع الدخل

المصدر: Michael Pettis, 2014

يمكـن اعتبـار مـا سـبق مـن قبيـل التحليـل الاقتصـادى المَحْـض، الـذى ينظـر فى العلاقـة بـين المتغـيرات الاقتصاديـة المُجَـرَّدة (مثـل الدخـل، الادخـار، الاسـتثمار، الفائـدة... وغيرهـا). وتتوقـف صحـة التأثـيرات المتبادلـة لهـذه المتغـيرات، وخاصـة ردود الأفعـال لتغـير تفاوتـات توزيـع الدخـل، عـلى افـتراض كفـاءة وتنافسـية الأسـواق، ومُحدداتهـا السياسـية والاجتماعيـة، عـلى النحـو الـذى تعـرض لـه بالشـمول وببراعـة كتـاب صاحـب نوبـل «جوزيـف سـتيجلتز». ويُلخِّـص عنـوان الكتـاب عـن الثمـن الـذى يدفعـه الاقتصـاد والمجتمـع نتيجـة للمسـاواة فى توزيـع الدخـل، عندمـا يقـرر «.. ندفـع ثمنًـا باهظًـا للامسـاواة الكبـيرة والمتزايـدة، ولأنهـا مـن المتوقـع أن تواصـل الزيـادة، مـا لم يتـم عمـل شىء، فالمتوقـع أيضًـا أن يزيـد الثمـن الـذى سـندفعه». وسـيتحمل هـذا الثمـن الطبقـة المتوسـطة والفئـات الدنيـا، ولكـن سـيدفع الثمـن الأكـبر البلـد (أمريـكا) بأكملـه، والمجتمـع، والديمقراطيـة (Stiglitz, 2013). الواقـع أن تحليـل سـتيجليتز يربـط بـين الأسـباب والتبعـات للتفـاوت فى توزيـع الدخـل، حينـما يؤكـد أن المجتمـع الـذى يشـهد لا مسـاواة وتفـاوت فى التوزيـع، لا يعمـل «بكفـاءة»، وأن اقتصـاده غـير مسـتقر وغـير مسـتدام فى الأمـد البعيـدneither stable nor sustainable، ومـن هنـا فإنـه يُقـدّم تفصيـلًا وافيًـا لتأثـير اللامسـاواة عـلى الناتـج المحـلى والاسـتقرار الاقتصـادى، وانعكاسـاتها عـلى الكفـاءة الاقتصاديـة وعـلى النمـو. بالإضافـة إلى ذلـك فإنـه يَدْحَـضُ الفكـرة الزائفـة بـأن «اللامسـاواة مفيـدة للنمـو»، أو «أن اتخـاذ أى إجـراء فى مواجهـة اللامسـاواة - مثـل زيـادة الضرائـب - سـيكون ضـارًا بالاقتصـاد».

الإنتاج وعدم الاستقرار:

ربمـا لم يكـن مـن قبيـل الصُدْفَـةِ أن تسـبق وقـوع الأزمـة الماليـة فى 2008، مثلـما حـدث فى أزمـة الكسـاد العظيـم، زيـادة كبـيرة فى درجـة اللامسـاواة، وتَرَكُّـز الـثروة فى أيـدى قِلّـة، وتراجُـع متوسـط إنفـاق المواطـن العـادى. وكـما يقـضى التحليـل الكينـزى المعتـاد يقـترن انتقـال الدخـل مـن الفئـات الدنيـا إلى فئـات الدخـل المرتفـع بانخفـاض الاسـتهلاك، ومـن ثـم انخفـاض الطلـب الـكلى عـما يمكـن للاقتصـاد أن يوفـره (العـرض الـكلى) مـن السـلع والخدمـات. ومـا لم يتـم اتخـاذ إجـراء مـا لمواجهـة زيـادة العـرض عـن الطلـب، سـيؤدى ذلـك إلى زيـادة البطالـة. تمَثـل هـذا الإجـراء فى التسـعينيات - فى الولايـات المتحـدة - فى «الفقاعـة التكنولوجيـة» بينـما أخـذ - خـلال العقـد الأول مـن الألفيـة الجديـدة - شـكل «فقاعـة الإسـكان»، وفى الآونـة الأخـيرة أصبـح «الإنفـاق الحكومـى» هـو الإجـراء المألـوف

لمواجهة الأزمة. ويمكن إلقاء اللوم عند حدوث البطالة وزيادتها على نقص الطلب الفعال (بسبب انخفاض إنفاق المستهلكين، أو استثمار الشركات، أو الإنفاق الحكومى). ولكن ما يفسر قصور الطلب الكلى - فى الولايات المتحدة، وفى البلدان الأخرى كذلك، هو زيادة حدة التفاوت فى توزيع الدخل. ويُقَدَّرُ أن إعادة توزيع الدخل بخَمَس نقاط مئوية من أغنى 1 % من الأمريكيين لصالح الفئات الدنيا، سينعكس فى ارتفاع الطلب الكلى بنقطة مئوية كاملة. ونتيجة لأثر المضاعف سيؤدى ذلك إلى زيادة الناتج الإجمالى بحوالى 1.5 - 2 نقطة مئوية، ومن ثم تراجع معدل البطالة بالنسبة نفسها. ولو أن إجراءات إعادة التوزيع شملت فئة أوسع من السكان (أغنى 20 % مثلًا) لانخفضت البطالة من 8.3 % (كما كان هو الحال فى 2012) إلى 5 - 6 % فقط (Stiglitz, 2013).

وثمة طريقة أخرى لبيان تأثير اللامساواة المتزايدة فى ضعف مؤشرات الأداء الاقتصادى الكلى macro- economics. كثيرًا ما يَرْتهِن الانكماش بانخفاض حصة الأجور فى الناتج المحلى. ويُقدَّر أن الأجور قد انخفضت فى الولايات المتحدة - فى غضون الأزمة - بأكثر من نصف مليار دولار، وهو ما يفوق قيمة المُحَفِّزِ المالى stimulus package الذى أقره الكونجرس الأمريكى، الذى استهدف تخفيض البطالة بنقطتين مئويتين. ويبدو أن ما ترتب على تحويل الموارد من العمال لصالح الأغنياء، كان فى الاتجاه العكسى لهذا الهدف. وقد لايكون مُحتمًا أن تؤدى السياسة الحكومية التى تستهدف تعويض النقص فى الطلب الكلى الناشئ عن زيادة اللامساواة، إلى الاختلالات المالية والاقتصادية وضياع الموارد، ولكن هذا ما يحدث عمليًا فى معظم الأحيان. (Stiglitz, 2013).

وإلى جانب ذلك هناك طريق ثان لعدم الاستقرار الاقتصادى تؤدى إليه السياسات غير المتوازنة فى مواجهة زيادة اللامساواة، وهو ما يترتب على إلغاء القيود deregulation المُحدِّدة لعمل الأسواق بكفاءة، وضمان التنافسية، ومحاربة سوء استخدام الموارد، وحماية الفئات الضعيفة... إلخ. إن إلغاء الضوابط والقيود على الأسواق، وخاصة أسواق المال، لا يؤدى فحسب إلى العجز عن تصحيح حالات فشل الأسواق، ولكنه يعمل لصالح مراكز النفوذ الاقتصادى والسياسى، وزيادة المخاطر، التى لا تتمكن الفئات الأدنى من درء تكلفتها. ويؤدى ذلك كله إلى تعميق حالة عدم الاستقرار.

وفى أعقاب الأزمة المالية العالمية (2008) أصبح هناك توافق عالمى متزايد على أن اللامساواة تؤدى إلى عدم الاستقرار، الذى يسهم بدوره فى تحقيق اللامساواة. بل وأقرت المؤسسة المالية الدولية المنوط بها السهر على الاستقرار الاقتصادى العالمى، وهى صندوق النقد الدولى بخطورة الأمر. وفى دراسة للصندوق فى 2011 أوضحت «أن موجات النمو الاقتصادى ستكون أطول وأكثر استدامة حينما تصبح وثيقة الارتباط بعدالة أكثر فى توزيع الدخل، وعلى مدى زمنى أطول، يصبح تخفيض اللامساواة، والنمو المضطرد، وجهين لعملة واحدة».(Ostry and Berg, 2014)(*).

عدم الكفاءة واقتصاد أقل إنتاجية:

بالإضافة إلى عدم الاستقرار الذى تتسبب فيه اللامساواة، فإنها تؤدى إلى اقتصاد أقل كفاءة وإنتاجية. ويترتب على ذلك انخفاض الاستثمارات العامة المُفيدة، وتقليل دعم التعليم العام، واتساع تأثير التشوهات فى الاقتصاد، والقانون، والقواعد التنظيمية، وكذلك التأثير على قيم العمل ومعنويات العمال. فمن ناحية يؤدى ضغط أصحاب النفوذ لمنع زيادة الضرائب، ومن ثم استمرار وزيادة عجز الموازنة، إلى عدم القيام بالاستثمارات العامة الضرورية لتطوير البنية الأساسية، وتمويل التعليم العام الجيد... إلخ. ويُعد الفشل فى الاستثمارات العامة هو النتيجة «المنطقية» للتفاوت الشديد فى توزيع الثروة، فكلما اتسعت شُقة توزيع الثروة والدخل - فى المجتمع - كلما تقاعس الأثرياء عن الإنفاق على «السلع العامة» public goods. وكما هو متوقع، يُغلِّف سيتجليتز تحليله بالإطار الاقتصادى السياسى، والعلاقة بين القوى الاجتماعية والحكومة. ويرى أن هذا الانقسام الحاد فى المجتمع يعزل طبقة الرأسماليين - والأغنياء عن المجتمع والدولة، ولا يُعوِّلون على الحكومة فى الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، ولا حتى الأمن الشخصى، بل يوفرون هذه «الخدمات» لأنفسهم وبأنفسهم. وفوق ذلك، فإن الأغنياء لا يفضلون - عادة - الحكومات القوية، التى تستخدم سلطاتها لمواجهة الاختلالات المالية والاجتماعية(**).

(*) نقل عن مدير صندوق النقد الدولى عبارة ذات دلالة:

Ultimately, employment and equity are building blocks of economic stability and prosperity of political stability and peace. (Strauss - Khan)

(**) يكتب ستيجليتز

While the wealthiest Americans may complain about the kind of government we have in America, in truth many like it just fine to do gridlocked to redistribute, too divided to do anything but lower taxes . (Stiglitz, 2013).

وربما كان الأكثر خطورة من ذلك هو ما يؤدى إليه نقص الاستثمار فى «المنافع العامة» وخاصة التعليم العام، من تضاؤل فرص الحِراك الاقتصادى. فعندما تضيق الفرص المتكافئة تتراجع إمكانيات الاستخدام الأمثل لأهم الأصول الإنتاجية، أى قوة العمل. وعلى المدى الأطول، ينعكس ذلك على مستويات «الإنتاجية». وفضلًا عن ذلك، طالما أن جانبًا لا يستهان به من التفاوت فى توزيع الدخل (اللامساواة) يعود إلى الاستحواذ على الريع (عائد غير مستحق rent- seeking)، أى إعادة توزيع الدخل لمصلحة فئات محدودة على حساب الأغلبية فإنها تنطوى على إهدار للموارد، ومن ثم انخفاض إنتاجية المجتمع ومستوى معيشة أفراده. ستؤدى عملية الحصول على الريع إلى تشويه عملية تخصيص الموارد، وترتبط - من ثم - محاولات الاستئثار بالريع والاستحواذ على حصة أكبر من كعكة الناتج المحلى، إلى تصغير هذه الكعكة، ومن قبيل هذه المحاولات، الاحتكار والمعاملة الضريبية التفضيلية، وغيرها.

المغزى الحقيقى «للامساواة» يكمن فى عدم التطابق بين العائد الفردى والعائد الاجتماعى، ولكن المشكلة أن اتساع الفجوة بين مستويات الدخل، والاستسلام الواسع لهذا الواقع، يجعل من الصعوبة بمكان وضع وتبنى سياسات جيدة. يشمل فشل السياسات الاستقرار الاقتصادى (التوازن المالى/ الاقتصادى)، تحرير الصناعة، انخفاض الاستثمار فى البنية الأساسية، والتعليم العام، والحماية الاجتماعية، والبحث العلمى. ومع ذلك، فثمة سبب مغاير تمامًا، لما تؤدى إليه «اللامساواة» من كفاءة أقل، وإنتاجية أدنى فى الاقتصاد عما كان من الممكن تحقيقه. إن الإنسان ليس آلة. ويتوجب أن يكون لدى العمال حافزًا للعمل بحماس. يشير ستيجليتز إلى «نظرية أجر الكفاءة» التى تقرر أن الطريقة التى تُعامِل بها «الشركة» عمالها (شاملة الأجور التى تدفعها لهم) تؤثر فى الإنتاجية. ويخلص إلى أن النظرية الاقتصادية - التى أكدتها الاستقصاءات الميدانية - تقترح أن انخفاض إنتاجية العمال ذوى الأجور المنخفضة سيكون أكبر من الزيادة فى إنتاجية نظرائهم من ذوى الأجور المرتفعة، مما سيؤدى - فى النهاية - إلى انخفاض الإنتاجية الكلية.

التعارض المزعوم بين الكفاءة والعدالة:

عرضنا فيما سبق لتبعات «اللامساواة»، وكيف أنها بكافة صورها، تضر بالاقتصاد والإنتاج. ولكن هناك - فى الحقيقة - وجهة نظر مضادة ويتبناها - على وجه الخصوص - أنصار

اليمين السياسى. يركز هؤلاء على نظام «الحوافز» incentives، الذى يُعد- من وجهة نظرهم- آلية ضرورية لدوران عجلة الاقتصاد، وأن «اللامساواة» هى نتيجة حتمية (مقبولة) لعمل نظام الحوافز، طالما أن البعض يُنْتِج أكثر من غيره. بل ويرى هؤلاء أن أية برامج لإعادة التوزيع ستنطوى على إعاقة النظام وتعطيل عمله. وبناء على هذا، يعتقد أنصار هذا التوجه بوجود تعارضtrade-off بين الكفاءة وبين العدالة. وبينما تتباين وجهات النظر حول المدى الذى يمكن أن نتخلى عن الكفاءة لتحقيق عدالة (مساواة) أكثر، فإن أهل اليمين (فى أمريكا مثلا) مقتنعون بأن الثمن سيكون مرتفعًا جدًا، إلى الحد الذى ستعانيه حتى الفئات المتوسطة والدنيا، وخاصة تلك التى تعتمد على البرامج والسياسات الحكومية.

عَبْر كتابه الرصين يرد ستيجليتز على هذه الدعاوى، ليؤكد أنه بالإمكان تحقيق الكفاءة وزيادة الإنتاج (النمو) إلى جانب تحسين مستوى المساواة فى توزيع الناتج. ويفسر أسباب الاختلاف بأن «اليمين» يبنى قناعاته على افتراض اكتمال تنافسية الاقتصاد، وتسَاوى العائد الفردى مع العائد الاجتماعى، بينما - فى الواقع - نعرف أن الاقتصاد يتسم بحالات الاستحواذ على الريع. كما يقلل اليمينيون من الحاجة إلى السلع و«المنافع» العامة، ومن ضرورة الإجراءات والسياسة الحكومية لتصحيح تشوهات وفشل السوق، إلى جانب المبالغة فى أهمية الحوافز المالية.

3-3 محاولة تحديد إتجاه تأثير توزيع الدخل على النمو الاقتصادى

هناك من يُحاجج بأنه لايمكن النظر إلى توزيع الدخل والثروة باعتباره نتيجة لآليات التوازن الاقتصادى، ذلك أن آليات تخصيص الموارد، من خلال أسواق رأس المال، النظام السياسى، الأحوال الاجتماعية، تتأثر جميعها بنمط توزيع الدخل والثروة. إن العلاقة المنشودة فى نموذج كوزنتس بين النمو وتفاوت توزيع الدخل، لم تصمد أمام البحوث التطبيقية الحديثة. وتدريجيًا حل مكانها الاقتناع والتصور بأن علاقة السببية ربما تسير فى الاتجاه العكسى، حيث تعوق فوارق الدخل الواسعة معدل النمو (مستوى وجودة). لم يبلغ الجدل منتهاه، نظريًا وتطبيقيًا. ولكن كما عبَّر(??? Atkinson,) لن يعود موضوع التوزيع مرة أخرى إلى الهامش الساكن من التحليل الاقتصادى.

مـاذا تكشـف عنـه البيانـات؟ توصلـت الدراسـات الأحـدث إلى وجـود علاقـة سـالبة بـين حالـة تفـاوت التوزيـع فى البدايـة، والنمـو الاقتصـادى اللاحـق. يَفْـترض هـذا السـيناريو ارتفـاع درجـة تفـاوت توزيـع الدخـل (عندمـا يزيـد معامـل جينـى عـلى 0.20.مثـلا). فى هـذه الحالـة يتراجـع معـدل النمـو الاقتصـادى إلى 2.7 %، وفى نهايـة الفـترة (60 سـنة المفترضـة) سـيكون دخـل الفقـراء نصـف مـا كان سـيحصلون عليـه لـو كان الاقتصـاد أكـثر عدالـة. مـع ملاحظـة أن أى قصـور فى البيانـات يـؤدى إلى عـدم الثقـة فى دقـة تحديـد طبيعـة العلاقـة. بصفـة عامـة يمكـن رصـد عـدد مـن الاسـتخلاصات التـى تكشـف عنهـا الدراسـات. (Dininger and Squire, 1997):

أولًا: شـدة تفـاوت التوزيـع فى بلـدان أمريـكا اللاتينيـة وإفريقيـا جنـوب الصحـراء (معامـل جينـى يصـل إلى 0.40) بينـما شرق وجنـوب شرق آسـيا فى مسـتوى 0.30 أو أعـلى قليـلًا، لكـن تـدور حـول الثلاثينيـات فى بلـدان منظمـة التعـاون الاقتصـادى وأقـل مـن ذلـك فى بلـدان شرق أوروبـا. وقـد ظلـت هـذه المعامـلات محـدودة التغـير بغـض النظـر عـن التغـيرات فى الدخـل الإجـمالى، فى هـذه المناطـق والـدول.

ثانيًـا: هنـاك إختـلاف بـين توزيـع الدخـل وتوزيـع ملكيـة الأرض. تظهـر الدراسـات أن اختبـار العلاقـة السـالبة بـين حالـة التوزيـع الابتـدائى والنمـو الاقتصـادى اللاحـق، سـيؤدى إلى نتائـج مغايـرة اعتـمادًا عـلى نمـط التوزيـع، ومـا إذا كان المقصـود هـو توزيـع الدخـل أم توزيـع ملكيـة الأراضى.

ثالثًـا: ربمـا لا يتغـير نمـط التوزيـع الإجـمالى، ولكـن تشـهد دخـول الفئـات المختلفـة تغـيرًا ملموسًـا. ومايهـم هـو مـاذا حـدث لدخـل الفقـراء.

بينـما اتجـه اهتـمام معظـم الجـدل حـول علاقـة النمـو- التوزيـع، خـلال معظـم الفـترة الأخـيرة مـن القـرن العشريـن إلى بيـان تأثـير النمـو والتنميـة عـلى مسـتويات التفـاوت فى توزيـع الدخـل، فقـد بـرز فى العقديـن الأخيريـن تطـور واضـح فى مسـار هـذا الجـدل، وهـو فى هـذه المـرة الجانـب الآخـر لهـذه العلاقـة: الأثـر الـذى قـد يتركـه اختـلال نمـط التوزيـع عـلى النمـو الاقتصـادى. تزايـدت محـاولات فهـم الطريقـة التـى يؤثـر بهـا عـدم المسـاواة عـلى الأداء الاقتصـادى مـما انعكـس فى حفـز البحـث والدراسـة فى هـذا المجـال. حاولـت دراسـة (Jorge Alberto, 2013) تقديـم شرح شـامل للتأثـير المحتمـل للتفـاوت فى توزيـع الدخـل عـلى النمـو، ومـع ذلـك فلـم يُمكِـن الوصـول إلى توافـق عـام

حول «اتجاه» وطبيعة هذه العلاقة. والأكثر من هذا فإن التباين فى النتائج سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى، دفع الجدل إلى أربعة مواقف مختلفة:

- دراسات تؤكد «علاقة سلبية» بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادى.
- دراسات تثبت العلاقة الموجبة بينهما.
- دراسات رأت أن العلاقة متغيرة (غير خطية).
- مجموعة محدودة لا ترى أساسًا لأى علاقة على الإطلاق، أو لا تجد علاقة محددة.

1-3-3 علاقة سالبة بين تفاوت التوزيع والنمو:

خلال الخمسينيات والستينيات إدَّعى اقتصاديون، من أمثال كوزنتس وكالدور وجود تعارض (مقايضة) بين تقليل التفاوت فى توزيع الدخل، وبين الإسراع بالنمو. وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية، شهدت بلدان عدة فى شرق آسيا درجات منخفضة من تفاوت الدخل (ولها مستويات دخل متقاربة) ولكنها نمت بمعدلات غير مسبوقة. وعلى النقيض من ذلك، فإن بلدان أمريكا اللاتينية عانت من حدة التفاوتات فى الدخول، فى الوقت الذى تضاءلت فيه معدلات النمو. وقد حفزت هذه الاتجاهات الاهتمام بدراسة العلاقة بين تفاوت الدخل والنمو، وبصفة خاصة البحث فى كيفية انعكاس مستوى التفاوت فى دولة ما، على النمو الاقتصادى اللاحق.

ما زالت الدلائل المتعلقة بتأثير تفاوت الدخل وإعادة التوزيع على النمو تحتاج إلى أن تساندها أسس النظرية الاقتصادية. ستتجه القواعد النظرية إلى الفرضية الظاهرة من تحليل الواقع، بأنه فى اقتصاد تتفاوت فيه دخول وثروات الأفراد، ولا تتسم أسواق المال بالتنافسية الكاملة imperfect، هناك ثلاثة أسباب تؤدى إلى أن تكون للتفاوتات فى الدخل آثار سالبة على النمو (Aghion, 1999):

أ- عدم المساواة (تفاوت توزيع الدخل) يقلل الفرص الاستثمارية.

ب- تفاوت توزيع الدخل يُضْعف حوافز المقترضين.

ج- تفاوت التوزيع يُولِّد الهشاشة الماكرو اقتصادية.

بعد استعراض جوانب هذه العناصر تصل الدراسة إلى الاستنتاج المشار إليه: عندما تتفاوت الدخول، وتفقد أسواق المال تنافسيتها، سيكون لاختلال التوزيع أثر سلبى على النمو، وفوق ذلك ستفقد النظرة التقليدية حُجَّتها فى أن إعادة التوزيع ستُقَيِّدُ تظام الحوافز وتخفض النمو. لقد ركزت الآليات التى تم استعراضها على وجود تشوهات فى سوق الائتمان، ومن ثم على محدودية درجة تطور مؤسسات التمويل. فقد وُجد أن القيود على التمويل تلعب دورًا بالغ الخطورة فى عملية ظهور وتطور قدرات المنظمين (أصحاب الأعمال). الواقع أن معظم الاقتصادات الصناعية، وبالطبع الاقتصادات الناشئة أو البازغة، تعانى عدم توافر أسواق مال متطورة. وهذا يعنى أن هذه الآليات ستترك تأثيراتها ليس فقط فى الدول الأقل نموًا، ولكن أيضًا فى عدد من الاقتصادات المتقدمة.

ووفقا للإطار النظرى الذى تعرضه الورقة، عندما تكون سوق المال مشوهة (غير تنافسية)، وتتسم التكنولوجيا الإنتاجية «بتناقص غلة» رأس المال، سيكون تفاوت توزيع الدخل ضارًا بالنمو. إن إعادة التوزيع من الأغنياء إلى من لا يحوزون موارد رأس مال عينى أو بشرى، ستُولِّد فرصًا استثمارية، وتحفز النمو. وربما يكمن التفسير المحتمل لأثر زيادة فرص الاستثمار فى نموذج الاستثمار فى التعليم، إذ يتسم الاستثمار فى رأس المال البشرى بخضوعه لمبدأ تناقص العائد، وأن الاقتراض لتمويل هذا الاستثمار (غير القابل للتجزئة) مكلف للغاية، خاصة فى البلدان النامية، ومن ثم تصبح «ثروة» الأسرة مُحددًا رئيسيًا وقيدًا حاكمًا على حجم الاستثمارات. فإذا كان الاستثمار فى التعليم يحدد معدل نمو رأس المال البشرى، الذى يحدد بدوره معدل نمو الناتج الكلى، سيؤدى التحليل السابق إلى أن العلاقة ستكون سالبة بين تفاوت توزيع الثروة، ومعدل النمو. من ناحية أخرى، سنجد أن تفاوت توزيع «الثروة» يعوق النمو، لأن المقترضين يميلون إلى عدم بذل جهود أكبر، عندما يكون عائد الجهد غير ملحوظ (غير مدفوع العائد!!).

فى كل من نموذجى الفرص والحوافز، تنشأ تفاوتات التوزيع من التوزيع الأولى (الابتدائى) للثروة، أى التوزيع السائد فى بداية الفترة. ويمكن - عندئذ - تقليل هذا التفاوت ومن ثم زيادة النمو عن طريق الضرائب والإعانات على «دخل» الأفراد. وتتم إعادة التوزيع من خلال السياسة المالية المعتادة. ولكن لن يمكن تحقيق ذلك عندما يكون مصدر التفاوت ليس توزيع

الـثروة، بـل يرجـع إلى المنـاخ الاجتماعـى والمؤسـسى الـذى يحكـم القيـام بالمشروعـات الاسـتثمارية. فى هـذه الأحـوال، سـتؤدى التفاوتـات إلى ديناميكيـات زائفـة حيـث يتسـم النمـو السريـع بهشاشـة (سرعـة التقلبـات) تهـدد اضطـراده واسـتدامته. عندئـذ تتطلـب إعـادة التوزيـع سياسـات تهـدف إلى إعـادة هيكلة مؤسسـات التمويـل، وهـو أمـر أكـثر صعوبـة (فى الصياغـة والتصميـم والتنفيـذ والتطبيـق) مـن مجـرد توليفـة الضرائـب والإعانـات. سـيكون لـلإسراع بالنمـو عـن طريـق سياسـات إعـادة التوزيـع متطلبـات كثـيرة، تتوقـف فى عمقهـا عـلى طبيعـة مصـدر التفـاوت ومـا إذا كان يعـود إلى توزيـع الـثروة أم الخصائـص المؤسسـية للاقتصـاد.

وفى النهايـة، ينبغـى أن نلاحـظ أن التحليـل الـذى تضمنتـه الورقـة يتشـكك فى الفكـرة - التـى ارتبطت أيضًـا بفرضيـة كوزنتـس - بـأن تفـاوت التوزيـع فى الـدول الفقـيرة، يُتوقـع أن يرتبـط بعلاقـة موجبـة مـع النمـو. بـل عـلى العكـس وكـما أظهـر التحليـل، كلـما كانـت أسـواق الائتـمان أقـل تطـورًا، وكانـت الحواجـز كبـيرة بـين المقرضـين والمسـتثمرين، كلـما زادت الحاجـة إلى سياسـات إعـادة التوزيـع التـى تسـتهدف زيـادة الفـرص، وتحسـين الحوافـز، وتقليـل الهشاشـة الماكـر واقتصاديـة (Aghion, 1999) .

فى المراحـل الأولى لتطـور هـذا المنحـى فى البحـث والدراسـة كان الموقـف السـائد هـو وجـود العلاقـة السـالبة بـين درجـة تفـاوت توزيـع الدخـل وبـين النمـو الاقتصـادى. وجـرى العـرف عـلى تسـمية هـذا الموقـف وهـذه العلاقـة بالتوافـق الـدارج. وعـلى الرغـم مـن أن الاهتـمام بدراسـة هـذه الظاهـرة بـدأ مـع بدايـة التسـعينيات فـإن الجـدل لم يبـدأ فى السـخونة سـوى فى نهايـة ذلـك العقـد. كانـت دراسـة Perotti مـن أول الدراسـات التـى مزجـت بـين حيثيـات الاقتصـاد السـياسى وعمـل أسـواق المـال غـير التنافسـية، للوقـوف عـلى الطريقـة التـى يؤثـر بهـا تفـاوت التوزيـع عـلى النمـو. توصـل (Jorge Alberto, 2013) إلى أن معـدلات النمـو الاقتصـادى تعتمـد عـلى المسـتوى الحـالى لتوزيـع الدخـل، والتـوازن السـياسى الناشـئ عـن ذلـك (بافـتراض حالـة ديمقراطيـة): قـرارات إعـادة التوزيـع المرتبطـة بهـذا التـوازن، وحجـم الاسـتثمار فى رأس المـال البـشرى الناتـج عـن هـذه الأوضـاع جميعـا. فى هـذا النمـوذج فـإن المسـتويات المختلفـة للدخـل، والأنمـاط المختلفـة للتوزيـع سـوف تـؤدى إلى معـدلات مختلفـة للنمـو مـن خـلال تأثـير الشرائـح الدنيـا للدخـل للتغلـب عـلى تكلفـة الاسـتثمار فى التعليـم. سـتظهر العلاقـة السـالبة مـن حيـث عـدم قـدرة الفقـراء فى دولـة ذات تفـاوت كبـير

فى التوزيـع، وإجـراءات ضعيفـة لإعـادة التوزيـع، عـلى زيـادة التراكـم فى رأس المـال البـشرى الـضرورى لحفـز النمـو.

هنـاك كذلـك دراسـة (Alesina &Rodrik) التـى عرضـت نمـوذج الاقتصـاد السـياسى ضمـن إطـار نمـوذج النمـو الداخـلى endogenous حيـث تـترك القـرارات السياسـية (خاصـة الضرائـب) تأثـيرًا مُحـددًا عـلى الأداء الاقتصـادى. وفى هـذا النمـوذج، تنشـأ العلاقـة السـالبة عندمـا ينطـوى نمـط توزيـع الدخـل السـائد عـلى قيـام «الناخبـين» بالضغـط لرفـع مسـتوى الضرائـب عـلى الأغنيـاء، ومـن ثـم إعـادة التوزيـع مــن الرأســماليين إلى العـمال. فى هــذه الحالــة ســيثور التعــارض والمقايضــة بــين منافــع وفوائــد إعــادة توزيـع الدخـل التـى يحصـل عليهـا العـمال، والآثـار السـلبية للضرائـب الأعـلى المفروضـة عـلى رأس المـال، الأمـر الـذى يـؤدى الى انخفـاض معـدل النمـو الاقتصـادى. يؤيـد (Clarke, 1992) وجـود العلاقـة السـالبة، لكنـه (عـلى العكـس مـما ورد أعـلاه) يثـير حقيقـة اسـتقلال هـذه العلاقـة عـن طبيعـة النظـام السـياسى، أو فـوارق «انحـدار» النمـو، فهـو يعتـبر أن نمـوذج الاقتصـاد السـياسى هـو قنـاة التوصيـل مـن تفـاوت الدخـل إلى النمـو (خاصـة عـن طريـق تأثـير الضرائـب وإعـادة التوزيـع).

وكذلــك وجــد (Persson and Tabellini, 1994) العلاقــة الســالبة بــين مســتوى تفــاوت الدخــل الســابق عــلى النمــو فى المســتقبل وكــما فى حــالات أخــرى يظهــر أن المتغــير الــذى تؤثــر - مــن خلالــه - التفاوتــات فى التوزيــع عــلى النمــو يكمــن فى رأس المــال البــشرى وانعكاســه عــلى الإنتاجيــة، ففــى هــذه الحالــة يقــرر الأفــراد حجــم اســتثماراتهم فى تراكــم رأســمال البــشرى اســتنادًا إلى العائــد المســتقبلى مــن زيــادة الإنتاجيــة. فعندمــا تســود درجــة عاليــة مــن عــدم المســاواة ســيؤدى ذلــك إلى تــوازن ســياسى تَحُــول فيــه زيــادة الضرائــب عــلى العوائــد الرأســمالية دون اســتفادة المســتثمرين مــن تحقيــق العائــد عــلى رأس المــال البــشرى (أو جانــب منــه عــلى الأقــل) ومــن ثــم تقليــل الحافــز عــلى التراكــم وانخفــاض الإنتاجيــة والنمــو. هنــاك مجموعــة أخــرى مــن الدراســات الرائــدة فى محاولــة تحديــد العلاقــة الحقيقيــة بــين تفــاوت توزيــع الدخــل وبــين النمــو. وتركــز هــذه الدراســات عــلى المشــكلات السياســية والاجتماعيــة التــى تثــور فى البلــدان شــديدة التفــاوت فى التوزيــع وتشــهد حالــة صارخــة مــن الاســتقطاب الاجتماعــى الــذى يؤثــر بشــدة عــلى معــدلات الاســتثمار، ومــن ثــم عــلى الأداء الاقتصــادى. دارت الموجــة الأولى مــن وجهــة النظــر الدارجــة، حــول تمحــور آليتــين لتفســير

انتقال تأثير عدم المساواة فى توزيع الدخل على النمو، هما آلية الاقتصاد السياسى وآلية عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى. على الرغم من أن تفاوت التوزيع يرتبط سلبيا بمعدل النمو، فإن إدخال تفاوت توزيع رأس المال البشرى يُغير من اتجاه العلاقة مع تفاوت الدخل، ولهذا يخلص إلى أن تفاوت توزيع رأس المال البشرى يترك أثرًا سالبًا على النمو الاقتصادى.

2-3-3:علاقة موجبة بين تفاوت الدخل والنمو:

تمت الإشارة كثيرًا فيما سبق إلى أنه خلال النصف الثانى من التسعينيات انشغل اقتصاديون كُثُر بمحاولة قياس هذه العلاقة، من خلال إدخال تفاوت الدخل كمتغير مستقل إلى جوار عدد من المتغيرات الأخرى، فى تحليل الانحدار للنمو لعدد من الدول. وقد وجدت هذه الدراسات علاقة سالبة، وإحصائية بين تفاوت الدخل وبين النمو، أى أن تفاوت التوزيع يؤثر سلبيًا على النمو. لاقت هذه النتيجة تأييدًا لها فى عدد كبير من الدراسات التى حاولت أيضًا تفسير الآليات والقنوات التى قد يؤثر من خلالها تفاوت التوزيع على النمو الاقتصادى (Forbes, 2000).

ولكن لماذا يؤدى مستوى معين من تفاوت توزيع الدخل إلى تسريع النمو؟ من ناحية، قد يكون التفاوت فى التوزيع محدودًا، كما فى حالة الاقتصاد المدار حيث تستخدم الدولة الأوامر والقيود (الضوابط) الإدارية، وليس الأسعار ومؤشرات السوق. قد تكون درجة ما من عدم المساواة ضرورية لفتح الباب أمام الحوافز لتشجيع الأفراد على العمل النشط، والابتكار، والمخاطرة لإنشاء المشروعات الإنتاجية، مما يساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية، ومن ثم معدلات أعلى للنمو والدخل. ومن ناحية أخرى، قد يؤدى تَرَكُّزُ الدخول إلى الإسراع بالنمو، إذا أدى معدل الادخار الأكبر إلى استثمارات أكثر، وإذا كانت معدلات الادخار أعلى فى حالة تركز الدخل فى أيدى الأغنياء الذين لديهم ميل للادخار يفوق نظيره لدى الفقراء.

يمكن النظر إلى الأثر المحفز لتفاوت التوزيع من منظور «التفاوت البناء» أو المفيد، أى تفاوت الدخول الذى يعكس الفروق فى رد فعل الأفراد للحوافز والفرص المتكافئة، ويتسق بالتالى مع كفاءة تخصيص الموارد. وعلى العكس من ذلك قد نشهد حالة «التفاوت الهدام» حيث تعكس نظامًا غير كفؤ فى المزايا الممنوحة للأغنياء، والتمييز الاقتصادى والاجتماعى، الذى يؤدى إلى إعاقة جهود الاستثمار والابتكار لبعض الفئات، ويقلل بصفة عامة الإمكانيات

الإنتاجيـة للفقـراء. أى أن التفـاوت الهـدام يمكـن تعريفـه بأنـه ذلـك الـذى ينطـوى عـلى تخفيـض النمـو، وليـس ارتفـاع معـدلات النمـو الاقتصـادى (Birdsall, 2007).

كانـت هنـاك دراسـات أخـرى قدمـت وجهـة نظـر مخالفـة للتوافـق الـدارج أو المعتـاد، واقترحـت علاقـة نظريـة تسـتند إلى نمـوذج الاقتصـاد السـياسى الـذى يتضمـن الإنفـاق الحكومـى باعتبـاره سـببًا للعلاقـة المُوجَبـة. ففـى هـذا النمـوذج، فى ظـل عدالـة التوزيـع، عندمـا يخصـص الإنفـاق الحكومـى بأكملـه للاسـتهلاك يميـل الأفـراد للتصويـت لصالـح فـرض ضرائـب دخـل أعـلى بغـرض زيـادة الانفـاق الحكومـى، وهـو مـا سـيؤدى إلى انخفـاض معـدل النمـو. ويخلـص إلى أن زيـادة فى الانحـراف المعيـارى لمعامـل جينـى بنقطـة واحـدة تـؤدى إلى ارتفـاع بنصـف نقطـة مئويـة فى معـدل النمـو الاقتصـادى (Jorge Alberto, 2013). وقـد توصلـت (Forbes, 2000) إلى اسـتنتاج مـؤداه أنـه فى الأجـل القصـير والمتوسـط يـؤدى عـدم المسـاواة إلى التأثـير إيجابيًّـا وبقـوة فى النمـو الاقتصـادى. إذ تـؤدى زيـادة معامـل جينـى بعـشر نقـاط إلى ارتفـاع متوسـط معـدل النمـو بنسـبة 1.3 % فى السـنوات الخمـس التاليـة. والخلاصـة أن الرؤيـة البديلـة التـى تقـترح علاقـة موجبـة بـين سـوء توزيـع الدخـل والنمـو، تسـتند - كذلـك - إلى الاقتصـاد السـياسى، ولكـن عـن طريـق التأثـير فى الضرائـب، ومعـدل الاسـتثمار.

الحقيقـة أن بعـض الدراسـات سـجلت وجـود تـوازن مُتعـدد، بحيـث أن بعـض الظـروف الابتدائيـة، قـد تثـور معهـا علاقـة موجبـة بـين تفـاوت الدخـول وبـين النمـو الاقتصـادى. ففـى ظـل مكونـات ديمقراطيـة، سـيفضل الناخبـون - فى مواجهـة حـدة هـذا التفـاوت - زيـادة الضرائـب عـلى الأغنيـاء لتمويـل التعليـم العـام. مـما يـؤدى إلى زيـادة تراكـم رأس المـال البـشرى والنمـو الاقتصـادى. هنـاك نظريتـان لتفسـير وجـود هـذه العلاقـة الموجبـة بـين تفـاوت الدخـل والنمـو الاقتصـادى. فمـن ناحيـة، عندمـا تكـون الوفـورات الخارجيـة externalities واسـعة التأثـير عـلى قـدرة الأفـراد عـلى زيـادة رأس المـال البـشرى، فقـد يـؤدى التفـاوت إلى انطـلاق عمليـة النمـو فى البـلاد الأقـل نمـوا. مـن ناحيـة أخـرى، عندمـا يزيـد التفـاوت فى أثنـاء مرحلـة تقـدم تكنولوجـى ملمـوس، تزيـد معـه مرونـة وتنقليـة عنـصر العمـل الماهـر، سـيرتبط ذلـك بالتقـدم الفنـى ومـن ثـم النمـو الاقتصـادى.

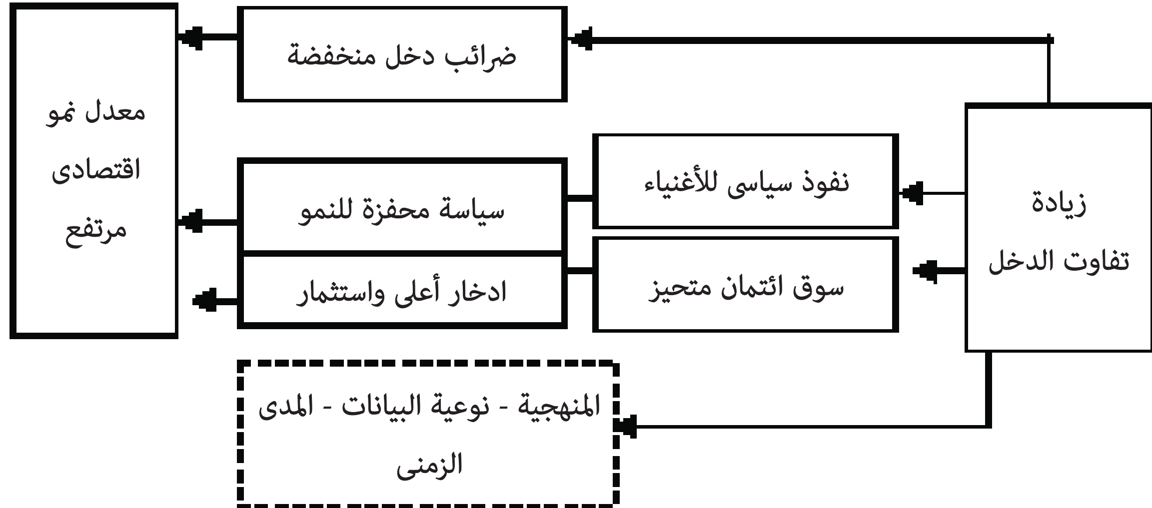
لم تحـظ هـذه الكتابـات النظريـة عـن العلاقـة الموجبـة بـين تفـاوت الدخـل وبـين النمـو بالاهتـمام الـكافى، وذلـك لسـبب بسـيط، يكمـن فى أن كل الدراسـات التطبيقيـة (القياسـية) تقريبًـا

رصـدت العلاقـة السـالبة بـين هذيـن المتغيريـن. ومـع ذلـك كانـت هنـاك عـدة مشـكلات تواجـه هـذه الأعـمال الكميـة (Forbes, 2000):

1- كثـير مـن القياسـات التـى قـدرت العلاقـة الثابتـة لم تكـن قويـة إحصائيًّـا (راسـخة)، فعندمـا تخضـع لأى اختبـار حساسـية، مثـل إضافـة متغـيرات تفسـيرية أخـرى، أو متغـيرات صوريـة Dummy يفقـد معامـل العلاقـة قوتـه، حتـى وإن بقـى سـالبًا.

2- كل هـذه الدراسـات تعـانى مشـكلتين قياسـيتين: خطـأ القيـاس فى تفـاوت التوزيـع، وتحيـز المتغـيرات المحذوفـة ommited-variables bias.

3- إن الدراسـات حـول تفـاوت التوزيـع والنمـو التـى تغطـى مجموعـة دول لاتخاطـب مبـاشرة مسـألة السياسـات لتبحـث فى كيفيـة تأثـير التغـيرات فى مسـتوى تفـاوت الدخـل فى بلـد مـا عـلى النمـو فى هـذا البلـد. وكـما هـو معـروف، تبـين نتائـج دراسـات تحليـل الانحـدار لمجموعـة مـن الـدول أنـه عـلى المـدى البعيـد، تميـل الـدول ذات التفـاوت الأقـل إلى تحقيـق النمـو بسرعـة أكـبر. ويفـسر ذلـك بـأن الحكومـات التـى تتبـع سياسـات لتقليـل التفـاوت يمكنهـا فى نفـس الوقـت تحسـين آداء الاقتصـاد عـلى المـدى البعيـد.



الشكل (7) قنوات تأثير اللامساواة على النمو الاقتصادى

المصدر: Jorge Alberto, 2013

ورغـم أن نتائـج دراسـات مجموعـات الـدول تؤيـد هـذا التفسـير، فإنهـا لا تتعـرض لمـا إذا كان التغـير فى مسـتوى تفـاوت الدخـل فى بلـد معـين، يرتبـط بالنمـو المتحقـق فى هـذا البلـد. وكى يمكـن تحليـل هـذه العلاقـة فـإن الأمـر يسـتلزم إسـتخدام بيانـات تتبعيـة. ويُمَكِّـن إسـتخدام هـذه البيانـات المتتابعـة مـن قيـاس أثـر التغـير فى درجـة تفـاوت التوزيـع عـلى التغـير فى معـدل النمـو فى بلـد معـين. وباسـتخدام هـذا الأسـلوب تُبـين النتائـج أنـه فى المـدى القصـير والمتوسـط تكـون هنـاك علاقـة ارتبـاط موجبـة قويـة بـين مسـتوى التفـاوت فى توزيـع الدخـل وبـين النمـو الاقتصـادى فى فـترة لاحقـة. وتمثـل دراسـة (Forbes, 2000) تحديًـا جوهريًـا للاعتقـاد السـائد بـأن تفـاوت توزيـع الدخـل يرتبـط فى علاقـة سـالبة مـع النمـو الاقتصـادى. وقـد اسـتندت فى الوصـول إلى هـذه النتيجـة المغايـرة إلى أن نوعيـة البيانـات، طـول الفـترة الزمنيـة، وأسـلوب القيـاس (التقديـر) تؤثـر فى مصداقيـة واتجـاه العلاقـة. وقـد أظهـرت اختبـارات الحساسـية أن تحيـز المتغـيرات المحذوفـة يلعـب دورًا فى تحديـد «إشـارة معامـل الارتبـاط»، إذ وُجِـد أن عـددًا مـن المتغـيرات يمكـن أن يتسـبب فى ظهـور إشـارة سـالبة بـين المتغيريـن: التوزيـع والنمـو، مثـل انتشـار الفسـاد (الـذى يرتبـط إيجابيًـا مـع تفـاوت الدخـل، وسـلبيًا مـع النمـو، ارتفـاع حصـة الحكومـة فى الإنفـاق عـلى التعليـم الأسـاسى، والرعايـة الصحيـة الأوليـة، جـودة التعليـم العـام (تميـل لارتبـاط سـلبى مـع التفـاوت، وارتبـاط إيجـابى مـع النمـو).

وتخلـص الورقـة إلى أن وجـود علاقـة موجبـة بـين تفـاوت الدخـل والنمـو قـد يكـون لـه انعكاسـات مقلقـة. قـد تواجـه البـلاد تعارضًـا بـين تقليـل التفـاوت فى توزيـع الدخـل، وبـين ارتفـاع معـدلات النمـو الاقتصـادى. وربمـا يكـون متعجـلًا الوصـول إلى اسـتخلاصات محـددة لرسـم السياسـة اللازمة نتيجـة لعوامل القصـور فى البيانـات وأسـلوب التقديـر. وبالإضافـة إلى ذلـك، فقـد لا تتعـارض النتائـج التـى توصـل إليهـا هـذا البحـث مـع الاسـتخلاصات السـابقة بوجـود علاقـة سـالبة بـين المتغيريـن، فقـد اسـتندت الدراسـات السـابقة إلى بيانـات مجموعـات دول لتحليـل الانحـدار للعلاقـة عـلى المـدى البعيـد بـين التفـاوت والنمـو. وربمـا تتـلاشى هـذه العلاقـة الموجبـة إذا تـم اسـتخدام بيانـات لدولـة مـا تغطـى فـترة طويلـة نسـبيًا (أكـثر مـن 10 سـنوات). كـما أن الورقـة لم تبحـث فى كيفيـة تفاعـل هذيـن المتغيريـن، واتجـاه السـببية بينهـما.

3-3-3 علاقة متشابكة: العلاقة فى حالة دول متقدمة وأخرى منخفضة الدخل

يصيغ (Barro, 1999) نمطًا ثالثًا للعلاقة بين النمو والتوزيع، ويرى أنه على الرغم من ضعف هذه العلاقة بين تفاوت توزيع الدخل وبين النمو، هناك ميل إلى أن تختلف آثار المتغيرات باختلاف البلدان والظروف ومستويات الدخل عند نقطة تحول (انقلاب) تبلغ حوالى 2000 دولار (بأسعار 1985). وباستخدام نموذج آلية الاقتصاد السياسى أيضًا. أشارت الدراسات إلى أن تغير نمط توزيع الدخل فى أى اتجاه سيؤدى إلى تشوه القرارات والسياسات مما ينعكس فى انخفاض معدل النمو. إذ إن الحاجة إلى التفاوض، والاتفاق على قرارات لتغير سياسات التوزيع تخلق عدم الكفاءة وتشوه الديناميكيات الاقتصادية، حتى ولو انطوت عملية المساومة على سياسات محفزة للنمو، فالوقت والموارد التى تستنفذها عملية التوصل إلى اتفاق ستكون مكلفة اقتصاديًا. (Jorge Alberto, 2013). وتتوصل دراسة أخرى إلى نتيجة قد تبدو غريبة، حيث يمكن تعظيم معدلات النمو، عندما لا يحدث أى تغير فى توزيع الدخل، ومن ثم فإنها قد تنخفض إذا تغير هذا التوزيع فى أى اتجاه. (Birdsall, 2007).

تشير الأدبيات المعنية إلى حقيقتين: الأولى، أن الدلائل تثبت أنه بعد مستوى معين من تفاوت توزيع الدخل سيؤدى هذا التفاوت إلى انخفاض النمو، الثانية، تبين النظرية والتطبيق أنه من الأرجح أن يضر المستوى الأعلى من حدة التفاوت بالنمو الاقتصادى فى الدول النامية أكثر مما تؤدى إليه فى الدول المتقدمة. وقد كان (Barro, 1999) من أوائل من رأوا - فى دراسته لمحددات النمو - أن هناك علاقة مختلفة هيكليًا بين عدم المساواة وبين النمو فى الدول النامية بالمقارنة مع الدول المتقدمة. وحينما يضم المجموعتين من الدول لا يجد تأثيرًا واضحًا لتوزيع الدخل على النمو، ولكن عندما يفصل العينة إلى مجموعتين من الدول، يجد أن العلاقة مختلفة هيكليًا. ففى البلدان المتقدمة ذات الدخل المرتفع، قد يرتبط تفاوت توزيع الدخل بمعدلات نمو مرتفعة (كما يشار عادة إلى الولايات المتحدة على النقيض من دول غرب أوروبا). وعند أقل من مستوى معين من الدخل (3200 دولار بأسعار 2000) يرتبط التفاوت الشديد فى التوزيع بمعدلات نمو أقل. وجدت بعض الدراسات التى اختبرت العلاقة بين تغيرات تفاوت الدخل والنمو أن الأثر على النمو يكون إيجابيًا عندما يتزايد معامل جينى من مستوى متدنى (0.15 فى

دول اقتصاد المعاش، والاقتصاديات الاشتراكية السابقة إلى 0.30)، بينما يكون الأثر سلبيًا على النمو عندما يرتفع معامل جينى من 0.45 (كما هو الحال فى بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء) إلى مستوى أعلى.

4-3 كيف يمكن تفسير تأثير توزيع الدخل على النمو الاقتصادى؟

هل تعنى حقيقة غياب علاقة ارتباط محددة بين تغيرات توزيع الدخل وبين النمو، أنه لاتوجد علاقة بينهما على الإطلاق؟ هل يمكن - مثلا - للدول ذات التفاوت الصارخ فى التوزيع منذ البداية، أن تنمو بمعدلات أقل أو أكبر من غيرها؟ وإذا وُجِد مثل هذا النمط، فما هو تفسيره؟ هل هناك علاقة سببية بين تباين مستويات الدخل (أو الإنفاق، أو الثروة) وبين النمو الاقتصادى، أو أية مؤشرات أخرى للآداء الاقتصادى؟

فى التسعينيات عادت إلى ساحة البحث والدراسة مجددًا النظرة التقليدية، التى كانت ترى أن توزيع الدخل (يقاس أحد جوانبه باستخدام مؤشرات التفاوت أو عدم المساواة) ليس فقط مُنْتَجًا نهائيًّا ولكنه أيضا يلعب دورًا محوريًّا فى تحديد نتائج الآداء الاقتصادى. بعض هذه الدراسات أوضح أن توزيع الثروة والدخل يكتسب أهمية بالغة من وجهة نظر الاقتصاد الكلى (Macroeconomics): إذ يترك نمط التوزيع أثرًا مهمًّا على الإنتاج، والاستثمار فى الأمدين القصير والبعيد، وعلى نمط الاستجابة للصدمات الخارجية. ولقد استدعت هذه العلاقة الكثير من الدراسات اللاحقة. الحقيقة أن نتائج الدراسات المختلفة لم تتوصل إلى موقف محدد ونهائى حول اتجاه تأثير عدم عدالة التوزيع على النمو. وقد أدى التباين الشديد فى النتائج (سواء فى الدراسات النظرية أو التطبيقية) إلى جدل أكثر تشابكًا وتعقيدًا. وحتى فى إطار أى من اتجاه العلاقات المفترضة، ليس هناك اتفاق حول الكيفية التى تؤدى بها اللامساواة إلى نمو أقل أو أعلى بعد فترة من الزمن. وبينما يركز البعض فقط على اتجاه ودرجة تأثير تفاوت التوزيع على النمو، ولا يُوَجِّه أية عناية أو اهتمام بالأسباب أو الطريق الذى يحدث به هذا الأثر، هناك البعض ممن يقدمون أسانيد تحاول تفسير آليات انتقال هذا التأثير للتفاوت فى التوزيع على النمو (Jorge Alberto, 2013).

انقسمت الدراسات النظرية والتطبيقية - على حد سواء - بين تلك الدراسات التى تتوصل إلى أن تفاوت التوزيع يؤدى إلى النمو الأسرع، وبين دراسات أخرى، ترى أن عدم عدالة التوزيع يُتوقع أن يعوق النمو، ويرتبط بالانخفاض فى معدلاته. على المستوى النظرى، هناك حجج ثلاث للتأثير الحاسم لتفاوت توزيع الدخل على النمو(WB, 2014):

أولًا: هناك إطار الاقتصاد االسياسى، الذى يستند إلى ثلاثة أسس:

1- أن الأثر التوزيعى للإنفاق الحكومى والضرائب يرتبط سلبيًا بالنمو، لما لهما من تأثير عكسى على الاستثمار والتراكم الرأسمالى.

2- أن الضرائب متناسبة مع الدخل، بينما تتوزع منافع الإنفاق الحكومى بالتساوى على الكافة، مما يعنى أن تفضيلات الأفراد لمستويات الإنفاق والضرائب تتناسب عكسيًا مع مستوى دخلهم.

3- أن معدل الضريبة الذى ستفرضه الحكومة، هو المعدل الذى ستختاره أغلبية الناخبين.

ستعنى هذه العوامل مجتمعة أن النمو الاقتصادى سيرتفع مع انخفاض درجة التفاوت فى التوزيع.

ثانيا: تستند حجة إتجاه التأثير من التفاوت إلى النمو إلى ما يعرف بمنهج عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى، والذى يمكن تلخيصه فى:

1- أن المجتمع شديد التفاوت فى التوزيع، يخلق الحوافز للأفراد نحو الانخراط فى أنشطة خارج إطار السوق الرسمية.

2- عدم الاستقرار يؤدى إلى هروب الاستثمار، نتيجة الاضطراب القائم، والمخاطر فى المستقبل. ويؤدى ذلك إلى أن النمو سيرتفع عندما تقل التفاوتات.

ثالثًا: ترتبط المقولة الثالثة، التى تقضى بأن زيادة حدة التفاوت تؤدى إلى انخفاض النمو، بأوضاع الائتمان (الاقتراض) فإذا كانت:

1- عملية التنمية تتسم بتكامل رأس المال العينى والبشرى، بحيث يرتفع النمو نتيجة زيادة الاستثمار فى رأس المال البشرى،

2- القيود على الاقتراض تحول دون قيام الأفراد بالاستثمار فى التعليم، عندئذ ترتبط التفاوتات فى التوزيع بالأثر السلبى على النمو، نتيجة عدم قدرة الكثير من الأفراد على الاستثمار فى رأس المال البشرى(*).

هناك كما نعرف نماذج تستنتج أن سوء التوزيع يؤدى الى الإسراع بالنمو، فمن ناحية هناك الافتراض بأن الميل الحدى للادخار مرتفع عند الأغنياء، ومنخفض لدى الفقراء. وعندما يعتمد معدل الاستثمار على معدل الادخار، ويرتبط النمو - إيجابيًا كذلك - بمعدل الاستثمار، فإن التفاوت الملموس فى التوزيع سيرتبط بمعدل أسرع للنمو. أما السبب الثانى الذى يفسر لماذا يؤدى التفاوت إلى نمو أسرع فيرتبط بعدم قابلية الاستثمار للتجزئة. فعندما يحتاج المشروع الاستثمارى إلى تمويل كبير، فى غياب سوق مال فعالة، سيضمن تركز الثروة القيام بتمويل المشروعات والاستثمارات الجديدة، مما يؤدى إلى ارتفاع معدل النمو. ويكمن السبب الثالث، فيما يمكن أن يقع من مقايضة (تعارض) بين الكفاءة والعدالة. وعلى سبيل المثال قد يؤدى هيكل الأجور المضغوط، الذى لا يكافئ الميزة النسبية للعاملين، إلى مجتمع أكثر مساواة فى التوزيع، ولكن من الممكن أيضًا أن ينعكس فى تثبيط هِمَمِ العمال لبذل جهود أكبر أو تحقيق إنجازات ملموسة.

وكما فى حالة الدراسات النظرية، لم تجمع الدراسات التطبيقية على وجود ارتباط سببى بين تفاوت التوزيع والنمو. فكما سبقت الإشارة، وجد بعض هذه الدراسات علاقة سالبة لتفاوت التوزيع على النمو، البعض الآخر لم يتوصل إلى وجود علاقة، بينما وجد باحثون آخرون علاقة موجبة بين تفاوت توزيع الدخل وبين النمو الاقتصادى. ويمكن أن نرصد أسبابًا متعددة وراء هذا التناقض فى النتائج.

(*) ما ينبغى ملاحظته، أنه حتى وإن كانت الحجج الثلاث المشار إليها فيما سبق، تتوقع أن تفاوت التوزيع يعوق النمو، فإن توقعها لتأثير إعادة التوزيع على النمو مختلف. وعلى سبيل المثال، فإن رؤية الاقتصاد السياسى تستند إلى أن تأثير التغير التوزيعى التصاعدى progressive سيكون سلبيًا، لأن إعادة التوزيع ستؤثر سلبيًا على النمو، من خلال قناتين: الأولى، الأثر المثبط على عمل الجانب المتلقى (المستفيد). الثانية، عدم تشجيع الاستثمار لمن يدفعون هذه الموارد (التحويلات). وعلى الجانب الآخر، فإنه من منظور الأوضاع الاجتماعية، وأحوال الاقتراض، ستؤدى إعادة التوزيع إلى ارتفاع النمو من خلال إعادة الاستقرار السياسى، وتشجيع الاستثمار، وزيادة الفرص الاستثمارية ذات العائد الحدى المرتفع. (؟)

وتخلص دراسة البنك الدولى إلى أن أهم الأسباب وراء التباين فى النتائج هو الظروف المُحَدِّدِةُ لكل دولة، وغيرها مما يرتبط بالبيانات والمتغيرات، التى قد تبين أن معدل النمو يرتبط مع تفاوت التوزيع فى شكل دالة ناقوسية. والمثير أن بعض الدراسات إلى جانب قدرته على بيان الاختلاف بين الحالات المتعددة، تظهر أيضًا أن التغيرات فى تفاوت التوزيع (فى أى اتجاه) ترتبط مع انخفاض النمو فى الفترة اللاحقة. وفيما يتعلق بتأثير إعادة التوزيع على النمو، فقد وجدت بعض الدراسات أن إجراءات إعادة التوزيع (مثل معدلات الضريبة، والإنفاق الاجتماعى) قد يكون لها أثر إيجابى على النمو.

هناك دلائل - مع ذلك - على أن تفاوت توزيع الأصول، أكثر من تفاوت الدخل، قد يؤدى إلى تخفيض النمو، وفعالية السياسات الموجهة للفقر. واتخذ البعض توزيع الأراضى كمؤشر للتوزيع عمومًا. وقد لاحظ الباحثون أنه عندما نأخذ فى الحسبان المتغيرات التى تعكس التوزيع الأولى للأصول (مثل الأراضى أو رأس المال البشرى) فلن يكون لتفاوت توزيع الدخل دور ملحوظ فى تفسير نتائج النمو فى أى اتجاه.

5-3 تفاوت توزيع الدخل أم الأصول، والتأثير على النمو فى فترة لاحقة

جرت محاولة بحث ما إذا كانت هناك علاقة منتظمة بين حالة توزيع الدخل فى البداية، والنمو فى الفترة اللاحقة. وإذا تأكدت العلاقة، فقد يعنى ذلك أن الدول التى تشهد تفاوتًا واضحًا فى توزيع الدخل ستحقق معدلات نمو متواضعة، ومن ثم معدلات ضعيفة لتقليل الفقر. وبينما أشارت الأدبيات إلى وجود العلاقة السالبة بين التفاوت والنمو اللاحق، فقد اتسمت بيانات توزيع الدخل بعدم الجودة والقصور. وحينما تم استخدام بيانات أفضل، فقد تبين أن تفاوت التوزيع فى بداية الفترة ليس مُحَدِّدًا قويًا للنمو فى المستقبل. وعلى النقيض من ذلك، فإن التفاوت فى توزيع الأصول، مع اختزاله فى توزيع الأرض، له تأثير واضح على النمو المحتمل سواء فى بلدان العينة بأكملها أو فى الدول النامية وحدها. يتضمن التفسير النظرى لهذه العلاقة قناتين لتحقيقها (Deininger and Squire, 1998). هناك أولًا، تخصيص الائتمان، ومن ناحية أخرى، احتمال التأثير (من خلال امتلاك الأصول) على المساومة السياسية. الواقع أن حقيقة أن تفاوت توزيع الدخل لا يُعَدُّ عنصرًا مُحَدِّدًا للنمو فى المستقبل فى الدول الديمقراطية، تعنى

أن إعـادة التوزيـع فى صالـح الفقـراء - نتيجـة للتصويـت الديمقراطـى - مـن غـير المتوقـع أن تصـب فى قلـب هـذه الظاهـرة. وبينـما تتـلاشى العلاقـة فى الـدول مرتفعـة الدخـل بـين التوزيـع الابتـدائى للأصـول والنمـو فى المسـتقبل، فـإن عـدم المسـاواة فى توزيـع الأراضى لـه تأثـير قـوى عـلى معـدلات الالتحـاق بالتعليـم. فالاسـتثمار - بـدوره - قـد لا يتأثـر بتفـاوت توزيـع الأراضى، ولكنـه سـيزيد نتيجـة لارتفـاع مسـتويات التعليـم.

وبينـما يشـير ذلـك إلى أن الأوضـاع الأوليـة تؤثـر فى النمـو اللاحـق، فـإن تأثـير النمـو عـلى الفقـراء، أيًـا كانـت معدلاتـه، سـيتوقف عـلى الكيفيـة التـى سـتتوزع بهـا عوائـده عـلى السـكان. ومـن ثـم فإنـه يلـزم أن نعـرف مـا إذا كان ثمـة علاقـة منتظمـة متزامنـة contemporaneous بـين التوزيـع والنمـو. باسـتخدام بيانـات أفضـل، ومـع إدخـال توزيـع الأصـول (الأرض) ومحاولـة تحديـد القنـوات التـى ينتقـل بواسـطتها التأثـير عـلى النمـو، يتوصـل الكاتبـان إلى نتائـج ثـلاث مهمـة: أولًا، أن تأثـير الوضـع الابتـدائى لتوزيـع الدخـل عـلى النمـو اللاحـق غـير مؤكـد. ثانيًـا، أن الوضـع الابتـدائى لتوزيـع الأصـول (الأرض) مرتبـط بشـدة بنمـو مسـتقبلى أبطـأ ومنخفـض، وأن العلاقـة أكـثر قـوة مـن تفـاوت توزيـع الدخـل. ثالثًـا، تشـير حقيقـة أنـه لاتوجـد علاقـة قويـة بـين تفـاوت التوزيـع والنمـو فى الـدول الديمقراطيـة، إلى ضرورة البحـث عـن تفسـير مختلـف عـن عمليـة « التصويـت الديمقراطـى». وربمـا تكـون القيـود عـلى الـثروة التـى تحـول دون حصـول الفقـراء عـلى «ائتـمان» ضرورى لزيـادة قدرتهـم عـلى الاسـتثمار العينـى والبـشرى، أكـثر أهميـة للوصـول إلى تفسـير مقنـع.

هل تقتضى مكافحة الفقر إعادة توزيع الأصول أم إضافة أصول جديدة؟

لقـد أظهـرت الدراسـات (Deininger and Squire, 1997) أن الفقـراء يفيـدون مـن السياسـات المحفـزة للنمـو، وخاصـة الاسـتثمار. كـما تبـين كذلـك أنـه باعتبـار مـا لتفـاوت توزيـع الدخـل مـن أثـر معطـل وكابـح للنمـو، فربمـا يسـتفيد الفقـراء مـن سياسـات إعـادة التوزيـع. مـا الأهميـة النسـبية للتراكـم الرأسـمالى بالمقارنـة مـع إعـادة التوزيـع؟ هنـاك تأثـير بالـغ لعـدم المسـاواة فى توزيـع الأرض عـلى زيـادة الدخـل لكافـة فئـات السـكان، ماعـدا الأغنيـاء. بينـما يكـون التأثـير أكـبر للاسـتثمار، المصحـوب بزيـادة دخـل كافـة الفئـات، عـلى دخـل الفقـراء. وعـلى الرغـم مـن أن زيـادة الاسـتثمار إلى جانـب إعـادة توزيـع الأصـول يبـدو وكأنهـا تحقـق الفائـدة الأكـبر للفقـراء، فـإن الاعتـماد عـلى

إسـتراتيجية لإعـادة التوزيـع عـلى حسـاب الاسـتثمار، ربمـا يـؤدى فعليًـا إلى انخفـاض دخـل الفقـراء. ومـن ثـم، فإنـه فى الأحـوال التـى تكـون فيهـا إعـادة توزيـع الأصـول إمـا غـير متاحـة، أو غـير قابلـة للتنفيـذ لاعتبـارات سياسـية، أو لأنهـا مُكلِّفـة، يكـون مـن الأصـوب والأجـدر إنتـاج وإضافـة أصـول جديـدة لتحسـين أحـوال الفئـات الأفقـر.

فى ضوء هذا التصور، يمكن استخلاص بعض النتائج:

أولًا: عندمـا يتوجـب عـلى صانـع السياسـة أن يوجـه اهتمامـه لانعكاسـات وتبعـات بدائل السياسـات المختلفـة عـلى توزيـع الدخـل، فـإن الخـوف غـير مُـبَرَّرٍ مـن أن يكـون النمـو الاقتصـادى فى حـد ذاتـه ذا أثـر سـلبى عـلى توزيـع الدخـل.

ثانيًـا: اختـلال توزيـع الأصـول، أكـثر مـن الدخـل، غالبًـا مـا يعـوق النمـو السريـع، مـما يعنـى أن سياسـات إعـادة التوزيـع التـى تضمـن وصـول النـاس إلى أسـواق الائتـمان، ومـن ثـم القـدرة عـلى الاسـتثمار، تـؤدى إلى حفـز النمـو.

ثالثًـا: بينـما تنطـوى سياسـات إعـادة التوزيـع عـلى إمكانيـة اسـتفادة الفقـراء بطريـق مبـاشر أو غـير مبـاشر، فقـد لا يتحقـق ذلـك إلا عندمـا لا تـؤدى هـذه السياسـات إلى إعاقـة الاسـتثمار. وربمـا يفـسر هـذا مـا تلاحـظ فى فـترة ماضيـة، مـن أن سياسـات إعـادة التوزيـع، مثـل الإصـلاح الزراعـى، لم تحقـق تحسـنًا ملحوظًـا فى أحـوال الفقـراء !! وعندمـا ترغـب الدولـة فى تنفيـذ سياسـات توزيعيـة فـإن قدرتهـا عـلى وضـع آليـات تضمـن فى الوقـت ذاتـه زيـادة حوافـز الاسـتثمار، سـوف تحـدد مـا إذا كانـت هـذه السياسـات سـوف تـؤدى إلى الحـد مـن الفقـر.

6-3 تأثير تفاوت الدخل على طول فترة النمو: استدامة النمو

تجاهلـت الدراسـات التطبيقيـة عـن النمـو الاقتصـادى وعدالـة توزيـع الدخـل سـمة أساسـية فى عمليـة النمـو فى الـدول الناميـة، ألا وهـى افتقـاد التواصـل والاضطـراد. إذ أن دخـل الفـرد لا يزيـد - عـادة - بمعـدلات مسـتقرة لعـدة سـنوات متصلـة أو ربمـا عقـود. بـل إن فـترات النمـو السريـع كثـيرًا مـا تنقطـع بحـدوث التباطـؤ أو حتـى الركـود، فيـما يأخـذ منحنـى النمـو شـكل التـلال والسـفوح. وقـد لا ترصـد علاقـة توزيـع الدخـل بمتوسـط النمـو عـلى المـدى الطويـل هـذه الحـالات. والمسـألة الأكـثر

ملاءمة فى البحث تتصل بمدى ارتباط توزيع الدخل - فى البلاد النامية - بهذه الانكسارات الحادة فى مسار النمو.

ومن ثم تركز بعض الدراسات على طول «موجة النمو» growth spell - وتعنى بها الفترة بين بداية ارتفاع معدل النمو، وبين بدء انكساره وهبوطه - وعلى الصلة بين طول هذه الفترة وبين مختلف السياسات، وخصائص الدولة المعنية، بما فيها توزيع الدخل. فكما يظهر من الواقع أن دولًا فقيرة نجحت فى تحقيق معدلات نمو عالية ولكن فقط لعدة سنوات محدودة. ومن النادر أن نجد حالات تحققت فيها استدامة النمو. ومن ثم يصبح السؤال: ما الذى يحدد طول وعمق «موجة النمو»؟ وما دور سوء توزيع الدخل فى تحديد طول فترة النموالاقتصادى؟

يحاول (Berg and Ostry, 2011) دراسة تأثير تفاوت الدخل وإعادة التوزيع ليس على النمو، وإنما على استدامته، أى على طول «موجة» النمو أو تواصله لفترة ممتدة. وكانت النتيجة الأساسية التى توصل إليها هى وجود علاقة سالبة (بدرجة ثقة عالية) بين حدة تفاوت الدخل وطول «موجة» النمو. فارتفاع معامل جينى للتفاوت بنقطة واحدة ترتبط بزيادة درجة المخاطرة فى أن تنتهى فترة النمو خلال السنة التالية بنسبة 6 نقاط مئوية. من ناحية أخرى، فعندما تكون إعادة التوزيع قوية، ثمة دليل على أن المزيد منها سوف يضر بالنمو، وهى حالة التعارض الشديد. ولكن عندما تكون إعادة التوزيع محدودة، لم يثبت أن شدة إجراءات إعادة التوزيع سيكون لها أى تأثير على النمو. وهكذا، فإن الأثر الكلى لإعادة التوزيع مواتٍ للنمو باستثناء حالة إعادة التوزيع الواسعة. وحتى فى حالة إجراءات عميقة لإعادة التوزيع لم يظهر أن أثرها الكلى سلبى على النمو، حيث إن الأثر المُوَاتى (الموجب) والمثبط (السلبى) للحوافز، يوازن كل منهما الآخر. أما فى حالة الإجراءات المحدودة للتحويلات (أقل من 13 نقطة من معامل جينى) فإنها ستكون ذات أثر موجب على النمو، نتيجة الأثر المحايد المباشر لإعادة التوزيع، والأثر الناشئ عن تقليل أو انخفاض حدة التفاوت.

وكما يفيد كثير من المراجعة للتجارب، فإنه من الصعب فصل تحليل النمو عن توزيع الدخل. ولكن الدور المُلِحَّ للسياسات قد يبدو غير واضح، فزيادة حدة التفاوت قد تقلل فترة النمو، ولكن الجهود غير الموفقة لتقليل التفاوت يمكن أن تُثَبِّط الحوافز، وتعوق النمو،

مـما يـضر بالفقـراء. ومـع ذلـك هنـاك سياسـات يمكـن أن تضمـن الكسـب للجميـع win - win، مثـل الاسـتهداف الجيـد للدعـم، تحسـين الفـرص الاقتصاديـة أمـام الفقـراء، سياسـات فعالـة لتنشـيط سـوق العمـل. وعندمـا يكـون هنـاك تعـارض (مقايضـة) بـين الآثـار قصـيرة الأمـد للنمـو وتوزيـع الدخـل ليـس هنـاك حـلًا حاسـمًا. ولكـن بعـض الدراسـات تتوصـل إلى أن الاعتنـاء بمسـألة سـوء توزيـع الدخـل يمكـن أن يحقـق أثـرًا مفيـدًا عـلى النمـو فى المـدى الطويـل. فعـلى امتـداد فـترة طويلـة سيكون تقليـل تفـاوت الدخـل واسـتدامة النمـو وجهـان لعملـة واحـدة. لقـد أكـدت الدراسـات الكثـيرة عـلى مـدى تعقيـد العلاقـة بـين توزيـع الدخـل، والنمـو، والسياسـات اللازمـة لتقليـل تفـاوت الدخـول. ولكـن هـذه الدراسـة طرحـت السـؤال حـول إمكانيـة اسـتدامة النمـو، عندمـا يسـود خلـل شـديد فى توزيـع الدخـل. هـل يـؤدى تفـاوت أقـل بـين مسـتويات الدخـل إلى اسـتمرار النمـو لفـترة أطـول؟ هـل تفـاوت توزيـع الدخـل وعـدم اسـتدامة النمـو هـما وجهـان لعملـة واحـدة، أم مسـألتان غـير مرتبطتـين؟

لقـد كان المنهـج التقليـدى فى الدراسـة يتبـع الربـط بـين توزيـع الدخـل السـائد فى بدايـة فـترة البحث الطويلـة عـادة وبـين معـدل النمـو خـلال هـذه الفـترة (مـع افـتراض ثبـات المتغـيرات الأخـرى مثـل دخـل الفـرد عنـد بدايـة الفـترة) وأجمعـت معظـم هـذه الدراسـات عـلى أن البـلاد التـى تشـهد تفاوتـًا أقـل فى توزيـع الدخـل تميـل إلى تحقيـق نمـو أسرع، عـلى أن درجـة الثقـة فى متانـة العلاقـة كانـت ضئيلـة (not robust). مـن هنـا اتجهـت الدراسـات إلى التحليـل التتبعـى panel data، لاختبـار مـدى تأثـير التغـيرات فى توزيـع الدخـل عـلى معـدل النمـو فى الفـترة اللاحقـة (5 سـنوات فى المتوسـط). وجـدت دراسـة (Forbes, 2000) أن زيـادة التفـاوت تميـل إلى زيـادة النمـو فى الفـترة اللاحقـة. وتخلـص دراسـات أخـرى (Banerjee and Duflo, 2000) إلى صـورة أكـثر تعقيـدًا، حيـث تشـير إلى أن التغيرات فى تفاوت الدخـل - فى أى اتجاه - تخفـض النمـو فى السـنوات الخمـس اللاحقة. لقد اسـتخلصت هـذه النتائج تأييـدًا لفكرة أن إعـادة التوزيع تـضر بالنمـو، عـلى الأقـل فى المديـين القصـير والمتوسـط. مـاذا عـن المـدى الأطـول؟ لا شـك أن بحـث اتجـاه العلاقـة بـين توزيـع الدخـل والنمـو عـلى امتداد فـترة طويلة يكتسـب أهميتـه ليس فقـط لتدقيـق النتيجة المحبطـة للدراسـات السـابق الإشـارة إليهـا، ولكـن أيضًـا والأكـثر واقعيـة الاقتنـاع بـأن تقليـل الفقـر يتطلب تحقيـق نمـو سريـع عـبر فـترة زمنيـة طويلـة نسـبيًّا. ولأن كثـيرًا مـن البـلاد لم تُنجـز هـذه الاسـتدامة، فقـد

استرعى انتباه بعض الباحثين التدقيق فى دراسة نقط انقلاب (التحول فى اتجاه) منحنى النمو، وهو مايركز على الاتجاه trend وليس فقط الأحداث العارضة، مثل الخروج من حالة الركود، أو زيادة مفاجئة فى أسعار سلعة تصدير. وقد اقترح الباحثان أن طول موجة النمو لا يجب أن يقل عن 8 سنوات.

عندما تم إجراء تحليل الارتباط البسيط بين طول موجة النمو وتوزيع الدخل خلال « فترة الموجة» لعينة من دول مختارة، وُجد أن ارتفاع درجة اللامساواة فى توزيع الدخل يرتبط بعدم استدامة النمو. وتبين الدراسة القنوات التى ينتقل من خلالها تأثير تفاوت التوزيع إلى استدامة النمو، مثل: عدم تنافسية سوق المال (الائتمان)، الاقتصاد السياسى، عدم الاستقرار السياسى، وغيرها. اعتمدت الدراسة أسلوب اختبار تأثير العوامل المختلفة على طول فترة النمو، واحدًا تلو الآخر، ثم تم تقدير الأثر المشترك لهذه المتغيرات معًا.

ولعل النتيجة الأساسية لهذا الاختبار تتمثل فى ظهور توزيع الدخل كواحد من العوامل المهمة وذات الارتباط القوى بطول فترة النمو. ولقد وجد أن انخفاض حدة تفاوت الدخل بنسبة 10 % يرتبط بزيادة طول فترة النمو بنسبة 50 %. والمثير للانتباه أن تفاوت التوزيع يحتفظ بنفس الأهمية والقوة عندما يتم تقدير الأثر المشترك بإضافة محددات أخرى لطول موجة النمو. ومؤدى هذا أن توزيع الدخل يبدو مهمًا فى حد ذاته وأنه ليس مؤشرًا تقريبيًا أو بديلًا لعوامل أخرى. بل إن توزيع الدخل أكثر قوة فى تحديد طول فترة النمو مما عداه من المتغيرات، التى كان يُعْتَقد أنها محورية للنمو (Berg and Ostry, 2011).

لقد تم التعويل على بيانات مجموعة دول، لدراسة تأثيرات توزيع الدخل، لأن هذا التوزيع مستقر عادة عبر الزمن فى بلد ما. ولكن قد يتغير هيكل توزيع الدخل بشدة، كما فى حالة الولايات المتحدة والصين، وعدد من البلاد النامية عبر العقود القليلة الماضية. وتبين التقديرات أن هذه التغيرات بالغة التأثير على فترة استدامة النمو المتوقعة. وعلى سبيل المثال، فقد تكاملت فى البرازيل سياسات الإصلاح نحو اقتصاد السوق مع سياسات اجتماعية «تقدمية» تهدف إلى تقليل الفقر. وكما أوضحت التقديرات أن الانخفاض فى معامل جينى - مع ثبات العوامل الأخرى - يزيد الفترة المتوقعة لاستمرار النمو بنسبة 40 %.

وهكذا تخلص الدراسة إلى:

(1) أن زيـادة طـول فـترة النمـو، وليـس مجـرد بـدء عمليـة النمـو، مسـألة حاسـمة فى تحقيـق مكاسـب كبـيرة ولفـترة طويلـة.

(2) أن البـلاد التـى تتمتـع بعدالـة توزيـع الدخـل يمكـن أن تتواصـل فيهـا عمليـة النمـو لفـترة أطـول. إن هـذه النتائج توضـح - مع ذلـك - أنـه مـن الصعـب فصل مسـألة النمـو الاقتصـادى عـن توزيـع الدخـل للمـدى الطويـل. بـل إن سياسـات النمـو وتقليـل تفـاوت الدخـول مـن المتوقـع أن تدعـم كل منهـا الأخـرى، وتسـاعد عـلى إرسـاء أسـس اسـتدامة التقـدم.

7-3 الاقتصاد السياسى وتفسير تأثير تفاوت التوزيع على النمو

السـؤال حـول مـا إذا كان يمكـن أن يـؤدى اختـلال توزيـع الدخـل إلى معـدلات نمـو اقتصـادى أقـل؟ ورأينا أن هنـاك دلائـل تطبيقيـة، سـواء مـن الـدول الصناعيـة أو الأقـل نمـوا، تميـل الى تأكيـد العلاقـة السـلبية (الأثـر السـلبى) لتفـاوت التوزيـع عـلى النمـو. وقـد اتجـه الباحثـون إلى تفسـير هـذه النتيجـة فى إطـار الاقتصـاد السـياسى. فعندمـا يكـون التفـاوت شـديدا فـإن الناخـب العـادى سـوف يضغـط فى سـبيل زيـادة الضرائـب عـلى الأغنيـاء، وهـو مـا ينعكـس فى تثبيـط همـة المسـتثمرين والمدخريـن ويـؤدى إلى تباطـؤ معـدلات النمـو (لاحـظ أن الادخـار والاسـتثمار هـما حلقـة الوصـل بـين النمـو والتوزيـع). يثـير الكثـيرون الشـكوك حـول صحـة هـذا التفسـير، إذ ليـس هنـاك دليـل قـوى عـلى هـذا التأثـير المُثبِّـط للضرائـب. قـد يضيـف البعـض اعتبـار حالـة الاضطـراب الاجتماعـى وعـدم الاسـتقرار السـياسى الناشـئ عـن التفـاوت الطبقـى الواسـع. (Arne Bigsten, 2001) (عـلى النحـو الـذى سـبقت الإشـارة إليـه).

تُقـدم نظريـات النمـو الداخـلى والسياسـة الداخليـة، آليـة سياسـية للربـط بـين التوزيـع والنمـو. وهـذه الآليـة تنقـل تفضيـلات المواطنـين لإعـادة التوزيـع إلى الحكومـة كى تقـوم بتنفيـذ السياسـات اللازمـة. ووفقًـا لهـذه النظريـات، ينعكـس الأثـر الرئيـسى لتوزيـع الأصـول السـائد فى البدايـة عـلى شـكل وطبيعـة الاختيـار بـين السياسـات المحفـزة للنمـو، وبـين تلـك الداعيـة لإعـادة التوزيـع. والواقـع أن اللجـوء إلى منهـج آليـة التصويـت لتغيـير توزيـع الدخـل والـثروة، ومـن ثـم تغيـير ميـزان القـوة فى المجتمـع، يعـانى أوجـه قصـور متعـددة (Bruno, Ravallion, Squire, 1996):

(1) أنهـا تبـدو مناسـبة لإحـداث تغـيرات محـدودة فى نمـط التوزيـع. إن التغـيرات الجوهريـة (الراديكاليـة) فى توزيـع الأصـول (فى القـرن العشريـن) والثـورة السـوفييتية التـى أزاحـت الطبقـة الرأسـمالية وقلصـت الملكيـة الفرديـة، لم تكـن وليـدة الاختيـار الديمقراطـى مـن خـلال الاقـتراع عـلى السياسـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة.

(2) عـلى الرغـم مـن تفضيـلات الناخبـين لتغيـير النمـط السـائد لتوزيـع الدخـل، ففـى الأغلـب مـن الأحيـان سـيتمكن المتـضررون مـن سياسـات إعـادة التوزيـع، مثـل الضرائـب الأعـلى، أو القيـود عـلى التصرفـات الماليـة، مـن عـدم إقرارهـا أو إيقـاف العمـل بهـا ... إلـخ.

(3) أن هـذه النظريـة تناسـب البـلاد الديمقراطيـة، مـما قـد يقلـل مـن إمكانيـة تعميمهـا عـلى دول كثـيرة.

الحقيقـة أن الآليـة السياسـية التـى تترجـم دعـاوى إعـادة التوزيـع إلى سياسـات فعليـة، قـد كانـت نتاجًـا للتوسـع الصريـح فى «النظريـة الاقتصاديـة للديمقراطيـة». ومـع ذلـك، فالرابطـة القويـة بـين تفضيـلات المواطنـين لإعـادة توزيـع الدخـل (أو الإسراع بالنمـو الاقتصـادى) وبـين سياسـات الحكومـة، أضعـف كثـيرًا فى «نظريـة الدولـة». وتأخـذ نظـرة اسـتقلالية الدولـة منحـى مختلفًـا، وتعتـبر أن السياسـات الحكوميـة تسـتمد أساسـها مـن تفضيـلات وقيـم «المديريـن» وخصائـص مؤسسـات الدولـة.

وفى هـذا الإطـار، يكـون البيروقراطيـون والسياسـيون أكـثر اسـتقلالًا - حتـى فى ظـل نظـم ديمقراطيـة - فى وضـع واتبـاع سياسـاتهم، وليـس بالـضرورة تفضيـلات المواطنـين. سـنعود إلى طـرح هـذه المسـألة مجـددًا فى ضـوء تفسـير عـودة اللامسـاواة إلى الزيـادة خـلال السـنوات الأخـيرة. كـما نعـرف أنـه فى ضـوء التحليـل الماركـسى، تُعـبر الدولـة - فى ظـل الرأسـمالية - عـن مالـكى وسـائل الإنتـاج، وينحـصر دورهـا فى حمايـة الملكيـة الخاصـة، وتفعيـل سياسـتهم. فى هـذه الأحـوال، فـإن تفضيـلات المواطنـين، وأهـداف المديريـن سـيتم حصارهـا بقـوة رأس المـال (Solimano, 1998).

يمكـن لوجهـات النظـر حـول الدولـة أن تقـدم منظـورًا إضافيًـا يسـاعدنا عـلى فهـم شـكل منحنـى كوزنتـس أو فشـل السياسـات التوزيعيـة لحكومـات منتخبـة، إذ إن تطبيقهـا قـد يضعـف مـن مكانـة المسـئولين الحكوميـين أو يؤثـر عـلى أصحـاب المصالـح المسـتقرة فى المجتمـع. وعمومـا، فـإن هـذه الرؤيـة، التـى تعتـبر تفـاوت التوزيـع ضرورة للتراكـم وأن إعـادة التوزيـع ضـارة بالنمـو، تتناقـض

مـع الدلائـل الواقعيـة العمليـة التـى أشرنـا إليهـا مـن قبـل. هنـاك تفسـير ممكـن يمـزج بـين اعتبـارات الاقتصـاد السـياسى وأثـر الحافـز السـلبى لإعـادة التوزيـع. أصحـاب هـذا التفسـير يـرون أن تفـاوت الدخـل يؤثـر عـلى الضرائـب مـن خـلال العمليـة السياسـية التـى تسـمح للأفـراد بالتصويـت لاختيـار معـدل الضريبـة أو التصويـت لانتخـاب حكومـة يتضمـن برنامجهـا إجـراءات مهمـة لإعـادة التوزيـع.

وعندمـا تؤثـر تفاوتـات الدخـل عـلى مـدى إعـادة التوزيـع سـيكون لهـا إذن تأثـير غـير مبـاشر عـلى معـدل النمـو الاقتصـادى. وبصفـة عامـة يتوقـع أنـه فى المجتمـع الـذى يتسـم بالتفـاوت الشـديد فى التوزيـع سـتميل غالبيـة المصوتـين لتفضيـل إجـراءات قويـة لإعـادة التوزيـع، عـلى العكـس مـما يمكـن أن يجـرى فى مجتمـع أكـثر عدالـة. وإذا أدت إعـادة التوزيـع إلى إضعـاف الحوافـز للاسـتثمار وتخفيـض النمـو فـإن المجتمعـات الأكـثر عدالـة التـى تشـهد فـوارق أقـل فى الدخـل تكـون قـادرة عـلى النـماء بمعـدلات أسرع.

لا تدعـم البيانـات، التـى تـم اسـتخدامها فى دراسـات عـدة، منهـج الاقتصـاد السـياسى، رغـم أنـه يأخـذ فى حسـبانه العلاقـة السـلبية بـين تفـاوت الدخـل والنمـو. فهـذا المنهـج يتضمـن أن التفـاوت الشـديد فى التوزيـع يدعـو إلى مـدى واسـع لإعـادة التوزيـع، التـى سـتنطوى بدورهـا عـلى أثـر سـلبى عـلى النمـو الاقتصـادى. ولكـن كـما لاحـظ البعـض فقـد وجـد أن لإعـادة التوزيـع أثـرًا إيجابيًـا وليـس سـلبيًا عـلى النمـو. وأكـثر مـن هـذا، فعندمـا تـم تحليـل انحـدار إجـراءات إعـادة التوزيـع، مثـل معـدلات الضرائـب أو الإنفـاق الاجتماعـى، عـلى مـؤشرات تفـاوت الدخـل وجـد أن معامـلات الارتبـاط إمـا ضعيفـة أو أن إشـارتها مغايـرة لمـا تقـول بـه النظريـة (Aghion, 1999).

3-8 حقيقة العلاقة بين النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل

بصفـة عامـة، يظهـر مـن الدراسـات المختلفـة أن ثمـة توافقًـا (عـلى الأقـل فى الدراسـات التطبيقيـة لمجموعـات دول) عـلى غيـاب تأثـير النمـو عـلى التوزيـع فى هـذا الاتجـاه أو ذاك. وعـلى الرغـم مـن ذلـك، ففيـما يتصـل بالأثـر المحتمـل لتفـاوت توزيـع الدخـل عـلى النمـو الاقتصـادى، كانـت الآراء أكـثر انقسـامًا، إذ إن بعـض الدراسـات توصلـت إلى أن تفـاوت التوزيـع يـؤدى إلى

الإسراع بالنمو، بينما رأى البعض أن التفاوت قد يؤدى إلى تخفيض النمو. وكما يبين الجدول التالى هناك استنتاجات متباينة لهذه العلاقة، فى الدراسات المختلفة. لقد دارت الأدبيات من توافق إلى آخر، كان الأحدث هو الاقتناع بأنه من الممكن تحقيق النمو مع العدالة. وتحاول ورقة (Aghion, 1999) أن تراجع التوافق غير الناضج حول وجود «مقايضة» - تعارض - بين النمو والعدالة، وأنه على أى مجتمع أن يختار بينها وفقًا لأوضاعه السياسية الاجتماعية.

علاقة النمو، والتوزيع، وإعادة توزيع الدخل

الأثر	تأثير النمو على توزيع الدخل
لا يوجد	Dollar and Kraay (2002)
لا يوجد	Easterly(1999)
لا يوجد	Chen and Ravallion (1997)
لا يوجد	Deininger & Squire (1996)
الأثر	تأثير تفاوت التوزيع على النمو
إيجابى	Forbes (2002)
إيجابى	Li& Zhou (1998)
لا يوجد	Bazzo(2000)
لا يوجد	Lopez(2004)
سلبى	Alesina & Rod rile(199)
سلبى	Perotti (1996)
الأثر	تأثير تفاوت ملكية الأصول على النمو
سلبى	Deininger & Squire (1998)
سلبى	Birdsal & Londono (1997)
الأثر	**تأثير إعادة التوزيع على النمو**
إيجابى	Easterly& Rebelo (1993)
إيجابى	Perotti (1996)

المصدر: World Bank, 2013

لاشك أن الموضوعات التى يشملها البحث فى مجال توزيع الدخل والتنمية متعددة وواسعة. ولهذا يجدر أن يتحدد إطار المناقشة منذ البداية. ومن المهم كذلك أن نتعرف على قنوات التأثير، وأن نقف على أسباب عجز النظرية عن تقديم إجابات للأسئلة المطروحة:

- حول علاقة تفاوت التوزيع والنمو: يمكن لتفاوت التوزيع أن يؤثر بالموجب على النمو، من خلال توفير الحافز للابتكار وزيادة الأعمال، عن طريق زيادة الادخار والاستثمار، عندما يقوم الأغنياء بادخار جانب ملموس من دخلهم، وكذلك السماح لفئة - على الأقل - من السكان للقيام بالتراكم المطلوب للبدء فى إنشاء أعمال أو الإنفاق على التعليم. ولكن سوء توزيع الدخل ربما يضر بالنمو، لأنه يحرم الفقراء من الرعاية الصحية ومن الاستثمار فى رأس المال البشرى، وقد يخلق كذلك حالة من عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى، مما يؤدى إلى ضعف الاستثمار، ويقلل من فرص الوفاق الاجتماعى المطلوب للتواؤم مع الصدمات المالية، والحفاظ على الأداء الاقتصادى. وقد لا تكون العلاقة خطية بين تفاوت التوزيع وبين النمو، حيث ترتبط زيادة حدة التفاوت (عندما تكون فى مستوى منخفض) بزيادة الحوافز المشجعة على النمو، ولكن زيادة التفاوت عن نقطة معينة يؤدى إلى عمليات تربح وتراجع معدل النمو.

- حول التفاوت الإجمالى والحاجة إلى إعادة التوزيع: يخلق وجود تفاوت شديد فى توزيع الدخل ضغوطًا قوية لإعادة التوزيع. والفكرة أنه - على الأقل فى الدول الديمقراطية - تتوزع القوة السياسية بقدر من التكافؤ أكبر منه بالنسبة للقوى الاقتصادية، ومن ثم تتجه غالبية المصوتين للمطالبة بإعادة التوزيع. وعلى الرغم من ذلك فليس محتمًا أن يتحقق الضغط عندما يحوز الأغنياء سلطة أكبر مما لدى الفقراء.

- حول تأثير إعادة التوزيع على النمو: فى هذا النطاق ركزت معظم الكتابات على الأثر المباشر، وافترضت عموما أن إعادة التوزيع تضر بالنمو، لأن الضرائب الأعلى والإعانات تثبط الهمم، وتحبط العمل والاستثمار. ولكن البعض يدركون أن إعادة التوزيع لا يلزم بالضرورة أن تكون محددًا للنمو. وبصفة عامة، قد تتم إعادة التوزيع عند ما تستخدم الضرائب التصاعدية فى تمويل الاستثمارات العامة، وعندما تنطوى التأمينات الاجتماعية على زيادة رفاه الفقراء، أو عندما يفيد الإنفاق على التعليم

والصحة الفقراء، مما يعوض اختلالات سوق العمل ورأس المال. فى مثل هذه الأحوال، يمكن لسياسة إعادة التوزيع أن تحقق زيادة العدالة والنمو معًا.

تجاهلت الأدبيات المعروفة الآثار الكلية لإعادة التوزيع التى تشمل الآثار المباشرة إلى جانب أثر تفاوت التوزيع غير المباشر؛ لأن القليل من الدراسات هو الذى تعامل مع تفاوت الدخل وإعادة التوزيع معًا، وفى آن واحد. الحق أن النظرية تقدم فى أحسن الأحوال إيضاحًا جزئيًا فقط، ونصبح فى حاجة إلى دلائل عملية فيما يتصل بالعلاقة بين تفاوت الدخل والنمو. قد تؤيد الاستنتاجات الإحصائية الرأى القائل بأن سوء التوزيع يعوق النمو، على الأقل فى المدى المتوسط. وكما أظهرت الدراسات فإن عدم العدالة يرتبط بنمو أبطأ وأقصر استدامة. هناك استثناءات محدودة وجَدَتْ علاقة غامضة فى الأجل القصير. أما عن العلاقة بين تفاوت الدخل والتحويلات التوزيعية، فإن النتائج التطبيقية ليست قاطعة أو حاسمة، ولكن قدرًا من الالتباس يعود إلى أن دراسات متعددة لجأت إلى مقاييس تقريبية لإعادة التوزيع، مثل الإنفاق الاجتماعى أو معدلات الضرائب. وبينما يمكن تصور أن بعض بنود الإنفاق لها أُثر توزيعى، مثل الإنفاق على التعليم، أو الضمان الاجتماعى، فقد لا يتحقق فى الواقع العملى هذا الأثر التوزيعى (راجع مثلًا الإنفاق على التعليم فوق الثانوى (العالى) أو على الضمان الاجتماعى للعمالة النظامية فى الدول النامية). ويبدو أن استخدام الإجراءات المباشرة لإعادة التوزيع يميل إلى تأييد الفرضية القائلة بأن الدول التى تشهد حدة سوء التوزيع تنخرط فى إعادة توزيع شديدة.

ومن ناحية أخرى، فإن الدراسات التطبيقية مُنْقسمة أيضا حول موقفها من العلاقة بين إعادة التوزيع والنمو. فعندما تنظر الدراسات إلى المؤشرات المعتبرة لإعادة التوزيع (مثل الضرائب أو الإنفاق الحكومى) تميل إلى الاستنتاج بأن إعادة التوزيع عامل محدد للنمو. على جانب الإيرادات، من المستغرب ألَّا نجد إلا دليلًا ضئيلًا على أن زيادة معدلات الضريبة تعوق النمو الاقتصادى فى الأجلين المتوسط والطويل. وبصفة عامة، يبدو من الصعب تعديل الاستنتاج بوجود مؤشر عام على أن العلاقة سالبة بين النمو ومستوى الضرائب العامة، أو ضرائب الدخل، ولكن الثقة ضعيفة فى هذه العلاقة. أما على جانب الإنفاق هناك من يرى وجود معضلة «الوجبة المجانية» بمعنى أن بعض بنود الإنفاق العام ذات الأثر التوزيعى ليس لها أثر عكسى واضح على النمو (على سبيل المثال، الإنفاق على التعليم والصحة، أو الإنفاق على البنية الأساسية الممول من الضرائب).

الفصل الرابع

عودة تزايد تفاوت توزيع الدخل:
تهافت النظرية أم أزمة للرأسمالية؟



الفصل الرابع

عودة تزايد تفاوت توزيع الدخل: تهافت النظرية أم أزمة للرأسمالية؟

4-1 انقلاب منحنى كوزنتس

أيًّا ما كانت الأسباب التى أعادت الاهتمام بقضايا اختلال توزيع الدخل، خلال العقدين الأخيرين، فقد بدا التركيز واضحًا - وخاصة فى الدراسات الإحصائية التطبيقية - على مدى تأثير وانعكاسات «اللامساواة» فى توزيع الدخل والثروة على احتمالات النمو وأبعاد التنمية، وبصفة خاصة فى البلدان النامية. كان ذلك بحثًا عن متطلبات الإسراع بالنمو الاقتصادى واستدامته. كما كان هذا التركيز يستمد أساسه من استمرار التصور، وربما الاقتناع، بأن اضطراد النمو الاقتصادى سيؤدى فى النهاية إلى تضاؤل حدة التفاوت فى توزيع الدخل، أى يعكس درجة من الثقة فى توقع واستشراف وربما نبوءة كوزنتس. برز - مع ذلك - فى السنوات الأخيرة تحول ملموس فى الكتابات التى تتناول قضية اللامساواة - وزيادة التفاوت فى توزيع الدخل - وخاصة فى الدول المتقدمة وفى مقدمتها الولايات المتحدة، وبعض البلدان الأوروبية. ففى سنة 2012 ظهر كتاب للاقتصادى الشهير الحائز على نوبل فى الاقتصاد فى 2001، جوزيف ستيجليتز (Stiglitz, 2013)، ثم فى 2014 ظهرت الطبعة الإنجليزية من الكتاب الأخطر للفرنسى الشاب بيكيتى (Piketty, 2014).

يفسر Stiglitz الاهتمام الذى قوبل به كتابه بتعاظم حالة القلق، سواء فى الولايات المتحدة أو فى مختلف أرجاء المعمورة، من زيادة حدة تفاوت الدخل وافتقاد تكافؤ الفرص. ولقد وقف بنفسه على ما تأثر به كثير من الناس وعائلاتهم ومعارفهم نتيجة لهذه التطورات،

ولكـن يضيـف إلى ذلـك تَوافـر قـدر كبـير مـن البيانـات الحديثـة التـى تدعـم تحليلـه لهـذه الظاهـرة وانعكاسـاتها. ويسـجل كذلـك مـا أثـاره الجـدل المصاحـب للحملـة الانتخابيـة للرئاسـة الأمريكيـة، ثـم إعـادة انتخـاب بـاراك أوبامـا فى ظـل اسـتمرار الأزمـة الماليـة العالميـة، وتأثيراتهـا عـلى توزيـع الدخـل، وأحـوال المعيشـة. كان قـد انقـضى أكـثر مـن خمـس سـنوات منـذ بـدأت حالـة الانكـماش وتزايـدت البطالـة، وانخفـض الدخـل بالنسـبة للفـرد الأمريـكى العـادى وشـعر الكثـيرون بتفاقـم اللامسـاواة وضعـف شـبكة الأمـان الاجتماعـى وقسـوة برامـج التقشـف. فى الوقـت نفسـه كان بنـك الاحتياطـى الفيـدرالى (الـذى يقـوم بمهـام البنـك المركـزى) يقـف مسـاندًا لمـن هـم عـلى قمـة الهـرم. عـادت فئـة 5 % الأكـثر ثـراء إلى سـابق قوتهـا، لتسـتحوز عـلى ثلثـى ثـروة السـندات، نتيجـة تخفيـض أسـعار الفائـدة. رصـد كذلـك مـا سـجلته مجلـة الإيكونوميسـت اللندنيـة الشـهيرة، مـن أن حصـة 0.01 % مـن الأمريكيين (حـوالى 16 ألـف أسرة فى أمريـكا) زادت مـن 1 % مـن الدخـل القومـى فى 1980 إلى 5 % فى الوقـت الراهـن، ونقـل كذلـك عـن النيويـورك تايمـز أن أغنـى 400 أمريـكى كانـوا يتقاضـون 97 ألـف دولار عـن كل سـاعة عمـل فى 2009، وهـو أكـثر مـن ضعـف متوسـط الأجـر/ سـاعة فى 1992. عـلى الجانـب المقابـل لم تُحقـق الفئـات الوسـطى والأدنى نتائـج مشـابهة، بـل عـلى العكـس مـن ذلـك، فخـلال فـترة الانكـماش (2007 - 2010) انخفـض دخـل الفئـات المتوسـطة بنسـبة 40 % ليعـود إلى سـابق مسـتواه فى التسـعينيات. وهكـذا، فـإن الدخـل الحقيقـى لـلأُسَرِ الأمريكيـة المتوسـطة بلـغ فى 2011 حـوالى 50.045 دولار، وهـو أقـل مـما كان عليـه فى 1966 (50.661 دولار). فى جولاتـه عـبر عواصـم متعـددة لتقديـم كتابـه وفى التعقيبـات عـلى الكتـاب لم يصـادف سـتيجلتز جـدلًا شـديدًا أو تحديًـا للفرضيـات الأساسـية التـى تضمنهـا الكتـاب. ويرجـع ذلـك فى نظـره - إلى أنـه مـن الصعوبـة بمـكان إنـكار مـدى مسـتوى اللامسـاواة وانعـدام تكافـؤ الفـرص. بـل إنـه حتـى أكـثر المطبوعـات محافظـة مثـل الإيكونوميسـت شـاركت فى الحـوار وألقـت الضـوء عـلى مـدى الزيـادة فى حـدة التفـاوت فى التوزيـع وتضـاؤل الفـرص، وتوصلـت إلى أن اللامسـاواة بلغـت حـدًا يـؤدى ليـس فقـط إلى عـدم الكفـاءة ولكنهـا كذلـك ضـارة بالنمـو الاقتصـادى.

ربمـا لم يكـن هـذا التطـور مفاجئـًا. ولكنـه لم يُلفـت انتبـاه المراقبـين مـن الباحثـين والسياسـيين الذيـن وجهـوا اهتمامهـم ناحيـة مسـألة سـوء توزيـع الدخـل ومواجهـة الفقـر فى البلـدان الأقـل

نموًا. ولهذا طرح ستيجليتز التساؤل المنطقى حول دلالة التوقيت الذى بدأت تأخذ مشكلة اللامساواة أبعادها الحادة فى بلد مثل الولايات المتحدة. قد لايكون سهلًا تحديد نقطة التحول (الانقلاب) على منحنى كوزنتس. ولكن ستيجليتز يرى أن انتخاب رونالد ريجان يمثل نقطة التحول فى الولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين الأحداث المُهَيِّئَة لهذا التحول كانت عملية تحرير Deregulation القطاع المالى، وتخفيض تصاعدية نظام الضرائب، إذ أدت عملية إلغاء القيود إلى زيادة التحرير المالى، إلى المدى الذى استحوذ فيه القطاع المالى قبل أزمة 2008 على 40 % من إجمالى أرباح الشركات. وقد استمرت عملية التحرير وفك القيود على الاقتصاد فى ظل الإدارات الأمريكية فيما بعد إدارة ريجان، وتواصلت كذلك سياسة تخفيض الضرائب على الدخول المرتفعة. فى البداية، تم تخفيض معدل الضريبة على الشرائح الأعلى من 70 % إلى 25 % (فى عهد ريجان)، وبعدئذ قام بيل كلينتون بزيادتها إلى 39.6 % فى 1993، ثم انخفضت فى عهد جورج بوش إلى 35 %.

كذلك انخفضت الضرائب على دخل الأغنياء، مثل المكاسب الرأسمالية (يذهب أكثر من نصفها إلى أغنى 0.1 % من السكان) إلى 20 % فى 1997، ثم إلى 15 % فى إدارة بوش. كانت النتيجة أن أغنى 400 فرد فى الولايات المتحدة يدفعون معدل ضريبة يبلغ 19.9 % فقط فى 2009، كما يتحمل أغنى 1 % من الأمريكيين معدل ضريبة فى حدود 20 %، وهى أقل مما يتحمله الأمريكيون من أصحاب الدخول المتواضعة (Stiglitz, 2013).

لماذا عاد منحنى كوزنتس إلى تغيير مساره نحو الصعود، أى ارتفاع مستوى تفاوت الدخل، وزيادة حدة «اللامساواة» مع ارتفاع مستوى متوسط الدخل، ودرجة التقدم الاقتصادى المصاحب للتقدم التكنولوجى الهائل واقتصاد المعرفة والعولمة؟ لقد جاء هذا التحول على عكس نبوءة كوزنتس ومنطق نظريات التنمية المستندة إلى افتراضات آرثر لويس. لا شك أن أسُس علوم الاقتصاد ونظريات التنمية (سواء الكلاسيكية أو النيو كلاسيكية وغيرها) تشير إلى أن تفاعل قوى العرض والطلب، خاصة فى أسواق السلع وعوامل الإنتاج، ستضمن التوزيع «المتكافئ» للدخل والثروة وتضييق الفجوة بين مستويات دخل الفئات المختلفة. هل كانت النظرية مجرد استقراء للمستقبل فى ضوء التطور التاريخى لمسار النمو الاقتصادى والتصنيع، أم أنها حاولت توفير إطار تبشيرى للتطور الرأسمالى واقتصاديات السوق؟ هل يفسر ذلك عجزها

عـن تحقيـق أنصارهـا لتوافـق حـول اتجـاه أهـم متغـيرات النشـاط الاقتصـادى، أى العلاقـة بـين الأداء الاقتصـادى والنمـو، وبـين نتائـج توزيـع الدخـل الناجـم عـن هـذا الأداء؟ لقـد تباينـت - عـلى الـدوام - نتائـج الدراسـات القياسـية التـى اسـتخدمت بيانـات فعليـة مـن بلـدان ذات مسـتويات مختلفـة للتنميـة. رصدنـا أن هنـاك ثلاثـة مواقـف:

- هنـاك مـن ظلـوا عـلى اقتناعهـم بـأن النمـو الاقتصـادى سـيؤدى- ولـو بعـد حـين- إلى تضـاؤل الفجـوة بـين مسـتويات الدخـل، وانخفـاض درجـة «اللامسـاواة» فى توزيـع الدخـل. كان هـذا اسـتمرارًا لمقولـة كوزنتـس التقليديـة. وكان امتـداد هـذه النظـرة يتمثـل فى مقولـة «تسـاقط ثمـار النمـو»، حيـث لايكـون عـلى ذوى الدخـل المنخفـض والفقـراء سـوى الانتظـار- لبعـض الوقـت- حتـى تشـملهم مظلـة النـماء والتقـدم الاقتصـادى.
- لم يجـد كثـيرون تأثـيرًا مُحَـدَّدًا للنمـو الاقتصـادى عـلى مختلـف الفئـات الاجتماعيـة. وقـد لا تسـتفيد كل الفئـات مـن النمـو، ولكـن لم يتصـور أحـد أن النمـو سـيكون ضـارًا بالبعـض، ولكـن ربمـا لم يتوقـع كثـيرون أن مسـتوى مرتفـع مـن التقـدم الاقتصـادى وارتفـاع متوسـط الدخـل سـيكون مصطحبًـا بتفاقـم درجـة اللامسـاواة، وخاصـة فى الاقتصـادات التـى قـام كوزنتـس بصياغـة مقولتـه فى ضـوء تطورهـا التاريخـى.
- هنـاك أصحـاب الموقـف الثالـث الذيـن يـرون أنـه قـد لا يكـون النمـو الاقتصـادى شرطًـا كافيًـا ولكنـه ضرورى لتقليـل حـدة التفـاوت فى توزيـع الدخـل، وأن المسـئولية تقـع عـلى السياسـة الحكوميـة للمـزج بـين مقتضيـات النمـو مـع العدالـة فى دائـرة حميـدة للتنميـة.

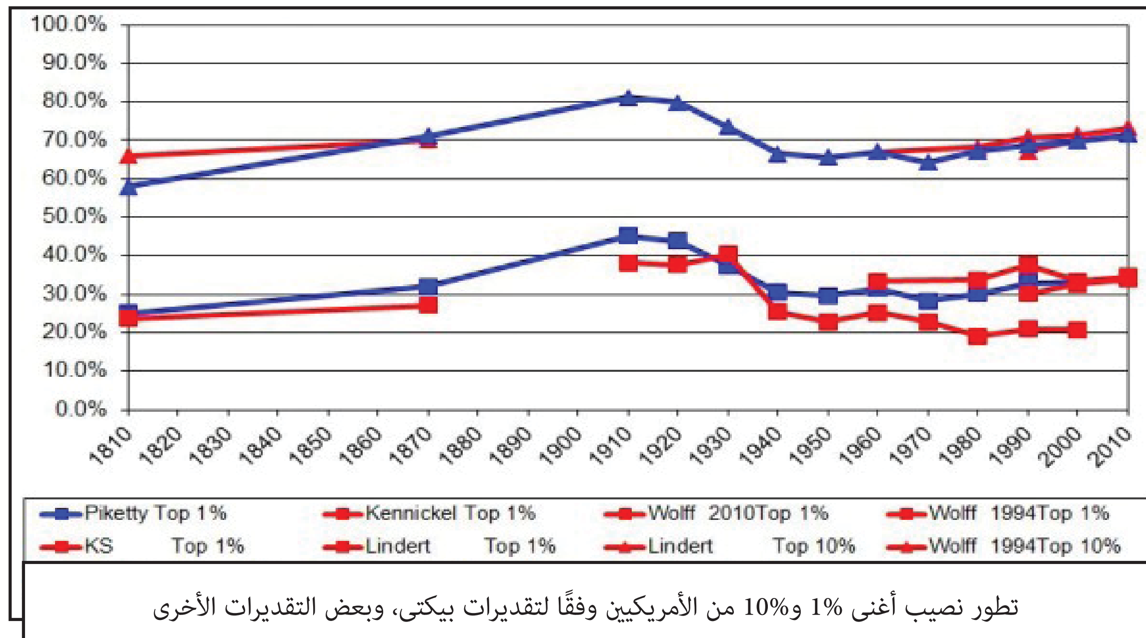
لم تهتـم الدراسـات - فى الآونـة الأخـيرة - فقـط برصـد وتحليـل المـؤشرات المتصلـة بنمـط توزيـع الدخـل ودرجـة اللامسـاواة، أو محاولـة اسـتشراف تطـور هـذه المـؤشرات فى المسـتقبل البعيـد، ولكـن عُنِيَـتْ أكـثر بمحاولـة تفسـير هـذا الانقـلاب فى علاقـة التقـدم الاقتصـادى بتصاعـد مـؤشرات اللامسـاواة واتسـاع الفجـوة بـين مسـتويات الدخـل. أصبـح هـذا الوضـع هـو مـا يحكـم حركـة المتظاهريـن اعتراضًـا عـلى وول سـتريت Occupy Wall Street إلى الحـد الـذى ارتفـع شـعارهم بعبـارة «نحـن 99 %». وكان ذلـك امتـدادًا لمقـال شـهير للبروفيسـور سـتيجلتز بعنـوان: مـن الواحـد بالمائـة إلى الواحـد بالمائـة، بواسـطة الواحـد بالمائـة. (Stiglitz, 2013)

يرصد ستيجليتز فى كتابه المثير مؤشرات تردى هيكل توزيع الدخل، وتفاقم حالة اللامساواة فى المجتمع الأمريكى الذى طالما وُصِف بأنه بلد الفرص المتكافئة، وأن عماده هو الطبقة المتوسطة. وصحيح أنه يفصح عن رأيه بأن هناك دائمًا فى الولايات المتحدة فقراء وأغنياء، وأن الأزمة الاقتصادية فى 2008 (الأزمة المالية وانفجار مشكلة المشتقات، إلخ) وما تبعها من انكماش اقتصادى، لم تكن سببًا وحدها فى زيادة حدة اللامساواة، ولكنها - على أية حال - فاقمت من تفاوت توزيع الدخل. ففى غمار هذه الأزمة استطاع أغنى 1 % من الأمريكيين الاستئثار بأكبر شريحة (20 %) من الناتج المحلى الإجمالى، وذلك على الرغم من أن جزءًا من استثماراتهم تعرض لضربة قوية. وتصل حدة سوء توزيع الدخل إلى الحد الذى تتفاوت فيه مستويات الدخل والثروة بين أعضاء هذه الفئة المحدودة على قمة الهرم. ففى 2007 (السنة التى سبقت انفجار الأزمة) كان 0.1 % (أى عُشر الفئة الأغنى) من الأُسر الأمريكية يحصلون على دخل يعادل 220 ضعف متوسط ما يحصل عليه 90 % من الأمريكيين(*). وبالإضافة إلى ذلك يرصد الكتاب السرعة التى تزيد بها درجة اللامساواة فى توزيع الدخل والثروة. ففى السنوات التى أعقبت فترة الانكماش الأولى فى القرن الجديد (السنوات 2002 - 2007) استحوذ 1 % الأغنى على 65 % من الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى. وفى مقابل ذلك فإن غالبية الأمريكيين زادت معاناتها. وفضلا عن ذلك، فحتى بعد عودة الانتعاش النسبى، استحوذ الأثرياء جدًّا على غالبية ثمار التحسن. فبينما زاد الدخل الحقيقى (بعد الضرائب) للأسرة فى الشريحة الأغنى (1 %) بنسبة 275 % فى الفترة 1979 حتى 2007، ارتفع متوسط دخل الأسرة فى الشريحة الأدنى (خُمْس السكان) بنسبة 18 % فقط. الحقيقة أن 90 % من أصحاب الدخول حصلوا على ربع (25 %) ما حصل عليه 0.1 من الأمريكيين. فقد حصل أغنى 1 % من الأمريكيين على 93 % من الزيادة التى تحققت فى الناتج المحلى فى عام 2010.

يستخدم ستيجليتز تعبيرًا بليغًا- يشير إليه عادة دعاة تساقط ثمار النمو- بأن ارتفاع المُوجة فى النهر (حالة المَدّ) سيدفع كل القوارب إلى الأمام. ويكرر التذكير بأنه على الرغم من أن الاقتصاد الأمريكى كان دائمًا اقتصادًا رأسماليًا، فإنه لم يسبق أن شهد هذه الدرجة

(*) كان توزيع الثروة أكثر خللًا من توزيع الدخل، حيث يستحوذ 1 % من السكان على ثلث الثروة. ولا شك أن توزيع الثروة يعطى صورة أوضح عن الفوارق فى مدى القدرة على الوصول إلى الموارد.

مــن اللامســاواة، وســوء توزيــع الدخــل. فمنــذ أكــثر مــن ثلاثــين عامًــا مضــت، تحصّــل أغنــى 1 % مــن الســكان عــلى 12 % مــن الدخــل القومــى الأمريــكى. فى 2007 بلــغ متوســط دخــل هــذه الفئــة (بعــد الضرائــب) 1.3 مليــون دولار بالمقارنــة مــع 17800 دولار فى فئــة 20 % الأدنى مــن الســكان. يزيــد مــا يحصــل عليــه مــن هُــم فى فئــة 1 % خــلال أســبوع واحــد بنســبة 40 % عــما يكســبه مــن هُــم فى فئــة الخُمــس الأدنى خــلال عــام كامــل. أمــا مــا يحصــل عليــه أغنــى الأغنيــاء (0.1 % مــن الأمريكيــين) فى يــوم ونصــف، فهــو يعــادل متوســط مــا يحصــل عليــه 90 % مــن الأمريكيــين فى عــام كامــل، وأن 20 % يحصلــون عــلى دخــل (إيــرادات) تعــادل إجــمالى دخــل 80 % مــن الأمريكيــين. لقــد نمــا الاقتصــاد الأمريــكى خــلال ثلاثــين ســنة فيــما بعــد الحــرب العالميــة الثانيــة، وزاد دخــل كل الفئــات، ولكــن ارتفــع دخــل الفئــات (الشرائــح) الأدنى بسرعــة أكــبر مــن زيــادة دخــل الشرائــح الأغنــى. ولكــن فى الســنوات الثلاثــين الأخــيرة أصبــح المجتمــع الأمريــكى أشــد انقســاما: إذ لم يكــن دخــل الفئــات الأغنــى أسرع فى الزيــادة فحســب، بــل إن دخــل الفئــات الأدنى أخــذ فى الانخفــاض (Stiglitz,2013).



تطور نصيب أغنى 1% و10% من الأمريكيين وفقًا لتقديرات بيكتى، وبعض التقديرات الأخرى

الشكل (8) تفاوت الثروة فى الولايات المتحدة: 1810 - 2010

المصدر: The Economist, 31 May 2014

2-4 تفسير زيادة اللامساواة فى القرن الجديد

لم تحدث اللامساواة - زيادة التفاوت فى توزيع الدخل - فجأة، ولكنها صُنِعت. ورغم أن ستيجليتز يرصد الاختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين بعض الدول الأوروبية، سواء فى مستوى التفاوت (الاختلال) فى توزيع الدخل، أو السرعة التى يزيد بها هذا الاختلال، فإنه يُرجِعُ اللامساواة إلى عوامل ثلاثة رئيسية: من ناحية، لاتعمل الأسواق بالطريقة التى يُفْتَرَضْ أن تعمل بها، إذ إنها لم تكن تتسم لا بالكفاءة ولا بالاستقرار. ومن ناحية ثانية، لم يَقُمْ النظام السياسى بتصحيح حالات «فشل» السوق. وثالثا، فإن النظم الاقتصادية والسياسية غير مُنصِفة أساسًا. ويشير بوضوح إلى أن كتابه يستهدف بيان الكيفية التى تتداخل وتتشابك بها هذه العوامل مجتمعة: اللامساواة هى سبب ونتيجة لفشل النظام السياسى، وهى تسهم فى عدم الاستقرار الاقتصادى، الذى يؤدى بدوره إلى زيادة اللامساواة، فى دائرة خبيثة من التراجع والانحدار، الذى لايمكن الخروج منه سوى باتباع سياسات متناغمة وفعالة.

1-2-4 فشل السوق فى القيام بدورها

السوق واللامساواة:

ليس من المُستغرب أن يضع ستيجليتز - فى ضوء رؤيته - علاقة السوق باختلال توزيع الدخل واللامساواة فى المرتبة الثانية بعد فشل الحكومة والسياسة العامة، فى درء الزيادة فى هذا الاختلال. ومن وجهة نظره يجب التركيز على «قوى السوق المجردة» لفهم وتفسير ظاهرة تفاوت توزيع الدخل. والمنطق الذى يستند إليه المؤلف واضح، فالسوق حقيقة مجردة abstract، وتفاعل قوى السوق أمر واقعى. ولكن - لديه - يتحدد هذا التفاعل، وتُرسم ملامح قوى السوق من خلال القوانين، الضوابط والقواعد التنظيمية، والمؤسسات. ولا شك أن هناك آثارًا توزيعية للقوانين، وللضوابط، والمؤسسات. لكل قانون، ولكل قاعدة تنظيمية، ولكل ترتيب مؤسسى أثر على نمط توزيع الدخل. ويرى - فى الأخير - أن الطريقة التى يتم بها تشكيل ملامح اقتصاد السوق (فى أمريكا مثلًا) تعمل لصالح الأثرياء، من هُم على القمة، وعلى حساب من هُم فى أدنى السلم الاجتماعى. ويستكمل ستيجليتز منظومة العوامل التى يستند إليها فى تفسير اللامساواة . فإذا كان للحكومة دور مؤثر فى تحديد

ملامـح وتفاعـل قـوى السـوق فكذلـك هنـاك تأثـير بالـغ عـلى هـذه القـوى تتركـه القيـم والمعايـير والمؤسسـات المجتمعيـة.

يسـتند التحليـل الاقتصـادى الـدارج (النمطـى) إلى قـوى العـرض والطلـب لتفسـير تغـيرات وتفاوتـات الأجـور، وإلى انتقـال (وتغـير) منحنيـات العـرض والطلـب لتفسـير التغـير فى هيـكل الأجـور، واللامسـاواة فى توزيـع الدخـول. فوفقًـا للنظريـة الاقتصاديـة الدارجـة تتحـدد أجـور العمالـة غـير الماهـرة - مثـلا - عنـد المسـتوى الـذى يتسـاوى فيـه العـرض والطلـب عـلى هـذه الفئـة مـن العـمال. وعندمـا يزيـد الطلـب عـلى هـذه العمالـة بسرعـة تقـل عـن زيـادة المتـاح والمتوافـر منهـا فسـتنخفض أجـور هـذا النـوع مـن العمالـة. وبعبـارة أخـرى، يركـز ويتجـه تحليـل التغـيرات فى درجـة اللامسـاواة إلى محاولـة الإجابـة عـن السـؤالين التاليـن: مـا الـذى يحـدد انتقـال منحنيـات العـرض والطلـب؟ مـا الـذى يحـدد إمكانـات وقـدرات كل فـرد، أى نسـبة العمالـة الماهـرة، أو أصحـاب الـثروة مـن جملـة السـكان؟

يـشرح سـتيجليتز بالتفصيـل العوامـل التـى تؤثـر فى تغـيرات وانتقـال منحنيـات العـرض والطلـب وخاصـة فى سـوق العمـل - مثـل هجـرة العمالـة، أو العوامـل الديموجرافيـة المحـددة لحجـم القـوة البشريـة، ومثـل دور التعليـم فى تقليـل العمالـة غـير الماهـرة، أو التقـدم التكنولوجـى الـذى يـؤدى إلى تقليـل الطلـب عـلى العـمال فى بعـض القطاعـات، إذ تؤثـر هـذه العوامـل جميعًـا فى تغـيرات هيكليـة بـين قطاعـات النشـاط الاقتصـادى، وفى هيـكل سـوق العمـل، ومـن ثـم فى مسـتويات الأجـور، وتفاوتـات الدخـل.

يـرى أنصـار اقتصـاد السـوق، أن انخفـاض أجـور العـمال غـير المهـرة، أو متوسـطى الكفـاءة هـو نتيجـة - منطقيـة - لتفاعـل قـوى السـوق، بمعنـى أنهـا انعـكاس طبيعـى للتـوازن بـين قـوى السـوق. وقـد يأسـفون لمـا قـد ينطـوى عليـه التقـدم التكنولوجـى مـن اسـتمرار لهـذا الانخفـاض وزيـادة حـدة التفـاوت. وتكـرارًا يؤكـد سـتيجليتز أن قـوى السـوق لا تتفاعـل عـلى هـذا النحـو المفـترض، وليـس هنـاك نظريـة تقـول إن «السـوق» يلـزم بالـضرورة أن تعمـل بهـذه الطريقـة. وخـلال السـتين سـنة الماضيـة تغـير العـرض والطلـب، سـواء عـلى العمالـة الماهـرة أو غـير الماهـرة، عـلى النحـو الـذى أدى فى البدايـة - إلى انخفـاض فـوارق (تفاوتـات) الأجـور، ثـم إلى تزايدهـا بعـد ذلـك.(*)

(*) فى أعقـاب الحـرب العالميـة الثانيـة تلقـت أعـداد كبـيرة مـن الأمريكيـين التعليـم العـالى، حيـث تضاعـف عـدد الخريجـين مـن 6.04 % فى عـام 1940 إلى 13.8 % كنسـبة مـن قـوة العمـل فى 1970 وبسـبب النمـو الاقتصـادى=

ويعتقد ستيجليتز أن الاقتصاديين «براوغون» عند بحثهم فى الأهمية النسبية للعوامل التى تؤدى إلى زيادة حدة « اللامساواة « فى أمريكا، فزيادة التفاوت بين الأجور ودخل رأس المال وزيادة حصة الدخل التى تؤول إلى هذه الملكية، تؤدى إلى درجة أكبر من اللامساواة فى توزيع الدخل المحقق فى السوق، ولكن نظام الضرائب الأقل عدالة (تصاعدية)، فضلا عن سياسات الإنفاق الحكومى، تنطوى على تزايد الفروق فى الدخل (بعد الضرائب والتحويلات). ويخضع تفسير التباين فى مستويات الأجور والمرتبات للجدل. يركز البعض على التغير التكنولوجى، وآخرون على العوامل الاجتماعية: ضعف النقابات، انهيار قيم ومعايير تقييم العمل والعائد، بينما يركز البعض الآخر على تأثير العولمة، أو الدور المتعاظم للتمويل. ويلفت المؤلف النظر إلى أن أصحاب المصالح يستخدمون أيًّا من هذه التفسيرات التى تتفق مع رؤيتهم. لا شك أن هذه العوامل تلعب أدوارًا مختلفة فى ظروف متغيرة، ومن الصعب تمييز دور كل منها بوضوح. ولايستطيع أحد أن يقوم بتثبيت بعض العوامل، لبيان تأثير أحدها على اللامساواة، لأن أثر العوامل المختلفة متداخل. والأكثر أهمية هو ما يؤكده ستيجليتز من أن هذه المناقشة وهذا الجدل لا يصب فى قلب المشكلة، هو خارج الموضوع لأنه أيًّا كان تأُير هذه العوامل منفردة أو مجتمعة، فليس من المُحَتَّمِ أن يقع هذا التأثير، دون أن يكون بمقدور السياسات التحسب له، واتخاذ إجراءات تحُول دون تفاقم حدة التفاوتات فى توزيع الدخل وتدهور مستوى معيشة الناس. وهكذا يرى ستيجليتز أن اللامساواة ليست مجرد نتيجة لقوى «الطبيعة»، قوى السوق. قد نتمنى لسرعة الضوء أن تكون أكبر، ولكن ليس بمقدورنا أن نفعل شيئًا حيالها. ولكن اللامساواة ترجع - إلى حد بعيد - إلى السياسات الحكومية التى تحدد ملامح وتوجهات قوى السوق، والتكنولوجيا والقوى المجتمعية عامة (Stiglitz, 2013).

يرى ستيجليتز أن الأسواق لا تعمل بالطريقة التى يزعم أنصارها أنها تؤدى دورها المنوط بها. يفترض هؤلاء الأنصار أن السوق دائمًا مستقرة، بينما تشير الأزمة المالية العالمية إلى أن الأسواق يمكن أن تكون غير مستقرة على الإطلاق، بما لهذا من نتائج مدمرة. الميزة الأساسية

=زاد الطلب على العمالة المتعلمة بما يواكب زيادة العرض، وبقيت الأجور النسبية مستقرة. ولكن فى الربع قرن التالى زاد عرض خريجى الكليات بنسبة 2.25 % فقط (بالمقارنة بنسبة 4 % فى الفترة 60 - 1980) وأصبحت نسبة خريجى التعليم المتوسط حوالى 76 % فى أمريكا.

للسوق - كما يراها ستيجليتز، وكثير من الاقتصاديين - تكمن فيما يُفترض فى السوق من «الكفاءة» efficiency. أوليّات القانون الاقتصادى الضرورى لكى يتسم الاقتصاد بالكفاءة، هى أن يتساوى العرض مع الطلب. والواقع أننا نعيش فى عالم ملىء بالاحتياجات التى لايتم تلبيتها: استثمارات لإخراج الفقراء من وأدة الفقر، لتشجيع التنمية فى البلدان النامية (فى إفريقيا وغيرها من القارات)، لتمكين الاقتصاد العالمى من مواجهة التحديات البيئية. وفى الوقت نفسه لدينا موارد هائلة غير مستغلة: عمال متعطلين وآلات ومعدات متوقفة أو لا تنتج بطاقتها القصوى. ولعل البطالة - أى عدم قدرة السوق على خلق فرص عمل كافية لكل المواطنين - هى أبرز مظاهر فشل السوق وهى أخطر مصادر عدم الكفاءة، ومن ثم أهم أسباب تفاوت توزيع الدخل. وحتى لايُفسِّر البعض هذه النقائص باعتبارها نتيجة للانكماش الذى أدت إليه الأزمة المالية العالمية، يرى ستيجلتز، أن الاقتصاد الأمريكى عجز - حتى قبل وقوع الأزمة - عن تحقيق أهدافه، «رغم النمو الاقتصادى الذى تحقق، عانى معظم المواطنين تدهور مستوى معيشتهم ... خلقت أمريكا آلة اقتصادية عظيمة، ولكن - من الواضح - أنها عملت فحسب لصالح أصحاب القمة». ويذهب المؤلف إلى أن المسألة الرئيسية فى كتابه إلى «أننا ندفع ثمنًا باهظًا لانعدام العدالة واللامساواة - نظام اقتصادى أقل استقرارًا وأدنى كفاءة، نمو منخفض، وديمقراطية باتت معرضة للخطر».

وحتى لا يتصور أحد - أيضًا - أن فشل السوق فى أداء أدوارها يرتبط بفترة الأزمة المالية، فهو يقرر أن الأسواق تؤدى بطبيعتها - حتى لو اتسمت بالاستقرار والتوازن - إلى مستويات أعلى من اللامساواة واختلال توزيع الدخل، وإلى نتائج تعتبر فى النهاية غير منصفة unfair. ومن ثم فإن الأزمة العالمية كشفت فقط أن النظام الاقتصادى ليس غير كفؤ، وغير مستقر فحسب، ولكنه كذلك غير منصف (كما يشرح معنى عدم الانصاف فى الفصل السادس من كتابه). ويتجلى عدم الإنصاف بصفة أساسية فى غياب تكافؤ الفرص.

لننظر إلى المعيار الرئيسى لتقييم دور السوق وأدائها، من وجهة نظر ستيجلتز، والذى يمكن استخلاصه من العبارة الصريحة بأنه عندما تفى الأسواق بأغراضها المتمثلة فى تحسين مستوى معيشة أغلبية المواطنين، يمكن التغاضى عن كل خطايا «الشركات»، غياب العدالة الاجتماعية، إهدار /إهانة البيئة، استغلال العمال. ويؤكد أنه بالنسبة للشباب الثائر والغاضب

والمتظاهرين المحتجين «فشلت الرأسمالية فى أن تنجز ما وعدت بتحقيقه، ولكنها تنتج مالم يكن مرغوبا: لامساواة، تلوث، بطالة، بل والأسوأ من كل ذلك انحطاط القيم، إلى الحد الذى يصبح معه كل شىء مقبولًا، ولا أحد مسئول».

2-2-4 فشل النظام السياسى:

لعبت قُوى السوق دورًا أساسيًّا فى زيادة حدة « اللامساواة »، ولكن لم تكن قُوى السوق وحدها هى المسئولة عن ذلك. ولعله من خلال فهم منابع وأسباب التفاوت فى توزيع الدخل، يمكن التعرف - بوضوح - على تكلفة وعوائد تقليل هذا التفاوت. ووفقا لمقولة ستيجليتز، فإنه حتى لو كانت قوى السوق تساعد فى تحديد درجة ومستوى التفاوت واللامساواة، فإن السياسات الحكومية هى التى تتحكم - فى الأساس - فى قوى السوق. وبغير شك، يعود الجانب الأعظم من «اللامساواة» الموجودة حاليًا، إلى السياسة الحكومية: ما فعلته الحكومة وما لم تفعله. فى هذا الصدد تملك الحكومة القوة (السلطة) لتحويل الأموال من أغنى الفئات إلى الفئات الأدنى والمتوسطة، وعلى العكس، من ذلك أيضًا (Stiglitz, 2013).

لا يقل فشل النظام السياسى عن عجز النظام الاقتصادى - اقتصاد السوق - فى القيام بوظيفته الأساسية. وكما مَيَّزَ ستيجليتز بين الوظيفة التى كان من المفروض أن تؤديها الأسواق، وبين النتائج الفعلية التى آلت إليها بسبب طبيعتها العاجزة عن القيام بهذه الوظيفة، فإنه يضع بوضوح فارقًا شاسعًا بين ما هو مأمول من الديمقراطية والنظام السياسى، الذى يستند إليها، وبين عجز هذا النظام أيضًا عن تحقيق ما كان مفترضًا فيه من قدرة على تحقيقه. ولعله من المثير للإعجاب قيامه بالربط بين المأمول (المرغوب والمتوقع) من الديمقراطية، وبين فشلها فى تصحيح خطايا السوق، وخاصة فى ظروف الأزمة - الأزمات - المالية / الاقتصادية. وعَوَّلَ ستيجليتز على هذا الربط فى تفسير تأخر بطء انفجار مظاهرات الاحتجاج، مثل حركة «احتلوا وول ستريت»، رغم تزايد البطالة وتراجع مستوى المعيشة للغالبية، تدهور نظم الحماية الاجتماعية، وانهيار أسعار العقارات السكنية للشرائح الوسطى والدنيا... إلخ. يعلل ستيجلتز هذا التأخير بأنه كان هناك أمل فى الديمقراطية، وكانت هناك ثقة فى أن يؤدى النظام السياسى دوره، وأن يُوضع أولئك الذين تسببوا فى الأزمة (المالية) أمام مسئوليتهم، وأن يقوموا

بإصلاح وتقويم النظام الاقتصادى. ومع ذلك فإنه بعد مضى سنوات عدة، أصبح جليًا أن «النظام السياسى»، الذى فشل فى منع وقوع الأزمة، عجز عن إيقاف زيادة حدة اللامساواة (اختلال توزيع الدخل)، وحماية الشرائح الدنيا من السكان، ومنع الممارسات غير السوية للشركات والمؤسسات المالية الكبرى. وعندئذ فقط خرج المحتجون إلى الشوارع. وكما عَرَّفَ المؤلف السوق ذات الكفاءة والمنصفة، عرف الديمقراطية الحقة real democracy، التى هى أوسع من مجرد «التصويت/الاقتراع» كل سنتين أو أربع سنوات، وأن يصبح صوت لكل مواطن، وليس «صوتًا لكل دولار». وهكذا يَخْلُصُ إلى أنه بدلًا من أن يتكفل النظام السياسى بتصحيح آليات السوق، يقوم بتشويهها، وتعميق مساوئها.

ويستكمل ستيجليتز بذلك جانبًا محوريًا للمسألة التى يركز كتابه عليها. فبينما هناك قوى اقتصادية محددة لعمل الأسواق، فإن النظام السياسى يحدد ملامح السوق، بما يتفق ومصلحة الشرائح «ذات الدخول العليا» على حساب بقية المواطنين. ولدى أى نظام اقتصادى قواعد تنظيمية معينة، وعليه أن يعمل فى إطار قانونى محدد. وهناك أُطُر عدة متفاوتة فيما لها من تأثير على توزيع الدخل والنمو، والكفاءة، والاستقرار. وفى الواقع، تدفع النُخْبَةُ الاقتصادية ناحية «الإطار» الذى يحقق منفعتهم، على حساب الآخرين، ولن يكون بالضرورة نظامًا اقتصاديًا يتمتع بالكفاءة أو الإنصاف. فى ظل مثل هذا النظام السياسى، شديد الحساسية والاستجابة للمصالح المالية، تؤدى اللامساواة الاقتصادية إلى زيادة اختلال القوة السياسية، ومن ثم إلى «دائرة خبيثة» بين الاقتصاد والسياسة. ويحدد الاثنان معًا، كما يضع ملامحهما فى آن واحد، القوى المجتمعية، القيم الاجتماعية والمؤسسات، التى تُعَمِّقُ هذه التفاوتات المتزايدة.

يحذر ستيجليتز من روح التشاؤم التى قد يحملها كتابه، ولهذا يؤكد على ضرورة التمسك ببعض الأمل. وكى يتحقق ذلك فإنه يقترح إطارًا بديلًا، يتضمن العمل على تحقيق التوازن بين الأسواق والدولة، فى ضوء آفاق تَدْعَمُها النظرية الاقتصادية والواقع التاريخى. فى ظل هذا الإطار البديل يتعين أن يكون أحد الأدوار التى يجب أن تقوم بها الحكومة هو إعادة توزيع الدخل، وخاصة حينما تؤدى نتائج عمل الأسواق إلى تفاوتات ملموسة. ويُنبه - فى الوقت نفسه - إلى ما قد يثيره البعض حول احتمال ارتفاع تكلفة عملية إعادة التوزيع. فقد يفوق أثر المُثَبِّطات على المستثمرين (الأغنياء) وما يلحق بهم من خسائر، العوائد والمنافع التى تكتسبها الطبقة

المتوسطة والفقراء. ومن ثم يرى أهل اليمين، أنه من الممكن بلوغ مستوى مساواة أكبر، ولكن مع نمو أبطأ وناتج محلى أقل. الحقيقة هى على العكس من ذلك، فالنظام القائم ينطوى على تحويل «الأموال» من الفئات الدنيا والمتوسطة إلى الفئات العليا، بينما يتسم هذا النظام بعدم الكفاءة، مما يؤدى إلى أن تكون المكاسب التى يحققها «الأغنياء» أقل كثيرًا مما يخسره الفقراء، وذوو الدخل المتوسط. وكما يقول: «نتحمل ثمنًا باهظًا نتيجة زيادة وانتشار درجة اللامساواة، ليس فقط نموًا اقتصاديًا أبطأ وناتجًا محليًا أكثر انخفاضًا، ولكن أيضا زيادة حالة عدم الاستقرار». بل ويضيف إلى ذلك أثمانًا أخرى لم يتناولها بالتحليل، مثل ضعف الديمقراطية، تلاشى الإحساس بالإنصاف والعدل، وأكثر من ذلك، الشكوك فى الإحساس بالهوية والذاتية.

3-2-4 السلطة والنفوذ وتوزيع الدخل:

قد تفشل آليات السوق فى تحقيق النمو أو توزيع عوائده بالكفاءة والعدالة الواجبة. وتقع المسئولية على الدولة وسياساتها المختلفة فى تصحيح نتائجها غير المتوازنة. لكن الدولة ربما لا تكون متوازنة فى حد ذاتها. من يحوز السلطة والنفوذ - أيًّا كان مصدره - يملك القدرة على التأثير على التوزيع. ويرى ستيجليتز- فى تفسيره لأسباب تفاوت واختلال التوزيع - أن هذه قاعدة ربما تعود إلى مرحلة ما قبل الرأسمالية فى الغرب، حيث كان التركز شديدًا فى القوة الاقتصادية والسياسية. فى هذه المراحل فسرت، بل وبررت، العقائد الدينية ذلك التباين الشديد بين الناس. فمن هم على قمة المجتمع لهم «حق مقدس» - وأحيانًا حق إلهى - فى أن يكونوا كذلك. ولكن لدى علماء السياسة والاقتصاديين المُحْدَثِين، كما عند اليونانيين القدماء، تعود تلك التفاوتات إلى «القوة، وخاصة القوة العسكرية». فمن يحوزون «القوة» يستخدمونها لدعم وضعهم الاقتصادى والسياسى، أو فى أقل الأحوال، مجرد المحافظة والإبقاء على هذه الأوضاع. تبدل الحال مع رفض ثم سقوط مبدأ «الحق المقدس» وبزوغ عصر النهضة والتنوير، وكذلك بدء الثورة الصناعية، وأصبح مُلِحًّا البحث عن تفسيرات ومبررات جديدة للتباين فى مستويات الثروة والدخل والأجور... إلخ.

سادت منذ بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر - وما زالت - نظرية «الإنتاجية الحدية»: أصحاب الإنتاجية المرتفعة يحصلون على دخل أعلى، يعكس مساهمتهم الأكبر فيما

ينتجه المجتمع. وتُحدد الأسواق التنافسية، التى تعمل من خلال قوانين العرض والطلب، قيمة مساهمة كل فرد فى المجتمع. وعندما يحوز الفرد مهارة نادرة وقيمة تكافئه السوق بقيمة كبيرة، بما يعكس مدى مساهمته فى الإنتاج. وعلى النقيض من ذلك، فستنخفض مكافأة ودخل صاحب المهارة الأقل، وكذلك من لا يملك أية مهارة. فى الواقع، تلعب التكنولوجيا دورًا مهمًّا فى تحديد إنتاجية أصحاب المهارات المختلفة.

يقرر ستيجليتز أن التكونولجيا والمهارة، تقوم - من خلال قوانين العرض والطلب المعتادة - بالدور الأساسى فى تحديد مستوى اللامساواة السائدة حاليا. ولكنّ - وفقًا لنظريته - هناك أمرًا واحدًا آخر يلعب دورًا لا يقل أهمية تقوم به الحكومة. اللامساواة والتفاوت فى توزيع الدخل هى نتيجة - فى رأيه - لاختلال التوازن فى القوى السياسية، إلى جانب القوى الاقتصادية. ففى الاقتصاد الحديث، تقوم الحكومة بوضع وتنفيذ قواعد اللعبة: ما هى المنافسة المنصفة، الممارسات غير التنافسية وغير القانونية، من يحصل على ماذا فى حالات الإفلاس، متى لايمكن للمدين أن يسدد ما عليه... إلخ. وكذلك تتيح الحكومة موارد (صريحة وضمنًا)، فمن خلال الضرائب والإنفاق يجرى تعديل هيكل توزيع الدخل الذى تحقق فى السوق، أى حددته التكنولوجيا والحكومة. والأكثر من هذا تؤثر الحكومة فى ديناميكية وتغير الثروة، من خلال - مثلا - ضرائب التركات (الميراث) وتوفير التعليم العام. لايتوقف التفاوت (اللامساواة) فقط على ما تدفعه قوى السوق لصاحب المهارة بالمقارنة مع من لا يملك مثل هذه المهارة، ولكن أيضا على مستوى المهارات التى يكتسبها العامل، أى أن اللامساواه - فى النهاية - تتوقف على توزيع الموارد endowments المالية والبشرية.

حاول ستيجليتز أن يبين كيف تؤدى قواعد اللعبة إلى توليد ثروات لمن هُم على القمة وتسهم فى زيادة معاناة من هُم فى القاع. تلعب الحكومة دورًا مزدوجًا فى حدوث واستمرار اللامساواة، فهى مسئولة عن تفاوت مستويات الدخل (سوء توزيع) قبل الضرائب، وهى - فى الوقت نفسه - تقوم بدور متضائل فى «تصحيح» حالة اللامساواة، من خلال الضرائب التصاعدية وسياسات الإنفاق. ويبين كيف أن الأغنياء، خوفا من الخسائر جَرَّاء محاولات تقييد التربيع (rent seeking)، وإعادة توزيع الدخل، سيقاومون هذه المحاولات.

رأينـا كيـف يعتمـد الأثريـاء ومنظروهـم عـلى «نظريـة الإنتاجيـة الحديـة» فى تفسـير اسـتحوازهم عـلى النصيـب الأوفـر فى كعكـة الاقتصـاد (الحصـة الأكـبر فى الناتـج المحـلى الإجـمالى). لقـد هيمنـت النظريـة التـى تفـسر حصـول الأغنيـاء عـلى دخـل أكـبر مقابـل مسـاهماتهم الأكـبر فى نشـاط المجتمـع الاقتصـادى. ويـرى سـتيجليتز أن الأزمـة العالميـة (2008) أظهـرت وَهَـنَ هـذه النظريـة، التـى عجـزت عـن تفسـير الأحـداث الماليـة الكارثيـة، وخاصـة فى مجـال البنـوك (مأسـاة المشـتقات الماليـة) وأسـواق العقـارات، وإجـراءات الحفـز المـالى، إلـخ. ولكـن حتـى مـا قبـل انفجـار الأزمـة، لم يظهـر ثمـة دليـل عـلى علاقـة قويـة بـين الأجـر/ العائـد، وبـين المسـاهمة المجتمعيـة. إن نجـاح أى صاحـب عمـل لا يعـود فقـط إلى مـا تحصّـل عليـه مـن تقـدم مهنـى أو تقنـى (endowments) ولكـن كذلـك إلى الوضـع المؤسـسى (حُكـم القانـون)، العمالـة الماهـرة، وقـوة البنيـة الأساسـية (النقـل، المواصـلات).

أمـا بالنسـبة للحجـة التـى يقدمهـا المدافعـون عـن الوضـع القائـم، وفحواهـا أن درجـة أكـبر مـن اللامسـاواة مطلوبـة، لأنهـا تحفـز النـاس إلى بـذل جهـد أكـبر، وإلى الادخـار والاسـتثمار فهـى مشـوبة بالخلـط فى المفاهيـم. ليـس هنـاك أحـد يطلـب «المسـاواة التامـة» ويسـتبعد أيـة فـروق فى مسـتويات الأجـر/ الدخـل. وعـلى الجانـب الآخـر، لا يجـب أن يتشـكك أحـد فى «أننـا سـنكون فى وضـع أحسـن إذا مـا كانـت اللامسـاواة أقـل مـما نحـن عليـه الآن». فقـد تُضعـف المسـاواة التامـة أثـر نظـام الحوافـز، ولكـن السـؤال هـو إلى أى حـد يمكـن لتقليـل حـدة اللامسـاواة أن تُضعـف الحوافـز؟ ويخلـص سـتيجليتز مـن شرحـه التفصيـلى لهـذه المسـألة إلى أن العكـس تمامًـا هـو الصحيـح، فتقليـل درجـة اللامسـاواة سـتؤدى عمليًـا إلى زيـادة الإنتاجيـة.

3-4 اللامساواة يحكمها قانون اقتصادى

لا يختلـف أى ممـن كتبـوا - خـلال الآونـة الأخـيرة - عـن مسـألة توزيـع الدخـل، وحـول بيـان دواعـى عودتهـم إلى تنـاول هـذا الموضـوع، عـلى أنـه حتـى وقـت قريـب لم يكـن معروفًـا الكثـير عـن تطـور وديناميكيـات توزيـع الدخـل، عـلى الرغـم مـن أنـه كان فى صلـب النظريـة الاقتصاديـة. لقـد اعتمـد التحليـل الاقتصـادى - فى أغلبـه - عـلى الحـدس والمشـاهدة لواقـع تاريخـى لم يكـن ينكـره أحـد عـن التفـاوت فى مسـتويات الدخـل والـثروة ومظاهـر مسـتوى المعيشـة منـذ نهايـة القـرن الثامـن

عـشر، وبدايـات القـرن التاسـع عـشر. ولكـن بغـير قاعـدة معرفيـة رهينـة مفاهيـم محـددة ومنهـج بحثـى واضـح، وبيانـات موثوقـة المصـدر، كان مـن المعتـاد أن يـرى الـشىء ونقيضـه. لقـد اعتقـد البعـض أن اللامسـاواة كانـت دائمًـا فى زيـادة، وأن العـالم - بطبيعتـه - غـير عـادل، بينـما رأى آخـرون أن عـدم العدالـة يتراجـع باسـتمرار، أو أن التناسـق والمسـاواة سـتتحقق تلقائيًـا، وأنـه - فى كل الأحـوال - لا يلـزم عمـل أى شىء، قـد ينطـوى عـلى الإخـلال بالتـوازن «القائـم» والمنشـود.

لم يكـن هنـاك مخـرج مـن «حـوار الطرشـان» هـذا سـوى اللجـوء إلى البحـث العلمـى المدقـق، واتبـاع منهـج وأسـلوب تحليـلى منطقـى، بغـض النظـر عـن أن ذلـك لا يضمـن الوصـول إلى نتائـج حاسـمة، أو أن يضـع حـدًا للـصراع السـياسى العنيـف، الـذى قـد يحـرض عليـه تزايـد اللامسـاواة (Piketty, 2014). لقـد اعتمـد البحـث العلمـى الاجتماعـى (شـاملًا الفـروع الاقتصاديـة) فى مجـال توزيـع الـثروة، لزمـن طويـل، عـلى مجموعـة محـدودة مـن الحقائـق الموثقـة، وعـلى تنـوع وتبايـن واسـع فى الأطـر النظريـة والفكريـة.

نظرية بكيتى فى تراكم رأس المال وزيادة اللامساواة:

استخدم بكيتى الكم الهائل من البيانات عن أكثر من 20 دولة للتوصل إلى نتائج أساسية:

- عـلى المـرء أن يتجنـب الجـزم بالحتميـة فيـما يتعلـق بتفـاوت توزيـع الدخـل والـثروة. لقـد كان تاريـخ توزيـع الـثروة دائمًـا مسـألة سياسـية، ولا ينبغـى اختزالهـا فى الآليـات والتحليـل الاقتصـادى المجـرد. إن مفهـوم الأطـراف الاقتصاديـة والسياسـية والاجتماعيـة حـول مـا هـو عـادل ومـا هـو غـير عـادل، هـو الـذى رسـم ملامـح تاريـخ وتطـور قضيـة التوزيـع، ولعبـت الأوزان النسـبية لقـوة هـذه الأطـراف الـدور الأسـاسى فى تحديـد الاختيـارات الجمعيـة collective.
- تـشى ديناميكيـات توزيـع الـثروة بقـوة آليـات التحـرك نـحو «التوافـق» **convergence** أو التباعـد divergence. فى الواقـع ليسـت هنـاك آليـة طبيعيـة تلقائيـة تمنـع وقـوع الاختـلالات وسـوء التوزيـع وبقائهـا.

تتمثـل الآليـات التـى تدفـع نحـو «الالتئـام»، أى فى اتجـاه تقليـل وانحسـار «اللامسـاواة» وعـدم العدالـة، فى انتشـار diffusion المعرفـة والاسـتثمار فى التدريـب والمهـارات. إن نـشر

المعرفة والمهارات هو المفتاح لنمو الإنتاجية، وتقليل التفاوت بين مستويات الدخل. لقد أمكن للدول الصاعدة، وخاصة الصين، التقدم على طريق اللحاق بمستويات التكنولوجيا المتقدمة، ومن ثم زيادة الإنتاجية والدخل القومى. هناك أمثلة أخرى للقوى التى قد تدفع نحو درجة أكبر من المساواة والعدالة. فقد نفترض أن تكنولوجيا الإنتاج تميل - عبر الزمن - إلى طلب مهارات أفضل للعمال، مما يؤدى إلى زيادة نصيب أجور العمال، وانخفاض نصيب رأس المال فى الناتج المحلى الإجمالى. نعرف أن هذه العملية تسمى «فرضية زيادة رأس المال البشرى». وينطوى عمل هذه الآلية على دور مهم للتكنولوجيا وزيادة المهارات فى تخفيض مستوى التفاوت فى توزيع الدخل والثروة. هناك كذلك نظرة متفائلة أخرى، تعتقد أن «الصراع الطبقى» يفسح الطريق أمام «تنافس الأجيال» نتيجة زيادة العمر المتوقع عند الميلاد.

الواقع أن النوعين من الفروض المتفائلة لا يتمتعان بالمصداقية. فلا يوجد دليل قاطع على أن نصيب الأجور فى الدخل القومى زاد بقدر ملموس على المدى البعيد. ويبدو أن رأس المال «غير البشرى» لا يمكن استبداله أو الاستغناء عنه فى القرن 21، كما لم يتم فى القرن الثامن عشر أو التاسع عشر. وأيضا نحن نشهد الآن - كما فى الماضى - التفاوت فى التوزيع بين أبناء الجيل الواحد. ويلعب ميراث الثروة دورًا حاسمًا فى التفاوت فى أوائل القرن الـ 21، كما كان عليه الحال فى القرون الماضية عبر المدى الطويل من الزمن، يكمن العنصر الرئيسى لضمان عدالة أكثر فى تعميم المعرفة والمهارة (Piketty, 2014) . ولكن أيًا ما كانت أهمية دور المعرفة والمهارة فى تحفيز التقارب بين مستويات الدخل والثروة (داخل الدولة أو فيما بين الدول) فثمة قوى مضادة قد تدفع فى الاتجاه المعاكس، أى نحو مزيد من اللامساواة. فمن الواضح أن قصور الاستثمارات فى مجال التدريب قد تستبعد فئات اجتماعية بأكملها من الاستفادة من النمو الاقتصادى. وعلى الرغم من ذلك فما يثير القلق أن قوى التباعد، ربما تتواجد فى عالم يقوم باستثمارات كافية للتدريب وزيادة المهارات، وتتوافر فيه شروط كفاءة السوق. وتتمثل هذه القوى فى نوعين: الأول، حين ينأى أصحاب الدخول الأعلى بأنفسهم عن باقى فئات المجتمع. الثانى وهو أشد خطورة، بل وربما يمثل التهديد الأساسى للتوزيع المتكافئ والعادل عبر الزمن. لتوضيح أثر كل من القوتين وأهميتهما فى زيادة الاختلالات التوزيعية يستخدم بيكيتى

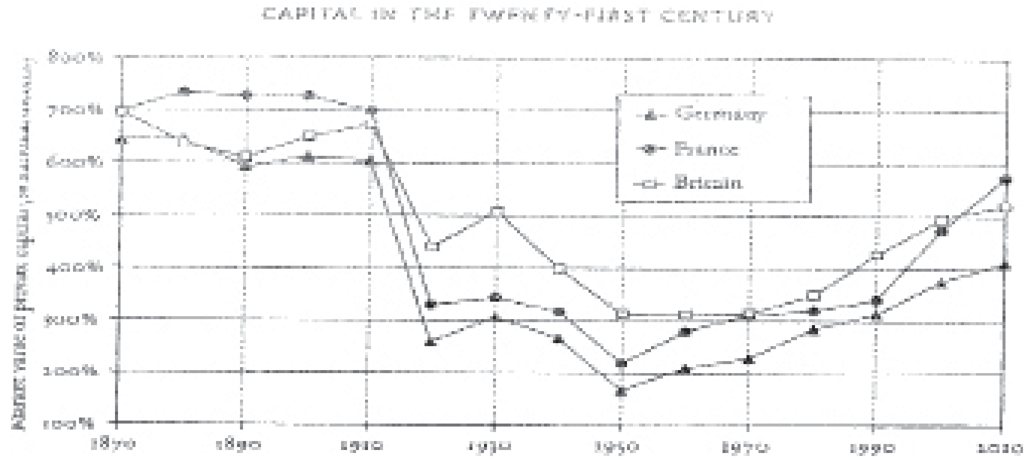
الشـكلين الموضحـين (9 و10)، ويمثـل كل منهـما آليـة وتطـور قـوة التباعـد الكامنـة. ونلاحـظ أنـه فى الشـكلين يأخـذ المنحنـى شـكل الحـرفU، بمـا يمثـل فـترة مـن تناقـص التفـاوت فى الدخـل تتبعهـا فـترة أخـرى تتزايـد فيهـا اللامسـاواة.

وبينـما قـد يتصـور البعـض أن الشـكلين يعكسـان ظاهـرة متماثلـة فـإن كلًّا مـن المنحنـين يمثـل ظاهـرة مختلفـة فى الآليـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسـية. يسـجل المنحنـى فى الشـكل (9) تطـور مـؤشر توزيـع الدخـل - فى الولايـات المتحـدة - بينـما يشـير المنحنـى فى الشـكل (10) إلى تطـور معامـل رأس المـال / الدخـل- فى عـدد مـن الـدول الأوروبيـة. ويظهـر مـن الشـكل الأول تطـور نصيـب أغنـى 10 % مـن الأمريكيـين خـلال الفـترة مـن 1910 حتـى 2010. والمثـير للنظـر هـو أن شـكل المنحنـى يمثـل امتـدادًا للفـترة الزمنيـة التـى غطتهـا بيانـات كوزنتـس (1930 - 1948). لقـد اسـتحوزت هـذه الفئـة عـلى 45 - 50 % مـن الدخـل القومـى خـلال العقديـن الأول والثـانى مـن القـرن الفائـت قبـل أن تتجـه هـذه النسـبة إلى الانخفـاض إلى 30 - 35 % مـع نهايـة أربعينيـات ذلـك القـرن. واسـتقرت بعـد ذلـك مـؤشرات توزيـع الدخـل منـذ الخمسـينيات حتـى السـبعينيات. ولكـن البيانـات تكشـف عـن زيـادة سريعـة فى تفـاوت توزيـع الدخـل منـذ الثمانينيـات إلى أن عـاد فى عـام 2000 إلى مسـتوى 45 - 50 % الـذى سـاد فى أوائـل القـرن المـاضى. مـن الطبيعـى أن يطـرح بيكيتـى فى ضـوء هـذا التغـير السـؤال الجوهـرى حـول احتـمال أن يتواصـل هـذا الاتجـاه للامسـاواة فى المسـتقبل.

يبـين بيكيتـى أن هـذه الزيـادة الهائلـة فى اللامسـاواة تعكـس - بصفـة أساسـية - تصاعـدًا غـير مسـبوق فى زيـادة الدخـل مـن العمـل، وانفصـال صـارخ لفئـة كبـار المديريـن عـن بقيـة الفئـات. قـد يعـود ذلـك إلى الارتفـاع فى مسـتويات المهـارة والإنتاجيـة التـى حققهـا «المديـرون التنفيذيـون» فى الـشركات الكـبرى بالمقارنـة مـع غيرهـم مـن العاملـين، ولكـن السـبب الأرجـح هـو أن هـذه الفئـة أصبحـت تملـك السـلطة والنفـوذ الـذى يسـمح لهـم بتحديـد مرتباتهـم ومكافأتهـم لأنفسـهم، بغـير سـقف وبـدون علاقـة - فى غالـب الأحيـان - مـع إنتاجيتهـم (التـى يصعـب قياسـها فى المؤسسـات الكبـيرة). ولعلـه مـن الجديـر بالملاحظـة أن بيكيتـى يتفـق فى وجهـة النظـر هـذه مـع التحليـل المسـتفيض لهـذه الظاهـرة مـع سـتيجليتز (Stiglitz, 2012). وكذلـك فإنـه مـن منظـور الاقتصـاد السـياسى لم يعـد التفـاوت فى مسـتويات الدخـل مرتبـط بالـضرورة بتراكـم رأس المـال والـصراع

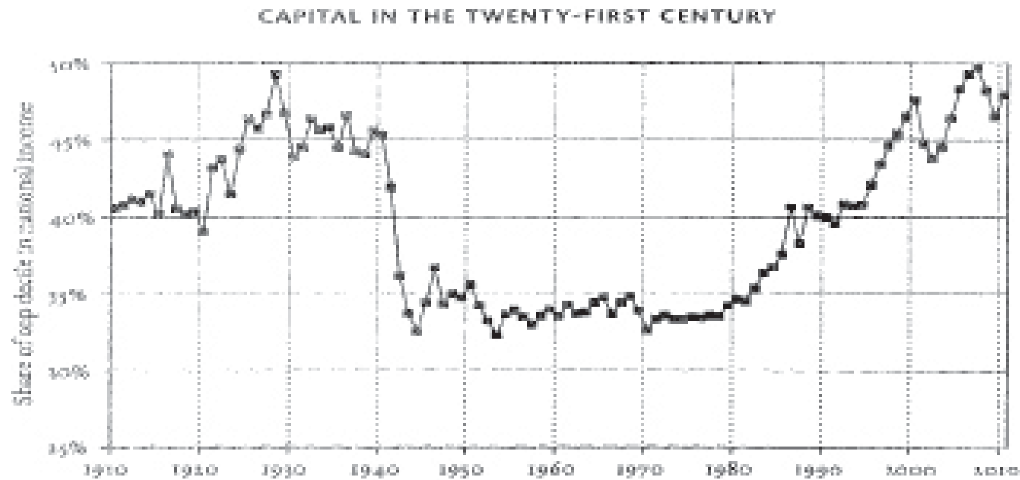
بـين العـمال والرأسـماليين، ولكنـه يعكـس الفـروق فى المهـارات وسـلطة اتخـاذ القـرارات والإدارة، ربمـا مـن غـير أصحـاب رأس المـال. أصبحـت البنيـة الاجتماعيـة أكـثر تعقيـدًا مـما كانـت عليـه فى غـمار الثـورة الصناعيـة. يعكـس النمـط الثـانى آليـة التباعـد وزيـادة التفـاوت، والتـى ربمـا تكـون أبسـط وأكـثر وضوحًـا وذات تأثـير أكـبر- فى المـدى البعيـد - عـلى توزيـع الدخـل والـثروة. وكـما يبـين الشـكل 9 كانـت قيمـة الـثروة الخاصـة فى أوروبـا تعـادل - فى نهايـة القـرن الــ 18 - الدخـل القومـى المتحقـق فى 6 - 7 سـنوات. انخفضـت هـذه القيمـة، بعـد ذلـك، بسـبب صدمـات الحـروب 1914 - 1945 إلى 2 - 3 أمثـال قيمـة الدخـل القومـى. ومنـذ 1950، ومـع العقـد الأول مـن القـرن الجديـد، أخـذت الـثروات الخاصـة طريـق العـودة إلى مسـتوى دخـل 5 - 6 سـنوات فى بريطانيـا وفرنسـا (Piketty, 2014). يعكـس شـكل المنحنـى تحـولًا جوهريًـا نـحو عـودة ارتفـاع معامـل رأس المال/الدخـل إلى الارتفـاع الـذى يجـرى فى ظـل تراجـع وبـطء النمـو الاقتصـادى. ويرجـع ذلـك إلى أنـه فى الاقتصـاد بطـىء النمـو تكتسـب الـثروات المتراكمـة مـن قبـل أهميـة متزايـدة لأنهـا تتطلـب قـدرًا أقـل مـن المدخـرات الجديـدة لتحقيـق زيـادة مسـتمرة وكبـيرة فى الـثروة. وفـوق ذلـك إذا بقـى العائـد عـلى رأس المـال أكـبر مـن معـدل النمـو عـبر فـترة طويلـة مـن الزمـن (وهـو مـا سـيحدث عندمـا يتباطـأ النمـو) سـتزيد مخاطـرة واحتـمال تفـاوت توزيـع الـثروة بشـدة.

يصـل بيكيتـى إلى نظريتـه التـى تتمثـل فى اللامتسـاوية الأساسـية ع ≤ م، حيـث تشـير «ع» إلى متوسـط العائـد السـنوى عـلى رأس المـال، شـاملا الأربـاح، التوزيعـات، الريـع، وغيرهـا مـن العوائـد عـلى رأس المـال. وتشـير «م» إلى الزيـادة السـنوية فى الناتـج الإجـمالى. هـذه اللامتسـاوية تفـسر مـن وجهـة نظـر بيكيتـى ديناميكيـة تغـير نمـط توزيـع الدخـل واسـتمرار زيـادة حـدة التفـاوت فى التوزيـع. فعندمـا يفـوق معـدل العائـد عـلى رأس المـال معـدل النمـو الاقتصـادى (وهـو مـا حـدث عـبر معظـم فـترات التاريـخ حتـى القـرن الــ 19 وهـو مـا يتوقـع أن يتـم فى القـرن الــ 21)، فمـن البديهـى أن تنمـو الـثروة المتراكمـة بمعـدل أسرع مـن معـدل زيـادة الناتـج والدخـل. الواقـع أن مـن يملكـون الـثروة لا يحتاجـون إلى ادخـار سـوى جـزء مـن عائـد رأس المـال لاسـتمراره فى النمـو بمعـدل يفـوق زيـادة الدخـل القومـى. المشـكلة تكمـن فى أن تأثـير قـوة التفـاوت يتضاعـف بفعـل آليـات أخـرى مثـل ارتفـاع معـدل الادخـار مـع زيـادة الدخـل والـثروة.



الشكل (9) تطور رأس المال فى القرن الواحد والعشرين

المصدر: Piketty 2014



الشكل (10) نصيب أغنى فئة من الدخل القومى

المصدر: Piketty 2014

خلاصة الأمر أن العملية التى يتم بها تراكم الثروة وتوزيعها تنطوى على عوامل قوية تدفع نحو زيادة التفاوت ومستوى مرتفع من اللامساواة. هناك بغير شك قوى تعمل على التقارب بين مستويات الدخل والثروة، بل فى بعض البلدان وبعض الفترات، يتفوق أثر هذه العوامل على القوى المضادة ولكن سرعان ما تعود قوى وعوامل التباعد والتفاوت ليكون لها اليد العليا فى

عملية التوزيع، كما يبدو أنه الحال الآن فى بدايات القرن الـ 21. لعله من أهم ما يثيره تحليل بيكيتى أنه بينما لا يعتبر توقعاته باستمرار عوامل زيادة تفاوت توزيع الدخل والثروة من قبيل النبوءة للمستقبل (على غرار ما فعله كارل ماركس)، فإنه يقرر أن اللامتساوية «ع» أكبر من «م»، وهى الآلية الأساسية فى تفسير أسباب زيادة اللامساواة فى نظريته، لا تتوقف - على أى نحو - على التشوهات فى السوق. بل ربما على العكس من ذلك، فكلما كانت سوق المال أكثر تنافسية كلما زاد احتمال أن تكون «ع» أكبر من «م». وتجدر الملاحظة أيضًا أن هذا الاستخلاص والتحفظ يختلف عن رؤية ستيجليتز التى تعتبر أن تشوهات الأسواق هى أحد أهم الأسباب والعوامل وراء تفاوت توزيع الدخل.

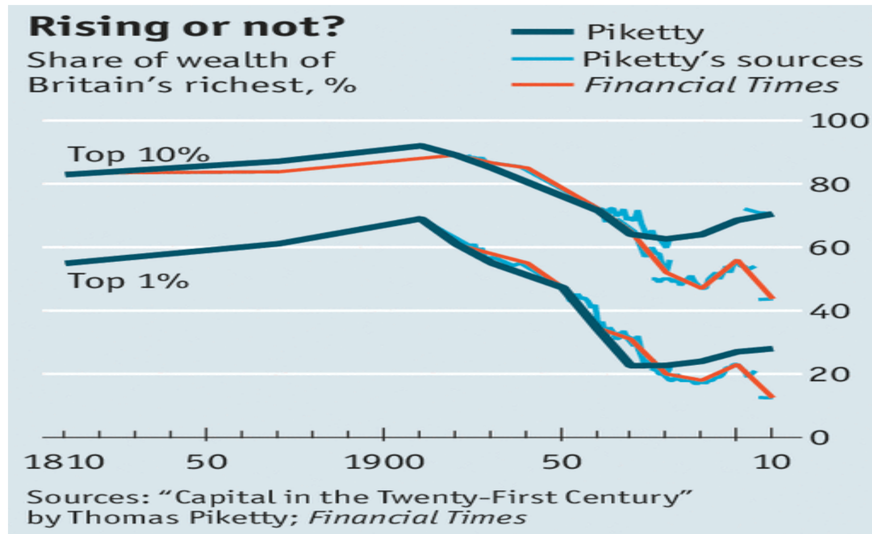
هل بِوُسْعِ الرأسماليين إنقاذ الرأسمالية؟

لم تكن أعمال ستيجليتز وبيكيتى وغيرهما، المتصلة برصد تزايد حدة اللامساواة والتفاوت فى توزيع الدخل فى الاقتصادات المتقدمة، مجرد تعبير عن وجهة نظر باحثين متخصصين وإن كانت لهم مكانتهم فى أوساط النخبة السياسية والاقتصادية العالمية. كما أن تحليلاتهم غير منفصلة عما أصبح سائدًا فى جدل واسع حول مؤشرات وتداعيات توسع الفجوة بين الثراء الشديد لدى قلة من الناس، والمعاناة المتزايدة للفئات الأقل دخلًا وأُسَر الطبقة المتوسطة. ولا ينكر كثيرون ممن يشاركون فى هذا الجدل - وخاصة فى الدوائر السياسية والإعلامية - ما حاول الكاتبان المرموقان إثباته عن مسئولية النظام الاقتصادى والسياسى فى الدول الديمقراطية واقتصاد السوق عن هذا الخلل فى توزيع الدخل والثروة وانحسار تكافؤ الفرص. وقد حاول فريق من المراقبين والباحثين - كما هو معتاد فى مواقف مماثلة - إنكار ملامح الصورة التى رسمها كتاب رأس المال لبيكيتى من خلال أحد سبيلين: أولهما - وهو الأخطر - اعتمد التشكيك فى منهجية الدراسة وصحة البيانات ودقة المصادر التى استخدمها بيكيتى. كما اتجه البعض - على الجانب الثانى - التعريض بالمقف «الفكرى« لمؤلف الكتاب بل وربما اتهامه بمحاولة إعادة إنتاج رأس المال لكارل ماركس.

لقد بلغ النقد منتهاه فى التعليقات التى أوردتها جريدة the Financial Times على لسان محررها الاقتصادى (Chris Giles, May 2014) بقوله .. «الكتاب يعانى خللًا جوهريًّا

بسـبب أخطـاء البيانـات التـى اسـتند إليهـا». وعـلى ضـوء الشـك فى البيانـات يخلـص المحـرر إلى «أن النتائـج التـى توصـل إليهـا كتـاب رأس المـال فى القـرن الواحـد والعشريـن يعوزهـا مسـاندة مصـادره ذاتهـا» التـى اسـتند إليهـا. ويتوصـل البعـض إلى أنـه ربمـا تكـون التفاوتـات فى توزيـع الدخـل - وخاصـة فى بريطانيـا - قـد اتجهـت إلى الانخفـاض (انظـر الشـكل 11). وفى مواجهـة الانتقـادات الحـادة التـى شـنتها الجريـدة لم يكتـف بيكيتـى بمحاولـة توضيـح أسـباب الخـلاف حـول البيانـات (Leah McGrath Goodman, May 2014)م(*) ولكنـه اشـتكى مـن «عـدم نزاهـة انتقـادات الجريـدة» (Jannifer Ranken, May 2014))(**) غـير أن الأمـر الأهـم هـو مـا حاولـت مجلـة الإيكونوميسـت البريطانيـة إيضاحـه مـن خـلال الإجابـة عـلى عـدد مـن الأسـئلة التـى تتعلـق بهـذا الجـدل، لعـل أهمهـا هـو مـا إذا كان الخطأ فى بعـض بيانـات بيكيتـى- إن صـح وجـود مثـل هـذا الخطـأ- سـيغير مـن النتائـج الجوهريـة التـى توصـل إليهـا الكتـاب. لقـد ناقـش المقـال الاعتبـارات التـى زعمـت وجـود أخطـاء فى البيانـات لتنتهـى إلى القـول:

....the question is whether the book's conclusions are called into question by Mr Chris Giles. If the work that has been presented by Mr Giles represents the full extent of the problems, then the answer is definitive NO. (the Economist, May 24, 2014).



الشكل (11): تفاوت الثروة فى بريطانيا

(*) كان عنوان المقال: Thomas Piketty Says He Was Ambushed

(**) كان عنوان المقال: Thomas Piketty acuses FT of dishonest criticism

لم يكـن هـذا الاسـتخلاص سـوى إشـارة إلى أن الأمـر أعمـق مـن مجـرد خـلاف حـول وجهـة نظـر بشـأن تزايـد حـدة التفـاوت فى توزيـع الدخـل والـثروة. لقـد أصبـح اقتصـاد السـوق والنظـام الرأسـمالى ذاتـه محـل تقييـم وتزايـدت الدعـوات للعمـل عـلى إصلاحـه أو «إنقـاذه». وربمـا يجـد بعـض المتابعـين غرابـة فى المطالبـة بـأن «تكـون الرأسـمالية أكـثر إنصافـًا» والإلحـاح فى «البحـث عـن السـبل لتحقيـق ذلـك». كان هـذا موضـوع مؤتمـر لنـدن (27 مايـو 2014) حـول «الرأسـمالية الاحتوائيـة» inclusive capitalism، وهـى التسـمية التـى اعتدنـا أن نطلقهـا عـلى النمـو الاقتصـادى المرغـوب فى الـدول الناميـة (كـما سنشـير إليـه فى الجـزء الثـانى مـن هـذه الدراسـة). وكـما ورد فى موقـع Finance.Yahoo.com أن الرجـال والنسـاء اللذيـن يتحكمـون فى ثلـث الأصـول السـائلة فى العـالم اجتمعـوا ليجعلـوا الاحتـواء والإنصـاف فى قلـب نشـاط الأعـمال، ويضعـوا المسـاواة والفرصـة والمسـئولية فى مركـز اهتـمام مؤتمـر لنـدن. لم تكـن المفاجـأة - ونقـص المعرفـة - مـن جانـب الباحـث تتمثـل فى انعقـاد مؤتمـر عـلى هـذا المسـتوى منـذ شـهور قليلـة، ولكـن فى تـداول المسـمى - الرأسـمالية الاحتوائيـة - منـذ سـنوات بعيـدة!!

ورد فى Wikipedia, the free encyclopedia، تـردد هـذا المسـمى فى مطبوعـة معهـد الأراضى الحضريـة Urban Land Istitute فى 1943. ولكـن الاسـتخدام الأكـثر معـاصرة يعـود إلى الأعـمال المنفـردة أو المشـتركة لاثنـين مـن أسـاتذة الإسـتراتيجية هـما C. K. Prahalad and Allen Hammound فى Ross School of Business in Michigan. وحسـب الموسـوعة فـإن كتـاب Prahalad(*) الصـادر فى 2005 يدعـو إلى الاعتنـاء «بقاعـدة الهـرم» مـن المسـتهلكين، لتكـون الرأسـمالية الاحتوائيـة منهجـًا خلاقـًا لتغيـير الفقـر إلى فرصـة أمـام كل المعنيـين.

لقـد تعرضـت هـذه الدعـوة ومـا ارتبـط بهـا مـن مفاهيـم للنقـد الشـديد. ذلـك أن الرأسـمالية الاحتوائيـة بهـذا المعنـى وهـى تُعْنَـى بأحـوال الفقـراء لم تشـمل أوضاعهـم السياسـية ولا بتمكينهـم مـن المشـاركة السياسـية وتمثيلهـم فى السـلطة التنفيذيـة. وكذلـك لا تنطـوى هـذه الدعـوة عـلى النظـر فى السياسـات الاقتصاديـة الكليـة، لتضمـن زيـادة الأجـور، الحصـول عـلى سـكن ملائـم، وتعليـم ورعايـة صحيـة وغيرهـا. وفـوق ذلـك لا يقـدم هـذا المفهـوم تحديـدًا لمسـؤولية الـشركات الخاصـة عـن

---

(1) صدر الكتاب تحت عنوان:

The Fortune at the Bottom of the Pyramid: Eradicating Poverty Through Profits

توفير فرص عمل للفئات منخفضة الدخل، والسماح للفقراء بإمكانية الحصول على الائتمان، فضلًا عن التمكن من الحصول على قوة شرائية مناسبة لمختلف أنواع السلع والخدمات. (Wikipedia, the free encyclopedia)

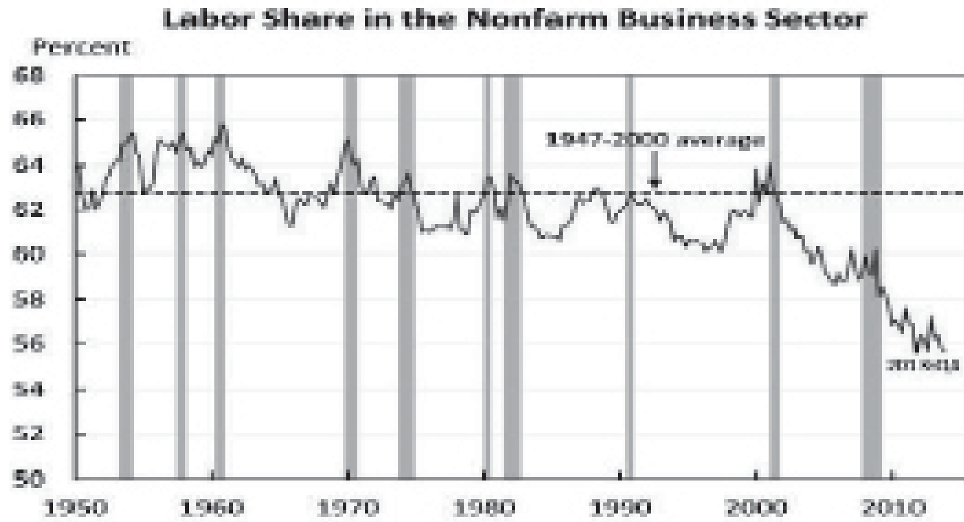
تجاوز الجدل فى الفترة الأخيرة مسألة الاتفاق - أو ربما الاختلاف - حول تراجع مؤشرات المساواة، وخطورة مشكلات زيادة الفجوة بين مستويات الدخل، وإبداء وجهات النظر وتأليف الكتب أو إعداد دراسات حول هذه القضية المحورية. ولم يعد مستغربًا أن تدخل إلى ساحة النزال السياسى. ففى الولايات المتحدة الأمريكية، وبمناسبة وضع ومناقشة الميزانية الجديدة، يبدو أن الديموقراطيين قد توصلوا إلى التوافق حول مجموعة من السياسات تحت عنوان «الرأسمالية الاحتوائية». تلخص هذه السياسة العبارة العامة التالية:

a forceful marker-oriented economic agenda intended to counter inequality, restrain the accrual of vast wealth at the top and provide the working and middle-class with improved economic opportunities. (Thomas B. Edsall, January 2015).

وتتضمن السياسات المقترحة تعديل جدول الضرائب، تشريعات للضغط على الشركات لزيادة الأجور لتتوازن مع نمو الإنتاجية، والتوسع فى استرداد الضرائب لتشمل العاملين ذوى الدخول المنخفضة، وهكذا. لا يخفى أن هذه السياسات تقتدى - إلى حد بعيد - بالاقتصاديات الكينزية، وتماثل ما يتبناه حزب العمال البريطانى. وتستند فى منطقها إلى أن اللامساواة وافتقار الفئات الدنيا (الواقعين تحت منتصف سلم توزيع الدخل) إلى الموارد المالية ستؤدى إلى عدم كفاية الطلب الفعال لزيادة نمو الناتج الإجمالى. ولإثبات حجتهم يلجأ أنصار عذه الرؤية إلى المؤشرات المعتادة لقياس التفاوت ومن بينها الانخفاض المتواصل فى نصيب العمل من الدخل القومى، مقابل الزيادة المضطردة فى حصة أصحاب رأس المال. انظر الشكل 12.

كما هو متوقع، تواجه الافتراحات التى تنطلق من هذه الرؤية معارضة شديدة من الجمهوريين فى الولايات المتحدة الأمريكية. فهى - من وجهة نظرهم - تفرض ضرائب أعلى على الأغنياء لتزيد الإدارة من إنفاقها. وفى الوقت نفسه يلاقى مفهوم الرأسمالية الاحتوائية انتقادًا منهجيًا من «اليسار»، الذى يرى أن هذه الدعاوى «مجرد تغير فى المسار، ولا يصل إلى

بـذل مجهـود صريـح نحـو إعـادة تأهيـل النظـام الاقتصـادى الطفيـلى، الـذى يواجـه انتفاضـة عالميـة» (Thomas B. Edsall, 2015).. وبينـما قـد لا نعـرف تحديـدًا مـا الـذى تنطـوى عليـه المطالبـات بإعـادة التأهيـل المقصـودة، يبقـى التسـاؤل مطروحًـا عـما إذا كان البحـث عـن سياسـات مغايـرة سـينجح بالفعـل فى «إنقـاذ الرأسـمالية» لتصبـح منصفـة- عادلـة- احتوائيـة.



الشكل (12)

اتجاه مستمر لانخفاض نصيب الأجور فى الدخل القومى (غير الزراعى)

المصدر: Thomas B. Edsall, 2015

الفصل الخامس

السياسة المالية - إعادة توزيع الدخل
التصدى للفقر



الفصل الخامس

السياسة المالية - إعادة توزيع الدخل
التصدى للفقر

1-5 العلاقة الثلاثية بين الفقر والنمو وتفاوت التوزيع

بينـما أصبـح تقليـل الفقـر هدفًـا رئيسـيًا لجهـود التنميـة، هنـاك جـدل سـاخن ومتواصـل حـول العنـاصر التـى يلـزم أن تكـون فى مركـز أى إسـتراتيجية منطقيـة لتقليـل الفقـر. وبالتعريـف، فـإن تخفيـض الفقـر فى أى بلـد هـو دالـة فى التغـيرات فى متوسـط الدخـل والتغـيرات فى توزيـع الدخـل. ولكـن هـذه المعادلـة البسـيطة تثـير عـددًا مـن الأسـئلة حـول التـوازن الصحيـح بـين التدخـل فى إسـتراتيجية مكافحـة الفقـر، لمحابـاة النمـو أو محابـاة التوزيـع. تناولنـا فيـما سـبق عـددًا مـن الأسـئلة، لعـل أهمهـا:

1- هل تتأثر تفاوتات توزيع الدخل- بصفة عامة - بالنموالاقتصادى؟

2- هل يؤدى تخفيض تفاوت التوزيع إلى حفز أم إعاقة النمو الاقتصادى؟

3- هـل تتحيـز إسـتراتيجية مكافحـة الفقـر لصالـح النمـو الاقتصـادى، أم بـدلًا مـن ذلـك يكـون التركيـز عـلى تمكـين الفقـراء مـن الاسـتفادة مـن هـذا النمـو؟

4- كيف يؤثر المستوى الابتدائى لتفاوت التوزيع على النمو وتخفيض الفقر؟

كـما تعرضنـا كذلـك للأدبيـات السـائدة التـى تبحـث فى المسـاهمة النسـبية لنمـو الدخـل، وتغـيرات التوزيـع، فى تغـير مـؤشرات الفقـر. وتُعـد هـذه القضيـة ملائمـة لأنـه إذا كان الفقـر يسـتجيب لـكلا العامِلَـيْن فمـن الـضرورى أن نعـرف الأهميـة النسـبية لـكل منهـما، حتـى يمكـن أن

نحقق التوازن بين اعتبارات النمو واعتبارات التوزيع. ومن ناحية ثانية، كان هناك تركيز على علاقة النمو والتوزيع، بعضها اهتم بتأثير عملية النمو الاقتصادى على تفاوت توزيع الدخل، والبعض الآخر يهتم بتقدير أثر تفاوت التوزيع على النمو. لقد كان مَحَطُّ اهتمام الدراسات هو ما إذا كانت الدولة تواجه عملية مقايضة (اختيار) بين تقليل التفاوت، وبين تحسين الأداء الاقتصادى، أو بديلًا عن ذلك، ما إذا كانت هناك دائرة «حميدة»، حيث يؤدى النمو إلى تقليل التفاوت، الذى يؤدى بدوره إلى الإسراع بالنمو.

إن الإجابة عن الأسئلة المشار إليها أعلاه ظلت غير واضحة. ولكن من الممكن الوصول إلى بعض الاستنتاجات لإلقاء الضوء على هذه الأسئلة:

- النمو ضرورى لتقليل الفقر، ولكن من ناحية المبدأ فإن النمو- فى حد ذاته- لا يبدو أنه مؤثر على تفاوت التوزيع.
- النمو المصحوب بإجراءات توزيعية تصاعدية أفضل من النمو فقط.
- يعرقل التفاوت الشديد فى التوزيع - عند بداية الفترة - عملية مكافحة الفقر.
- الفقر نفسه من المتوقع أن يكون عقبة فى تقليل الفقر، كما أن تفاوت توزيع الأصول من المتوقع أن يخفض معدل النمو فى المستقبل.

ظل الاهتمام لفترة طويلة يدور حول علاقة النمو الاقتصادى ونمط توزيع الدخل. ولكن مع تسعينيات القرن الماضى بدأ كثير من الدراسات والتقارير فى لفت الانتباه إلى قضية أكثر عمقا تتعلق «بمشكلة الفقر». وربما يكون محط الاهتمام قد أصبح يتركز حول النمو الاقتصادى والفقر: إلى أى مدى يُعَدُّ النمو الاقتصادى شرطًا ضروريًا أو كافيًا للتصدى لمشكلة الفقر؟ بعبارة أخرى كيف نضمن أن يكون النمو الاقتصادى (زيادة الدخل القومى) فى صالح الفقراء؟ لم يكن هذا تحولًا جوهريًا أو حتى محدودًا فى وجهة البحث أو محاور السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وربما مجرد إضافة زاوية أو ضلع فى مثلث العلاقة: النمو الاقتصادى- توزيع الدخل - الفقر (Arne Bigsten, 2001).

إن إستراتيجية النمو المُحابى للفقراء pro-poor growth لا يجب أن تركز فحسب على

حفـز النمـو الاقتصـادى، بـل يلـزم كذلـك أن تُزَاوِجَهـا مـع سياسـة فاعلـة لإعـادة توزيـع الدخـل. (سنشـير فى الجـزء الثـانى مـن هـذه الدراسـة إلى مفاهيـم النمـو المحـابى للفقـراء والنمـو الاحتـوائى وغيرهـا). لكـن مـع ذلـك قـد ينشـأ نـوع مـن التعـارض أو المقايضـة Trade-off، فعندمـا يكـون ممكنًـا تحقيـق انخفـاض سريـع فى نسـبة الفقـراء (تخفيـض حـدة مشـكلة الفقـر) عـن طريـق تقليـل فجـوة الدخـل، يجـب أن تحظـى سياسـة إعـادة توزيـع الدخـل بالأولويـة المطلقـة. ولكـن مـن ناحيـة أخـرى حينـما يكـون التفـاوت الملحـوظ فى الدخـول مرتبطًـا بمعـدل سريـع للنمـو الاقتصـادى، يضمـن بـدوره تخفيـض معـدلات الفقـر، فقـد يصبـح ممكنـا التعايـش مـع الاختـلال فى توزيـع الدخـل. مـؤدى ذلـك أن العلاقـة بـين النمـو الاقتصـادى وتوزيـع الدخـل مهمـة للغايـة مـن وجهـة نظـر السياسـة العامـة. الواقـع أن هـذا ليـس التفافًـا حـول المسـألة الجوهريـة، ولكـن إعـادة ترتيـب لعناصرهـا. إن الهـدف الأكـثر أهميـة لجهـود التنميـة هـو تقليـل الفقـر (ربمـا يكـون إزالـة الفقـر) وقـد يتحقـق الهـدف مـن خـلال النمـو الاقتصـادى أو إعـادة توزيـع الدخـل، باعتبارهـما فى هـذه الحالـة وسـيلتين مناسـبتين لبلـوغ الهـدف والخـروج مـن براثـن الفقـر. وتثـور مـن هنـا أهميـة دراسـة العلاقـة بـين العنـاصر الثلاثـة وتأثـير كل منهـا عـلى الآخـر (النمـو الاقتصـادى - توزيـع الدخـل - الفقـر).

وحيثـما نناقـش التغـير فى «تفـاوت توزيـع الدخـل»، والفقـر، والنموالاقتصـادى، فإنـه مـن الـضرورى كذلـك أن نأخـذ فى الحسـبان العلاقـة بينهـم. وعندمـا تكـون التغـيرات بينهـم متناسـبة، يبقـى بـدون تغـير المـؤشر الرئيـسى للتفـاوت (عـدم المسـاواة) فى الدخـل - مثـل معامـل جينـى، بينـما تنخفـض كل المـؤشرات المعتـادة للفقـر. ومـن ناحيـة أخـرى، إذا تغـيرت الدخـول- مـع ثبـات المتوسـط، مـما يعنـى تحـرك (انتقـال) منحنـى لورنـز، بنفـس هيئتـه، فسـوف ترتفـع مـؤشرات التفـاوت، وكذلـك مـؤشرات الفقر(مرتفعـة الحساسـية للتوزيـع بـين الفقـراء). وفى دوائـر معينـة، مـن الشـائع اعتبـار الفقـر محـط الاهتـمام الرئيـسى للسياسـة الاقتصاديـة، بينـما تُعَـدُ تفاوتـات الدخـول مهمـة فقـط مـن زاويـة تأثيرهـا عـلى الفقـر وتداخلهـا مـع النمـو.

وتُعْنَـى دراسـة (Kanbur, 1999) بالتشـابك بـين عمليـة النمـو وكل مـن الفقـر وتوزيـع الدخـل. والسـبب وراء عـدم تجاهـل مسـألة التوزيـع يكمـن فى أنـه - مـن ناحيـة - حتـى ولـو كان الفقـر هـو محـط الاهتـمام، فـإن تطـور توزيـع الدخـل يعكـس - مـع ذلـك - صـورة مفيـدة عـن عمليـة التنميـة. ومـن ناحيـة ثانيـة، فـإن تفـاوت توزيـع الدخـل هـو فى الحقيقـة موضـع اهتـمام السياسـة

الاقتصادية. إن الاقتصاد السياسى للتنمية ولعملية النمو يتأثر بما يحدث لدخل الفئات الوسطى فى جدول التوزيع، وسيكون للزيادة الفادحة فى مستويات الدخل المرتفعة، تبعات سياسية شديدة حتى لو لم يكن لها تأثير ملموس على مقاييس الفقر. وفى الوقت نفسه، فإن التوزيع وإعادة التوزيع بين المجموعات (الفئات) السياسية / الاجتماعية، تصبح مؤشرًا على عملية التنمية التى تحدد اختيارات السياسة الاقتصادية، سواء تغيرت مؤشرات الفقر وتفاوت التوزيع، فى اتجاه أو آخر. وهكذا، فعلى الرغم من أهمية استعراض االدراسات عن العلاقة الإجمالية بين النمو والتوزيع، يبقى الغرض الأساسى هو بحث انعكاساتها السياسية والاجتماعية فى اقتصاد ما.

2-5 إجراءات إعادة التوزيع والنمو

السؤال المهم الآن، هل يمكن تقليل الأثر السلبى لتفاوت التوزيع على النمو عن طريق إعادة التوزيع؟ لقد جرت دراسة تأثير السياسة المالية على النمو باستخدام بيانات مجموعة دول كثيرة متقدمة ونامية. ومن خلال استخدام بعض إجراءات إعادة التوزيع، مثل المعدلات المتوسطة والحدية للضرائب وأشكال مختلفة من الإنفاق الاجتماعى، توصلت الدراسات إلى أن إعادة التوزيع لها تأثير موجب على معدلات النمو. تتعارض هذه النتيجة المثيرة مع وجهة النظر التقليدية بأن إعادة التوزيع تضر بالنمو. كانت دراسات إنحدار النمو فى مجموعة دول محلًا للنقد لأسباب تتعلق باختيار المتغيرات، أو بضَعْفِ نتائجها. ولكن الدلائل التطبيقية توفر أسبابًا كافية للشك فى صحة النظريات التقليدية حول تأثير تفاوت الدخل وإعادة التوزيع على النمو. لقد أصرت هذه النظريات على منطقها فى أن تفاوت التوزيع سيكون له تأثير محفز على تراكم رأس المال والنمو. واستندت تلك النظريات على النحو الذى استعرضناه من قبل إلى ثلاث حجج أو أسانيد (Aghion and others, 1999):

1- افتراض أن الميل الحدى للادخار أكبر عند الأغنياء منه عند الفقراء. وعندما يرتبط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى مباشرة بنسبة الادخار سيتمكن الاقتصاد الذى يتسم بدرجة تفاوت عالية فى توزيع الدخل من النمو بمعدلات أسرع من نظيره الذى يتسم فيه التوزيع بالمساواة.

2- البـدء فى صناعـة جديـدة أو تطبيـق ابتـكارات تكنولوجيـة متطـورة تتطلـب نفقـات ضخمـة مُسْـتَغْرَقة. وفى حالـة غيـاب سـوق واسـعة وفعالـة للأسـهم سـيكون تركـز الـثروة هـو السـبيل أمـام الأفـراد أو الأسرة لتوفـير هـذه الاسـتثمارات لمشروعاتهـم الكبـيرة.

3- أخـيرًا تسـتند فكـرة وجـود تعـارض (مقايضـة) بـين الكفـاءة والعدالـة إلى اعتبـارات الحوافـز ودورهـا فى بـذل الجهـود. عندمـا يتوقـف حجـم الإنتـاج عـلى الجهـود غـير المنظـورة للأطـراف المعنيـة أو العاملـين سـيؤدى ثبـات الأجـور، اسـتقلالًا عـن الإنتـاج، إلى تثبيـط همـة العـمال لبـذل مزيـد مـن الجهـد. وفى المقابـل تـؤدى زيـادة حساسـية (مرونـة) الأجـور للإنجـاز الإنتاجـى إلى عـدم الكفـاءة مـن وجهـة نظـر التأمـين ضـد مخاطـر عـدم التيقـن مـن الأداء الإنتاجـى وتقلبـات الإنتـاج.

تتمثـل وجهـة النظـر الدراجـة فى النظريـة الاقتصاديـة فى وجـود هـذا التناقـض الأسـاسى (المقايضـة) بـين الكفـاءة الإنتاجيـة أو النمـو وبـين العدالـة الاجتماعيـة. ولإعـادة التوزيـع أثـر مبـاشر وغـير مبـاشر عـلى النمـو. فمـن ناحيـة تقلـل إعـادة التوزيـع الفـوارق فى الدخـل والـثروة، ومـن ثـم تنخفـض معـدلات الادخـار والنمـو. مـن ناحيـة أخـرى سـيكون لهـا أثـر سـلبى، إذ إن إعـادة توزيـع الدخـل التـى يتـم تمويلهـا مـن خـلال ضرائـب الدخـل تـؤدى إلى ضعـف الحافـز لتراكـم الـثروة.

لقـد توصـل البعـض إلى أن تفـاوت توزيـع الأراضى فى بدايـة الفـترة يرتبـط بنمـو أبطـأ فى الأجـل الطويـل. ومـن ناحيـة أخـرى فقـد تـم رفـض الافـتراض بوجـود علاقـة منتظمـة متزامنـة بـين عدم المسـاواة وبـين مسـتويات الدخـل. ولهاتـين النتيجتـين انعكاسـاتهما عـلى الفقـراء. ولكـن ليـس لإحداهـما منفـردة أو لكلتيهـما معًـا أن يُمكُنـا مـن التنبـؤ بتطـور توزيـع الدخـل. ومـن واقـع التحليـل الإحصـائى للبيانـات تـم التوصـل إلى نتائـج ثـلاث (Deininger and Squire, 1998):

أولًا: يكتسـب توزيـع الأراضى فى بدايـة الفـترة أهميـة واضحـة بالنسـبة للفقـراء، دون الأغنيـاء، الذيـن لا يتأثـر النمـو فى دخلهـم بهـذا المتغـير. ويتسـق هـذا مـع التفسـير المسـتند إلى القـدرة عـلى الاقـتراض بضـمان، والـذى يبـين أن تفـاوت توزيـع الأراضى (الأصـول) يسـتبعد الأفـراد، غـير القادريـن عـلى الحصـول عـلى ائتـمان، مـن إمكانيـة الاسـتثمار.

ثانيًـا: الاسـتثمار مهـم لـكل فئـات الدخـل. وبمقيـاس نسـبى - وأخـذًا فى الحسـبان الأوضـاع

الأوليـة - مـن المتوقـع أن يسـتفيد الفقـراء بصـورة أكـبر مـن غيرهـم مـن وراء الاسـتثمارات الكليـة. ولا يؤيـد هـذا الاسـتنتاج القـول بـأن السياسـات التـى تـؤدى إلى زيـادة الاسـتثمار، وتحفـز النمـو الاقتصـادى، سـتترك - عـلى الأقـل فى الأمـد المتوسـط - أثـرًا سـلبيًا عـلى الفقـراء.

ثالثًـا: لم يمكـن التأكيـد عـلى قـوة وإتسـاق أثـر التعليـم (التمـدرس) أو المتغـيرات الأخـرى (مثـل هامـش السـوق السـوداء) عـلى نمـو دخـل فئـات معينـة مـن السـكان. ويتوصـل مـن ذلـك، إلى أنـه فـوق تأثيرهـا عـلى الاسـتثمار الـكلى، لـن يكـون لمتغـيرات السياسـة أثـر مسـتقل عـلى الفقـراء. ولهـذا فـإن السياسـات المحفـزة للنمـو- عـلى الأقـل فى المـدى المتوسـط - سـتكون متكاملـة مـع اسـتهداف مكافحـة الفقـر.

ولعـل السياسـة الممكـن اسـتخلاصها مـن هـذا التحليـل هـو أنـه مـن المتوقـع أن يكـون خلـق طاقـات (أصـول) جديـدة، مـن خـلال الاسـتثمار، أكـثر فاعليـة فى تقليـل الفقـر مـن جهـود إعـادة توزيـع الأصـول الموجـودة. وبينـما يمكـن لإعـادة توزيـع الأصـول المُكمِّلـة لزيـادة الاسـتثمار، أن تـؤدى إلى زيـادة النمـو الإجـمالى، وتحقـق الفائـدة للفقـراء، فـإن اللجـوء إلى إسـتراتيجية لإعـادة التوزيـع تـأتى عـلى حسـاب الاسـتثمار الـكلى، ربمـا يكـون لهـا آثـار سـلبية عـلى الفقـراء.

توثـق الدراسـات القرائـن - خـلال عقـود متعـددة، وفى بـلاد كثـيرة - عـلى أن العدالـة الأوفـر يمكـن أن تسـاعد عـلى اسـتدامة النمـو. وهنـاك توافـق فى أدبيـات التنميـة عـلى أن عـدم العدالـة (تفـاوت توزيع الدخـول) قـد يعـوق التحسـن فى الصحـة وفى التعليـم، ويـؤدى إلى عـدم الاسـتقرار السـياسى والاقتصـادى مـما يقلـل مـن الاسـتثمار، ويضعـف التوافـق الاجتماعـى المطلـوب للتصـدى للصدمـات القوميـة. ونتيجـة لهـذا كلـه، تنخفـض سرعـة، واسـتدامة النمـو. ولا يعنـى القـول بـأن عدالـة التوزيـع تحفـز النمـو لأعـلى وتطيـل اسـتدامته، أنهـا - فى حـد ذاتهـا - تدعـم الجهـود نـحو إعـادة التوزيـع، وخاصـة أن عـدم العدالـة (سـوء توزيـع الدخـل) ربمـا يعـوق النمـو؛ لأنـه - جزئيـا عـلى الأقـل- يتطلـب جهـودًا لإعـادة التوزيـع عـن طريـق السياسـة الماليـة، التـى قـد تنطـوى عـلى كبـح النمـو. فى هـذه الحالـة، حتـى عندمـا يكـون سـوء التوزيـع ضـارًا بالنمـو، فـإن الضرائـب والتحويـلات ربمـا تكـون العـلاج الخطـأ. وبينـما تبقـى الكتابـات فى هـذا المجـال محـل جـدل، فقـد اسـتقرت فكـرة التعـارض بـين إعـادة التوزيـع والنمـو فى وجـدان صانعـى السياسـة. والواقـع أن الأثـر السـلبى لسياسـات إعـادة التوزيـع يكمـن فى تعميـم مبـدأ التعـارض (المقايضـة) بـين الكفـاءة والعدالـة «والتـسرب» فى الكفـاءة الـذى تنطـوى عليـه جهـود تقليـل عـدم المسـاواة.

لا يجوز القفز إلى الاستنتاج بأن علاج عدم العدالة، من خلال إعادة التوزيع، قد يكون أسوأ بالنسبة للنمو من المرض ذاته. أولًا، يجب أن نتساءل عما إذا كانت التدخلات لتحقيق العدالة سوف تؤدى إلى خسارة الكفاءة الاقتصادية، كما قد يَفْتَرِضُ البعض. نحن نعرف أن هناك سياسات يمكن أن تحقق مكسبًا للجميع win - win، أى إمكانية ضمان الكفاءة إلى جانب العدالة، مثل فرض ضرائب على أنشطة تتسم بالضياعات السالبة externalities، التحويلات المشروطة للفقراء، أو الإنفاق العام الاستثمارى وعلى التعليم الذى يفيد الفقراء. إن الآثار الماكرو اقتصادية لسياسات إعادة التوزيع من المتوقع أن تعكس التوازن بين المكونات المختلفة للسياسة المالية. ويصبح محلًا للتساؤل التطبيقى حول ما إذا كانت إعادة التوزيع فى الواقع العملى، مع - أو ضد - النمو.

وهنا تطرح دراسة (Ostry, Berg, and Tsangarides, 2014) بعض التساؤلات المُكَمِّلَة. ماذا توضح الدلائل الماكرو اقتصادية التاريخية عن العلاقة بين عدم العدالة - إعادة التوزيع - النمو؟ وبصفة خاصة، هل يمكن أن نتوصل إلى دلائل على أن الآثار السالبة لعدم العدالة على النمو تفوق - فى المتوسط - أى آثار موجبة على النمو يحققها تقليل حدة التفاوت فى توزيع الدخل؟ يحتاج تحليل هذه القنوات إلى إطار للدراسة المتزامنة لتأثيرات التحويلات التوزيعية وعدم العدالة على النمو. ويُرْجِعُ الباحثون تأخر إجراء مثل هذا التحليل إلى احتياجه لكم كبير من البيانات - فى مجموعة كبيرة من الدول - عن توزيع الدخل، قبل الضرائب والتحويلات (التوزيع الإجمالى فى السوق)، وعن التوزيع الصافى (أى بعد الضرائب والتحويلات). وحاولت هذه الدراسة تقدير تأثير التحويلات التوزيعية (تُعَرَّفْ بالفرق بين معامل جينى المستند إلى كل من التوزيع الإجمالى والتوزيع الصافى). كما أضافت الورقة بعدًا جديدًا فى التحليل يتصل ليس فقط بمتوسط معدل النمو لفترة خمس سنوات، ولكن أيضا لمدى استدامة النمو (موجة النمو growth spell). ومن الدراسة يتوصل الباحثون إلى الاستنتاجات التالية:

- أن المجتمعات التى تعانى حدة تفاوتات الدخل تميل بدرجة أكبر نحو استخدام إجراءات إعادة التوزيع. ففى بلدان منظمة التعاون والتنمية يرتبط عدم المساواة بإعادة توزيع أكبر، ومن ثم لا يوجد ثمة ارتباط بين عدالة التوزيع قبل أو بعد الضرائب (التوزيع الإجمالى أو الصافى). وبينما يبدو الأثر أضعف فى الدول الأخرى

غـير دول المنظمـة، فهـو موجـود عـلى أيـة حـال. وعليـه، تنبغـى التفرقـة بـين النمطـين مـن التوزيـع حتـى يمكـن فهـم الارتبـاط بـين النمـو والعدالـة، وعـزل أثـر إعـادة التوزيـع.

- أن التفـاوت المحـدود فى التوزيـع الصـافى يبـدو محفـزًا لنمـو أسرع وأطـول اسـتدامة، عند مسـتوى معـين مـن إعـادة التوزيـع.
- أن إعـادة التوزيـع تبـدو ذات تأثـير معتـدل عـلى النمـو، وفقـط فى الحـالات المتطرفـة يبـدو ثمـة احتـمال أن يكـون لهـا تأثـير سـلبى مبـاشر. ومـن ثـم فـإن الأثـر المـزدوج (المبـاشر وغـير المبـاشر) لإعـادة التوزيـع (شـاملًا تأثـير التفـاوت الأقـل عـلى النمـو) سـيكون، فى المتوسـط، محفـزًا للنمـو.

مـا الـذى يمكـن أن نتعلمـه مـن النظـر إلى الغابـة وليـس إلى أشـجارها؟ مـا نـراه هـو أنـه لا يلـزم أن نفـترض وجـود تعـارض (مقايضـة) بـين إعـادة توزيـع الدخـل وبـين النمـو الاقتصـادى. لا تدعـم أفضـل البيانـات المتوافـرة مثـل هـذا الاسـتنتاج. ومـؤدى ذلـك، أن السياسـة الاقتصاديـة الهادفـة إلى تحقيـق نمـو سريـع تمثـل مكونًـا جوهريًـا فى إسـتراتيجية تقليـل الفقر. مـن البديهـى أن يتوقف أثر النمو عـلى الفقر على كيفيـة اسـتفادة الفقـراء مـن عوائـد النمـو، أى عـلى نمـط توزيـع الزيـادة فى الدخـل عـلى الفئـات المختلفة مـن السـكان. وتعـددت الدراسـات التـى حاولـت فحـص تأثـير الوضـع الابتـدائى لاختـلال التوزيـع والتغـير الضئيـل فى نمـط التوزيـع عـلى الفقـر. لقـد وجـد Squire أن الفئـات الفقـيرة (أدنى خُمْس) تتـضرر من الأثر السـلبى لخلـل التوزيـع عـلى النمـو ولكنهـا تسـتفيد مـن إجـراءات حفـز النمو. وكذلـك توصـل Ravallion إلى النتيجـة ذاتهـا، وهـى وجـود علاقـة قويـه بـين النمـو السريـع وانخفـاض الفقـر. وعـلى مسـاحة مربعـة ضلعاهـا هـما التغـير فى دخـل الفـرد (إنفاقـه الاسـتهلاكى) ونسـبة الفقـر قامـا بإسـقاط النقـط المختلفـة. لقـد وجـد الباحثـان أن معظـم الملاحظـات إمـا وقعـت فى الربـع المعـبر عـن تزايـد الفقـر مـع انخفـاض الدخـل، أو انخفـاض الفقـر مـع زيـادة الدخـل. والمغـزى التطبيقـى الواضـح أن هنـاك علاقـة قويـة بـين ارتفـاع الدخـل وانخفـاض الفقـر. ولكـن حتـى مـع هـذه العلاقـة القويـة بـين النمـو الاقتصـادى وانخفـاض الدخـل ربمـا تكـون بعـض الـدول ذات التفـاوت الشـديد فى توزيـع الدخـل أقـل قدرة عـلى تخفيـض الفقر. لقـد قـدرت نمـاذج النمـو التقليديـة أن التفـاوت الشـديد فى توزيـع الدخـل (حـدة عـدم المسـاواة) ربمـا

يـؤدى إلى معـدلات نمـو أكـبر فى الدخـل. ولكـن التسـعينيات شـهدت تحـولًا واضحًـا فى التركيـز نــحو الاتجــاه المغايــر (Arne Bigsten, 2001).

حـاول (Deininger and Squire, 1998) اختبـار العلاقـة بـين تفـاوت الدخـل والنمـو غـير أنهـما لم يتوصلا إلى علاقـة مسـتقرة بـين مسـتوى التوزيـع الابتـدائى للدخـل والنمـو الاقتصـادى. لكـن تبـين لهـما أن سـوء توزيـع الأراضى (كمقيـاس تقريبـى لملكيـة الأصـول) يـؤدى إلى أثـر سـلبى عـلى النمـو فى المسـتقبل. يتحقـق ذلـك مـن خـلال الافتقـار إلى الائتـمان وعـدم القـدرة عـلى الإنفـاق عـلى التعليـم والاسـتثمار المختلفـة. وعندمـا ترتفـع مسـتويات الدخـول تختفـى هـذه العلاقـة بـين التفـاوت فى الدخـول وانخفـاض معـدلات النمـو. ولذلـك فـإن غيـاب التفـاوت الشـديد فى توزيـع الدخـل (عدالـة التوزيـع) يحقـق فائـدة مزدوجـة للفقـراء، ليـس فقـط لأنـه يضمـن ارتفـاع معـدلات النمـو عمومـا ولكـن كذلـك يوسـع مـن فـرص زيـادة دخـل الفقـراء. هنـاك متغـيرات أخـرى ربمـا تؤثـر عـلى الفقـراء عـن طريـق تأثيرهـا عـلى الاسـتثمار، كـما أن الاسـتثمار فى أصـول جديـدة قـد يكـون ذا فاعليـة أكـبر مـن إعـادة توزيـع الأصـول القائمـة. ولقـد وُجِـدَ أن ضآلـة التفـاوت فى توزيـع الدخـل فى بلـدان شرق أسـيا قـد سـاعدت فى الإسراع بعجلـة النمـو بالإضافـة إلى أن سياسـات تقليـل الفقـر والتفـاوت فى توزيـع الدخـل (تعميـم التعليـم الأسـاسى، وخطـوات زيـادة الطلـب عـلى العمـل) تـؤدى إلى حفـز النمـو الاقتصـادى.

وهكـذا هنـاك مـن الدلائـل والمـؤشرات عـلى وجـود أثـر سـلبى لاتسـاع فجـوة الدخـل (حـدة وســوء توزيــع الدخــل) عــلى انخفــاض معــدل النمــو، خاصــة إذا أخذنــا فى الاعتبــار كذلــك، ســوء توزيـع الأصـول. فالـدول التـى تعـانى شـدة التفـاوت فى التوزيـع (الدخـل أو الأصـول) قـد تكـون أقـل نجاحًـا فى تخفيـض الفقـر، لأن معـدل نمـو معـين لـن يـؤدى إلا إلى نمـو أبطـأ. ومـع ذلـك فليـس سـهلًا تقييــم أثـر التغـير فى التوزيـع عـلى النمـو، فهـذا الأثـر سـيتوقف عـلى السـياق السـياسى والاجتماعـى، والأسـلوب الـذى قـد يتبـع لتعديـل توزيـع الأصـول. خلاصـة هـذه الدراسـة تتمثـل فى أن الدراسـات فى هـذا المجـال تشـير إلى أن الـدول التـى نجحـت فى تحقيـق معـدلات نمـو اقتصـادى مرتفعـة مـن الممكـن أن تنجـح كذلـك فى تخفيـض نسـبة الفقـراء. إلى أى مـدى سـيكون قويًـا أثـر النمـو عـلى تخفيـض الفقـر؟ يتوقـف الأمـر عـلى مـا يحـدث أو يقـع فى مجـال توزيـع الدخـل. ليـس هنـاك علاقـة مسـتقرة (ثابتـة) بـين النمـو وبـين التغـير فى تفـاوت توزيـع الدخـل. هنـاك تبايـن بطبيعـة الحـال بـين الـدول

المختلفة وماتتبناه من إستراتيجيات للتنمية. ولكن لا يمكن للمرء إلا أن يفضل الإستراتيجيات التى تنطوى على إعادة توزيع للدخل، إذا كانت ستحقق نفس معدل النمو الاقتصادى. ومن الواضح أن الدول التى مزجت بين النمو السريع وتحسين نمط توزيع الدخل شهدت انخفاضا سريعا فى الفقر. ولكن عندما يكون هناك أثر سلبى على النمو للسياسة الهادفة إلى عدالة التوزيع، يكون الأثر محددا - بل سلبيا على تخفيض الفقر. إذن ربما يقع التعارض، أو التضاد، بين الإجراءات قصيرة الأمد لإعادة التوزيع، والأثر الحال على تخفيض الدخل، من ناحية، وبين إجراءات حفز النمو (فى الأمد الطويل) وبين تخفيض الفقر من ناحية أخرى. ومع ذلك، فهناك حالة استفادة الكل win-win حينما نضمن أن تكون سياسة البحث عن العدالة الاجتماعية (عدالة التوزيع) مصحوبة بالنمو السريع (ذات أثر إيجابى على النمو).

الأبعاد الزمنية للعلاقة:

لننظر الآن إلى دلائل العلاقة بين النمو من ناحية، وتفاوت الدخل وإعادة التوزيع من ناحية أخرى. يتتبع أحد الأبحاث (Ostry and Berg, 2014) علاقة النمو فى المدى المتوسط بالمتغيرات الأخرى محل البحث، ويضع السؤال عن كيفية اعتماد «متوسط النمو» خلال خمس سنوات على مؤشرات المتغيرات المعينة عن فترة سابقة **lagged indicators** مثل مستوى الدخل، طبيعة المؤسسات وكذلك، ما يهم فى هذه الدراسة، مثل مستوى تفاوت توزيع الدخل، ومدى إعادة التوزيع. وعلى الجانب الآخر يتطرق البحث إلى مسألة أخرى مهمة، تتعلق بطول فترات (مَوْجَات) النمو growth spells. وهو ينطلق فى ذلك من أن النمو لا يسلك مسارًا ممهدًا، بل يشهد فى العادة تقلبات ظاهرة بين فترات من الركود، الانطلاق، الاستقرار، التباطؤ ... إلخ. ومن ثم فإن العامل المهم لنجاح التنمية عبر فترة ممتدة يكمن فى مدى القدرة على تحقيق وضمان استدامة النمو، وليس فقط حفز النمو. ويعرف الكاتب موجة النمو بأنها الفترة التى لا تقل عن 5 سنوات يتحقق خلالها نمو يزيد على 2 %، ويكون أعلى كثيرًا من النمو المتحقق خلال السنوات السابقة.

وباستخدام قدر كبير من البيانات المستقاة من البحوث الميدانية وغيرها قام الباحث بإجراء دراسات الانحدار التى استخلص منها وجود علاقة سالبة قوية بين مستوى التفاوت

الصافى (الدخل بعد التحويلات التوزيعية) وبين النمو فى دخل الفرد فى فترات لاحقة، بينما وجد علاقة ضعيفة (وإن كانت موجبة) بين إعادة التوزيع وبين النمو اللاحق. كما لاحظ ارتباطًا مماثلًا مع «موجة النمو»؛ حيث إن هناك علاقة سالبة قوية بين مستوى التفاوت الصافى وبين طول فترة النمو، وعلاقة ضعيفة (سالبة فى هذه الحالة) بين إعادة التوزيع وبين فترة النمو.

يذهب الباحث إلى أبعد من مجرد تحليل الارتباط البسيط، فهناك متغيرات أخرى تلعب دورها فى هذه العلاقات، وهى بدورها مترابطة. ولهذا من المهم أن نبحث طبيعة العلاقة عندما يدخل كل من التفاوت وإعادة التوزيع سويًا فى التحليل. فى النموذج الذى يعتمد فيه النمو على الدخل الابتدائى، التفاوت الصافى، وإعادة التوزيع، يجد أن التفاوت الأشد فى توزيع الدخل يخفض النمو. وعلى العكس، كان لإعادة التوزيع أثر سلبى ضعيف جدًا (غير إحصائى). ولا شك أن هذه الاستنتاجات غير متسقة مع المقولة الدارجة حول وجود تعارض (مقايضة) بين تقليل درجة سوء التوزيع (من خلال إعادة التوزيع) وبين النموالاقتصادى. ويعنى هذا ضمنيًا، أنه بدلا من وجود تعارض، هناك حالة يكون فيها الكل كسبان، أى أن إعادة التوزيع لها «أثر كلى» إيجابى على النمو، يشمل كلًا من الأثر العكسى المباشر، والأثر الموجب الناجم عن تقليل التفاوت فى التوزيع.

إجمالاً يبقى واضحًا أن سوء توزيع الدخل يضر بالنمو، وأنه ليس ثمة دليل على مثل هذا الضرر جراء إعادة التوزيع. ويبدو أن البيانات تميل إلى أن تنفى فرضية وجود تعارض بين إعادة التوزيع وبين النمو. وعلى النقيض، ففى المتوسط، تكون سياسة إعادة التوزيع مشجعة للنمو، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار تأثيرها على حدة التفاوت. ولا تتوقف صحة هذه النتيجة على مستويات تفاوت الدخل، أو إعادة التوزيع. لقد أمكن - استنادا إلى ميزة توفر بيانات شاملة - بحث العلاقة بين تفاوت توزيع الدخل وإعادة التوزيع والنمو، بينما قامت الدراسات السابقة للعلاقة بين تفاوت الدخل والنمو بالمزج بصفة عامة بين آثار إعادة التوزيع، وتفاوت الدخل. كان تركيز الباحث على المدى المتوسط والطويل، أى النمو خلال فترة 5 سنوات، وطول موجة النمو. وتوصل الباحث إلى استنتاجات مهمة:

أولاً: يعتبر تفاوت توزيع الدخل عاملًا مُحَدِّدًا قويًا لكل من سرعة النمو - فى المدى المتوسط - وطول فترة موجة النمو. ولهذا فإنه من الخطأ التركيز على النمو وحده، وترك سوء التوزيع لحاله، ليس فقط لأنه غير مرغوب فيه لدواع أخلاقية، ولكن أيضًا لأن النمو المتحقق قد يكون منخفضًا وغير مستدام.

ثانيًا: ليس هناك ما يدل على وجود أثر معطل للنمو على المستوى الاقتصادى الكلى (الماكرو اقتصادى)، نتيجة للسياسات المالية لإعادة التوزيع. ستؤدى إعادة التوزيع المناسبة، وما يرتبط بها من تقليل التفاوت بين الدخول، إلى نمو أعلى ومستدام فى نفس الوقت.

وينبه الباحث إلى تجنب المبالغة فى تفسير هذه النتائج، وخاصة لأغراض وضع السياسة. ومن الصعب أن ننتقل من تحديد هذه الروابط إلى نتائج حاسمة حول اتجاه السببية بين هذه المتغيرات. كما أنه يُقِّر بعدم بحث الآثار المحتملة لإعادة التوزيع على التفاوت الإجمالى فى الدخل (قبل التحويلات التوزيعية). وفضلا عن ذلك، فإن مقاييس إعادة التوزيع تشمل فقط الضرائب المباشرة والدعم، ومن ثم فلم يتم إلقاء الضوء على الأثر التوزيعى لقيام الحكومة بتوفير الدعم العينى (إتاحة التعليم والرعاية الصحية)، وهى ذات أثر إيجابى على النمو فى كل الأحوال. وأخيرًا، نعرف أنه بعد مستوى معين، سيترتب على المزيد من إجراءات التوزيع آثار معوقة للنمو، كما أنه عند نقطة معينة ستكون إعادة التوزيع محفزة للنمو. بالنظر إلى الصورة الإجمالية، فإن التحفظ الشديد على إعادة التوزيع، وعدم اتخاذ إجراء بشأنها لن يكون مناسبًا فى معظم الأحيان. ويتضح - بصفة عامة - من تجارب عدد كبير من البلاد، وعبر فترات زمنية طويلة، أن ما فعلته الحكومات لإعادة التوزيع، لا يبدو أنه أدى إلى الإضرار بنتائج النمو، اللهم إلا إذا كانت الإجراءات شديدة التطرف. بل إن ما تحقق من تقليل درجة التفاوت فى توزيع الدخل أسهم فى دعم نمو أسرع وأكثر استدامة.

3-5 السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل

شهدت العقود الأخيرة زيادة حدة سوء توزيع الدخل، سواء فى الدول المتقدمة أو النامية، وأصبحت هذه الزيادة محلًا للاهتمام والتركيز، سواء لدى الباحثين والدارسين أو واضعى السياسة الاقتصادية من الحكومات والمؤسسات المالية الدولية. ورغم الاتفاق الواضح حول

خطـورة هـذه الظاهـرة فليـس ثمـة توافـق عـلى أسـبابها وطبيعـة العوامـل التـى تـؤدى إلى تفـاوت توزيـع الدخـل وزيـادة درجـة هـذا التفـاوت. لقـد تعرضنـا فى هـذه الدراسـة إلى المـدارس الفكريـة والدراسـات التطبيقيـة (التحليليـة والقياسـية). وتراوحـت هـذه الدراسـات بـين تفسـير ظاهـرة تزايـد اللامسـاواة كنتيجـة للعولمـة وتحريـر أسـواق السـلع وعنـاصر الإنتـاج، التغـير التكنولوجـى المتحيـز لمهـارة العمـل، وزيـادة نسـبة مسـاهمة العمالـة غـير الماهـرة، وانخفـاض معـدلات الضرائـب عـلى دخـل الفئـات الأعـلى، وزيـادة السـلطة التفاوضيـة لصحـاب الدخـول المرتفعـة... إلـخ، وبـين إرجـاع الظاهـرة إلى الطبيعـة الكامنـة فى آليـة السـوق وعجـز السياسـة الحكوميـة عـن تصحيـح تشـوهات الأسـواق، وخضـوع هـذه السياسـات لنفـوذ أصحـاب القـوة الاقتصاديـة.

لا تَحُـول الهـوة الواسـعة بـين الآراء ووجهـات النظـر حـول أسـباب وانعكاسـات اختلال توزيـع الدخل دون توجيـه الاهتـمام إلى دور الحكومـة، وفى المركـز منـه السياسـة الماليـة باعتبارهـا الأداة الرئيسـية فى التأثـير عـلى توزيـع الدخـل. لقـد تزايـد الطلـب عـلى سياسـات إعـادة التوزيـع بالتـوازى مـع الزيـادة المتفاقمـة فى اللامسـاواة، سـواء فى الـدول المتقدمـة التـى تأثـرت بشـدة بتطـورات الأزمـة الماليـة العالميـة أو الـدول الناميـة التـى زادت هشاشـة اقتصاداتهـا. وفى ذات الوقـت اقتضـت مواجهـة ارتفـاع معـدلات الديـن العـام اتبـاع إجـراءات للتقييـد المـالى والعمـل عـلى تخفيـض عجـز الموازنـة العامـة. هـل يمكـن اسـتخدام أدوات السياسـة الماليـة لتحقيـق هـدف إعـادة توزيـع الدخـل بطريقـة مثلى، بحيـث لا تـضر باعتبـارات الكفـاءة الاقتصاديـة؟

مـن وجهـة نظـر أنصـار التعويـل عـلى السياسـة الماليـة هنـاك ثلاثـة أهـداف تسـتطيع أن تحققهـا هـذه السياسـة: فمـن ناحيـة، تدعـم الاسـتقرار الاقتصـادى الـكلى macroeconomic stability، وتوفـر- عـلى الجانـب الآخـر- السـلع العامـة وتصحـح أثـر تشـوهات الأسـعار، بالإضافـة إلى أنهـا يمكـن- مـن ناحية ثالثـة- أن تقـوم بإعـادة توزيـع الدخـل. مـن البديهـى أن يقـدم التحليـل الاقتصـادى- نظريًـا- الـشروط والضمانـات اللازمـة لـكى تتحقـق الأثـار التوزيعيـة للسياسـة الماليـة. ويمكـن إيجـاز هـذه الـشروط عـلى النحـو التـالى (IMF, 2014):

- يلـزم أن تكـون السياسـة الماليـة لإعـادة التوزيـع متسـقة مـع مسـتوى وهيـكل الإنفـاق العـام والحـرص عـلى الاسـتدامة الماليـة. فمـن الناحيـة النظريـة يتحـدد المسـتوى الأمثـل للإنفـاق

عندما يتساوى العائد الاجتماعى الحدى من الإنفاق مع التكلفة الاجتماعية الحدية لتمويل هذا الإنفاق. وكذلك لا بد أن تتم مقارنة العائد من الإنفاق الإضافى لإعادة التوزيع مع العائد من زيادة الإنفاق على مجالات أخرى، مثل البنية الأساسية لحفز النمو الاقتصادى. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجب أن يضر الإنفاق بغرض إعادة التوزيع بالاستدامة المالية الضرورية لدعم النمو والقدرة على تمويل الإنفاق على إعادة التوزيع فى الأمد البعيد.

- يمكن تحقيق الأهداف التوزيعية للسياسة المالية بكفاءة أكثر عندما نلجأ إلى الطريق المباشر من خلال الضرائب والإعانات على الدخل. تنطوى السياسة المالية لإعادة التوزيع- بطبيعتها- على تحويل الموارد من الأُسر ذات الدخل الأعلى إلى الفئات محدودة الدخل عن طريق الضرائب والتحويلات. ويُفضَّل على جانب الضرائب- مثلاً - استخدام الضرائب على الأشخاص وليس ضريبة الاستهلاك. إذ إن ضرائب الدخل تأخذ فى الاعتبار قدرة - الفرد أو الأسرة - على الدفع. أمّا على جانب الإنفاق، تَفُوق التحويلات النقدية للأسر الفقيرة فى جدواها الأساليب غير المباشرة مثل دعم الأسعار.

- يجب إجراء تقييم متزامن لأثر كل من سياسات الإنفاق والضرائب على إعادة التوزيع. فعلى الرغم من أن كلًا من الإنفاق العام والضرائب له تبعات توزيعية فربما يثور التناقض والتعارض بين الكفاءة وإعادة التوزيع. وعندما تكون تكلفة إعادة التوزيع من خلال الضرائب مرتفعة من منظور الكفاءة يلزم أن تركز السياسة على زيادة الإيرادات لتمويل أدوات توزيعية أخرى. وهكذا من الضرورى أن يتم تصميم سياسات الضرائب والإنفاق بما يضمن التوازن بين أهداف التوزيع والكفاءة.

- لا تتوقف حدود السياسة المالية لإعادة التوزيع عند الدخل وحده، ولكن يمكن لسياسة الإنفاق أن تحقق إتاحة التعليم والرعاية الصحية لفئات أوسع وتزيد من درجة الحراك الاجتماعى وتسُد الفجوة بين الأجيال من خلال المساواة فى الفرص، ومن ثم الدخل فى المدى البعيد.

- من الناحية المؤسسية، تتوقف التوليفة المثلى من الأدوات المباشرة وغير المباشرة لإعادة التوزيع على توفر قدر غير قليل من البيانات والمعلومات الضرورية لتفعيل نظام

التحويـلات النقديـة والضرائـب التصاعديـة وغيرهـا. ومـن ناحيـة أخـرى لاغِنـى عـن التناسـق بـين أدوات السياسـة الماليـة لإعـادة التوزيـع وبـين سياسـات سـوق العمـل بجوانبهـا المختلفـة.

تتضمـن الدراسـات المختلفـة وتقاريـر صنـدوق النقـد الـدولى أجنـدة عريضـة تشـمل إجـراءات مقترحـة يمكـن اتباعهـا عنـد صياغـة السياسـة الماليـة (فى شـقيها للإنفـاق والضرائـب) لتحقيـق إعـادة توزيـع الدخـل والتكافـؤ فى الفـرص. وكـما تمـت الإشـارة مـن قبـل تعتقـد هـذه النظـرة فى إمكانيـة الالتـزام بالأسـس النظريـة للتحليـل الاقتصـادى وتحقيـق الهـدف التوزيعـى للسياسـة الماليـة بأكفأ وسـيلة ممكنـة. ولكـن عبـارة موجـزة أوردتهـا إحـدى الدراسـات ربمـا تعـود بنـا إلى مـا سـبق اسـتخلاصه حـول طبيعـة العلاقـة بـين النمـو وإعـادة توزيـع الدخـل، وتفسـير هـذه العلاقـة وانعكاسـاتها. لقـد تـم التأكيـد عـلى أن «التوليفـة المثـلى مـن الضرائـب وبرامـج الإنفـاق سـتتوقف عـلى الإمكانيـات الإداريـة، وأفضليـة وأولويـات سياسـة إعـادة التوزيـع، والـدور المنـوط بالدولـة، واعتبـارات الاقتصـاد السـياسى» (IMF, 2014). مـاذا بقى بعـد ذلـك؟ وهـل هـذا الاسـتدراك يضمـن أن تُقلـل سياسـات إعـادة التوزيـع مـن التفـاوت فى توزيـع الدخـل والـثروة؟

نتائج سياسات إعادة التوزيع:

يقتـضى قيـاس وتقييـم الأثـر التوزيعـى للسياسـة الماليـة المقارنـة بـين مسـتويات الدخـل بعـد الضرائـب والتحويـلات وبـين هـذا الدخـل بـدون الضرائـب والتحويـلات. ويُفْـتَرض عـادة عنـد إجـراء مثـل هـذا التقييـم أن يقـع عـبء الضرائـب السـلعية عـلى المسـتهلكين، بينـما يتحمـل أصحـاب عوامـل الإنتـاج الضريبـة عـلى دخـل هـذه العوامـل، وأن التحويـلات لا تُغـير مـن حجـم المعـروض مـن عوامـل الإنتـاج. وبصفـة عامـة قدمـت معظـم الدراسـات دليـلًا عـلى أن للضرائـب المبـاشرة أثـرًا تحويليًّـا يفـوق أثـر الضرائـب غـير المبـاشرة، كـما أن الإنفـاق عـلى بنـود الحمايـة الاجتماعيـة ينطـوى عـلى تقليـل اللامسـاواة، بينـما لا يتحقـق ذلـك عندمـا يـؤدى اسـتهداف المسـاعدات الاجتماعيـة - فى بعـض الأحيان - إلى الانسـحاب مـن سـوق العمـل. وقـد اشـتملت دراسـة حديثـة لصنـدوق النقـد الـدولى عـلى عـدة مـؤشرات تعكـس هـذه النتائـج (IMF, 2014).

وكـما توضـح الدراسـة، لعبـت السياسـة الماليـة- فى الـدول المتقدمـة- دورًا مهـمًّا فى تقليـل تفـاوت توزيـع الدخـل. ففـى العقـود الأخـيرة نجحـت الضرائـب المبـاشرة عـلى الدخـل والتحويـلات فى تقليـل

التفاوت بنحو الثلث. فعلى سبيل المثال، كان متوسط مُعامل جينى للدخل المُتاح- فى 2005- أقل بأربع عشرة نقطة من مثيله بالنسبة للدخل قبل الضرائب والتحويلات. والحقيقة أن الأثر التوزيعى للتحويلات كان يُمثل ثلثى الانخفاض فى معامل اللامساواة. وعلى جانب الضرائب، أسهمت ضرائب الأشخاص بوضوح فى تقليل اللامساواة فى عدد من الاقتصادات المتقدمة، بل وفى كثير منها كان الأثر التوزيعى لضرائب الدخل أكبر من أثر التحويلات المستهدفة. وعلى ضوء هذه النتائج قد لا يكون مستغربًا أن ينعكس تخفيض التحويلات وتقليل تصاعدية الضرائب فى انحسار الأثر التوزيعى للسياسة المالية منذ منتصف التسعينيات. إذ إنه فيما بين منتصف الثمانينيات ومنتصف التسعينيات، ارتفع معامل جينى للدخل قبل الضرائب بنسبة 3.1 نقطة مئوية، بينما ارتفع المعامل الخاص بالدخل بعد الضرائب بنسبة 1.1 نقطة فقط. كان معنى هذا أن السياسة المالية- فى هذه الفترة- عوضت حوالى ثلثى الزيادة فى تفاوت توزيع الدخل السُوقى (قبل الضرائب). أمّا فى العقد اللاحق فقد ارتفع تفاوت توزيع الدخل السوقى بنسبة 2.2 نقطة بينما زاد تفاوت الدخل المتاح بحوالى 1.8 نقطة. كانت نتيجة ذلك - خلال العقدين - مساهمة السياسة المالية فى تعويض نصف الزيادة فى اللامساواة. وفى حالة عدم تغير السياسة فإن الأثر التوزيعى المطلق للسياسة المالية كان سيصبح أكبر (وتصبح الزيادة فى تفاوت توزيع الدخل المتاح أقل) مما حدث فى العقد الثانى. إن التراجع فى القوة التوزيعية للسياسة المالية يعود إلى ما يطلق عليه الإصلاح المالى الذى اتبعته معظم الدول منذ منتصف التسعينيات واشتمل على تخفيض تعويضات البطالة والمساعدات الاجتماعية وكذلك معدلات ضرائب الدخل، خاصة عل الدخول العالية.

هناك دلائل أقل وضوحًا فى الدول النامية على وجود تأثير ملموس للسياسة المالية فى إعادة التوزيع. وربما يرجع ذلك إلى انخفاض مستويات كل من الضرائب والإنفاق الاجتماعى فى غالبية هذه البلدان. إذ بينما يزيد متوسط معدلات الضريبة فى الدول المتقدمة عن 30 % من الناتج الإجمالى يتراوح فى الدول النامية حول 15 - 20 % من الناتج. يرتبط ذلك - بطبيعة الحال - بمستويات منخفضة للإنفاق الاجتماعى، وهو ما يضعف من الأثر التوزيعى للسياسة المالية. وبالإضافة إلى انخفاض جملة الإنفاق الاجتماعى تخصص الدول النامية نسبة ضئيلة منه للتحويلات الاجتماعية، خاصة فى الاقتصادات ذات الدخل المنخفض فى آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء.

وينحسر بدرجة أكبر التأثير التوزيعى للتحويلات الاجتماعية نتيجة للتغطية المحدودة للفئات منخفضة الدخل، مما يؤدى إلى تسرب جانب كبير من المزايا لذوى الدخل المرتفع. والأكثر من هذا، فإن توزيع الإنفاق الاجتماعى النوعى (على التعليم والصحة) يتسم بالرجعية، فى معظم الدول النامية، حيث لا تتاح للأسر منخفضة الدخل والفقيرة الاستفادة من هذه الخدمات العامة. فبينما تكتسب الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسى طابعًا إيجابيًّا، لا يتحقق ذلك بالنسبة للإنفاق العام على التعليم العالى. ولا شك أن توسع نطاق الإتاحة للتعليم الأساسى الجيد والصحة العامة سيؤدى إلى تقليل درجة اللامساواة والتفاوت فى توزيع الدخل عى المدى المتوسط.

4-5 وهم تساقط ثمار النمو

شهدت سنوات النصف الثانى من العقد الأول فى القرن الواحد والعشرين جدلًا واسعًا حول مدى استفادة الفئات محدودة الدخل والفقراء من النمو الاقتصادى، الذى كان قد بدأ فى الصعود بمعدلات مرتفعة. وقد زعم كثيرون أن عدم وصول عوائد النمو إلى هذه الفئات واستحواذ فئة قليلة من الأغنياء ورجال الأعمال على النصيب الأوفر منها، يرجع إلى تبنى ما يطلق عليه فكرة أو مبدأ «تساقط ثمار النمو» Trickling Down . لم يفلح الجدل فى الوصول إلى نتيجة مفيدة أو بناءة.

اسْتُخدمت مسميات اقتصاديات تساقط الثمار، ونظرية التساقط بصفة خاصة، فى المحافل السياسية فى الولايات المتحدة الأمريكية لتشير إلى فكرة مؤداها أن الإعفاءات الضريبية أو تخفيض معدلاتها أو أية مزايا اقتصادية أخرى يتم منحها لأصحاب الأعمال وفئات الدخل العليا سوف تؤدى إلى استفادة الفئات الأفقر فى المجتمع، عن طريق تحسين الأداء الاقتصادى برمته. وكما نعرف فإن أنصار تخفيض الضرائب ينطلقون من أن الادخار والاستثمار ضروريان لانطلاق النشاط الاقتصادى والتوسع فى الإنتاج. ومن ثم فإن ضرائب أقل على أى من- أو كل- الفئات ليس لها أن ترتب أى ضرر على فئة أخرى. وكما يرى البعض فإن هذا المنطق لا ينطوى على «تساقط» أو غيره، إذ هناك الحقائق الاقتصادية المعروفة. فالتراكم الرأسمالى والتقدم الاقتصادى يتوقف على الادخار والابتكار اللذين يعتمدان على حرية زيادة الربح وتراكم الثروة.

والبديـل الوحيـد مـن وجهـة نظرهـم لتحسـين أحـوال الجميـع مـن خـلال التقـدم الاقتصـادى المتحقـق عـن هـذا الطريـق هـو «نهـب وسـلب» الأغنيـاء. ونظريـة السـلب والنهـب هـى البديـل المُحَبَّـذ لـدى منتقـدى النظريـة المسـماة بالتسـاقط لأدنى. لقـد تـم الربـط غالبًـا بـين اقتصاديـات التسـاقط وبـين السياسـات الاقتصاديـة فى عهـد «ريجـان» (الريجانيـة) وفيـما بعـد تـم توصيـف فكـرة التسـاقط باعتبارهـا محـور اقتصاديـات جانـب العـرض Supply- side economics (Jane McGrath, 2014).

وفقـا للاقتصـادى الشـهير كينيـث جالبريـث فقـد جـرت مـن قبـل محاولـة توصيـف اقتصاديـات التسـاقط فى الولايـات المتحـدة فى 1890 (نهايـة القـرن التاسـع عـشر) تحـت مسـمى «نظريـة الحصـان والعصفـور» ويشـير إلى أن اقتصاديـات جانـب العـرض هـى مجـرد غطـاء لمنهـج التسـاقط فى السياسـة الاقتصاديـة، وتشـبه الحـال عندمـا يتـم تغذيـة الحصـان بمزيـد مـن العلـف (الشـوفان) فـإن بعضًـا مـن فضلاتـه سـيصل - عـبر الطريـق - إلى العصافـير!! والواقـع أن الاقتصاديـات الكينزيـة - ومـا يتصـل بهـا مـن نظريـات أخـرى - تنتقـد تخفيـض الضريبـة عـلى الأغنيـاء، وانتظـار تسـاقط عوائـد النمـو عـلى غيرهـم فى الفئـات الأدنى، وتعتقـد أن تخفيـض الضرائـب عـلى الفئـات الأقـل دخـلا، سـيكون محفـزًا اقتصاديًـا أفضـل. كـما هـو معـروف تفضـل الكينزيـة اتبـاع سياسـة ماليـة موجهـة للاقتصـاد ككل، وليـس لفئـة اقتصاديـة / اجتماعيـة بعينهـا (Wikipedia, 2014).

والحقيقـة أن تاريـخ واسـتخدام هـذا المفهـوم ملتبـس بدرجـة كبـيرة. ففـى 1986 أشـار المرشـح الديمقراطـى للرئاسـة الأمريكيـة ضمـن انتقـاده للفكـرة بقولـه «تكمـن وجهـة نظـر الديمقراطيـين فى أنـه عندمـا يتـم التشريـع لجعـل الجميـع أكـثر رفاهـة، سـتجد هـذه الرفاهيـة طريقهـا صعـودًا مـن خـلال كل طبقـة ستسـتفيد منهـا. ويسـجل قامـوس the Merriam Webster أن أول اسـتخدام معـروف «للتسـاقط» كصفـة ترتبـط بمبـدأ أو نظريـة التسـاقط كان فى 1944 بينـما كان أول اسـتخدام معـروف لنظريـة التسـاقط فى 1954.

لقـد كانـت فكـرة التسـاقط محـلًا للانتقـاد - بـل والسـخرية فى بعـض الأحيـان - مـن الرؤسـاء الأمريكيـين مـن الحـزب الديمقراطـى. ذات مـرة قـال الرئيـس لينـدون جونسـون «أن الجمهوريـين لا يعرفـون ببسـاطة كيـف يديـرون الاقتصـاد، إنهـم يَشْـغَلوُن أنفسـهم بتفعيـل نظريـة التسـاقط،

أى إعطاء الشركات الأغنى أكبر إعفاءات». فى المقابل أنكر أحد الشيوخ اللجوء إلى هذه النظرية المزعومة نافيًا أن يكون أى من الرئيسين ريجان وبوش عن الجمهوريين قد روج أو استخدام مقولة تساقط الثمار وأكد أن المرء يمكنه الزعم بأن فكرة التساقط ليس لها معنى (Wikipedia, 2014).

يزعم البعض أن الساسة الديمقراطيين هم من ابتدعوا الفكرة ومسماها لشن الهجوم على سياسة تخفيض الضرائب على الأغنياء ولإشاعة القناعة بأن زيادة الضرائب وتوسع دور الحكومة هو الطريق لزيادة الرفاهية والتقدم الاقتصادى.

ويقتطف أحد الكتاب قول باراك أوباما أمام مؤيديه «ومع انتشار أيديولوجية تساقط الثمار انخفضت الضرائب على الأغنياء، بينما سمح للاستثمار أن ينخفض فى المجالات التى تجعلنا جميعًا أغنى، مثل إنشاء المدارس والبنية الأساسية» (George Leef, 2013).

ينتقد الكاتب الفكرة والمُسَمَّى، ففى مجتمع واقتصاد حر لا تتساقط الثروة إلى أدنى ولا إلى أعلى. الثروة، حسب قوله، «تُكْتَسَب». ويدافع عن حرية السوق وعدم التدخل الزائد من جانب الحكومة ويردد الزعم بأن تخفيض الضرائب فى عهد إدارة ريجان زادت من موارد دافعى الضرائب، وأتاحت أمامهم الفرص للتوسع فى النشاط، ومن ثم كانت النتيجة هى زيادة كبيرة فى الإنتاج والتشغيل. زيادة الثروة لم تتساقط على أحد ولكن مناخ الحرية الاقتصادية مَكَّنَ كل الأمريكيين من اكتساب «دخل» أكبر، وبعض ممن كانوا فقراء وجدوا عملاً، وتلقوا أجورًا أفضل، بعضهم ادخروا أموالاً واستثمروا فى بدء نشاط خاص بهم. تدفقت الدخول عليهم ولم تتساقط، لقد تم اكتسابها». (George Leef, 2013).

الفلسفة التى تستند إليها فكرة «التساقط إلى أدني» تتعلق بالأثر الذى يُتَوَقَّعُ أن يحققه للاقتصاد تعديل السياسة الضريبية. ولعل هذا التأثير موضع اتفاق كامل بين الاقتصاديين ولكن اختلافهم ينصب على طبيعة واتجاه السياسة الضريبية المناسبة. وفكرة التساقط تمثل أحد التصورات لتأثير تخفيض الضرائب فى حفز النمو الاقتصادى. وبصفة عامة تستند «نظرية التساقط» إلى أن تخفيض العبء الضريبى على الشرائح العليا ستزيد من الدخل المتاح للأغنياء، مما يتيح لهم استثمار هذه الأموال الإضافية فى أنشطة اقتصادية منتجة، وهو ما ينعكس على

ارتفاع النمو الاقتصادى وزيادة الناتج المحلى. ومن ثم زيادة الإيرادات الضريبية التى سيدفعها هؤلاء المستفيدين مباشرة من تغيير السياسة الضريبية، وأولئك الذين شملهم التوسع فى النشاط الاقتصادى، وهم غالبًا من فئات الدخل الأدنى (Aghion F. and Bolton P., 1997).

يستند المؤيدون والمعارضون لفكرة التساقط إلى قوانين العرض والطلب، لكن لكل منهم مَدْخَله. عندما يتعرض الاقتصاد لحالة الانكماش والركود، يرى البعض ضرورة أن تتدخل الحكومة بجهودها لزيادة العرض (الإنتاج والناتج)، بينما يرى آخرون أنه على العكس يجب أن تشجع الحكومة الطلب الاستهلاكى. علينا أن نتذكر أن وجهة النظر الأولى تجد مرجعها فيما عُرِفَ بقانون ساى Say's Law (الاقتصادى الفرنسى الشهير فى القرن التاسع عشر Jean - Baptist Say) العرض يخلق الطلب المساوى له، والسبيل إلى حفز النمو الاقتصادى يكمن فى زيادة الإنتاج، وستتبع ذلك زيادة الطلب. بعد قرن من الزمان، تحول التيار إلى الاتجاه العكسى. ففى غمار الكساد العظيم فى الثلاثينيات من القرن العشرين قدم اللورد كينز إلى الساحة الاقتصادية مفاهيم مغايرة مثل فائض الإنتاج، ونقص الطلب، ومن ثم اقترح سياسات تعمل على زيادة الطلب أولاً، وليس زيادة الإنتاج. أى أن الحكومات عليها أن تحفز الطلب الاستهلاكى، وليس الإمكانيات الإنتاجية لأصحاب الأعمال. وعندما يزيد طلب المستهلكين سيؤدى ذلك إلى خلق الوظائف وزيادة الإنتاج. رؤية كينز ونظرية الطلب الفعال effective demand استوجبت تعديل كل من السياسة النقدية (أسعار الفائدة، والعرض النقدى) والسياسة المالية (الإنفاق الحكومى والضرائب) لزيادة الطلب. لقد انطوت هذه السياسة على زيادة الضرائب على الأغنياء، وتخفيضها على الفئات منخفضة الدخل. ومن ثم سيتجه هؤلاء إلى زيادة الإنفاق والطلب على استهلاك العرض الزائد (فائض العرض) من السلع، والذى كان سبب عدم الوصول إلى التشغيل الكامل. فى السبعينيات، بعد أن ظلت الكينزية هى الفلسفة السائدة فى الولايات المتحدة (والاقتصادات الرأسمالية عمومًا) برزت أفكار «تساقط ثمار النمو» على يد بعض الاقتصاديين الذين عادوا إلى مبادئ قانون ساى. (Jane McGrath, 2014).

هناك اعتقاد واسع أن تراكم الثروة بواسطة الأغنياء هو أمر مفيد، لأن زيادة ثروة الأغنياء سوف تتساقط عوائدها إلى الفقراء. وقد حاول البعض الوقوف على تلك الآلية التى يتحقق من خلالها هذا التساقط. وتركز هذه الآلية على الاقتراض والإقراض فى سوق المال،

حيث يعنى تزايد تراكم رأس المال (المدخرات) فى الاقتصاد أن أموالاً أكثر ستصبح متاحة أمام «الفقراء» لأغراض الاستثمار، وسيؤدى هذا بدوره إلى أن يصبحوا «أغنياء» [ما يسمى «عقد قرض» يمكن اعتباره أيضًا «عقد عمل» / تشغيل، كما أن سوق رأس المال يمكن اعتبارها كسوق العمل]. ومن المهم إلقاء الضوء على هذا التفسير،لأنه - من الناحية التطبيقية - يكون التساقط مهمًا وربما أكثر أهمية فى سوق العمل.

من خلال هذا التحليل يتوصل الباحث إلى أنه على الرغم من «تساقط» الثروة من الأغنياء إلى الفقراء مما يؤدى إلى توزيع (مستقر) متوازن للثروة فى ظل معدلات مرتفعة نسبيًا للتراكم الرأسمالى يبقى من الممكن - كذلك - استخدام سياسات إعادة التوزيع، من أجل زيادة الكفاءة الاقتصادية فى الأجل الطويل. وبعبارة أخرى، لا تكفى آلية التساقط وحدها لضمان الوصول إلى التوزيع الكفؤ للموارد. أما لماذا تؤدى إعادة التوزيع إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية، فذلك لأن إعادة التوزيع تعنى تقليل حاجة الفقراء إلى الاقتراض من أجل الاستثمار، وتقل التشوهات فى (الطلب) والحوافز لتعظيم الأرباح. وهكذا تؤدى إعادة التوزيع إلى زيادة كفاءة الاقتصاد، لأنها تؤدى إلى عدالة أكثر فى توزيع الفرص، وتسريع عملية التساقط. بالإضافة إلى ذلك فوفقًا لهذا النموذج سيكون الأثر محدودًا (مؤقتًا) عندما تتم إعادة التوزيع لمرة واحدة. ولكن لتحقيق كفاءة اقتصادية دائمة يلزم اتخاذ سياسات مستمرة لإعادة التوزيع. ويعود ذلك إلى أن الحاجة إلى إعادة التوزيع تثور بسبب وجود «مشكلة الحافز».

ما هو المنطق وراء اقتصاديات تساقط ثمار النمو؟

لماذا يعتقد اقتصاديو «تساقط ثمار النمو» أن تخفيض الضرائب على الأثرياء يؤدى إلى زيادة الناتج (والتوسع فى النشاط الاقتصادى)؟ ثمة أساس فكرى تستند إليه اقتصاديات تساقط العائد وجانب العرض يتمثل فى فكرة منحنى لافرlaffer، التى تذهب إلى أن تخفيض الضرائب ينعش الاقتصاد. إذ إن تخفيض الضرائب يتسم بارتفاع أثر المضاعف multiplier effect. فمع مرور الوقت يحفز خفض الضرائب نشاط الأعمال والتشغيل الإضافى بما ينعكس واقعيًا فى تعويض انخفاض إيرادات الحكومة التى ترتبت على انخفاض الضرائب: فالقاعدة الضريبية تكون قد اتسعت. يمكن تفسير الأمر إذن باعتقاد البعض أن تخفيض الضرائب على

الأثريـاء يـؤدى إلى زيـادة الإيـرادات الضريبيـة لصالـح ميزانيـة الحكومـة. فكـما يـرى آرثـر لافـر (Arthur laffer)، الـذى يشـير إلى بعـض أفـكار الفيلسـوف ابـن خلـدون - فى القـرن الرابـع عـشر - وإلى الاقتصاديات الكينزيـة، فـإن معـدلات الضرائـب، والإيـرادات لا يتناسـبان طرديًـا، بـل تأخـذ علاقتهـما شـكل المنحنـى الناقـوسى، وليسـت علاقـة خطيـة (JaneMcGrath, 2014). ويبـين منحنـى لافـر- كـما يظهـر فى الشـكل (11) - أن الإيـرادات مـن الضرائـب سـتنعدم (سـتكون صفـر) عندمـا يكـون معـدل الضريبـة صفـر أو 100 %. ربمـا نتفـق جميعًـا عـلى ذلـك، ولكـن مـاذا بـين هذيـن الحديـن ؟ عندمـا تكـون معـدلات الضريبـة مرتفعـة جـدًا فـإن هـذا يثبـط الهمـة للعمـل، وسـتكون الإيـرادات مـن ثـم ضعيفـة ويصبـح المـدى الـذى ترتفـع فيـه معـدلات الضريبـة إلى الحـد الـذى يحقـق أعـلى إيـرادات ضريبيـة هـو الحـد المانـع prohibitive وعندمـا تقـع الضرائـب فى منطقـة الحـد المانـع يـؤدى تخفيـض الضريبـة إلى الزيـادة فى الإيـرادات الضريبيـة، كـما يـرى لافـر. لا يعنـى ذلـك أن المعـدل الأمثـل للضريبـة هـو50 % وإنمـا سـيتوقف ذلـك عـلى دافعـى الضرائـب.

بنـى بعـض الاقتصاديـين قناعتهـم بفكـرة تسـاقط ثمـار النمـو إلى أدنى عـلى منطـق منحنـى لافـر، وفى ضـوء قانـون سـاى فى آن واحـد. فـإذا كان منحنـى لافـر صحيحًـا وواقعيًـا، سـيؤدى تخفيـض الضرائـب عـلى الأثريـاء إلى تشـجيع الاسـتثمار والإنتـاج وانطـلاق النشـاط الاقتصـادى. ووفقـا لهـذا فـإن الاقتصـاد يعمـل حسـب آليـة حفـز جانـب العـرض أكـثر مـما يسـتجيب لجانـب الطلـب، حتـى يمكـن تحقيـق الرفـاه الاقتصـادى. ومـن ثـم فـإن الخـروج مـن حـد المنـع والضرائـب المرتفعـة عـلى أصحـاب الأعـمال سـيحفز النشـاط الاقتصـادى والنمـو لصالـح الجميـع. ومـن خـلال إطـلاق تسـمية اقتصاديـات جانـب العـرض- والتـى اعتبرهـا المؤيـدون أقـل اسـتفزازا واسـتقطابًا - وجـدت فكـرة تسـاقط العائـد روحًـا جديـدة، خاصـة فى الولايـات المتحـدة فى الثمانينيـات.

لا يُعْـوِزُ المنتقديـن لهـذه الفلسـفة ولفكـرة تسـاقط العائـد الحُجَّـة لـكى يصفـوا السياسـيين المؤيديـن لهـا بأنهـم وضعـوا أنفسـهم فى جيـوب أصحـاب الأعـمال الأثريـاء، ويسـخرون مـن سياسـة منـح المزايـا الضريبيـة للأغنيـاء أولًا والتـذرع بالأمـل والصـبر حتـى تجـد بعـض الثـمار طريقهـا إلى الطبقـة العاملـة. يعتـبر المؤيـدون لاقتصاديـات تسـاقط العائـد (جانـب العـرض) أن هـذا توصيـف مخـل وتبسـيط زائـد، وربمـا تفسـير قـاصر. وهـم يعتقـدون أن العائـد مـن المزايـا الضريبيـة الممنوحـة لا تذهـب للأغنيـاء أولًا ولكـن هـذه السياسـة هـى فى صالـح العـمال (المشـتغلين) أولًا. فلديهـم أن

أصحـاب الأعـمال يقومـون بالاسـتثمار لتحقيـق الأربـاح، وعندمـا يدفعـون ضرائـب أقـل يتوسـعون فى النشـاط ويقومـون بتشـغيل عمالـة جديـدة، ويدفعـون لهـا الأجـور حتـى قبـل أن يبيعـوا منتجاتهـم، ويحقـون دخـلا جديـدًا. ومـؤدى نظريتهـم أن العـمال يحصلـون عـلى العائـد مباشرة بفضـل المزايـا التـى حصـل عليهـا أصحـاب الأعـمال.



الشكل (13) منحنى لافر

المصدر: Jane McGrath, 2014

هل يجد هذا التصور التطبيق فى الواقع العملى؟

خَرَجْـتُ مـن المطبـخ الـوزارى، ولم أغلـق ملـف إهتمامـى بقضايـا التنميـة وعدالـة توزيـع الدخـل، ومكافحـة الفقـر. ومؤخـرًا دلَفْـتُ إلى الشـبكة العنكبوتيـة لأتفحـص الجديـد فيـما يكتـب حـول بعـض هـذه القضايـا. ولفـت انتباهـى أن جـدلًا مشـابهًا مثـار، ليـس فى بلـدان فقـيرة أو متوسـطة الدخـل ولكـن فى أكـبر الاقتصـادات، وهـو الاقتصـاد الأمريـكى. ويشـير كاتـب إحـدى المقـالات Thomas Sowell إلى أن حاكـم ولايـة نيويـورك أدان فى خطـاب توليـه منصبـه، أولئـك النـاس فى أقـصى اليمـين الذيـن واصلـوا الحديـث عـن مزايـا «اقتصاديـات التسـاقط إلى أدنى»، مُنَوِّهًـا إلى أنهـم يعتقـدون أن التقـدم يكمـن فى أن نعطـى أكـثر للمحظوظـين الأغنيـاء، إذ إنـه بطريقـة مـا سـتجد العوائـد المتحققـة طريقهـا إلى الفئـات الأدنى ليسـتفيد منهـا كل شـخص. يقـول كاتـب المقـال «إنـه

ضمن نطاق الكذبة الكبرى فى عالم السياسة فإن هذا الكلام يقع على رأس القائمة. ربما تنطوى الأكاذيب السياسية على بعض الحقيقة، ولكن فكرة التساقط إلى أدنى كاذبة مائة فى المائة. ولكن حاكم نيويورك أول من أنكر وجود مثل هذه «النظرية». فى 2008 هاجم الرئيس المرشح باراك أوباما ما أطلق عليه «الفلسفة الاقتصادية التى تطالبنا بأن نمنح أكثر وأكثر لهؤلاء الذين يملكون الكثير، ونأمل فى أن يتساقط الرخاء والثراء إلى كل شخص» (Thomas Sowell).

ربما تكون المناسبة الأولى لتطبيق اقتصاديات جانب العرض سابقة على صياغة فكرة «تساقط ثمار النمو». فى الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد الحرب العلمية الأولى ارتفعت ضريبة الدخل على الشرائح العليا من نسبة بسيطة، لا تزيد على 7 % إلى 77 % لمواجهة نفقات الحرب (ربما تقع هذه النسبة فى المدى المانع على منحنى لافر). قامت الإدارة الأمريكية بعد ذلك بتقديم سلسلة من الإعفاءات الضريبية لتخفيف العبء على الأثرياء. رأى البعض أن هذه السياسات أسهمت فى حدوث الكساد العظيم، لكن لافر يشير إلى أن ما تحقق من زيادة فى الإيرادات الضريبية والناتج المحلى الإجمالى والتشغيل كان نتيجة لتخفيض الضرائب. على الرغم من ذلك تعرضت هذه السياسة للانتقاد الشديد وتم التخلى عن توجهاتها مع سياسة العقد الجديد New Deal التى قدمها الرئيس روزفلت، وتستهدف تقدم الاقتصاد الأمريكى من أدنى إلى أعلى، وبدأ تفعيل الاقتصاديات الكينزية (Jane McGrath, 2014).

لقد شهد مجتمع أصحاب الأعمال الذين تمتعوا بمعدلات حدية منخفضة للضرائب فى عشرينيات القرن الماضى زيادة كبيرة فى الضرائب فى العقدين اللاحقين حتى وصلت ذروتها خلال الكساد العظيم وفترة الحرب العالمية الثانية. ولكن مع ولاية الرئيس كيندى الذى كان متعاطفا مع أفكار جانب العرض برزت مرة جديدة فكرة تخفيض الضرائب على الأغنياء (لم تطبق فعليا إلا بعد اغتياله) وتباينت أراء الاقتصاديين حول الأثار الإيجابية والسلبية لهذه السياسة. لم تلجأ أى من الإدارات الأمريكية قبل ريجان لتفعيل نظرية يقتصاديات العرض. وقد اعتُبرت الاقتصاديات الريجانيةReganomics نموذجًا وأصبحت مرادفًا لاقتصاديات العرض وتساقط العائد. ظلت هذه النظرية محلاً للجدل وانتُقدت سياسة جورج بوش لتخفيض الضرائب. ولكن اقتصاديين وسياسيين من بينهم الرئيس باراك أوباما اعتبروا أنها فاشلة، ونجح أوباما فى كسب مؤازرة الكثيرين لسياسته فى زيادة الضرائب على الأغنياء وتخفيض أعبائها

على شرائح الدخل المنخفضة. وفى 2008 كان الرأى العام الأمريكى قد تحول بعيدًا مرة أخرى عن أفكار اقتصاديات العرض.

من خلال الجدل المثار دوما حول فكرة «تساقط الثمار» تبدو قناعات مؤيديها بأن المحرك السياسى لعملية النمو الاقتصادى هم الأشخاص الناجحون من أصحاب الأعمال، المستثمرون والمدخرون. ويلعب الدخل الإضافى الذى يوفره لهم تخفيض الضرائب دورًا مهمًّا فى التوسع فى نشاط الشركات القائمة والاستثمار فى أنشطة أخرى أو الإضافة إلى المدخرات التى يمكن أن تستخدم فى الإقراض للأعمال، وهكذا. الافتراض الثانى الذى تتبناه أفكار «تساقط الثمار» يتمثل فى أن أول ما يقوم به أصحاب الأعمال هو استخدام الدخل الإضافى فى تشغيل عمالة إضافية، ويقوم العمال بإنفاق أجورهم، مما يزيد الطلب ويدفع النمو الاقتصادى. وكذلك تستند فكرة تساقط العائد وتمتزج مع نظرية اقتصاديات جانب العرض التى تَنْحَى الطريق ذاته فى أن تخفيض الضرائب (على أصحاب الأعمال والعمال) سوف تنعكس فى زيادة النمو الاقتصادى. سيقوم أصحاب الأعمال بالاستثمار، كما تقضى فكرة تساقط العائد، ولكن العمال أيضا سيقومون بإنفاق الأجور الإضافية، مما يحفز الطلب الاستهلاكى. وبهذا المعنى يرى البعض أن اقتصاديات «تساقط الثمار» هى أوسع نطاقًا من نظرية اقتصاد العرض، لأنها تعتبر أن أنواعًا محددة من الضرائب: على الشركات، المكاسب الرأسمالية، المدخرات، تعمل بشكل أفضل من تخفيض الضرائب العامة.

ويبقى مع ذلك السؤال حول مدى واقعية فكرة تساقط ثمار النمو فى الأحوال التى تم خلالها إتباع سياسة تخفيض الضرائب. لم يمكن إرجاع التحسن فى الأداء الاقتصادى إلى هذه السياسة وحدها. وعلى سبيل المثال عندما قامت إدارة ريجان بتخفيض الضرائب تمت كذلك زيادة الإنفاق الحكومى بنسبه 2.5 سنويًّا لتمويل الحرب فى فيتنام، ودعم جهود ريجان لإسقاط الاتحاد السوفييتى وإنهاء الحرب الباردة. ومن هنا ضاعف ريجان الدّين الاتحادى ثلاثة أضعاف من 997 مليون دولار فى 1981 إلى 2.85 تريليون دولار فى 1989. وحيث إن الإنفاق الحكومى يحفز النمو أيضا فإنه لا يمكن الزعم بأن اقتصاديات تساقط العائد قد تم اختبارها (Kimberly Amadeo).

والمثال الآخر الذى يسوقه الباحثون يتصل بمحاولة الرئيس بوش لإنهاء الركود فى 2001 عن طريق تخفيض الضرائب على الدخل. انتهى الانكماش فى نوفمبر من ذلك العام، بينما ارتفعت البطالة إلى 6 %. ثم قامت الإدارة الأمريكية بتخفيض ضرائب الأعمال فى2003، وبدا حينها أن تخفيض الضرائب قد حقق نتيجة، لكن على الجانب الآخر كان الاحتياطى الفيدرالى قد خفض الفائدة من 6 % إلى 1 % خلال الفترة نفسها، ولم يظهر ما إذا كان تخفيض الضرائب أم إجراءات تحفيزية أخرى أدت إلى تنشيط الاقتصاد. ينحصر هذا كله فى نطاق تحفيز الاقتصاد فهل حدث التساقط لأدنى؟ هل أسهمت سياسة تخفيض الضرائب فى عهد ريجان فى زيادة مستويات دخل الفئات الأدنى؟ فى الفترة من 1979 إلى 2005 ارتفع دخل الأسر بعد الضرائب بنسبه 6 % لشريحة الخمس الأدنى من السكان، بينما زاد دخل شريحة الخمس الأعلى بنسبه 80 %. وفى الوقت نفسه تضاعف ثلاث مرات (زاد إلى ثلاثة أضعاف) دخل أغنى 1 % من السكان. ما يعنيه ذلك هو أنه بدلاً من تساقط العائد إلى الفئات الأدنى فقد تصاعد القسط الأكبر من الرفاه إلى الأثرياء (Kimberly Amadeo).

الجزء الثانى

النمو الاقتصادى

وتوزيع الدخل فى مصر

مقدِّمة

كان القصد - فى الجزء الأول من هذه الدراسة- من مراجعة الفكر الاقتصادى وأدبيات التنمية التى تناولت مسألة توزيع الدخل والثروة هو استكشاف الأسس والقواعد الحاكمة لتحديد نمط التوزيع والعوامل التى تؤدى إلى التغير فى التوزيع المطلق والنسبى للدخل بين عناصر الإنتاج والفئات الاجتماعية. ولعل ما أوضحته هذه المراجعة يشير إلى عجز النظرية الاقتصادية عن تقرير قوانين قاطعة لمسار التطور فى توزيع الدخل والعلاقة - عبر الزمن فى المدى المتوسط والبعيد - بين توزيع الدخل من ناحية والأداء الاقتصادى من ناحية ثانية. رأينا فى كثير من الدراسات أن النتائج التطبيقية لم تجئ على النحو الذى يؤكد صحة النظرية. ولكن نجحت - فى نفس الوقت - دراسات فى تفسير التطورات بعد حدوثها على ضوء النظريات وليس حسب ما كانت تتنبأ به. لم تكن الدراسات معنية على أية حال بمراجعة النظريات وتقييمها، بل اختبار ما تشير إليه البيانات الفعلية من توسع (أو تراجع) الفجوة بين الدخول عندما يتسارع معدل النمو الاقتصادى، وكذلك ما إذا كان التفاوت فى التوزيع (للدخل أو الثروة) ضاراً بالنمو. ومن ثم أصبحت الدراسات محكومة بمدى وفرة وجودة البيانات. ولهذا لم تتوصل الدراسات التى حاولت بحث هذه القضايا فى مجموعة دول إلى نتائج حاسمة، فاهتم بعضها بتحليل الوضع فى اقتصاد بعينه.

سينحو بحثنا هذا المنحى فى محاولة للإجابة عن الأسئلة التى أمكن استخلاصها من الجزء الأول. لقد كانت المسألة التى أثارت الاهتمام منذ منتصف الخمسينيات تتعلق بافتراض ميل فجوة توزيع الدخل إلى الزيادة عندما تبدأ التنمية من خلال انتقال فائض العمالة من الزراعة إلى الصناعة. توقع آرثر لويس A. Lewis أن يكون هذا هو النموذج الذى تشهده مصر، فهل صَدّق الواقع رؤيته؟ ربما كانت ملامح نموذج لويس بادية فى مصر فى خمسينيات القرن الماضى، ولكن مصر شهدت منذ ذلك الوقت تحولات عميقة فى كل الاتجاهات. تحولت مصر من الملكية إلى

الجمهورية، من الرأسمالية الخاصة إلى الاشتراكية والقطاع العام، ثم إلى الانفتاح والرأسماليين الجدد، وبعد ذلك جرت محاولات إصلاح اقتصادى والإسراع بالنمو. لا يخفى أنه فى كل هذه المراحل كانت الحكومات تعلن اهتمامها «بالأبعاد الاجتماعية» للتنمية، واتخذت بعض الإجراءات التى تعكس ذلك. إلى أى مدى نجحت السياسات فى تحقيق ذلك؟ هل تعانى مصر سوء توزيع الدخل أم مشكلة الفقر؟ هل كان النمو الاقتصادى يحقق زيادة فى فرص العمل والتشغيل؟ ما طبيعة العلاقة فى الاقتصاد المصرى بين النمو وصورة توزيع الدخل؟ من كان يستفيد من ارتفاع معدلات النمو وهل تؤدى السياسة المالية إلى مستوى أفضل للنمو والتوزيع؟

وتجدر ملاحظة أن مَحَطّ التركيز فى البحث هو الدخل (بمفهومه النقدى المحدد) ومؤشرات التفاوت والمساواة فى توزيع هذا الدخل. ومن ثم لا ينصرف البحث إلى مناقشة وتحليل العدالة (المساواة) فى إتاحة الفرص equal opportunities . نُفَسّرُ ذلك بعدة أمور بسيطة. من ناحية، يُعَد الدخل هو المقياس الجامع للتعبير عن مستوى المعيشة (الرفاه) للفرد والأسرة، بغض النظر عن أية تحفظات منهجية أو قياسية ترد على مفهوم الدخل أو بديله المتمثل فى الإنفاق على الاستهلاك (consumption). ومن ناحية أخرى، يتوقف الحصول على الفرصة فى التعليم أو الرعاية الصحية على قدرة طالب الخدمة affordability على الوصول إليها، وليس مجرد إتاحتها. وفوق ذلك، تتحمل السياسة العامة، وليس قرارات المستهلكين، توفير المرافق والبنية الأساسية التى تقدم الخدمات الاجتماعية بالجودة الكافية، بالإضافة إلى مسئوليتها عن تنشيط سوق العمل، والتدريب التأهيلى لقوة العمل.

لم يكن من بين أهداف هذه الدراسة الفحص الإحصائى المدقق للبيانات والمؤشرات المستخدمة، إذ أن غالبيتها ورد فى دراسات وتقارير منشورة. ومن ثم لا يجوز التعلل بقصور أو نقص أو ضعف الثقة فى البيانات لتبرير عدم استخلاص رأى واضح فيما طرحته الدراسات من أسئلة.

فى الأخير، يلزم التنويه إلى أن المسألة محل البحث، وهى تتعلق بالتفاوتات فى توزيع الدخل القومى وبمن يستفيد أكثر من زيادة هذا الدخل، ليست اقتصادية محضة، بل هى فى أقل الأحوال ضمن إطار الاقتصاد السياسى. وعلى الرغم من ذلك لم يكن صعباً التحلل من أية تحيزات فكرية مسبقة، والالتزام فقط بمعايير التحليل الاقتصادى الرصين.

الفصل السادس

هل تُفَسِّر النظرية الاقتصادية

نمط توزيع الدخل فى مصر 1954 - 1974



الفصل السادس

هل تُفَسِّر النظرية الاقتصادية نمط توزيع الدخل فى مصر 1954 - 1974

1-6 نموذج لويس وواقع الزراعة المصرية

اعْتُبِرَت مصر مثالا للحالة الكلاسيكية لاقتصاد يتسم بوجود بطالة واسعة فى الزراعة. وصلت بعض التقديرات إلى معدل للبطالة يتراوح بين 20 % إلى 50 % (!!) رغم أن المفاهيم وأساليب التقدير إما غائبة أو غير كافية. ولكن ظهرت من ناحية أخرى دلالات تشير إلى النقيض من ذلك. والواقع أن مناقشة مشكلة البطالة فى الزراعة تهتم بالباعث الاقتصادى الذى يزيد العائد على الاقتصاد عندما يتم سحب العمالة الزائدة من قطاع الزراعة، وتوفير عمل منتج لها فى قطاعات أخرى. والقاعدة هى أنه عند ما يتزايد باستمرار عدد المشتغلين على مساحة محددة، ستتجه الإنتاجية الحدية للعامل الإضافى إلى الانخفاض حتى تبلغ الصفر. وكما توصل (Mead, 1967) - من خلال مناقشة مستفيضة لمدخلات النشاط الزراعى - فليس هناك ما يشكل برهانا أو حتى يؤيد الافتراض بأن الإنتاجية الحدية للعامل قد انخفضت إلى الصفر فى الزراعة المصرية فى 1960، كما فحص التقديرات لوجود عمالة زائدة فى الزراعة ليخلص إلى أن الدراسة تقدم تأييداً لمن يُقَدِّرَوَن أنه توجد نسبة ضئيلة (أو لا توجد على الإطلاق) من فائض قوة العمل الزراعية فى مصر. والأكثر من هذا فإنه على ضوء الثبات النسبى للأجور الحقيقية (وهو ما قد نتوقعه عند وجود فائض ملموس فى قوة العمل الزراعية)، تؤكد دراسة هانسن (التى يشير إليها ميد) أن هذا الاستقرار النسبى فى الأجور الحقيقية فى الزراعة ليس دليلاً - فى حد ذاته على وجود بطالة مقنعة، وسيادة أجر الكفاف. ويحاول ميد - فى النهاية -

أن يزيل التناقض بين نتائج الدراسات المختلفة، بالتركيز على استخلاصين هامين، فمن ناحية كانت سوق العمل تواجه الاختناق tightening بالنسبة للعمل بأجر، ولكن - من ناحية أخرى - فإن هذا الضغط على السوق المقصور على العاملين بأجر، يترك بطالة مقنعة كبيرة فى أوساط المزارع العائلية.

لقد كان واضحا أن عملية التحضر وتوسع التشغيل فى القطاعات غير الزراعية قد استمرت بمعدلات سريعة خلال السنوات الأولى من عقد الستينيات. ولكن إلى أى حد تم ذلك، هى مسألة تخضع للحدس والتخمين، وربما ساعدت البيانات التى كانت متاحة فى إظهار بعض المؤشرات المهمة. فخلال الفترة 47 - 1960 زادت العمالة غير الزراعية بمعدل 2.8 % سنويًّا، وقد ارتفع المعدل إلى 4.5 % خلال سنوات الستينيات، مما أدى إلى استيعاب كل الزيادة فى الداخلين الجدد إلى قوة العمل، وبقاء العمالة الزراعية ثابتة نسبيا.

يبدو أنه قد أسيء تفسير مشكلة التشغيل فى مصر باعتبارها مشكلة بطالة مقنعة فى الزراعة. ولكن ثمة من اعترض بقناعة على هذه النظرة. إذ تفيد الدلائل - من سلوك معدلات الأجور الزراعية - أنها مرتبطة بالناتج الحدى للعمل. لا تتوافق نظرية أجر الكفاف مع الحقائق، التى تنطبق على حالة البطالة المقنعة، فقد وجد هانسن ومرزوق (Hansen and Marzouk, 1965) أن الأجر الحقيقى فى الزراعة يميل إلى التقلب بين موسم وآخر، وبين سنة وأخرى. ولا تكشف إحصاءات ساعات العمل فى عام 1964، عن وجود بطالة ملموسة (واسعة) خلال شهور النشاط المرتفع (مثل موسم الحصاد)، مما يعنى أن البطالة الدائمة ليست ظاهرة مهمة. البطالة الموسمية - على أى حال- هى سمة للزراعة المصرية مثل غيرها فى بعض البلدان.

إن غياب البطالة المقنعة - فى تعريفها المحدد بوصول الإنتاجية الحدية إلى الصفر - لا يعنى بالضرورة أنه لا يوجد فائض عمالة فى الزراعة. فنظام الزراعة المصرية يتسم بازدواجية هيكله. ويشير مابرو إلى أن الدلائل على وجود فائض من العمالة العائلية فى مصر مثيرة للجدل. فبينما يتوصل البعض إلى أن 25 % من قوة العمل من الذكور تمثل عمالة فائضة (زائدة) حتى فى ذروة العملية الزراعية، فى عام 1961، تشير نتائج بحث بالعينة فى 1964 إلى نتيجة مغايرة

تماما: حالة تشغيل كامل فى ساعات عمل طويلة خلال ذروة الموسم الزراعى، ونقص محدود فى التشغيل خلال فترة عدم النشاط. ويبدو أن التقييم المتحفظ يصل إلى التصور بأن قطاع الزراعة العائلية كان يشهد القليل من فائض العمالة خلال سنوات الستينيات الأولى (Mabro, 1974).

كان لهذا الاستنتاج انعكاسات نظرية مهمة: فهو يرجح - على عكس ما تقول به النظرية الدارجة - أن الزراعة لم يكن لديها دائماَ احتياطى كبير من العمالة (الزائدة عن الحاجة)، كما فى حالة اقتصاد يتسم بفائض العمالة، وعرض غير محدود للعمالة. إن تنظيم الزراعة المصرية لا يُمكِّن من استيعاب العمالة غير المنتجة، ويميل إلى خلق بطالة مفتوحة (صريحة) عندما يفشل الطلب على العمل فى تحقيق توازن السوق عند مستوى أجر الكفاف. ويثير التحليل أمرين على قدر كبير من الأهمية: انسحاب فائض العمالة من الزراعة، الذى تولده باستمرار الزيادة السكانية، وكذلك استيعاب هذا الفائض (من العمالة) فى قطاعات ومجالات أخرى فى الاقتصاد. ويصل مابرو Mabro إلى أن محددات الهجرة لا يلزم ربطها بتفاوتات الأجور بين الحضر والريف واحتمالات الحصول على فرصة عمل. وفى كثير من الأحوال، تلعب العوامل الطاردة من الزراعة إلى جانب مرونة «القطاع غير الرسمى» الدور الأساسى فى عملية الهجرة. كما يرى من ناحية أخرى أن الزراعة ساهمت بقدر محدود فى استيعاب العمالة الجديدة، وذلك بسبب محدودية الموارد (الأرض)، طبيعة النظام الزراعى، انخفاض الإنتاجية، واستخدام تكنولوجيا كثيفة العمل فى المزارع العائلية. لم يوفر التصنيع الحل المطلوب، فعلى الرغم من المعدلات العالية للتراكم الرأسمالى، ونمو الإنتاج، فإن عدد فرص العمل التى تولدت كل سنة - وبقيت لفترة طويلة - كانت محدودة. لقد ابتعدت مصر عن النموذج الذى احتذته الدول المتقدمة: فقد انتقلت مصر من مرحلة هيمنة قطاع الزراعة مباشرة إلى المرحلة الثالثة، التى أصبح فيها نصيب قطاع الخدمات (القطاع الثالث) كبيرًا للغاية، بينما تخطت المرحلة الانتقالية الطويلة التى يفوق فيها النمو الصناعى نظيره فى قطاع الخدمات. وبهذا المعنى فإن الاقتصاد المصرى ابتعد عن نموذج آرثر لويس، حيث يتم إعادة توزيع المشتغلين (العمالة) من الزراعة إلى الصناعة، ويمكن إعادة استيعاب البطالة من الريف (تم ذلك فى الخدمات). والحقيقة أن إعادة توزيع (تسكين) العمالة فى اقتصاد لديه فائض عمالة، هى - إلى حد كبير -

تحويل بؤر الفقر، ونقص التشغيل والإنتاجية المنخفضة فى قطاع أو منطقة جغرافية إلى قطاع أو منطقة أخرى، تعانى المساوئ نفسها.

لعل أحد شروط ثبات (استقرار) الأسعار يمكن أن يتوافر فى سوق العمل. وعلى الرغم من أن مرونة عرض العمل ليست لا نهائية، على النحو المقصود لدى أرثر لويس (من المحتمل أن فائض العمل المطلق فى الزراعة لم يوجد قط فى مصر)، فليس هناك شك فى أن عرض العمل تزايد بسرعة خلال سنوات ما بعد الحرب، إلى الحد الذى لم يمكن لزيادة الطلب أن تؤدى قط إلى نقص حقيقى، وخاصة فى البنود الرئيسية من العمالة (Hansen and Marzouk,1965). لقد اتجهت معدلات الأجور الحكومية إلى الانخفاض بصفة عامة فى سنوات ما بعد الحرب. كما أضافت سياسات الدعم والضرائب إلى صافى الدخل المتاح للفئات منخفضة الدخل. ولهذا فإنه كان من الطبيعى أن تزيد معدلات الأجور النقدية فى القطاع الخاص بدرجة تقل عن الإنتاجية.

فى غمار مناقشة هانسن لشروط نجاح سياسة تشجيع «الصناعة الوليدة»، وضرورة الزيادة المحدودة فى الأجر النقدى، يعاود التذكير بما أدت إليه تقديرات معدلات التشغيل، الأجور، الأسعار من الاستنتاج باتجاه حصة الأجور فى الدخل الصناعى إلى الانخفاض المتواصل، من حوالى 70 % فى 1939 إلى 40 % فى 1952، إلى أكثر قليلا من 31 % فى 1960. وكان يتوقع أنه ربما تكون قد تراجعت النسبة فى 1961، ثم أخذت فى الزيادة فى 61/ 1962 إلى ما يقرب من 35 %، ولكنها مع ذلك بقيت شديدة الانخفاض وفقا لأية معايير معروفة(*).

من الواضح أن انخفاض حصة العمالة والتغير البطىء فى الأجور النقدية مرتبطان، ووراءهما سبب مشترك فى شروط تحديد الأجور. فوفقا للنظرية الدراجة، فى الدول النامية كثيفة السكان، التى تعانى البطالة المقنعة فى الزراعة، يمكن للتوسع الصناعى أن يتحقق دون أن تصحبه أية زيادة - وربما زيادة بسيطة - فى الأجور النقدية (آرثر لويس)

(*) يرى Hansen أن التحول فى التوزيع لصالح «الأرباح» يمثل أهمية خاصة من منظور التنمية؛ لأنها توفر إمكانية «تجريف» الأرباح نحو الشركات الصناعية وتزيد الاستثمارات، ليس فقط بصورة مطلقة ولكن أيضا كنسبة من القيمة المضافة . وقد يمثل هذا آلية يمكن أن ترفع معدل الادخار المحلى لتمويل زيادة الاستثمارات، وبالتالى حفز النمو. ومع ذلك، فإن سياسة توزيع الأرباح فى الشركات الكبيرة الخاصة حالت دون عمل هذه الآلية بالصورة المطلوبة.

وتميـل الدخـول المنخفضـة للعمالـة الزراعيـة إلى تثبيـت مسـتوى الأجـور النقديـة فى الصناعـة عنـد مسـتوى منخفـض أيضـا وقـد يـؤدى التوسـع السريـع فى العمالـة الصناعيـة إلى زيـادة محـددة فى الأجـور النقديـة فى الزراعـة، ولكـن طالمـا بقـى احتياطـى العمالـة فى الزراعـة (وفى الخدمـات العامـة)، فسـتبقى الأجـور الصناعيـة عنـد مسـتواها المنخفـض، وقـد ترتفـع - فى أحسـن الأحوال - ببطء شديد.

ومـن المشـكوك فيـه أن تنطبـق نظريـة فائـض العمالـة الزراعيـة، والعـرض غـير المحـدد للعمـل عـلى مـصر، عـلى الرغـم مـن أن أنصـار هـذه النظريـة كثـيرا مـا يشـيرون إلى مـصر كحالـة نمطيـة لهـذه النظريـة. إذ تشـير الدلائـل المتاحـة إلى وجـود فائـض العمالـة الزراعيـة فقـط فى بعـض المواسـم الزراعيـة (فائـض موسـمى) بينـما لا يمكـن تعويـل التوسـع الصناعـى عـلى وجـود هـذا الفائـض الموسـمى (اللّهـم إلا فى بعـض الصناعـات القائمـة عـلى هـذا التغـير الموسـمى فى العمالـة). ومـع هـذا فـإن عـرض العمـل كان كبـيرًا. فمـع الزيـادة السـكانية بنسـبة 2.5 - 3 %، وركـود العمالـة الزراعيـة (السـكان المشـتغلين بالزراعـة) كان مـن الـضرورى أن تتوسـع الأنشـطة الحضريـة حتـى يمكـن باضطـراد اسـتيعاب الزيـادة السـنوية فى المعـروض مـن العمالـة. بينـما توسـعت قطاعـات الحكومـة، والنقـل، والتشـييد بالفعـل خـلال الخمسـينيات ومنتصـف السـتينيات، لم تَقْـدِر الصناعـة عـلى توظيـف الزيـادة المتبقيـة فى قـوة العمـل. فى الفـترة 57/ 1958 كان هنـاك بطالـة صريحـة (مفتوحـة) فى المناطـق الريفيـة والحضريـة، عـلى حـد سـواء (تقـدر بحـوالى 7 % فى المـدن الكـبرى، 5 % فى المـدن الإقليميـة، و3 % فى القـرى).

وأخـذاً فى الاعتبـار وجـود بطالـة مقنعـة (شـبه مقنعـة under employment) فى الزراعـة، فقـد يبـدو مثـيراً للاسـتغراب ارتفـاع الفـارق بـين متوسـطات الأجـور فى الزراعـة والصناعـة، حيـث بلـغ متوسـط الأجـر فى الصناعـة فى 1959 أكـثر مـن ثلاثـة أمثـال المتوسـط فى الزراعـة (Mead, 1967). وعـلى ضـوء هـذا الارتفـاع الظاهـر فى الأجـور الصناعيـة بالمقارنـة مـع الأجـور الزراعيـة، كان مسـتغربا أن هـذه الحقيقـة لم تدفـع كثـيرا مـن قـوة العمـل الزراعيـة إلى المـدن الكبـيرة، عـلى أمـل أن يطالهـم الحـظ ويجـدون فرصـة عمـل فى قطـاع الصناعـة. ولعـل الأكـثر مدعـاة للاسـتغراب كانـت الزيـادة الملحوظـة فى فـترة 50 - 1954، التـى ارتفعـت خلالهـا الأجـور الصناعيـة بالنسـبة لزيـادة الأسـعار، والأجـور الزراعيـة.

قد يمكن تفسير ذلك بسبب زيادة إنتاجية العامل بمعدلات سريعة، وحصول العمال على نسبة من الأرباح المتزايدة. والواقع أن الإنتاجية الحقيقية ارتفعت بنسبة 40 % خلال الفترة 47 - 1954 كنتيجة لزيادة الاستثمارات الكبيرة فى هذه الفترة. وإلى جانب الزيادة فى أسعار المنتجات الصناعية بنسبة 30 %، يصبح من الواضح أنه كان بمقدور أصحاب الأعمال زيادة الأجور النقدية بنسبة 50 %. وبعبارة أخرى، فإنه على الرغم من هذه الزيادة فى معدلات الأجور فقد بقيت حصة الأجور والمرتبات من القيمة المضافة الصناعية ثابتة خلال هذه الفترة.

جدول (1) نصيب الأجور فى القيمة المضافة

	الأجور (م.جنيه)	القيمةالمضافة(م.ج)	النسبة (%)
1947	21.0	54.2	39
1950	22.7	57.7	39
1954	29.5	74.9	39
1958	33.7	108.4	31
1960	42.2	136.1	31

المصدر: Mead, 1967, table 5.9,

ولم يكن هذا التفسير مقنعا عند Mead، لأنه عندما يوجد فائض عمالة غير ماهرة، تقبل فى مجملها بالعمل عند مستوى الأجر الحقيقى السائد، يكون من الصعب فهم قيام أصحاب الأعمال بزيادة الأجور الحقيقة بنسبة تفوق 40 %، على النحو الذى تم فى هذه الفترة. ارتفعت الإنتاجية الحقيقية للعامل خلال الفترة التالية 54 - 1960 بنسبة 20 % تقريبا. وعند مراعاة بطء ارتفاع الأسعار، تكون قيمة إنتاج العامل قد ارتفعت بنسبة 33 %. ومع ذلك فقد زادت قليلاً معدلات الأجور خلال هذه الفترة بنسبة محدودة (تقترب من الزيادة فى الرقم القياسى لأسعار المستهلك) مما أدى إلى انخفاض واضح فى نصيب الأجور من القيمة المضافة (انظر الجدول 1).

لماذا زادت الأجور الحقيقية بنسبة 35 % فى الفترة 50 - 1954، بينما بقيت بدون تغير تقريباً خلال الفترة التالية؟ يقدم Mead تفسيراً إضافيًّا (غير معتاد)، فهو يرى أن معظم الارتفاع فى معدلات الأجور حدث فى أهم صناعتين، النسيج، والملابس، وهما اللتان انتقلتا إلى تشغيل عمالة بالغة المهارة مرتفعة الأجور، وكذلك زيادة مرتبات الإدارة للمحافظة على التوازن النسبى فى جدول الأجور والمرتبات. الواقع أنه بدلاً من العمل على تحسين الأجور الحقيقية من خلال زيادة الأجور النقدية، مالت الحكومة إلى الإبقاء على انخفاض الأجور النقدية، عن طريق ضغط أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية. وبينما لعبت عوامل العرض والطلب دورها فى تحديد معدلات الأجور فى شركات القطاع الخاص الصناعى (الذى كان يستوعب أكثر من نصف العمالة الصناعية حتى بعد التأميمات) انعكس ذلك بدوره على القرارات الحكومية أيضا. فحتى فى اقتصاد اشتراكى يفضل المديرون توظيف العمالة عند مستوى أجر منخفض قدر الإمكان(*).

فى مواجهة انخفاض نسبة الأجور إلى القيمة المضافة - فى الفترة الثانية - يثور التساؤل عما حدث بالنسبة للأرباح، وما إذا كانت قد أعيد استثمارها بواسطة الشركات للتوسع فى رؤوس أموالها، أم تم توزيعها كعائد على الأسهم. يشير ميد إلى أنه فى 1954 - كانت نسبة التوزيعات فى الأرباح حوالى 60 %، ارتفعت إلى 80 % فى 1959. ومؤدى هذا أن جانباً كبيراً من الأرباح الصناعية التى تحققت نتيجة انخفاض تكلفة العمالة، وارتفاع الأسعار، قد تم استحواذ أصحاب رءوس الأموال عليه فى صورة توزيعات على الأسهم. ويرجع ميد هذا

(*) قد يسود الاعتقاد بأن تفسير انخفاض حصة العمالة فى القيمة المضافة يكمن ببساطة فى زيادة الكثافة الرأسمالية للصناعة المصرية. ولكن ارتفاع الكثافة الرأسمالية لا يؤدى بالضرورة إلى تحول توزيع الدخل نحو زيادة نصيب الأرباح. فقد يصحب ارتفاع الكثافة الرأسمالية انخفاض معدل الربح (العائد على رأس المال)، بدرجة لا تعوض الزيادة فى الكثافة الرأسمالية، مما ينعكس فى ثبات - بل وربما انخفاض - نصيب الأرباح فى القيمة المضافة. وربما يكون هذا هو ما حدث فى معظم الدول المتقدمة (وعكس هذا حدث - فيما يبدو فى العقود الأخيرة كما آثاره بيكيتى). وقد تؤثر الزيادة فى كثافة رأس المال فى توزيع الدخل الصناعى، ولكن يصعب تحديد الاتجاه الذى يأخذه هذا التأثير. (وقد ألمح آرثر لويس إلى أنه فى حالة العرض غير المحدود فى العمل، سيرتفع نصيب الأرباح فى الدخل القومى الإجمالى (القيمة المضافة). وفى دراسة هانسن يناقش نصيب الأجور فى القيمة المضافة الصناعية فقط) (Hansen and Marzouk, 1965).

السلوك إلى خوف أصحاب الشركات من احتمالات التأميم، وأيضا إلى أن هذا السلوك - فى حد ذاته - كان أحد دوافع الحكومة إلى الإسراع بالتأميم للحصول على مصدر لتمويل الموازنة الحكومية.

إلى أى مدى كان يمكن للصناعة أن تساعد فى حل مشكلة الزيادة السكانية؟ على الرغم من الارتفاع الملحوظ فى الإنتاج الصناعى، فإن العمالة الإضافية فى هذا القطاع لم تستوعب سوى أقل من 15 % من الزيادة فى أعداد السكان الذكور (البالغين) خلال الفترة 47 - 1960. وكان التوقع حينذاك أنه لن يحدث تغير ملحوظ فى قدرة الصناعة على استيعاب قوة العمل المتزايدة.

لم تتوفر إذن الشروط التى اقتضتها نظرية آرثر لويس لتحقق نتائج العرض غير المحدود للعمالة الزراعية فى مصر. ومن ثم لم يشهد القطاع الريفى انتقالاً واسعاً للعمالة إلى الصناعة، لأنه لم تكن عملية التصنيع بالحجم أو العمق الذى يسمح باستيعاب الفائض فى العمالة الزراعية إن وجدت، أو حتى من بعض المشتغلين فى المناطق الريفية ذوى الإنتاجية والأجر الأقل. بل فيما يبدو تركت التغيرات فى هيكل الملكية والدخل جراء قوانين الإصلاح الزراعى تأثيرات قوية بين القطاعين: الزراعى/ الريفى من ناحية والصناعى/ الحضرى من ناحية أخرى، مما يكون قد أزاح بعض العوامل الطاردة من الريف المصرى. ولا شك أن تغيراً ملموساً فى توزيع الدخل ومستوى المعيشة قد شهده المجتمع المصرى بداية من الخمسينيات.

2-6 توزيع وإعادة توزيع الدخل

التغيرات فى متوسط الدخل الحقيقى للفئات المختلفة، بالنسبة لبعضها البعض، وكذلك بصورة مطلقة، إلى جانب التغيرات فى الحجم النسبى لكل فئة، تستحق المتابعة فى غمار عملية التنمية الاقتصادية التى تنطوى على النمو الاقتصادى والتغير الهيكلى فى آن واحد. يمكن تصور حالتين متطرفتين: فى واحدة منهما تؤول كل الثمار فى صورة متوسط دخل أعلى لكل الفئات، مع ثبات نسبة كل منها إلى جملة السكان. أما فى الحالة الثانية يبقى ثابتاً متوسط دخل كل فئة، بينما يرتفع حجم الفئات المحظوظة بالنسبة لغيرها من الفئات. يمكن إطلاق وصف

«النموذج العام عند لويس» على الحالة الثانية حيث تسود حالة فائض العمالة، مما يؤدى إلى ارتفاع نسبة القوة العاملة الصناعية إلى نظيرتها فى الزراعة، دونما تغير فى مستوى الأجور الحقيقية. ومن ثم فإن الفائدة الناتجة عن الزيادة - لمرة واحدة فحسب - فى الأجور تؤول إلى العمالة المنتقلة من الزراعة إلى الصناعة، وليس إلى المشتغلين بالفعل فى هذين القطاعين. فى الواقع العملى، يستقر توزيع الدخل عند وضع ما بين هاتين الحالتين المتباعدتين، اللتين يمكن الاعتداد بهما كمرجعية للقياس. وكان مثيراً للاهتمام تحديد موقع الحالة المصرية بالنسبة للطرفين. كما هو معروف، تتعدد العوامل التى تؤثر فى توزيع الدخل، بما يصعب معه حصرها وتدقيق انعكاسات كل منها. لا شك فى دور الثروة (المادية والبشرية). كما أن توزيع الدخل هو نتيجة لقوى السوق التى تعمل فى إطار مؤسسى تحكمه وتحدد قواعده السياسة العامة، وفى مقدمتها السياسة الاقتصادية (التغير فى محددات العرض والطلب، درجة تنافسية السوق، الإنتاجية، الزيادة السكانية، الهجرة ..إلخ، سياسات الدخل، الأسعار، التشغيل، والفائدة..). وقد حال غياب البيانات عن فترات مختلفة دون تركيب منحنى لورنز لتوزيع الدخل وحساب معاملات جينى حتى يمكن التعرف على من استفادوا ومن أضيروا من جراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه الفترات. توقعت نظرية التنمية، المستندة إلى انتقال فائض العمالة من الزراعة منخفضة الإنتاجية إلى قطاع الصناعة ذات الإنتاجية المرتفعة، تزايد فجوة التوزيع ليس فقط بين العاملين فى القطاعين ولكن فيما بين العمالة الماهرة وغيرها فى الصناعات ذاتها. ومع غض النظر عن نطباق النظرية من عدمه على الأحوال المصرية فى الخمسينيات ربما يُعينُنا فهم التغيرات التى لحقت بنمط توزيع الثروة والدخل على اختبار إضافى لأحد انعكاسات النظرية، وهو ما سنقوم به على النحو التالى.

6-2-1 توزيع الدخل من الزراعة المصرية:

انخفضت مساهمة القطاع الزراعى فى الدخل القومى من 40 % فى 45 - 1947، إلى 30 % فى سنة 1954، وبقيت هذه النسبة حتى 1960، ثم أخذت فى التراجع بعدئذ لتصل إلى 25 % فى منتصف الستينيات (Mead, 1967). وقد جرت محاولات التوزيع بين الأجور والإيجارات، وعائد الملكية (حسب المساحة المنزرعة) على النحو الذى يعكسه الجدول (2). ربما يكون الدخل من العمل قد ظل ثابتاً، نتيجة للزيادة البسيطة فى معدلات الأجور، وانخفاض الطلب

على عمال الزراعة. كما كان انخفاض قيمة الإيجارات وحصتها فى الدخل الزراعى نتيجة لانخفاض إيجار الفدان بنسبة 25 % (بعد قانون الإصلاح الزراعى)، إلى جانب انخفاض الأسعار الزراعية. ونتيجة لنقل ملكية ما يقرب من نصف مليون فدان إلى صغار الملاك والمزارعين، وكذلك بسبب انخفاض القيمة الإيجارية، حدث انخفاض شديد فى دخل الملاك الغائبين. وتمثل التغير الواضح فى وضع مجموعة الفئة الوسطى من المزارعين، الذين ارتفعت دخولهم بنسبة 35 %، لتزيد حصتهم فى إجمالى الدخل الزراعى إلى أكثر من 50 %. ولقياس انعكاس هذه التغيرات على مستوى الرفاه (المعيشة) للفئات المختلفة، فقد خلص «ميد» الى أن دخل الفرد، سواء الفقير جداً أو الغنى جداً فى قطاع الزراعة قد انخفض بشدة خلال سنوات الخمسينيات، أما الزيادة بنسبة 35 % فى الدخل النقدى «للطبقة الوسطى» الزراعية، فقد اقترن بزيادة مزدوجة فى أعداد المزارعين، ودخل كل مزارع. وربما يكون الدخل الحقيقى للمزارع من الطبقة الوسطى قد ارتفع - فى المتوسط - بنسبة 10 % خلال عقد الخمسينيات.

جدول (2): توزيع الدخل الزراعى 1950 و 1960

	مليون جنيه		نسبة من الإجمالى (%)	
	1950	1960	1950	1960
الأجور	20	20	5.4	5
الإيجارات	48.3	31.7	13.1	7
باقى الدخل حسب حجم المساحة:				
أقل من 2 فدان	24.1	28.7	6.5	7
2حتى 50 فداناً	160.7	218.1	43.7	52
أكثر من 50 فداناً	114.9	123.5	31.2	29
إجمالى باقى الدخل	299.7	370.3		88
القيمة المضافة الإجمالية	368.0	422.0	100	100

المصدر: Mead, tables 4-11 and 4-12.

فى عـام 59 /1960 كان حـوالى ثلثـى القيمـة المضافـة الزراعيـة يتمثـل فى دخـل الملكيـة، بينـما كان الثلـث المتبقـى يمثـل الأجـور والمرتبـات. ونتيجـة اختـلاط مصـادر الدخـل كان ممكنـا فقـط تحديـد التوزيـع الوظيفـى للدخـل مـن عوامـل الإنتـاج. ولكـن هـذه التقديـرات كانـت ضروريـة لأنهـا تشـير إلى الانخفـاض الشـديد فى نصيـب «العمـل» فى القيمـة المضافـة الزراعيـة. (سـنلاحظ الظاهـرة نفسـها فى الصناعـة المصريـة). وفقـاً لكتـاب مابـرو (Mabro, 1974) ارتفـع متوسـط الدخـل السـنوى لـلأسرة التـى لا تملـك أرض مـن 26 جنيهًـا فى 1950 إلى 59 جنيهًـا فى 1965. وبأخـذ ارتفـاع تكلفـة المعيشـة فى الحسـبان يكـون الدخـل الحقيقـى لـلأسرة قـد زاد بنسـبة 33 % (أى بمعـدل 1.9 % سـنويًّا) ولأن هـذه الأسر التـى لا تملـك أرضـاً للزراعـة، وتعتمـد عـلى العمـل الأجـير قـد انخفـض عددهـا، وعـلى الرغـم مـن الزيـادة فى الدخـل الحقيقـى لـلأسرة، فقـد انخفضـت نسـبة الأجـور مـن 9 % إلى 8 % مـن إجـمالى القيمـة المضافـة الزراعيـة.

ولمحاولـة تقديـر أثـر «الإصـلاح الزراعـى» عـلى توزيـع القيمـة المضافـة بـين المـلاك والمزارعـين توصـل بنـت هانسـن (Hansen and Marzouk, 1965) إلى الصـورة الموضحـة فى الجـدول (3). وتعطـى البيانـات التـى يشـملها الجـدول صـورة تقريبيـة لتوزيـع الدخـل الزراعـى والتغـيرات التـى أدت إليهـا قوانـين الإصـلاح الزراعـى. وكـما هـو واضـح ارتفـع نصيـب المـلاك المزارعـين (الذيـن يزرعـون أرضهـم) مـن 68 إلى 71 % مـن القيمـة المضافـة الإجماليـة. أمـا النتيجـة البـارزة فتتمثـل فى الانخفـاض إلى النصـف تقريبـاً فى حصـة المـلاك الغائبـين وزيـادة حصـة المسـتأجرين بحـوالى الثلـث تقريبـاً (بسـبب تخفيـض الإيجـارات).(*) وتجـدر ملاحظـة أن متوسـط الأجـر الفعـلى كان أقـل مـن الحـد الـذى قررتـه القوانـين (18 قـرش/ يـوم) إذ بلـغ فقـط 12 قرشـاً (للرجـال). ومـن هنـا فقـد اعتقـد البعـض أن الإصـلاح الزراعـى قـد أضر بموقـف المعدمـين (الذيـن لا يملكـون أرضًـا) لأنـه قلـل الطلـب عـلى العمـل الأجـير، بينـما قـد تكـون المشروعـات العامـة قـد زادت قليـلا مـن الطلـب.

(*) تلزم ملاحظة أن الملاك المزارعين والمستأجرين يقومون بدفع الأجور، والفوائد على القروض، والضرائب من حصتهم فى القيمة المضافة.

جدول (3): توزيع القيمة المضافة الزراعية (نسبة من إجمالى القيمة المضافة)

آلت إلى:	«قبل» الإصلاح الزراعى فى 1952	«بعد» الإصلاح الزراعى فى 1952
الملكية الغائبة	18	10
الملكية الفاعلة	68	71
المستأجرون	14	19
الإجمالى	100	100

المصدر: Hansen and Marzouk, (1965), table 4.6.

لقد أوضحت الدراسات أن قطاع الزراعة كان بطىء النمو بالمقارنة بالقطاعات غير الزراعية. وكانت نتيجة ذلك أنه على الرغم من الزيادة الملموسة فى العمالة غير الزراعية، والهجرة الى المدن، وإعادة توزيع الدخل فى القطاع الزراعى نفسه، فإن الدخل الحقيقى للفرد ممن استفادوا من إعادة التوزيع (الذين أمكن وصفهم بالطبقة الوسطى الزراعية) ارتفع بنسبة 10 % فى عقد الخمسينيات، أما بالنسبة لباقى الفئات - الأغنياء جداً، الفقراء جداً، والملاك - فقد انخفض دخلهم الحقيقى. ومن ثم فإن الاستخلاص الواضح يتمثل فى أن التغير الهيكلى وإعادة توزيع الدخل قد ساعد على تخفيف الضغط الذى أحدثته الزيادة السكانية على الدخل فى الريف، ولكن ذلك لم يساعد فى حل مشكلة الفقر فى الريف، وقد يستمر هذا القصور طالما لم تتغير معادلة الموارد الاستخدامات فى الزراعة المصرية (Hansen and Marzouk, 1965).

6-2-2 توزيع الدخل غير الزراعي:

يواجه قياس نصيب عوامل الإنتاج من القيمة المضافة مشكلات متعددة: تقييد الإيجارات الزراعية، إدماج «الأجور المحتسبة» فى دخل المشتغلين لحسابهم والمالكين، دخل الملكية من قناة السويس والبترول. كان نصيب العمل فى القيمة المضافة الصناعية شديد الانخفاض فى 59/1960، فلم يمثل سوى ثلث الدخل من الصناعة (ترتفع النسبة قليلا عند مراعاة احتساب الإهلاك إلى 38 %). وقد لاحظنا وجود الاتجاه نفسه فى قطاع الزراعة، وأن هذا الاتجاه يتناقض

جوهريًّا مع ما هو موجود فى الاقتصادات المتقدمة، حيث من المعتاد أن تمثل الأجور ثلثى الدخل، وتمثل الأرباح الثلث فقط. (يلاحظ كذلك أن الأجور تشتمل على الأجور المحتسبة للملاك، مما يغالى فى حصة العمالة فى القيمة المضافة). والأكثر من هذا، اتجهت نسبة الأجور إلى الانخفاض خلال سنوات الستينيات. وبغض النظر عن بعض التحفظات على التقديرات، فإنها تبين أن نصيب العمالة فى إجمالى الدخل من الصناعة قد انخفض إلى حوالى 32 % فى 1960، بعد أن كان فى مستوى 40 % فى 1952. ويرجع هذا الانخفاض إلى تفاعل تغيرات معدلات الأجر النقدى، الأسعار الصناعية، ومتوسط إنتاجية العمل. فبينما زادت الإنتاجية، والأسعار معًا بحوالى 6 % سنويًّا، زادت الأجور بنسبة 2.7 %، الأمر الذى أدى إلى انخفاض نسبة الأجور فى القيمة المضافة.

جدول (4) نصيب الأجور فى الناتج المحلى والدخل الخاص
فى القطاعات غير الزراعية(%)

السنة	القطاع غير الزراعي	الناتج المحلى بتكلفة العوامل	الدخل الخاص	
			المحلى	شاملاً التحويلات
59/ 1960	53.7	غ. م.	غ. م.	غ. م.
60/ 61 - 64/ 1965	53.2	غ. م.	غ. م.	غ. م.
70/ 71 - 1974	60.3	غ. م.	غ. م.	غ. م.
75/ 1976	52.2	غ. م.	غ. م.	غ. م.
1974	-	42.4	52.9	54.3
1977	45.0	44.1	57.1	61.3
1979	36.9	42.9	58.5	64.8
81/ 1982	42.1	46.3	غ. م.	غ. م.

المصدر: Hansen, 1991, table 1-7.

بصفة عامة يبين الجدول (4) نصيب الأجور ودخل الملكية فى القطاعات غير الزراعية، مع إبراز نسبة الأجور فى الناتج المحلى (مقاسًا بتكلفة العوامل)، وكنسبة من دخل القطاع الخاص (شاملة التحويلات وبعد استبعادها). ويشير الجدول إلى أن نصيب الأجور خارج النشاط الزراعى قد ارتفع بانتظام من 59/ 1960 حتى 70/ 1971 ثم 1974، ثم انخفض فى 75 - 1976. وكانت الزيادة نتيجة لكبر حجم القطاع الحكومى (حيث تمثل الأجور إجمالى القيمة المضافة، ولا توجد أرباح بحكم التعريف فى القطاع)، بينما يفسر هانسن الانخفاض بعد ذلك بأسباب إحصائية غير موثقة!! فى الفترة 1974حتى 1979 بقى نصيب الأجور نسبة ثابتة تقريبا من الناتج المحلى بينما تزايدت بسرعة الأجور إلى الدخل المتحقق محليًا للقطاع الخاص (أى بدون احتساب تحويلات العاملين). ويرجع التباين بين الاتجاهين إلى الزيادة المتسارعة فى إيرادات قناة السويس وعائدات البترول. وعند إدماج تحويلات العاملين يظهر أن نسبة الأجور الى الدخل الخاص قد ارتفعت من 54 % فى عام 1974 إلى 65 % فى 1979، وخلال الثمانينيات انخفضت بوضوح نسبة الأجور إلى إجمالى الناتج المحلى.

يخلص (Hansen, 1991) إلى نتيجة بالغة الدلالة حين يبين أنه فيما يبدو، يميل النمو الاقتصادى - عند ثبات العوامل الأخرى - إلى زيادة المساواة، إلى الحد الذى تتضاءل معه معدلات البطالة. للأسف - كما يرى هانس - أبرز أرثر لويس مصر باعتبارها نموذجاً لبلد يشهد وجود فائض عمالة، وبطالة مقنعة كبيرة. لا ينطبق هذا المفهوم على الحالة المصرية. كاقتصاد زراعى كانت مصر تعانى دائما البطالة الموسمية، بينما تواجه نقصًا فى العمالة فى فترات ذروة النشاط الزراعى، لقد انخفضت البطالة فى أول فترة للنمو السريع من 5 % من القوة العاملة فى 59/ 1961 إلى 2 % فى 62/ 1964. ربما تكون نسبة البطالة قد ارتفعت قليلاً حتى 1968 ولكنها عادت إلى الانخفاض فى السنوات 68 - 1972 إلى مستواها فى فترة أول الستينيات. وهكذا لم تشهد فترة تباطؤ النمو (65/ 1966 - 1973) ارتفاع معدلات البطالة، نتيجة سياسات التشغيل التى اتبعتها الحكومة، فضلاً عن انخراط خريجى منظومة التعليم فى التجنيد (زادت أعداد المنخرطين فى الحكومة - بدون المشتغلين فى الشركات العامة - من 14 % من إجمالى القوة العاملة فى 1965 إلى 20 % فى 1973). وفى فترة النمو المرتفع بعد

1973 واجهت مصر النقص فى المعروض من العمالة فى كل المجالات، لأن 10 - 15 % من قوة العمل شاركت فى الهجرة المؤقتة لدول الخليج العربية. ورغم ذلك فقد أخذت نسبة البطالة فى الارتفاع من 1.5 % فى أوائل السبعينيات إلى حوالى 6 % فى 1984. والواقع أن هذه البطالة انحصرت فى الفئة من الشباب «الذين لم يسبق لهم العمل» بينما انخفضت النسبة فى أوساط المشتغلين من قبل من 1.2 % فى الستينيات إلى أقل من 0.5 % فى 1984 (ترجع الزيادة فى البطالة إلى تغير سياسة الحكومة فى تشغيل الخريجين) وارتفاع أعداد المتعلمين وتحسن مستويات المعيشة. لقد ارتبطت الزيادة الكبيرة فى فرص التشغيل بعد 1973 بالتحسن النسبى فى أجور المشتغلين عند مستويات منخفضة فى قطاعات الزراعة والتشييد والخدمات المنزلية، الأمر الذى حال دون ارتفاع المؤشرات الإجمالية لتفاوت توزيع الدخل فى الفترة 74/ 1975 - 1982.

الفصل السابع

الطبقة المتوسطة تستفيد
من التحولات الاقتصادية



الفصل السابع

الطبقة المتوسطة تستفيد من التحولات الاقتصادية

1-7 مفهوم الطبقة المتوسطة

لم تتمخض الموجة التنموية المبكرة منذ سنوات النصف الثانى من الخمسينيات عن تعبئة وانتقال «الفائض الزراعى» مع فائض العمالة المتوهم لتمويل عملية تصنيع عميقة ومتزايدة. ومن ثم لم تكن الحالة المصرية تعبيراً صريحاً عن نموذج آرثر لويس. لم يشهد الاقتصاد المصرى تغيراً هيكلياً ملموساً (سواء فى بنيته القطاعية، أو فى زيادة إنتاجية القطاعات الحديثة)، كما لم تتسع فجوة الدخول المتوقع حدوثها - وفقا لمقولة كوزنتس - مع تنقلية فائض العمالة الزراعية إلى الصناعة ذات الإنتاجية الأعلى. وقد رأينا أن السياسات التى اتُّبِعَتْ فى الخمسينيات ربما تكون قد انعكست فى تحسن نمط توزيع الدخل، نتيجة انحسار طبقة الإقطاعيين وكبار الملاك، إلى جانب استفادة الفئات الدنيا من إعادة توزيع الأراضى، وتخفيض الإيجارات وغيرها من إجراءات. غير أن النتيجة الملموسة من زاوية توزيع الدخل تمثلت فى اتساع واستفادة الطبقة المتوسطة الزراعية، على النحو الذى رصدناه فى الفصل السابق.

إذا كان ما سبق يتعلق بالفرضية الأولية لنظرية (النمو وتوزيع الدخل)، فإن افتراضًا ضمنيًا آخر برز مع تصاعد مرحلة التنمية من خلال التصنيع، وزيادة دور الدولة، وخاصة فى ظل نظام يتبنى شعارات اشتراكية، ويستهدف ليس فقط رفع معدل النمو الاقتصادى ولكن تحقيق العدالة الاجتماعية (الكفاية والعدل). لم تدم طويلا هذه الفترة، التى تحقق خلالها معدل نمو مرتفع نسبياً، وساد شعور عام بعدالة توزيع الدخل وإتاحة الخدمات الاجتماعية

المجانيـة للجميـع، وتزايـدت ضغـوط العـمال والفلاحـين (الاقتصاديـة والسياسـية). {لا تتوافـر بيانـات كافيـة وشـاملة لقيـاس المـؤشرات المعتـادة للمسـاواة أو التفـاوت فى التوزيـع، خـلال سـنوات النصـف الأول مـن السـتينيات}. ولا شـك أن «الطبقـة المتوسـطة» كانـت هـى الأكـثر حظـاً واسـتفادة مـن زيـادة الدخـل، فخـلال هـذه الفـترة، لم تتوسـع فئـة أصحـاب الأعـمال الكبـار (الرأسـماليين) بـل ربمـا تكـون قـد انحـسرت بدورهـا - تطبيقـا للأهـداف السـتة للثـورة - وسـيطرت عنـاصر البيروقراطيـة عـلى إدارة الـشركات العامـة (المؤممـة أو الجديـدة)، وكانـت الأكـثر اسـتفادة مـن «توفـير الخدمـات العامـة، التعليـم، الصحـة، الإسـكان والمرافـق. لقـد أشـارت دراسـات سياسـية وفى نظـم الحكـم إلى أن «الطبقـة المتوسـطة» كانـت هـى العمـود الفقـرى والمسـاند الرئيـسى لنظـام ثـورة يوليـو (Miles Copeland, 1970).

كان طبيعيًّـا أن يرفـض الاشـتراكيون واليسـار عمومـا سياسـة الانفتـاح (التحريـر الاقتصـادى) التـى طبقتهـا الحكومـات منـذ تبناهـا الرئيـس السـادات. وبمناسـبة المحاولـة الأولى لعـلاج الاختـلالات الماليـة والنقديـة، والصعوبـات الاقتصاديـة المتراكمـة خـلال سـنوات الحـرب مـع إسرائيـل، وصـدور قـرارات حكوميـة متعلقـة بالدعـم السـلعى والأسـعار، انفجـرت «مظاهـرات الغـذاء» فى ينايـر 1977. أصبـح شـبح هـذه الاحتجاجـات الشـعبية العنيفـة حائـلاً دون اقـتراح أو تنفيـذ سياسـات اقتصاديـة إصلاحيـة، ودافعـاً للحكومـات المتتابعـة لإعـلان تمسـكها (التزامهـا) الدائـم «بمراعـاة البعـد الاجتماعـى» فى كل برامجهـا وقراراتهـا. بحجـة الدفـاع عـن حقـوق وأوضـاع الفقـراء، كان المعارضـون للحكومـة (والنظـام) يرفضـون مراجعـة وتغيـير السياسـات الاقتصاديـة، التـى كثـيراً مـا يسـتفيد منهـا غـير الفقـراء، وخاصـة بعـض فئـات «الطبقـة المتوسـطة». وخـلال سـنوات العقـد الأول مـن الألفيـة الجديـدة تصاعـدت الدعـاوى بشـدة معانـاة الطبقـة المتوسـطة وشـاع وصـف أحوالهـا بالانحسـار، والاندثـار، وغيرهـا مـن الصفـات التـى أصبحـت تعكـس درجـة عاليـة مـن الخلـط بـين مَـنْ هـم «فقـراء» وبـين مـن ينتمـون إلى هـذه «الطبقـة المتوسـطة».

لقـد أمكـن مـن خـلال مفهـوم ومقاييـس خـط الفقـر Poverty line تحديـد حجـم وخصائـص السـكان الفقـراء، فهـل حاولـت دراسـات مماثلـة تعريـف وتحديـد الطبقـة المتوسـطة؟ ربمـا نجـد فى الدراسـات الاجتماعيـة أو فى نطـاق فـرع الاجتـماع السـياسى مناقشـة للتركيـب الطبقـى للمجتمـع، والتـى تميـل فى أغلبهـا إلى تعريـف «الطبقـة الاجتماعيـة» مـن خـلال دورهـا وموقعهـا فى العمليـة

الإنتاجيــة (إعــادة إنتــاج القيمــة). مــن المعتــاد- وفقــاً لهــذا المنحــى- أن ينقســم المجتمــع إلى طبقتــين رئيســتين، هــما البروليتاريــا (الطبقــة العاملــة) والبورجوازيــة (الطبقــة الرأســمالية). وهنــاك إلى جانبهــما مــا يســميه البعــض «المواقــع الوســطى»، لتشــمل كل الفئــات التــى لا تنتمــى إلى هاتــين الطبقتــين الرئيســتين. (عبــد المعطــى، 2002). ولكــن بــدون الدخــول فى غــمار هــذه المناقشــة قــد نكتفــى بتعريــف بســيط، لغــرض هــذه الدراســة. الطبقــة المتوســطة «بمعيــار موضوعــى» هــى كل أسرة تقــع فى الوســط بــين خَمْــس مجموعــات مــن الســكان مرتبــة حســب مســتوى الدخــل: أعــلى 20 % (الخُمْــسُ الخامــس) هــم فئــة الأثريــاء، وأدنى 20 % (الخُمْــسُ الأول) هــم فقــراء، الخُمْــسُ الأوســط (الثالــث) هــم قلــب الطبقــة المتوســطة، بالإضافــة إلى 20 % أعــلى قليــلا و 20 % أدنى قليــلا مــن هــذا الخُمْــس (المتوســط) (Parker, 2014). مــازال حجــم الدخــل والــثروة هــما أكــثر المعايــير ملاءمــة لتصنيــف المجتمــع إلى الطبقــات الثــلاث، مــع وجــوب عــدم تعليــق أهميــة كبــيرة عــلى المصــادر التــى يــأتى منهــا الدخــل عــلى أســاس أن المجتمــع المــصرى هــو أقــل اهتمامــاً الآن بالســؤال عــن مصــدر الدخــل والــثروة منــه بالســؤال عــن حجمهــا. واســتناداً إلى معيــار الدخــل، تعتــبر بعــض الدراســات أن الطبقــة المتوســطة فى مــصر تشــمل 30 % التــى تقــع وســط تقســيم الســكان إلى فئــات عشريــة، ويــرى آخــرون أنهــا تشــمل 40 % الوســطى، أى تلــك الفئــة التــى تقــع فــوق 40 % مــن الفقــراء وأشــباه الفقــراء، وتحــت 20 % مــن الأثريــاء وذوى الدخــل المرتفــع (نميــل إلى اســتخدام هــذا التحديــد فى دراســتنا للتطــورات فى نمــط توزيــع الدخــل).

هنــاك مــن يــرى أن هــذا التقســيم الرقمــى الــذى يحــدد خطــاً كميــاً واضحــاً بــين المجموعــات مــن الســكان، يبتعــد عــن المعنــى (المغــزى) الأعمــق لمفهــوم الطبقــة المتوســطة، ويعتقــد الاقتصــادى Paul Harrington أنــه يمكــن تعريــف الطبقــة المتوســطة ليــس اعتــمادا عــلى مســتوى الدخــل الــذى تحصــل عليــه الأسرة أو الفــرد، وإنمــا مــن خــلال اعتنــاق الفــرد والأسرة لقيــم الطبقــة المتوســطة المتعلقــة بالعمــل والتعليــم والأسرة، والثقافــة. ويشــير Herrington إلى أنــه «يمكــن أن يحصــل المــرء عــلى دخــل منخفــض، ولكنــه يملــك قيــم الطبقــة المتوســطة». ومــن ثــم يجــوز توســيع نطــاق المفهــوم كى يشــمل ســلوكاً مُمَيِّــزاً لتصرفــات أعضــاء هــذه الطبقــة، إذ يعكــس هــذا الســلوك كلاً مــن قيــم الطبقــة المتوســطة، ومســتوى الدخــل الــذى يكفــى لمواجهــة ومســاندة اعتنــاق هــذه القيــم (الموقــف مــن الســكن، التعليــم العــالى، الثقافــة والترفيــه والإجــازة، اســتقرار الوظيفــة، المشــاركة السياســية، مخالطــة النظــراء) (Parker, 2014).

وجدت هذه المعايير المختلفة صداها فى الكتابات المصرية منذ عدة سنوات، وخاصة فى أعقاب الأحداث السياسية الملتهبة منذ يناير 2011. واشتملت هذه الكتابات على عدة مقولات - افتراضات متباينة - يظهر من ضمنها أن تدهور أوضاع الطبقة المتوسطة أدى إلى انفجار ثورة يناير، أن أبناء وشباب الطبقة المتوسطة هم وراء اندلاع الثورة واشعال فتيلها، أن من بين أهداف الثورة تحقيق العدالة الاجتماعية، إلى جانب القضاء على الفساد والاستبداد السياسى، وأن الثورة «غيرت من طباع المصريين وأخلاقهم أو حتى من أنماط سلوكهم». (جلال أمين، نوفمبر 2014). ولعله من الملفت للنظر أن ثمة دراسات «.. اهتمت بالتحولات التى طرأت على حجم (المواقع الوسطى) خلال العقود الماضية (أى فى القرن العشرين) ومنها أمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين، قال أحدهما بانكماش وتدهور الحجم النسبى للمواقع الوسطى المصرية، وسلك الآخر طريقاً معاكساً، فقرر أنها فى حالة تنام وازدهار». (عبد المعطى، 2002، زكى 1997).

قبل أن نتجه نحو التحليل المستند إلى المؤشرات الرقمية، ربما يكون من المفيد أن نشير إلى بعض المقتطفات التى تتداخل حول ما أثير من مقولات. فعلى عكس ما يثار حول انكماش الطبقة المتوسطة وتدهور أوضاعها، يرى البعض «أن التغيرات المهمة.. التى أحدثتها تقلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر خلال الستين عامًا السابقة .. كان لا بد أن ينتج عنها نمو سريع فى الطبقة الوسطى المصرية لم تعرف مصر مثله، ربما طوال تاريخها كله. وكان لسرعة هذا النمو فى حجم الطبقة الوسطى، وطبيعة العوامل التى أدت إليه، آثار مهمة فى سلوك هذه الطبقة وطموحاتها ونظرتها للحياة». (جلال أمين، نوفمبر2014).

وباستخدام تقديرات متوسط دخل الأسرة فى الطبقات الثلاث يتوصل جلال أمين إلى حدوث قفزة مذهلة حققتها الطبقة الوسطى، التى زاد حجمها بأكثر من 6 مرات فى 40 سنة (52 - 1991)، بالمقارنة بزيادة حجم الطبقة الدنيا بنسبة 75 % فقط. هذه الزيادة الكبيرة فى حجم الطبقة الوسطى لا يمكن تفسيرها فى الأساس «بسقوط» أعداد من الطبقة العليا، بل بالأحرى يرجع إلى «صعود» ملحوظ قامت به أعداد غفيرة من أبناء الطبقة الدنيا. كما يرى أن الجانب الذى لا يقل أهمية عن تضخم الحجم، هو الذى يتعلق بتغير «الخصائص». ويعكس هذا التغير مكونات ما يطلق عليه الطبقة الوسطى الجديدة

التى تضم - مثلها مثل الطبقة الوسطى القديمة - المهنين وغالبية تجار الجملة والتجزئة، والشرائح المتوسط والعليا من موظفى الحكومة وأصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة، وأصحاب الحيازات الزراعية المتوسطة، والعقارات السكنية الجديدة، كما تضم - خلافا للطبقة القديمة، نسبة من الحرفيين، وكبار موظفى وعمال الشركات العامة والخاصة (جلال أمين، 2013).

استفادت فئات الطبقة المتوسطة فى مرحلة «التحول الاشتراكى»، واستفادت كذلك من التحول إلى «الانفتاح». وكما يقول (جلال أمين، يناير 2015): انقسم المصريون فى موقفهم من الانفتاح الاقتصادى إلى قسمين كبيرين، الأول يتكون من شريحة صغيرة جداً فى أعلى السلم الاجتماعى، رحبت بالانفتاح لما وفره لها من فرص جديدة للتربح وزيادة الثروة. أما الشريحة الواسعة من أصحاب الدخول المحدودة فقد وجدت أمامها أيضاً فرصاً جديدة لزيادة دخلها عن طريق الهجرة إلى دول البترول. القسم الثانى من «المصريين يقع بين المنزلتين لا هو استفاد من التضخم ولا هو مفتون بالسلع الكمالية» والتوسع الاستهلاكى. هذا القسم من المصريين ينتمى إلى الطبقة الوسطى التى يخرج منها «المثقفون». يربط جلال أمين بين موقف هذه الطبقة، وخاصة المثقفين، وبين التغير فى منظومة القيم والثقافة. لقد استطاعت نخبة المثقفين والعشرات من أساتذة الجامعات، والقضاة والمحامين، والمدرسين الحصول على رواتب أعلى بكثير مما كان يمكن أن يحصلوا عليه فى مصر، ومن ثم - وعلى حد زعمه - كان «عامل الجذب» أضعف كثيراً من «عامل الطرد»، ويقصد بعامل الجذب ضخامة الرواتب، وبعامل الطرد مختلف الظروف المحبطة التى أنتجتها سياسة الانفتاح، وعلى رأسها كل سمات وسلوكيات وقيم الطبقة المتوسطة.

إذا رتبنا الملايين من الأفراد أو الأسر، حسب معيار معين أو مجموعة من المعايير، كالدخل والثروة، أو مستوى التعليم، أو حجم النفوذ السياسى، أو نوع التطلعات والآمال، أو القيم السائدة ... إلخ. سنجد أنه من الممكن تصنيف هذه الملايين إلى طبقات أو شرائح تشترك كلها فى خصائص معينة، وكثيراً ما نجد من الملائم جداً تبنى ذلك التصنيف العتيد إلى: طبقة عليا وطبقة وسطى وطبقة دنيا. (جلال أمين - 2013).

2-7 موقع الطبقة المتوسطة على خريطة توزيع الدخل

1-2-7 فترة التحول من الاشتراكية إلى الانفتاح:

تشير التقديرات المستندة إلى مسوح الإنفاق فى السنوات 58/ 1959 - 64/ 1965 و74/ 1975 و1981 إلى توزيع عادل ومستقر نسبياً equitable and stable للدخل المتاح فى كل من الريف والحضر، وإلى أن التوزيع أكثر عدالة (مساواة) فى الريف منه فى الحضر. وإلى أن توزيع الإنفاق فى أدنى وأعلى الفئات يسير فى الاتجاه نفسه (انظر الجدول 5). يمثل استقرار هيكل توزيع الدخل ظاهرة ملحوظة فى بلد شهد ضغوطاً خارجية ومواجهات فى السياسة الداخلية منذ الخمسينيات: الحرب والسلام، الإصلاح الزراعى مع إعادة توزيع الأراضى والقيود على الإيجارات، تأميم شركات الأعمال الأجنبية والمحلية، ومصادرة أملاك العائلات الغنية، والضوابط الحكومية على الأسعار والأجور، الدعم الهائل للسلع الغذائية الأساسية، الهجرة الواسعة للعمالة المصرية إلى الدول العربية المصدرة للبترول، وما ارتبط بها من زيادة كبيرة فى الأجور والتحويلات التى لا نظير لها فى دخل البلاد، وما أدت إليه من انعكاس قوى على الأجور المحلية.

جدول (5): معامل جينى لتوزيع الإنفاق الاستهلاكى العائلي

السنة	المناطق الريفية	المناطق الحضرية	مصر
1959 / 58	0.34	0.40	0.42
1965 / 64	0.29	0.40	0.40
1982	0.34	0.37	غ.م

المصدر: Bent Hansen, 1991,table 4.31.

لم تترك كل هذه التحولات تأثيراً واضحاً مستمراً على المؤشرات الإجمالية لتوزيع الدخل، حتى مع الانتقال فى الشعارات الأيديولوجية بين اقتصاد السوق والاشتراكية والانفتاح

الرأسمالى. ربما تكون المؤشرات الإجمالية قد أظهرت زيادة ملموسة فى درجة المساواة فى توزيع الدخل. لقد اتجهت معاملات جينى إلى الانخفاض فى المناطق الريفية من 58/ 1959 إلى 64/ 1965 ثم ارتفعت فى 74/ 1975 ولم تتغير بعد ذلك حتى 1981. لم تشهد المناطق الحضرية مثل هذا الانخفاض، وإن كان قد حدث تحسن بسيط من 64/ 1965 إلى 74/ 1975، ولم يتغير الحال فى 1981.

وتشير أنصبة الفئات الدخلية إلى الاتجاه نفسه. ويثير تفسير هذا الثبات النسبى فى مؤشرات توزيع الدخل مشكلة، فى ظل الأحداث الضخمة التى شهدتها البلاد. رغم التحفظات التى قد ترد على مسوح الإنفاق، وهى المصدر الأساسى لبيانات تقدير مؤشرات التوزيع، فهى - بغير شك - جيدة. وكما سبق القول تشير المؤشرات (جينى وثيل) إلى استقرار ظاهر فى هيكل التوزيع (درجة المساواة) عبر السنوات 58/ 1959 - 1982، وإلى أن المناطق الريفية أكثر مساواة من المناطق الحضرية، وقد تبين وجود تحسن عارض (مؤقت) فى التوزيع فى المناطق الريفية فى 64/ 1965، ولكن لم يحدث مثله فى الحضر، الذى شهد تحسنًا - وإن كان ضئيلاً ومستقرًا - فى الفترة 64/ 1965 - 74/ 1975.

ومن ناحية التوزيع حسب الفئات الدخلية، يبين الجدول (6) الاتجاهات نفسها، ففى المناطق الريفية ظلت الأنصبة النسبية ثابتة من الناحية العملية، خلال الفترة 58/ 1959 - 1982. أما فى الحضر، فقد ارتفعت حصة الخُمْس الأدنى من السكان خلال 58/ 1959 حتى 74/ 1975، بينما تراجعت حصة العُشِر الأغنى. وفى الثمانينيات لم يكن متوافرًا سوى التوزيع بين أربعة أقسام (25 %) من السكان. وكما يبين السطر الأخير فى الجدول رغم عدم القابلية للمقارنة الدقيقة بين مصر وبعض الدول النامية، يَظْهَرُ أن مصر تتمتع بدرجة معقولة من المساواة فى توزيع الدخل. سنشير لاحقاً إلى هذا التقييم ودلالة هذه المقارنة. والحقيقة أن توزيع الإنفاق بالقيمة السوقية لا يعكس بدقة تأثير سياسات الأسعار والدعم السلعى ونظام بطاقات التموين، وغيرها من سياسات إعادة التوزيع الحكومية منذ 1973 (Hansen, 1991). هو ما سنتناوله كذلك عند دراسة أثر السياسة المالية.

جدول (6): توزيع إنفاق الأسرة حسب الفئات المختلفة

	الخُمْس (20 %)					
	الأدنى	الثانى	الثالث	الرابع	الأعلى	أغنى 10 %
الريف						
58/ 1959	6.7	11.0	16.6	21.9	43.9	28.0
64/ 1965	7.4	11.6	16.3	22.0	42.7	27.5
74/ 1975	5.9	11.2	15.8	21.2	45.9	30.0
1982	6.0	11.4	16.0	22.6	44.0	28.4
الحضر						
58/ 1959	16.4	م	14.5	غ. م.	غ. م.	30.4
64/ 1965	16.5	م	14.8	غ. م.	غ. م.	30.8
74/ 1975	18.3	م	16.1	غ. م.	غ. م.	27.6
1982	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.
متوسط 9 دول متوسطة ومنخفضة الدخل	4.3	8.1	12.6	20.0	54.9	39.1

المصدر: Hansen1991, table 4.32، م تعنى مضمومة مع الفئة الأدنى.

ومن ناحية أخرى، يعكس الجدول (7) العلاقة بين النمو وتوزيع الدخل: ولا يبدو أنه من السهل التوصل إلى استنتاج مؤكد حول تأثير النمو الاقتصادى على توزيع الدخل فى الريف، بينما لم يتغير التوزيع فى الحضر. وفى الوقت نفسه فقد ارتبط تراجع معدلات النمو الاقتصادى فى العقد التالى (64 - 1974) بتدهور التوزيع فى الريف، مع التحسن النسبى فى توزيع الدخل فى الحضر. وقد لا يبدو مستغربًا أن يتوزع عائد النمو بدرجات متفاوتة بين فئات الدخل المختلفة، ولكن الأمر يستحق دراسة العوامل المؤثرة والمحددة لهذا التأثير المتفاوت، وانعكاس السياسات المتبعة فى هذا المجال. ولا شك أن السياسات الزراعية (وعلى رأسها قوانين الإصلاح

الزراعـى) قـد لعبـت دورًا بـارزًا فى حفـز النمـو الاقتصـادى فى الزراعـة المصريـة وفى إعـادة توزيـع الدخـل فى الريـف، بينـما انعكسـت ظـروف هزيمـة 1967، وحـرب الاسـتنزاف، ثـم أثـر سياسـة تحريـر الاقتصـاد (الانفتـاح!!) عـلى الأمريـن المترابطـين معًـا (النمـو والتوزيـع).

جدول (7): مؤشرات توزيع الدخل والنمو 58 - 1975

السنة	معامل جينى للإنفاق الاستهلاكي			متوسط معدل النمو (%) في		
	الريف	الحضر	مصر	الزراعة	غير الزراعية	الناتج الإجمالي
58/ 1959	0.37	0.40	0.42	غ.م	غ.م	غ.م
64/ 1965	0.35	0.40	0.40	3.4	7.9	6.9
74/ 1975	0.39	0.38	0.38	1.3	5.3	3.5

المصدر: Bent Hansen, Samir Radwan, 1982, table 37.

باعتبـار أن أحـد أهـم أهـداف التنميـة هـو زيـادة الاسـتهلاك الحـالى أو فى المسـتقبل، يُعَـد مفيـداً قيـاس التغـير فى «الاسـتهلاك الحقيقـى للفـرد»، كمـؤشر للعائـد عـلى الفـرد مـن النمـو الاقتصـادى خـلال فـترة معينـة. وعنـد اسـتخدام هـذا المـؤشر يتحفـظ مابـرو (Mabro, 1974) عـلى دقـة البيانـات (عنـد تكميـش قيمـة الاسـتهلاك باسـتخدام الرقـم القيـاسى لتكلفـة المعيشـة) وكذلـك أسـلوب تقديـر قيمـة الاسـتهلاك الفـردى (العائـلى) كمتبقـى فى جـداول الحسـابات القوميـة. كـما أنـه مـن الصعوبـة بمـكان تحديـد تأثـير الضرائـب غـير المبـاشرة، إذ لم يمكـن اسـتبعادها مـن قيمـة الاسـتهلاك مقـدراً بالأسـعار الجاريـة. يظهـر مـن البيانـات المسـتخدمة أن الاسـتهلاك الحقيقـى للفـرد قـد ارتفـع بمعـدل أقـل فى السـتينيات عـن معـدل الزيـادة فى الفـترة السـابقة. ففـى المتوسـط بلـغ معـدل نمـو نصيـب الفـرد مـن الإنفـاق الاسـتهلاكى بحـوالى 2.13 %. (وربمـا يكـون المعـدل أقـل مـن ذلـك، حـوالى 1.6 %)، وقـد تحققـت معظـم الزيـادة قبـل 1963 أو 1964.

لقـد زاد متوسـط الإنفـاق النقـدى لـلأسرة بأكـثر مـن الضعـف خـلال الفـترة 58/ 1959 - 74/ 1975، ولكـن الزيـادة فى الاسـتهلاك الحقيقـى لم تتحقـق سـوى فى النصـف الأول مـن السـتينيات.

بينـما أدى ارتفـاع الرقـم القيـاس لأسـعار المسـتهلك فى الريـف، وانخفـاض معـدل النمـو الاقتصـادى فى القطـاع الزراعـى إلى ارتفـاع معامـل التفـاوت فى توزيـع الدخـل (جينـى) إلى 0.39 فى 74/ 1975، وربما إلى أكـثر مـن ذلـك فى نهايـة السـبعينيات (Hansen and Radwan,1982). وإلى جانـب ذلـك فـإن نمـط التوزيـع بـين فئـات الدخـل المختلفـة قـد تغـير أيضًـا، إذ ارتفعـت فى الفـترة الأولى حصـة 40 % مـن السـكان فى أدنى سـلم توزيـع الدخـل، بينـما انخفضـت حصـة الفئـة الأغنـى (20 % مـن السـكان). أمـا فى الفـترة الثانيـة (64/ 1975) فقـد انخفـض نصيـب جميـع الفئـات فى إجـمالى الإنفـاق الاسـتهلاكى ماعـدا أغنـى 20 % مـن السـكان، الذيـن زادت حصتهـم بوضـوح (انظـر الجـدول 8).

جدول (8) الزيادة فى إجمالى الاستهلاك ونصيب الفرد 1952 - 1970

السنة	الرقم القياسى لإجمالى الاستهلاك العائلى	الرقم القياسى للسكان	الرقم القياسى لتكلفة المعيشة	الرقم القياسى لنصيب الفرد	معدل النمو
52/ 1953	100	100	100	100	
56/ 1957	125	111	101	111	2.64
60/ 1961	159	121	103	128	3.78
66/ 1967	261	140	133	140	1.45
69/ 1970	312	156	140	143	0.66

المصدر: مأخوذ من مابرو، الذى اعتمد على تقارير وزارة التخطيط، البنك المركزى والجهاز المركزى للإحصاء.

أشرنـا مـن قبـل إلى أن توزيـع الدخـل تحسـن قليـلاً فى منتصـف السـبعينيات؛ بعـد أن بقـى بـدون تغـير فى الفـترة 58/ 1959 - 64/ 1965، وهـى الفـترة التـى شـهدت زيـادة النشـاط الصناعـى والتأميـمات، ورفـع شـعارات اشـتراكية. ماهـى العوامـل التـى أدت إلى هـذا التحسـن فى السـبعينيات، حتـى لـو كان محـدودًا؟ كثـيرًا مـا نلجـأ إلى محاولـة تفسـير التغـيرات فى التوزيـع الشـخصى (بـين فئـات الدخـل) بالرجـوع إلى بعـض مـؤشرات التوزيـع الوظيفـى للدخـل (بـين عوامـل الإنتـاج). وممـا قـد يلفـت الانتبـاه أن ثبـات هيـكل توزيـع الدخـل فى الحـضر، ثـم الارتفـاع النسـبى فى درجـة سـوء التوزيـع (الـلا مسـاواة)، فيـما بـين فـترتى الاشـتراكية والانفتـاح تواكـب مـع انخفـاض نسـبة الأجـور

إلى الناتج المحلى سواء فى قطاع الصناعة أو فى القطاعات غير الزراعية ككل فى الفترة الأولى، ثم اتجاه هذه النسبة إلى الارتفاع حتى عام 1974. (Hansen and Radwan, 1982) (انظر جدول 9).

جدول (9) نصيب الأجور فى الناتج المحلى فى الصناعة والقطاعات

غير الزراعية (%)

نسبة الأجور	1952	60/ 59	65 - 61	67/ 66	69 - 67	74 - 70	76 /75
قطاع الصناعة	41.8	48.1	45.7	45.7	47.0	48.0	43.3
القطاعات غير الزراعية	-	53.7	53.2	54.6	57.6	60.3	52.2

المصدر: Hansen and Radwan, table 59.

الواقع أن البعض يتحفظ بحق على دلالة التوزيع النسبى للدخل (القيمة المضافة) بين الأجور وعوائد الملكية (خاصة فى الفترة التى زادت فيها إيرادات الحكومة من المشروعات العامة والهيئات الاقتصادية مثل قناة السويس والهيئة العامة للبترول). ولكن ما يؤكد - إلى حد ما - الاستنتاج السابق الإشارة إليه، هو الاعتماد على اتجاه نسبة الأجور إلى الناتج فى القطاع الخاص وحده. لقد ارتفعت نسبة الأجور/ الناتج المحلى من 42.4 % فى 1974 إلى 44.7 % فى 1977، ورغم انخفاضها إلى 42.9 % فى 1979 فقد ظلت أعلى من حصة الأجور النسبية فى 1974 (عمرو محى الدين فى هانسن ورضوان).

وإذا أخذنا هذه المؤشرات على علاتها - إذ أصبحت بيانات تاريخية موثقة - فهى ما زالت تعكس أثر تفاعل قوى السوق، وخاصة سوق العمل والتغيرات الهيكلية، فضلاً عن السياسات الاقتصادية المتبعة بغض النظر عن حقيقة الشعارات السياسية التى تتبناها الحكومة أو قوى سياسية معينة. فإلى جانب التحسن أو التراجع فى درجة التفاوت فى توزيع الدخل، يبدو أن الطبقة المتوسطة قد تحسن وضعها فى كل الفترات، أو على الأقل، حافظت على هذا الوضع، رغم التقلبات الاقتصادية والسياسية.

جدول (10) توزيع الدخل فى الريف حسب فئات الإنفاق الاستهلاكى (%)

نسبة من السكان	58/ 1959	64/ 1965	74/ 1975	1977
أدنى 20 %	6.35	6.95	5.80	5.40
الخمس الثاني	11.29	11.85	11.27	10.90
الخمس الثالث	15.65	16.07	15.71	15.70
الخمس الرابع	22.78	22.41	21.09	22.80
أغنى 20 %	43.93	42.72	46.13	45.20
(أغنى 10 %)	28.22	27.52	31.01	29.00
معامل جينى	0.37	0.35	0.39	0.39

المصدر: Hansen and Radwan, 1982, table 39.

أشرنا من قبل إلى استفادة الطبقة المتوسطة الزراعية من نتائج إجراءات إعادة توزيع الأراضى الزراعية وتخفيض الإيجارات وارتفاع أسعار المحاصيل. فى الفترات اللاحقة استطاعت فئات الطبقة المتوسطة الآخرى (من المهنيين وكبار العاملين فى الأجهزة الحكومية والشركات العامة والبنوك) الحصول على مرتبات ومزايا كبيرة من خلال ارتباطها بمؤسسات الدولة والسلطة السياسية والحزبية، سواء فى الستينيات أو بتطويع القوانين والتشريعات واستغلال النفوذ rent seeking عند التعامل مع أصحاب الأعمال فى القطاع الخاص منذ الانفتاح. وكما يبين الجدول (11) لم يحدث أى تغير فى نصيب الفئات ذات الدخل والإنفاق الأدنى فى فترة التحول الاشتراكى، بينما زاد نصيبها فى الإنفاق بحوالى نقطتين مئويتين فى الفترة 64/ 1965 - 74/ 1975. وفى المقابل واصلت حصة الخمس الثالث (الشريحة الأدنى من الطبقة المتوسطة) زيادتها الطفيفة فى النصف الأول من الستينات، ثم الزيادة الواضحة فى العقد التالى، بينما حافظت الشرائح المتوسطة على حصتها من الإنفاق طوال الفترتين. وربما يكون المدعاة للتساؤل هو الانخفاض الملموس (حوالى 3 نقاط مئوية) فى نصيب أغنى 10 % من السكان خلال السنوات الأولى للانفتاح (التحول نحو تحرير الاقتصاد)، بينما ارتفع (ولو بنسبة ضئيلة) خلال الفترة 58/ 1959 - 64/ 1965.

جدول (11) توزيع الإنفاق الاستهلاكى حسب مستويات الإنفاق فى الحضر (%)

فئة السكان	58/ 1959	64/ 1965	74/ 1975
النصيب النسبى للفئة:			
أدنى 40 %	16.4	16.5	18.3
الخُمْس الثالث	14.5	14.8	16.1
30 % المتوسطة	38.7	38.0	38.0
معامل جينى	40 %	40 %	0.37 %

المصدر: إبراهيم العيسوى من Hansen and Radwan, table 58.

7-2-2 فترة النمو السريع فى القرن الـ 21:

أثيرت وبشدة خلال السنوات العشرة الأخيرة مسألة العدالة الاجتماعية والاحتجاجات القوية على تزايد التفاوتات بين الدخول ومعاناة الطبقة المتوسطة. وكان مدعاة للبحث هو تواكب هذه الدعاوى مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى وتحسن المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية. لقد استعرضنا فيما سبق التغير المحدود فى نمط توزيع الدخل خلال الفترة الممتدة من منتصف الخمسينات حتى الثمانينات، وحاولنا بيان موقع فئات الدخل الوسطى. وأصبح من الملائم أن ننتقل إلى متابعة التطور فى مستويات الدخل النسبى للفئات المختلفة فى فترة النمو المرتفع، والتغيرات التى لحقتها فى فترة الاضطراب السياسى والتراجع الاقتصادى خلال السنوات الأخيرة. رأينا أن بحوث الدخل والإنفاق أكدت على العلاقة الطردية بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى وانخفاض نسبة الفقراء فى مصر، وفضلاً عن ذلك، يشير آخر هذه الإحصاءات إلى تراجع الفجوة (نسبياً) بين الفقراء والأغنياء، من ناحية، وإلى اتساع شريحة الفئات الوسطى على خريطة توزيع الدخل من ناحية ثانية. وفقًا لهذه الإحصاءات انخفضت نسبة الأفراد الذين ينفقون أقل من ألف جنيه سنويًا (وهم الأشد فقراً) من 4.8 % إلى 3.9 % من المصريين، كما أن الشريحة الدنيا من الأُسَر (التى تنفق أقل من 4 آلاف جنيه سنوياً) انكمشت من 10.2 % إلى 6.5 % من إجمالى الأسر، وفى المقابل تحسن نمط توزيع الدخل فيما

بين 04/ 2005 و08/ 2009، إذ ارتفع نصيب أقل 20 % من السكان (أى الفقراء) من 8.8 % إلى 9.3 % وزاد نصيب الشريحة الثانية (الخمس الثانى من السكان) من 12.7 % إلى 13.1 %، ولا شك أن هاتين الشريحتين (أى 40 % من السكان) هم الأَوْلى بالرعاية والمساندة، وهم وحدهم من يستحقون الدعم العينى أو النقدى أيا كانت صورته، كما سنناقشه فيما بعد. خلال الفترة نفسها انخفض نصيب أغنى فئة من 41.6 % إلى 40.2 % من جملة الدخل الإنفاق.

جدول (12) التوزيع النسبى للأفراد طبقاً لفئات الإنفاق (بالجنيه)

	04/ 2005	08/ 2009
أقل من 4000	10.2	6.5
أكثر من 4000	26.3	20.8
أقل من 8000	30.2	30.5
أقل من 11000	25.3	32.0
أكثر من 2000	8.0	10.2
	100	100

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - مسوح الدخل والإنفاق.

نعتمد هنا - فى هذا التحليل - على البيانات الفعلية عن حجم الإنفاق وبنوده المختلفة، كما أدلى بها الناس، وهى أقل مما تعكسه الإحصاءات الاقتصادية الإجمالية، ولكنها تعبر عن النمط الواقعى لهيكل الإنفاق على السلع والخدمات التى ترصد مستوى المعيشة وتغيراته. هذه الحقائق الرقمية عن واقع إنفاق الأسر المصرية وأحوالها المعيشية، وخاصة الطبقة المتوسطة، تدعم المؤشرات الجزئية حول زيادة الإنفاق الاستهلاكى على السلع والخدمات التى تقبل عليها عائلات هذه الفئات من المصريين، مثل الأجهزة المنزلية المتقدمة، السيارات، الشقق السكنية فى الإسكان فوق المتوسط... إلخ، ولكنها فى الوقت نفسه لا تتعارض مع بعض الشكاوى التى ترتفع إما نتيجة لحالة الغلاء وارتفاع الأسعار مثلما حدث فى 2008، وقبلها فى 2003، التى تؤثر سلباً على الأوضاع النسبية لبعض الفئات، كما أوضحنا من قبل، أو انعكاساً للقلق المشروع

حول المكانة الاجتماعية لهذه الفئات المهدَّدَة بارتفاع عبء - وتكلفة - تعليم أبنائها، أو توفير سكن ملائم لهم فى المستقبل، أو تزايد تكلفة الخدمات والرعاية الصحية، لقد زاد متوسط إنفاق الأسرة على المسكن ومستلزماته فى الحضر بنسبة 64 % خلال السنوات الأربع (2005 - 2009)، كما ارتفع متوسط إنفاق الأسرة فى الحضر على الخدمات الصحية والعلاج بنسبة 96 % خلال الفترة نفسها، هذه المتوسطات لا تبين أن هذا العبء أكبر كثيراً بالنسبة للطبقة المتوسطة والعليا، مما يدعو البعض للتصور بتدهور وانحسار هذه الطبقة، على غير ما توضحه المؤشرات الفعلية الشاملة لأوضاع الفئات الاجتماعية فى مصر.

وربما تثير نتائج بحوث الدخل والإنفاق التى تمت منذ 2011 ملاحظات تستوجب قدراً أكبر من الدراسة. كيف نفسر ارتفاع نسبة الفقر (نسبة السكان الذين يقعون تحت خط الفقر) باضطراد منذ 99/ 2000 (16.7 %) حتى 12/ 2013 (26.3 %)، بينما تراجعت نسبة الأفراد الذين يقعون فى أدنى شرائح الإنفاق بحوالى عشرة نقاط مئوية كاملة، خلال السنوات الأربع الأخيرة ؟ كيف نفسر زيادة الفقر فى فترات النمو والركود على حد سواء؟ سيكون الفصل التالى محلاً لمحاولة الإجابة، ولكن الأمر الذى نتناوله فى هذا القسم من الدراسة يهتم بوضع الطبقة الوسطى التى زادت نسبة الأفراد (والأُسَر) الذين ينتمون إليها، سواء فى سنوات الانتعاش أو السنوات الصعبة (انظر جدول 13) .

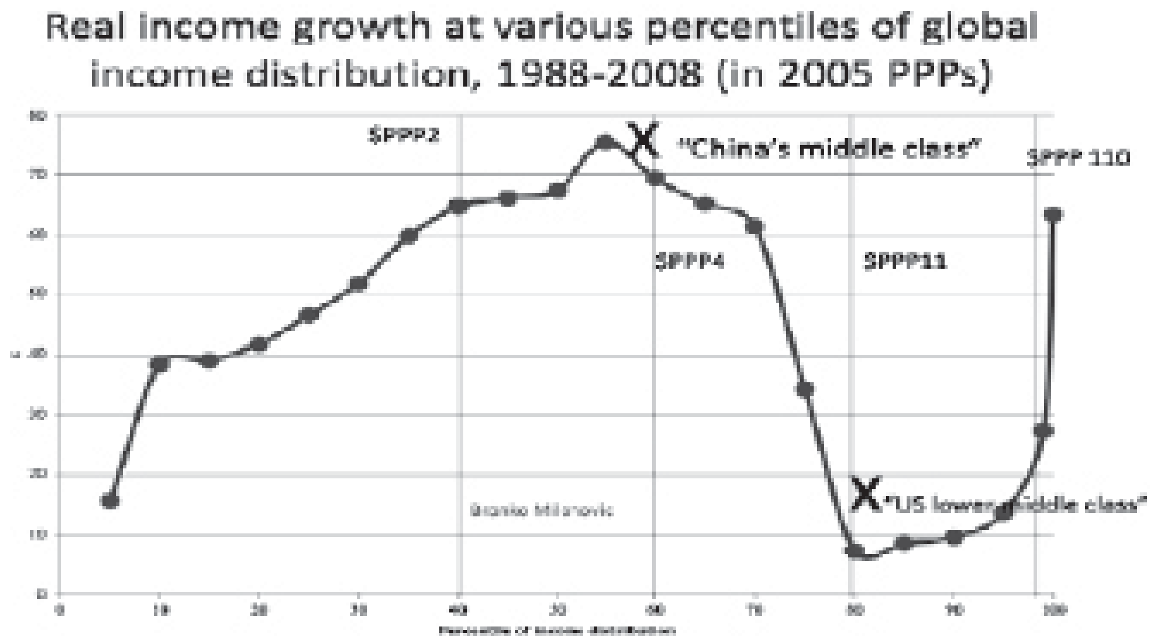
جدول (13) التوزيع النسبى للأفراد حسب فئة الإنفاق السنوى للفرد (%)

فئات الإنفاق	8/ 2009	10/ 2011	12/ 2013
أقل من 3000	29.7	24.3	19.9
أقل من 4000	25.8	25.1	24.7
أقل من 6000	27.1	29.6	31.6
أقل من 8000	9.2	10.5	12.0
أكثر من 8000	8.2	10.5	11.8
الجملة	**100**	**100**	**100**

المصدر: الجهاز المركزى للإحصاء، من بيانات مسوح الدخل والإنفاق.

لا شـك أن المغـزى الكامـن وراء تراجـع نسـبة الأفـراد (والأُسَر) فى أدنى سـلم توزيـع الدخـل مـن إجـمالى عـدد السـكان، وفى الوقـت نفسـه تراجـع نصيـب الفئـة الأغنـى مـن إجـمالى الإنفـاق (الدخـل)، هـو النفـى التـام لفرضيـة تضـاؤل حجـم وتدهـور أحـوال الطبقـة المتوسـطة. صحيـح أن مفهـوم الطبقـات الاجتماعيـة غامـض، وأكـثر تعقيـداً مـن أن نحـصره فى فئـات الدخـل (الإنفـاق) الواقعـة فى وسـط جـدول توزيـع الدخـل، ولكـن ربمـا يمكـن الاعتـماد عـلى المقابلـة بـين شرائـح الدخـل التـى يتضمنهـا بحـث ميزانيـة الأسرة مـن ناحيـة، والخصائـص الوظيفيـة، والتعليميـة، والمهنيـة لأربـاب الأسر مـن ناحيـة ثانيـة، فى تحديـد موقـع هـذه الطبقـة، وتطـور أحوالهـا المعيشـية فضـلاً عـن حجمهـا النسـبى.

لعلـه مـما يلفـت النظـر أن الاهتـمام المتزايـد فى الفـترة الأخـيرة بمسـألة عدالـة توزيـع الدخـل والـثروة قـد عُنِـى كثـيراً بموقـف الطبقـة المتوسـطة ليـس عـلى مسـتوى الاقتصـادات الوطنيـة وحدهـا بـل عـلى المسـتوى العالمـى. وربمـا يكـون مثـيراً أن نلاحـظ وجـه الشـبه بـين مـا حاولنـا بيانـه مـن الوضـع النسـبى الجيـد للطبقـة المتوسـطة المصريـة وبـين مـا سـجلته بعـض الدراسـات حـول الطبقـة المتوسـطة عـلى المسـتوى العالمـى وفى الـدول البازغـة emerging.



الشكل (14) معدلات النمو الحقيقى عند مستويات الدخل العالمية

ففـي دراسـته عـن نمـو الدخـل بالنسـبة للفئـات الاجتماعيـة المختلفـة خـلال الفـترة 1988 - 2008 توصـل (Branko Milanovic, 2013) إلى أنـه عـلى الرغـم مـن ارتفـاع دخـل االفئـات العليـا وأصبحـت النخبـة أكـثر غنـىً، فقـد تحققـت كذلـك مكاسـب هائلـة لمـا يمكـن تسـميته الطبقـة الوسـطى العالميـة (المعولمـة global)، المكونـة بصفـة أساسـية مـن الطبقـات المتوسـطة الصاعـدة فى الصـين والهنـد. إذ انعكـس النمـو المرتفـع فى الـدول البازغـة، خاصـة الصـين، فى مـلء الفئـات المتوسـطة لفجـوة الدخـل بـين 2000 - 6000 دولار (معـادل القـوة الشرائيـة). وفى المقابـل حققـت الفئـات الواقعـة حـول العُشَـير الثامـن فى الـدول الغنيـة أقـل معـدلات زيـادة فى الدخـل، الأمـر الـذى قـد يفـسر زيـادة الاحتجاجـات حتـى فى الـدول المتقدمـة انظـر (Paul Krugman, 2015).

الفصل الثامن

تطور معدل النمو الاقتصادى
ونمط توزيع الدخل



الفصل الثامن

تطور معدل النمو الاقتصادى ونمط توزيع الدخل

1-8 عدم استدامة النمو الاقتصادى

شهدت الموجة الأولى للتنمية، التى بدأت فى أواخر الخمسينيات حتى منتصف السبعينيات نتائج التحولات الجوهرية فى البنية الاقتصادية والاجتماعية، وانعكاسات إعادة توزيع الأصول: الأرض ورءوس الأموال. وكما أظهرت المؤشرات فى الفصول السابقة من هذه الدراسة، فقد ارتبط الإصلاح الزراعى وإعادة توزيع ملكية الأراضى ونظام الزراعة المصرية، وتغير طبيعة العلاقة بين الفلاحين والمزارعين وبين الأرض، بحدوث طفرة فى معدلات نمو الناتج الزراعى، ونمط توزيع الدخل فى الريف المصرى سرعان ما تلاشى تأثيرها. كانت إعادة توزيع الأرض فى صالح الفئات الفقيرة والطبقة المتوسطة الزراعية. كما جرت فى الستينيات عملية واسعة لنقل الأصول (رءوس الأموال فى القطاعات غير الزراعية: الشركات والبنوك) من خلال التمصير والتأميم من الملكية الخاصة إلى الحكومة فى ظل شعارات اشتراكية. وفى غضون هذه الفترة، ارتفع معدل النمو الاقتصادى بنسبة غير مسبوقة فى تاريخ الاقتصاد المصرى. وعلى الرغم من ذلك تعكس مؤشرات التوزيع التحسن فى النصف الثانى من الخمسينيات - وربما العقد التالى - لذروة الفترة الاشتراكية (النصف الأول من الستينيات). ولعل الفرق فى إعادة توزيع الأصول بين ملكية الأراضى، وبين رأس المال والأصول غير الزراعية، يكمن فى نقل الملكية مباشرة فى الحالة الأولى، من فئة اجتماعية إلى فئات أخرى؛ بينما فى الحالة الثانية انتقلت الأصول إلى الحكومة وأجهزتها ومؤسساتها العامة. ولم تكن النتيجة مُرضية من زاوية تحسن نمط

توزيـع الدخـل بالمقارنـة بسياسـات اقتصاديـة اسـتهدفت ذلـك، حتـى مـع اسـتمرار هـذا التقسـيم بـين القطاعـين (الخـاص والعـام) فى النشـاط الاقتصـادى.

تغـيرت توجهـات السياسـة الاقتصاديـة جوهريًّـا منـذ النصـف الثـانى مـن السـبعينيات، نحـو تحريـر الاقتصـاد؛ وخصخصـة شركات الأعـمال العامـة منـذ أوائـل التسـعينيات. لم تنجـح هـذه التحـولات العميقـة فى البنيـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة فى تحقيـق وضـمان اضطـراد معـدلات مرتفعـة للنمـو الاقتصـادى؛ مـما لا يمكـن معـه الحكـم عـلى اتجـاه عـام فى دراسـة تأثـير النمـو الاقتصـادى عـلى توزيـع الدخـل، وكذلـك العلاقـة بـين تحسـن (سـوء) توزيـع الدخـل، وانخفـاض (ارتفـاع) نسـبة الفقـر، ومـع ذلـك فقـد تصـل بنـا متابعـة التقلبـات فى مسـتوى الأداء الاقتصـادى إلى تحديـد؛ وربمـا تأكيـد؛ طبيعـة واتجـاه التأثـير المتبـادل بـين هـذه المتغـيرات الرئيسـية الثلاثـة.

إذا كنـا سـنعتمد فى تفسـيرنا لتغـير هيـكل توزيـع الدخـل مـن فـترة لأخـرى عـلى تأثـير مسـتوى الأداء الاقتصـادى معـبرًا عنـه بمعـدل النمـو الاقتصـادى (أى الزيـادة فى الناتـج المحـلى) يصبـح مـن الـضرورى أن نتعـرف عـلى التغـير السـنوى والاتجـاه العـام لتطـور معـدل النمـو الاقتصـادى. وعنـد الرجـوع إلى مصـادر هـذا المـؤشر نلحـظ أن كل التقاريـر والدراسـات الرصينـة تبـدأ بتقييـم وتمحيـص مـدى وضـوح المنهجيـة، ومصداقيـة المصـدر الـذى تسـتمد منـه بيانـات الحسـابات القوميـة وتقديـرات الناتـج المحـلى (الدخـل القومـى) وعنـاصره. وأيًّـا كانـت الملاحظـات والتحفظـات التـى تتضمنهـا الدراسـات، ينتهـى معظمهـا إلى أن بعـض النقائـص أو التبايـن فى البيانـات لا تنـال مـن مصداقيتهـا. يؤكـد (Hensen, 1991) صراحـة:

I believe that orders of magnitude and growth rates based on these estimates may be trusted.

وكذلك ينقل عن دراسة أخرى (Vatikutis, 1968):

Official national accounting estimates: ….are also reliable

بـل ويذهـب هانسـن إلى حـد القـول بأنـه حتـى وإن كانـت هنـاك بعـض أوجـه القصـور سـواء فى المنهجيـة المتبعـة فى إعـداد الحسـابات القوميـة التـى تَتْبـع فى مـصر نظـام الأمـم المتحـدة لهـذه الحسـابات، أو فى البيانـات، فإنـه مـن المسـتبعد تمامًـا أن تكـون الإحصـاءات المتعلقـة بمسـتوى ومعـدل تغـير قيـم الناتـج المحـلى الإجـمالى قـد تـم «طبخهـا»:

Deliberate “cooking” of statistics can be ruled out.

وكذلـك يتوصـل أحـد الكتـب الحديثـة نسـبيًا (Ikram, 2006) عـن الاقتصـاد المـصرى إلى نتيجـة مشـابهة، مؤداهـا أن بيانـات الحسـابات القوميـة، التـى قـد تنطـوى عـلى بعـض التحيـز أو الفجـوات، تُعَـد بصفـة عامـة - كافيـة للحكـم عـلى الاتجـاه العـام لهـذه المـؤشرات الإجماليـة:

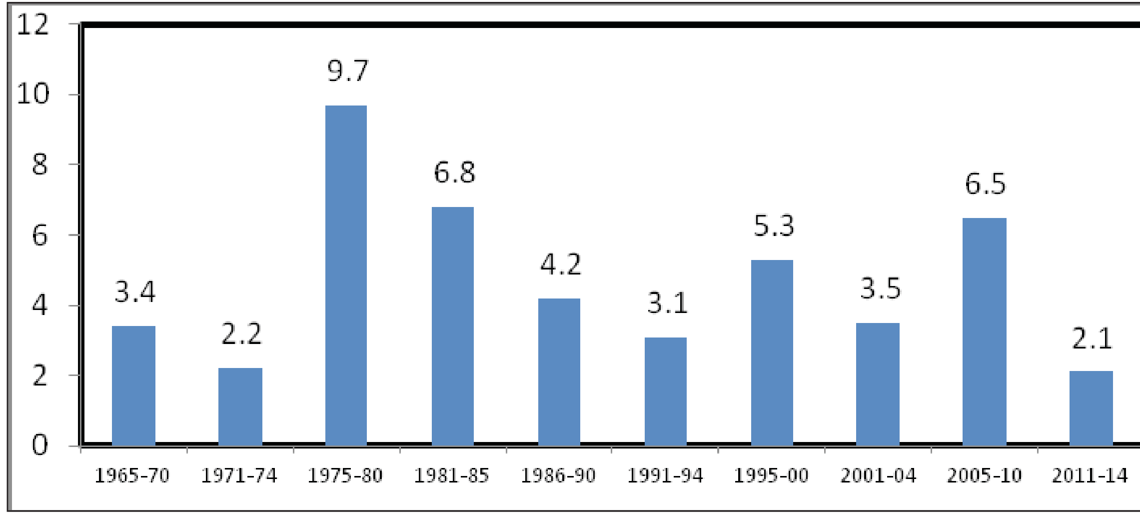
“While the national accounts data may show biases and leave gaps, overall they are adequate to judge trends and broad aggregates».

يكشـف هـذا الاتجـاه العـام أن الاقتصـاد المـصرى قـد حقـق خـلال الفـترة 1965 - 2000 معـدل نمـو اقتصـادى بلـغ فى المتوسـط 5.2 % سـنوياُ. ولمـا كانـت الزيـادة السـكانية بلغـت متوسـط 2.4 % سـنوياُ خـلال نفـس الفـترة، فـإن متوسـط دخـل الفـرد يكـون قـد ارتفـع بمعـدل 2.7 % سـنوياُ. وبهـذا يكـون متوسـط الدخـل الحقيـق للفـرد قـد تضاعـف خـلال 35 سـنة بمقـدار 2.6 مـرة. هـل ارتبطـت هـذه الزيـادة التراكميـة بارتفـاع وتحسـن مسـتوى المعيشـة للمصريـين، وهـل كانـت كافيـة لضـمان تحقيـق ذلـك؟ الواقـع أن النمـو الاقتصـادى لم يتـم باضطـراد ولم تتواصـل معدلاتـه مـن فـترة لأخـرى، كـما أن مصـادره مـن ناحيـة، وانعكاسـه عـلى التشـغيل والإنتاجيـة مـن ناحيـة أخـرى قـد حـددت نمـط توزيـع الدخـل (عائـد النمـو) بـين عوامـل الإنتـاج، وبـين الفئـات الاجتماعيـة، ونسـبة الفقـر. لتمييـز فـترات النمـو المتصاعـد عـن فـترات تباطـؤ (إنخفـاض) معـدلات النمـو، قـام Ikram بتقسـيم الفـترة 1965 - 2000 إلى فـترات زمنيـة خمسـية (Ikram, 2006). ويمكـن إعـادة تقسـيمها حسـب مسـتوى النمـو - إلى جانـب الفـترة الزمنيـة الأحـداث - عـلى النحـو المبـين فى الجـدول التـالى:

الفترة	مستوى النمو
64 - 1970	نمو منخفض، بلغ 3.4 % سنويًا
71 - 1974	نمو منخفض جداُ بلغ 2.2 % سنويًا
75 - 1980	نمو مرتفع جدًا بلغ فى المتوسط 9.7 % سنويًا
81 - 1985	نمو مرتفع بلغ 6.8 % سنويًا
86 - 1990	نمو متواضع بلغ 4.2 % سنويًا
91 - 1994	نمو منخفض بلغ 3.1 % سنويًا
95 - 2000	نمو مرتفع بلغ 5.3 % سنويًا
01 - 2005	نمو منخفض بلغ 3.5 % سنويًا
06 - 2010	نمو مرتفع بلغ 6.5 % سنويًا
11 - 2014	نمو منخفض جدًا بلغ 2.1% سنويًا

وكـما هـو واضـح مـن التقسـيم الزمنـى لهـذه الفـترة الطويلـة نسـبيًّا (الشـكل 15) كان الاقتصـاد المـصرى يشـهد معـدلات نمـو متواضعـة، يعقـب ذلـك فـترة مـن النمـو الاقتصـادى الجيـد، لا تـدوم طويـلًا، ومـن ثـم يتبعهـا العـودة إلى تباطـؤ الأداء الاقتصـادى وتراجـع خطـى زيـادة الناتـج (الدخـل) المحـلى الإجـمالى، وكـما رصـد هانسـن وميـد تحقـق نمـو جيـد ومرتفـع (حـوالى 5 % سـنويًّا) ابتـداءً مـن 1958 بلـغ ذروتـه فى 1965، ثـم انخفـض معـدل النمـو الاقتصـادى بوضـوح حتـى 1974، وارتفـع معـدل نمـو الناتـج والدخـل القومـى إلى مسـتوى جيـد جـدًا منـذ 1975 (رغـم بعـض التقلبـات السـنوية). تعـود هـذه الطفـرة فى معـدلات النمـو الاقتصـادى إلى عـدد كبـير مـن العوامـل، لعـل فى مقدمتهـا اسـتعادة آبـار البـترول فى سـيناء والبحـر الأحمـر، وعـودة الملاحـة فى قنـاة السـويس (مـع ارتفـاع آسـعار البـترول) وتدفـق تحويـلات المصريـين العاملـين فى الخـارج، والزيـادة فى المسـاعدات الاقتصاديـة الخارجيـة، فضـلًا عـن ارتفـاع حجـم الاسـتثمارات والتجـارة العالميـة. وانعكـس ذلـك كلـه فى تزايـد الاسـتثمارات المحليـة بنسـبة وصلـت إلى 14 % سـنويًّا حتـى عـام 1986، ولكـن اعتمـدت زيـادة الاسـتثمار، بعـد 1982 عـلى الاقـتراض الخارجـى أيضـا.

شـهد النصـف الثـانى مـن الثمانينيـات وسـنوات النصـف الأول مـن التسـعينيات التراجـع المتـوالى فى معــدلات النمــو (4.2 % فى الفــترة 86 - 1990 ثــم 3.1 % فى الفــترة 91 - 1994) لتنخفــض إلى متوســط سـنوى بلـغ 3.6 %. لقـد أدى إلى هـذا التراجـع فى الأداء الاقتصـادى انخفـاض أسـعار البـترول وتفجــر مشــكلة المديونيــة الخارجيــة؛ ووقــوع الاقتصــاد فى دائــرة الاختــلالات الماليــة والنقديــة. وفى مواجهــة هــذه الأحــوال بــدأت الحكومــة فى تنفيــذ برنامــج للتــوازن والإصــلاح الاقتصــادى الهيــكلى. وبعـد فـترة النمـو البطـىء بـدأ الاقتصـاد فى تحقيـق النمـو بمعـدلات جيـدة، لم تسـتمر أيضـا لفـترة ممتــدة، واضطــرت عــودة الاختــلالات فى الموازنــة العامــة وميــزان المعامــلات الخارجيــة الحكومــة للدخـول إلى موجـة الإصـلاح الثانيـة (وعـلى رأسـها تخفيـض قيمـة الجنيـه المـصرى). عـادت نتيجـة لذلــك حركــة الاقتصــاد إلى التباطــؤ فى الســنوات الأولى مــن القــرن الجديــد؛ ثــم بــدأ الاقتصــاد فى اســتعادة التــوازن والاســتقرار الاقتصــادى وتحقيــق معــدلات نمــو مرتفعــة فى الفــترة 2004 - 2008. غـير أن هـذا الانطـلاق فقـد زَخَمـه الـذى وصلـه مـع ارتفـاع معـدل النمـو الاقتصـادى إلى أكـثر مـن 7 %، نتيجـة لانفجـار الأزمـة الماليـة والاقتصاديـة العالميـة فى 2008. وبعـد أن كان الاقتصـاد قـد عـاد تدريجيًّـا إلى وتـيرة النمـو المتصاعـد تعرضـت البـلاد (الاقتصـاد والمجتمـع) لحالـة مـن الاضطـراب، تدهورت معهـا كل المـؤشرات الماليـة والاقتصاديـة والاجتماعيـة والسياسـية.



الشكل (15) تفاوت معدلات النمو الاقتصادى فى الفترات المختلفة

المصدر: وزارة التخطيط، تقارير مختلفة.

مع غض النظر عن عدم قدرة الاقتصاد المصرى على مواصلة تحقيق معدل نمو مرتفع، والخضوع لدورات متتابعة من النمو السريع، ثم تباطؤ النشاط، ففترة من الانتعاش،... وهكذا، فقد كانت العوامل التى أدت إلى ارتفاع النمو وانخفاضه، والانعكاسات التى رتَّبها هذا الارتفاع والانخفاض، هى المسئولة بصفة أساسية عن تحديد علاقة النمو الاقتصادى مع توزيع الدخل وتقليل الفقر. صحيح أنه يمكن قياس وتحديد مستوى قوة علاقة الارتباط بين متوسط معدل النمو الاقتصادى ككل وبين المؤشرات الإجمالية لتفاوت توزيع الدخل أو نسبة الفقر، ولكن يقف وراء هذه العلاقة العمومية طبيعة ومحددات النمو الاقتصادى، مثل قطاعات النشاط الاقتصادى (زراعة، صناعة، تشييد، سياحة، وغيرها)، دور التراكم الرأسمالى (الاستثمار العينى) فى زيادة إنتاج أى من القطاعات (والاقتصاد ككل)، ارتباط زيادة الإنتاج والناتج فى كل قطاع بالطلب على العمالة ومستوى التشغيل، مصادر تمويل هذا الاستثمار (مدخرات محلية وخارجية، خاصة وعامة).

2-8 النمو والتشغيل

فى اقتصاد دولة نامية يُعَد التشغيل والعمل هو السبيل الأساسى للحصول على دخل وزيادته. وفى الاقتصادات المختلفة - سواء المتقدمة أو النامية - لا ترتهن زيادة الناتج (والدخل) بالضرورة بزيادة العمالة وارتفاع أجور المشتغلين. ومن هنا تثور أهمية العناية بدفع عجلة النمو الاقتصادى فى اتجاه زيادة التشغيل المنتج لقوة العمل باعتباره القناة الرئيسية لتحسين توزيع الدخل وتقليل الفقر. كثيرة هى الدراسات والتقارير التى تناولت قضية العمالة ومشكلة البطالة فى مصر. وتعددت الطروحات التى تناولت جوانب هذه المسألة عبر فترة تزيد على نصف قرن على النحو الذى أشرنا إليه من قبل (عند مناقشة فرضية أرثرلويس عن فائض العمالة). وفى العلاقة بين النمو الاقتصادى والعمالة يظهر التقسيم الزمنى الذى أجراه سمير رضوان، على قدر ملموس من الدقة والتقييم المفيد. لقد وصف (Hansen and Radwan, 1982) هذه العلاقة، كما يمكن توسيع مداها الزمنى، على النحو التالى:

1- فترة الستينيات : استيعاب فائض العمالة.

2- الفترة 75 - 1985 : النمو غير المولد لفرص عمل واسعة.

3- الفترة 85 - 1995 : (وربما استمرت حتى نهاية القرن): النمو البطىء وارتفاع نسبة البطالة.

4- العقد الأول من القرن الواحد والعشرين: نمو جيد وتراجع نسبة البطالة.

سبق أن أشرنا إلى أن فترة الستينيات قد شهدت معدل نمو يتراواح حول 5 - 6 % سنويًا، وقد اصطحب هذا النمو ارتفاع فى الطلب على العمل الذى أدى إليه برنامج الحكومة لتشغيل الخريجين، واقترب الاقتصاد - فى تلك المرحلة - من حالة التشغيل الكامل، دون حدوث التضخم المدفوع بزيادة التكلفة (الأجور). (وفقا لرضوان حدث انتقال للعمالة من الزراعة إلى قطاع التشييد فى الريف والحضر وهو ما أدى فى الوقت نفسه إلى هجرة داخلية من الريف إلى الحضر، أدت إلى تعويض النقص فى فرص العمل الزراعية خلال الفترة 60 - 1976).

فى عقد النمو الكبير (1975 - 1985) الذى زاد فيه الدخل القومى بمعدل سنوى 8 % فى المتوسط اختلفت العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بدرجة كبيرة، ولم تكن التغيرات

الهيكلية التى حدثت فى صالح العمالة. لقد تركزت زيادة الناتج فى القطاعات المحلية non-tradable وخاصة التشييد والخدمات المالية الناشئة، وهى بطبيعتها لا تولد فرص عمل كثيرة. وربما يرجع عجز النمو الاقتصادى المرتفع عن توليد زيادة مماثلة فى الطلب على العمل إلى اعتبارين مرتبطين فمن ناحية آلت نسبة كبيرة من الزيادة فى الموارد إلى الحكومة، مما انعكس فى زيادة إنفاقها (الجارى والاستثمارى) دون الحرص على مراعاة «عنصر العمل» وفرص التشغيل التى يوفرها هذا الإنفاق، فضلًا عن أن الزيادة فى تدفق الموارد الخارجية والمحلية أدى إلى ارتفاع ملحوظ فى الأسعار، ومن ثم الضغط عل سعر الجنيه، وأصبح الاعتماد على الواردات من المعدات والآلات أرخص من تشغيل أيدى عاملة، وبرزت ظاهرة ارتفاع الكثافة الرأسمالية للمشروعات الاستثمارية العامة والخاصة على حد سواء. وعلى الرغم من ارتفاع الأجور- نتيجة لهجرة العمالة إلى بلدان الخليج - فقد انعكست زيادة الكثافة الرأسمالية فى تغير معامل رأس المال / العمل بنسبة 10 % سنويًّا خلال عقد السبعينيات. وربما يكون النقص فى العمالة الماهرة لمواكبة الميكنة وخاصة فى قطاع الصناعة مسئولًا عن عدم عودة التوازن (حسب نموذج سولو كما أشرنا فى الجزء الأول من هذا الكتاب)، وهو ما يكون قد انطوى على زيادة التفاوت بين مستويات دخل عوامل الإنتاج، وكذلك بين مستويات أجور المشتغلين.

أما الاعتبار الثانى فيتعلق بسياسة التشغيل الحكومية، فمع زيادة إيرادات الموازنة العامة توسعت الحكومة فى التوظيف وزاد عدد المشتغلين فى قطاع الخدمات الحكومية (الجهاز الإدارى والهيئات الخدمية العامة، والإدارة المحلية) مع استبعاد العاملين فى الشركات العامة - بمعدل يفوق الزيادة فى أى قطاع آخر، وبلغت نسبة المشتغلين فى الحكومة حوالى خمس إجمالى عدد المشتغلين فى الاقتصاد ككل فى سنة 1986. ولكن الأخطر من هذا كان تأثير سياسة الأجور والمرتبات الحكومية على مستوى ومعدلات الأجور فى الاقتصاد القومى برمته. لقد أصبح الأجر والمزايا التى يحصل عليها خريجو منظومة التعليم من العمل فى القطاع الحكومى بمثابة الحد الأدنى الذى يقبل به أى باحث عن عمل فى القطاع الخاص (ولا شك أن هذا الاعتبار قد أدى إلى جمود سوق العمل والأجور) وارتفاع تكلفة العمل، لتصب من جديد فى نطاق الاعتبار الأول. ضاع هذا الزخم مع تراجع إيرادات الدولة والاقتصاد مع انخفاض أسعار البترول وما ترتب عليه من آثار متداخلة، وبدأت البطالة فى الزيادة.

عاد الاقتصاد المصرى إلى وتيرة أبطأ فى النمو منذ منتصف الثمانينيات، واستمر انخفاض معدل النمو الاقتصادى حتى السنوات الأولى من القرن الواحد وعشرين. وعلى الرغم من استعادة قطاع الصناعة التحويلية تحقيق معدلات نمو معقولة، إلا أنه سرعان ما فقد قدرته التنافسية وعانى تراجع الصادرات وارتفاع التكلفة، وارتفعت نسبة البطالة إلى أكثر من 10 % (سواء حسب بيانات بحث العمالة بالعينة فى 1993 أو تعداد السكان فى 1986). وإلى جانب ظهور حالة البطالة الجزئية underemployment فى المناطق الريفية، وخاصة فى الزراعة، والتشييد (نتيجة عودة أعداد كبيرة من المصريين العاملين بالخارج) وتباطؤ النشاط فى القطاعات الريفية غير الزراعية، أصبح القطاع غير النظامى informal الذى يستوعب حوالى 20 % من العمالة عاجزًا عن الاستمرار فى استيعاب الزيادة فى قوة العمل. وجدير بالملاحظة أن الضغوط التضخمية التى تراكمت خلال الفترة السابقة قد تآكلت معها الزيادة فى الأجور الحقيقية التى حدثت فى فترة الرواج، وقد تدهورت أحوال المعيشة وارتفعت نسبة الفقر (كما سنرى فيما بعد). لقد تعرض الاقتصاد المصرى إلى لطمتين شديدتين خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي: الأزمة الاقتصادية العالمية التى بدأت فى شرق آسيا، ثم الكارثة الإرهابية فى الأقصر (يوليو ونوفمبر1997). وفى هذه الفترة حالت أيضا مشكلة السيولة دون عودة سريعة (أو قوية) للنشاط الاقتصادى وزيادة فرص العمل.

رغم بداية القرن الجديد والاقتصاد المصرى ما زال يحقق معدلات ضعيفة للنمو الاقتصادى، فقد أمكنه - بعد إعداد والبدء فى تنفيذ الجيل الثانى للإصلاح المالى - من العودة إلى الارتفاع بمعدلات النمو، وزيادة فرص التشغيل، والتمهيد لمرحلة الانطلاق فى مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وإلى جانب التحسن التدريجى فى مؤشرات التوزيع والفقر، وتراجع نسبة البطالة، فقد ظهرت حالة نقص العرض من العمالة الماهرة عن احتياج التوسعات فى الاستمرار أو المشروعات الجديدة.

ربما نستطيع الوصول من هذا الاستعراض التاريخى إلى بعض ملامح العلاقة بين النمو الاقتصادى والعمالة، ولكن (Ikram, 2005) يخلص من مراجعته للكتابات التى قامت بتحليل أعمق لطبيعة هذه العلاقة، إلى أن محتوى وتكوين نمو الناتج أكثر أهمية من معدل النمو، وأنه على الرغم من استمرار حالة التباين (عدم التوافق) فى المهارات بين عرض والطلب على العمل، فهو ليس المسئول عن البطالة فى الاقتصاد المصرى، ولا هى كذلك مشكلة عدم مرونة (جمود)

الأجـور. فقـد انخفضـت الأجـور الحقيقيـة - سـواء فى القطـاع العـام أو القطـاع الخـاص - بعـد فـترة الانتعـاش الاقتصـادى فى أوائـل الثمانينيـات. وأشـار Ikram إلى عـدد مـن الدراسـات التـى خلصـت إلى أن السـبب الرئيـسى للبطالـة فى مـصر يكمـن فى نقـص الطلـب عـلى العمـل (عـدم كفايـة) نتيجـة لاتسـام النمـو الاقتصـادى بارتفـاع الكثافـة الرأسـمالية (خـلال فـترة النمـو المرتفـع). وتشـير إلى هـذه السـمة كثـير مـن التقديـرات «لمرونـة العمـل بالنسـبة للإنتـاج» وخاصـة فى الصناعـة المصريـة؛ التـى انخفضـت فيهـا هـذه المرونـة مـن 43 % فى 1975 إلى 0.28 فى 1992.كـما قـدر «رضـوان» أن مرونـة العمـل بالنسـبة للإنتـاج عـلى مسـتوى الاقتصـاد ككل كانـت حـوالى 0.61 وبلغـت 0.74 فى قطـاع الصناعـة التحويليـة، خلال السـنوات 1983 - 1995. وفى دراسـة للبنـك الـدولى قـدرت المرونـة بحـوالى 0.47 عـلى مسـتوى الاقتصـاد ككل عـلى امتـداد الفـترة 60 - 1990، ارتفعـت إلى 0.64 خـلال عقـد التسـعينيات. وتقـل تقديـرات وزارة التخطيـط عـن ذلـك (50 %) فى النصـف الثـانى مـن التسـعينيات، ويصـل التبايـن فى تقديـرات مرونـة العمـل / الإنتـاج إلى حـد انخفاضهـا فى الصناعـة التحويليـة إلى 12 % خـلال سـنوات النصـف الأول مـن التسـعينيات. إن مـؤدى مثـل هـذا التقديـر أن زيـادة الإنتـاج بمـا قيمتـه حـوالى مليـون جنيـه يخلـق فقـط ثمـانى فـرص عمـل. وإذا كانـت مرونـة العمـل للإنتـاج قـد ارتفعـت مـع اسـتمرار ارتفـاع الكثافـة الرأسـمالية، فربمـا أصبـح ارتفـاع معـدل النمـو الاقتصـادى لا يقـود إلى التوسـع فى فـرص العمـل المطلوبـة؛ بمـا ينطـوى عليـه ذلـك مـن انعاسـكات، ليـس فحسـب عـلى نسـبة البطالـة، ولكـن أيضـا أجـور المشـتغلين وتوزيـع الدخـل بـين عوامـل الإنتـاج وبـين الفئـات الاجتماعيـة (انظـر Ikram, 2005).

3-8 النمو الاقتصادى - معدل الاستثمار ومصادر تمويله

لعلـه مـن نافلـة القـول فى اقتصاديـات التنميـة أن العنـصر الرئيـسى المحـدد لنمـو الناتـج المحـلى الإجـمالى فى مـصر - كغيرهـا فى البلـدان الناميـة - هـو التراكـم الرأسـمالى. وكـما هـو معـروف يتـم تمويـل هـذا التراكـم (الاسـتثمار العينـى) مـن خـلال المدخـرات المحليـة أو المصـادر الأجنبيـة. وتؤثـر السياسـة الاقتصاديـة (الماليـة والنقديـة وسياسـة الـصرف الأجنبـى والتجـارة الخارجيـة) فى تدفـق المـوارد مـن خـلال المَصْدريـن عـلى حـد سـواء. وقـد رأينـا فى الجـزء الأول مـن هـذا الكتـاب أن مـن يقبلـون بتفـاوت توزيـع الدخـل يسـتمدون قناعتهـم مـن ارتفـاع الميـل للادخـار عنـد الأغنيـاء، ومـن

ثـم توظيـف المدخـرات فى إحـداث التراكـم الرأسـمالى والنمـو الاقتصـادى. وبغـض النظـر عـن القبـول أو النفـى لهـذا الاقتنـاع فـإن السياسـات الحكوميـة التـى تؤثـر فى قـرارات مـن يدخـر ومـن يقـوم بالاسـتثمار تلعـب فى النهايـة دورًا مهـمًّا فى تحديـد معـدل النمـو الاقتصـادى وتوزيـع عوائـده عـلى المشـاركين فى النشـاط الاقتصـادى.

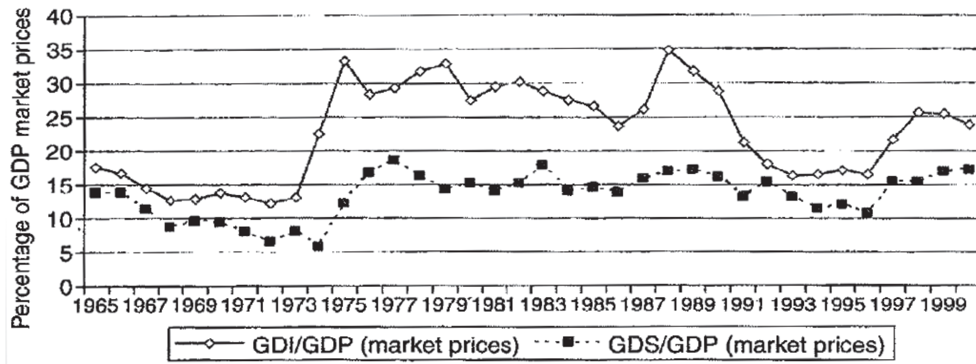
ويقودنـا فحـص مـؤشرات معـدلات الاسـتثمار عـلى ضـوء معـدلات النمـو الاقتصـادى فى الفـترات الزمنيـة المتتابعـة إلى عـدد مـن الملاحظـات الجوهريـة. أولًا: أن التقلبـات الظاهـرة فى معـدلات الاسـتثمار (نسـبة الاسـتثمارات إلى الناتـج المحـلى الاجـمالى) ارتبطـت بتغـيرات معـدل النمـو الاقتصـادى مـن فـترة لأخـرى. والواقـع أن التغـيرات الحـادة أحيانـا فى معـدل الاسـتثمار تعـود إلى مـدى توفـر المدخـرات المحليـة وحجـم المـوارد الأجنبيـة التـى تتدفـق عـلى الاقتصـاد المـصرى. لا شـك أن هـذه التغـيرات تأثـرت بالسياسـة العامـة للدولـة (الاشـتراكية فى مقابـل الانفتـاح أو اقتصـاد السـوق) والأوضـاع السياسـية الإقليميـة والدوليـة (القـدرة عـلى الحصـول عـلى مسـاعدات ومعونـات أم قـروض واسـتثمارات خارجيـة).

جدول (14) مكونات ومصادر النمو

الفترة	معدلات النمو السنوى%			كنسبة من الناتج المحلى %		نسبة المساهمة فى النمو %	
	الناتج المحلى	الطلب المحلي	الطلب الخارجي	الطلب المحلي	الطلب الخارجي	الطلب المحلي	الطلب الخارجي
1970 - 65	3.3	4.6	0.2	0.72	0.28	99.3	0.70
1975 - 70	3.5	3.0	4.8	0.74	0.26	62.3	37.7
1980 - 75	9.8	9.9	9.6	0.71	0.29	74.7	25.3
1985 - 80	6.7	8.5	1.5	0.77	0.23	90.0	10.0
1990 - 85	4.2	3.0	8.2	0.76	0.24	54.2	45.8
1995 - 90	3.4	2.7	5.2	0.72	0.28	61.2	38.8
2000 - 95	5.1	6.0	4.1	0.74	0.26	78.8	21.2
2007 - 06	7.1	11.2	(8.5)	0.77	0.23	131.0	(31)
2014 - 13	2.2	2.5	(0.4)	0.79	0.21	113.6	(13.6)

المصدر: مأخوذ من Ikram, 2005، وتقارير وزارة التخطيط.

يبين الجدول (14) أن الطلب المحلى (الاستثمار والإنفاق الاستهلاكى) كانت له الغلبة فى المساهمة فى تحقيق النمو الاقتصادى، فخلال نصف قرن استوعب الطلب المحلى حوالى ثلاثة أرباع الناتج الكلى، وأسهم فى زيادة الناتج بنفس النسبة تقريبًا. وفى بعض الفترات زاد الطلب الخارجى بمعدلات أسرع من الطلب المحلى. ثانيًا: تفاوتت معدلات الاستثمار من مستوى متوسط (17 - 20 %) فى بعض الفترات إلى مستوى مرتفع نسبيًا (35 %) فى منتصف السبعينيات وأواخر الثمانينيات. ورغم أن المدخرات المحلية (بلغت 20 % من الناتج المحلى) كانت تمثل النسبة الغالبة فى تمويل الاستثمارات المحلية، فإن الفجوة بينهما تم تغطيتها بواسطة الموارد الخارجية (كما يظهر من الشكل (16) كان معدل الاستثمار أعلى دائمًا من معدل الادخار المحلى).



الشكل (16) معدلات الادخار والاستثمار 1965 - 2000

المصدر: World Bank LDB.

والواقع أنه بينما قد يظهر أن معدل الادخار المحلى منخفض نسبيا، فهو لا يعكس القدرة الادخارية الفعلية للقطاع الخاص المصرى (القطاع العائلى، قطاع الأعمال الخاص). لقد تذبذب معدل الادخار الخاص خلال أربعة عقود من 10 % إلى 30 % من الناتج المحلى الإجمالى، وتأثر الاستهلاك الخاص (ومن ثم الادخار) بموقف المدخرات الحكومية (إن وجدت) أو العجز فى الموازنة العامة، أى أن هناك علاقة ارتباط عكسى قوية بين الادخار الخاص وادخار الحكومة (مصفوفة الادخار والاستثمار). وأشارت دراسة للبنك الدولى إلى أن الادخار الخاص انخفض بحوالى 63 قرشًا مقابل زيادة ادخار الحكومة بجنيه واحد. فى هذه

الحالة تثور قاعدة «المزاحمة» من الحكومة للقطاع الخاص (kram, 2006). ولما كان قد وجد أن الإصلاح الماليFinancial Reforms الذى ينطوى على زيادة معدل الفائدة الحقيقية لن يكون ذا تأثير فعلى على الادخار الخاص فإن السياسة المالية (الإنفاق والإيرادات فى الموازنة) تبدو أكثر تأثيرًا على الأداء الاقتصادى، خاصة أن الاستثمارات الحكومية كانت تمثل فى بعض الفترات النسبة الأكبر فى الاستثمارات الكلية - ومن ثم تعود الحلقة التى تربط بين الاستثمارات الحكومية وسياسة العمالة والأجور للكثافة الرأسمالية للمشروعات والتوزيع (الوظيفى والشخصى) للدخل.

4-8 تغير توزيع الدخل

استعرضنا فى القسم السابق التغيرات فى مستوى النمو الاقتصادى فى فترات زمنية متعاقبة. وحتى ننتقل إلى فحص وتبين شكل العلاقة التى يمكن أن تكون قد حددت طبيعة العلاقة التى ربطت بين النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل، على ضوء مارصدناه من النتائج التى تضمنتها الدراسات التطبيقية فى الجزء الأول من هذا البحث، يصبح من الملائم أن نتتبع التغيرات فى نمط وهيكل توزيع الدخل على النحو الذى تعكسه المؤشرات المستخدمة فى قياس هذا التوزيع.

وللتمهيد لهذه الخطوة نتذكر أن أهم ملامح وخصائص عملية النمو الاقتصادى تمثلت فى ظاهرتين. الأولى: أن الاقتصاد المصرى لم يتمكن من المحافظة على تحقيق معدل نمو جيد (مرتفع) لفترة طويلة ممتدة. لم تدُم أى فترة نمو جيد أكثر من 3 - 5 سنوات، يتجه بعدها منحنى النمو إلى الهبوط. وباعتبار أن توزيع الدخل - بصفة عامة - يتسم بالاستقرار النسبى خلال المدى المتوسط - على الأقل - فربما يكون من الصعب اقتران التغير فى درجة اللامساواة، أو التباين، فى توزيع الدخل، بالنمو الاقتصادى وحده، أو اعتباره نتيجة لهذا النمو (أو غيابه). الثانية: أن النمو الاقتصادى - وتوزيع الدخل - لم يكن مرهونًا بما اقتضته أسس علم الاقتصاد واقتصاديات التنمية، أو بما تبنته شعارات النظم الاقتصادية من أهداف تتعلق «بالنمو مع العدالة». لقد ناقشنا الافتراض بأن الاقتصاد المصرى كان يمكن أن ينطلق إلى طريق التصنيع والنمو السريع، من خلال استغلال «فائض العمالة» (أى عرض العمل غير المحدود)، وانتقال السكان من الريف إلى الحضر (زيادة نسبته التحضر)، مع ماقد ينطوى عليه ذلك من اتجاه

توزيـع الدخـل إلى درجـة أكـبر مـن اللامسـاواة. لم يتأكـد لنـا انطبـاق شروط نمـوذج آرثـر لويـس عـلى الحالـة المصريـة. ولم تكـن تجربـة النمـو الاقتصـادى (الجيـد) التـى بـدأت أواخـر الخمسـينيات محققـة لثـورة صناعيـة عميقـة ولامسـتدامة. وبالمثـل عندمـا رُفِعَـت شـعارات اشـتراكية خـلال السـتينيات، ارتفعـت معـدلات النمـو نسـبيًا، ولم يتغـير مـع ذلـك هيـكل توزيـع الدخـل - خاصـة فى الحـضر - عـلى عكـس ماحـدث منـذ منتصـف السـبعينيات، بعـد تبنـى التحريـر الاقتصـادى (الانفتـاح)، حينـما ارتفعـت معـدلات النمـو الاقتصـادى وتحسـن توزيـع الدخـل. ولعلـه قـد لاحظنـا أن المرحلتـين قـد شـهدتا محافظـة «الطبقـة المتوسـطة» بشـقيها الريفـى والحـضرى - عـلى مكاسـبها. وكان ذلـك - بصفـة أساسـية - عـلى حسـاب «الأغنيـاء». هـل اسـتمر توزيـع الدخـل عـلى نفـس منوالـه خـلال العقـود التـى تواصـل فيهـا تطبيـق برامـج «الإصـلاح الاقتصـادى» أوائـل التسـعينيات، ومـا تأثـير السياسـات الحكوميـة عـلى الأداء الاقتصـادى وعدالـة توزيـع الدخـل، والعلاقـة بـين المتغيريـن؟

1-4-8 استقرار نسبى فى مستوى تفاوت الدخل:

تعـددت منـذ السـبعينيات الدراسـات التـى تضمنـت قياسًـا أو اسـتخدامًا لمـؤشرات تفـاوت توزيـع الدخـل، وكان «معامـل جينـى» والأنصبـة النسـبية فى الدخـل أكثرهـا تـداولًا. ولأن هـذه الدراسـات تغطـى فـترات زمنيـة مختلفـة، وتباينـت فيـما بينهـا تقديـرات مـؤشرات توزيـع الدخـل عـن الفـترة الواحـدة، فقد كان صعبًـا الوصـول إلى سلسـلة زمنيـة متسـقة لهـذه المـؤشرات. وباعتبـار أن الاختـلاف ليـس كبـيرًا بـين تقديـرات مـؤشرات التفـاوت، فإننـا نبغـى استكشـاف الاتجـاه العـام للتغـيرات فى مسـتوى اللامسـاواة فى توزيـع الدخـل، بالإضافـة إلى نقـاط التغـير البـارزة عـلى هـذا الاتجـاه العـام. وتشـمل دراسـة حديثة سـجلًا للتقديـرات فى الدراسـات المختلفـة، لـكل مـن معامـل جينـى، ونصيـب الشرائـح العشرينيـة (والعشريـة) مـن الدخـل (الانفـاق الاسـتهلاكى الخـاص).

أشرنـا - فى حينـه - إلى معامـل جينـى للتفـاوت، عـن الفـترات التـى شـهدت تحـولات جوهريـة فى الأداء الاقتصـادى وانعكاسـاته، مثـل التغـير فى توزيـع الأصـول (الأرضى) فى الخمسـينيات والسـتينيات، محاولـة التصنيـع وزيـادة الملكيـة العامـة ودور الحكومـة حتـى منتصـف السـبعينيات. وقـد اتضـح لنـا - مـن الدراسـات الموثقـة (Paolo Verme and others, 2014) أن توزيـع الدخـل قـد تحسـن (مُعَـبرًا عنـه بانخفـاض متواصـل فى قيمـة معامـل جينـى مـن 0.42 إلى 0.38) فى الفـترة مـن

58/ 1959 حتى 74/ 1975، ثم شهد تقلبات محدودة فى الفترة التالية. وتَغِيب تقديرات معامل جينى للتفاوت على المستوى القومى عن عقد الثمانينيات. على ضوء الاهتمام المتزايد بمشكلة الفقر - على النحو الذى سنعرضه فيما بعد - ومسألة توزيع الدخل خلال العقدين الأخيرين تم تطوير مسوح الدخل والإنفاق التى يجريها دوريًا الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، ومنهجية تبويب وقياس المؤشرات التى اعتمد عليها نخبة الباحثين والمختصين فى إجراء دراساتهم المعنية بهذه القضايا. ونستخلص من التقارير التى أعدها فريق عمل من وزارة التخطيط، والجهاز المركزى للإحصاء، والبنك الدولى، وخبراء من الجامعات المصرية أن عقد التسعينيات ربما يكون قد شهد تحسنًا ظاهرًا فى توزيع الدخل، خلال نصفه الأول: ثم تراجعًا ملحوظًا فى النصف الثانى منه (انخفض معامل جينى وفقًا لدراسة Khair-ELdin and Ellaithy, من 0.45 إلى 0.35 فيما بين 90/ 1991 و95/ 1996 ثم عاد إلى الارتفاع فى 99/ 2000 إلى 0.36). وبينما تشير تقديرات الليثى إلى نفس الاتجاه العام، تظهر قيم المعامل أقل منها فى الدراسة المشتركة مع خير الدين (انخفض المعامل من 0.37 إلى 0.32 ثم ارتفع إلى 0.34 فى السنوات المشار إليها على التوالى). ولعل ما يلفت النظر هو تواضع معدلات النمو الاقتصادى خلال النصف الأول من التسعينيات، الذى شهد بدء تطبيق سياسة الإصلاح والتعديل الهيكلى، بينما كان النمو الاقتصادى فى سنوات النصف الثانى يبدو جيدًا (أعلى من مستواه فى 90/ 1991 - 95/ 1996). وعند محاولة تفسير هذا التعارض فى العلاقة المنطقية المفترضة بين المتغيرين (النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل) ربما تبين لنا المُغالطة فى قياس المؤشرات المُعبرة عن المتغيرين، إذ تشير معدلات النمو الاقتصادى إلى متوسط الزيادات السنوية فى قيمة الناتج المحلى الإجمالى، بينما نستخدم بيانات الإنفاق الاستهلاكى الخاص (العائلى حسب جداول الحسابات القومية) فى مستوى الدخل والانفاق. وسنتناول - فيما بعد - انعكاسات هذا الاختلاف على محاولة تفسير وقياس أثر النمو الاقتصادى على توزيع الدخل. (انظر الهامش المُطَوَّل -2 فى نهاية الكتاب - حول دلالة تغير نسبة الإنفاق الاستهلاكى الخاص إلى الناتج الإجمالى).

كان العقد الأول من الألفية الجديدة مختلفًا. وقد اتفقت الدراسات، وفقًا لتماثل قيم معامل جينى، على وجود اتجاه مستمر لزيادة درجة المساواة (انخفاض مستوى اللامساواة) كما يعكسه انخفاض المعامل من فترة لأخرى. وتتطابق الحالة نفسها مع الوضع فى المناطق

الحضرية (الحضر) بينما ارتفعت درجة اللامساواة قليلًا فى الريف مع نهاية العقد الأول فى الألفية، مع مراعاة الأخذ فى الحسبان أن توزيع الدخل (الإنفاق الاستهلاكى) أقل تفاوتًا فى الريف عنه فى الحضر. ربما كانت صورة توزيع الإنفاق الاستهلاكى الكلى على الشرائح من السكان حسب حصة كل شريحة، أفضل تعبيرًا عن التوازن (الاختلال) فى التوزيع، إذ إنها تستند إلى توزيع جملة ما ينفقه المستهلكون على الفئات الاجتماعية، ومن ثم إمكانية المقارنة بين تغيرات الإنفاق الاستهلاكى الكلى (فى إطار علاقته مع تغير معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى)، وتغيرات الأنصبة النسبية لكل فئة فى الفترات الزمنية المختلفة. ويبقى الاختلاف قائمًا بين تقديرات الدراسات المختلفة. ولكن سيتم التركيز - مرة أخرى - على الاتجاهات العامة للتغير فى الأنصبة النسبية للفئات (الاجتماعية). وتتفق الدراسات على أن الفترة التنموية الأولى (58/ 1959 - 64/ 1965) شهدت تحسنًا بسيطًا فى نصيب الفئة الأدنى فى الريف (40 % من السكان) على حساب الانخفاض المحدود فى نصيب أغنى 10 % منهم. وارتفعت كذلك حصة هذه الفئة (40 % من السكان) فى النصف الأول ثم النصف الثانى من التسعينيات، أيضا على حساب أغنى فئة. (استمرت زيادة نصيب 40 % الأدنى إنفاقًا من السكان خلال سنوات العقد الأول من القرن الـ 21) ارتفع كذلك نصيب أدنى خُمْس من السكان، وهى فئة الفقراء تقريبًا) وواصل نصيب هذه الفئة ارتفاعه فى السنوات الأخيرة كذلك، على الرغم من تراجع طفيف ترافق مع الأزمة المالية العالمية فى 8/ 2009، وانفجار أحداث 2011). فى المناطق الحضرية بقيت درجة «اللامساواة» فى الإنفاق الاستهلاكى العائلى على حالها خلال فترة التنمية الأولى، ثم شهدت تحسنًا نسبيًا فى العقد التالى، ولم تتغير حتى التسعينيات، تبعها بعض التراجع خلال نصف العقد الأول من القرن الجديد، ثم تحسنت قليلًا فى سنوات نهاية العقد. ليس من الصعب أن نقرن التغيرات فى الأنصبة النسبية للفئات الاجتماعية فى جملة الإنفاق الاستهلاكى العائلى، بالتوزيع الوظيفى للدخل فى الفترات المختلفة (وخاصة نسبة الأجور إلى الناتج) سواء فى قطاع الزراعة أو القطاعات غير الزراعية. ومع التجاوز عن الاختلاف فى التقديرات الخاصة بهذا التوزيع بين الدراسات الخاصة، سنكتفى أيضًا بالاتجاهات العامة لهذه التغيرات، وما سبق أن حاولنا بيانه من علاقتها وتأثرها بالتغير فى معدلات النمو الاقتصادى.

جدول (15): مؤشرات توزيع الدخل ونسبة الفقراء

	1991 /90	1996 /95	2000 /99	2005/ 04	2009 /8	2011 /10	2013 /12
معامل جينى :							
- مصر	0.37	0.32	0.34	0.32	0.31	0.31	0.29
- الحضر		0.34	0.37	0.35	0.34	0.34	0.33
- الريف		0.24	0.23	0.23	0.22	0.24	0.24
نسبة الفقراء:							
- مصر	24.3	19.4	16.7	19.6	21.6	25.2	26.3
- الحضر	00	11.0	9.2	10.1	11.0	15.3	17.6
- الريف	00	24.8	22.1	26.8	28.9	32.4	32.4

المصدر: التقديرات مستندة إلى بيانات مسوح الدخل والإنفاق المختلفة، كما أعدتها د.هبة الليثى لصالح هذه الدراسة.

سجلت الدراسات أن نصيب الأجور من الدخل الزراعى قد ارتفع بحوالى 1.5 نقطة مئوية فقط فى منتصف السبعينيات بالمقارنة مع هذه النسبة فى أول الخمسينيات، إذ أن الزيادة التى تحققت خلال الفترة 51/ 1952 - 66/ 1967 قد تلاشت فى الفترة التالية (67/ 1968 - 1974). وقد وصف محى الدين (انظر Hansen and Radwan, 1991) هذا التغير فى نسبة الأجور إلى القيمة المضافة الزراعية بالشكل الناقوسى (على غرار منحنى كوزنتس).

أما بالنسبة للقطاعات غير الزراعية (ومن بينها الصناعة والخدمات) فقد شهدت نسبة الأجور إلى الناتج المحلى الإجمالى لهذه القطاعات ارتفاعًا ملحوظًا، من حوالى 54 % فى 59/ 1960 إلى حوالى 60 % فى 1974، ثم انخفضت تدريجيًا حتى بلغت 42 % فى 81/ 1982. وبصفة عامة مالت حصة الأجور الكلية فى الناتج المحلى الإجمالى إلى الارتفاع، من حوالى 45 % فى 59/ 1960 إلى حوالى 49 % فى منتصف الستينيات، ثم استقرت تقريبًا حتى منتصف السبعينيات. وبينما تشير بيانات العيسوى إلى انخفاض هذه النسبة إلى 42.5 فى عام 1976، تُظهر البيانات استقرارا نسبيًا فى حصة الأجور (حوالى 43 %) خلال عقد السبعينيات (Hansen and Radwan, 1991).

لقد شهدت نسبة الأجور فى الصناعة والقطاعات غير الزراعية اتجاها عامًّا للانخفاض خلال النصف الأول من الستينيات ثم ثباتًا نسبيًا (ركودًا) خلال السنتين التاليتين. وعلى الرغم من ارتفاع النسبة حتى 1974، عادت إلى الانخفاض بشدة فى 75/ 1976، واستمر نصيب الأجور فى التراجع فى القطاعات غير الزراعية. وكما أشرنا من قبل، ترجع الزيادة النسبية فى حصة الأجور خلال النصف الأول من الستينيات إلى زيادة أعداد المشتغلين وارتفاع الأجور الحقيقية. وقد شهدت هذه الفترة تغيرًا هيكليًا، انطوى على النمو الصناعى المتسارع الذى فاق نمو قطاع الزراعة. فى الفترة 65/ 1966 حتى 1974، ظل نصيب الأجور مستقرًا، نتيجة للزيادة البطيئة فى العمالة ومعدلات الأجور، وتباطؤ معدل النمو الاقتصادى بصفة عامة. ومنذ منتصف السبعينيات أخذت نسبة الأجور إلى الناتج المحلى الإجمالى فى الانخفاض المستمر.

انعكس تغير الأنصبة النسبية لعوامل الإنتاج على المستوى القومى بدوره فى نصيب الفئات الاجتماعية من جملة الإنفاق الاستهلاكى العائلى، بحسب موقعها فى العملية الإنتاجية وملكيتها لهذه العوامل. وقد أشرنا من قبل إلى التغير فى حصة الفئات الاجتماعية فى الفترات التى شهدت أداءً اقتصاديًا مختلفًا، وخاصة فى تغير الهيكل الاقتصادى، وتبدل توجه السياسة الاقتصادية. وربما يكون من المثير للالتفات التحسن النسبى فى نمط توزيع الدخل (الإنفاق الاستهلاكى) خلال سنوات العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. انطوى اتجاه التحسن على الزيادة المضطردة (ولو محدودة) فى نصيب أدنى 40 % من السكان (وتشمل هذه الفئة الفقراء وأشباه الفقراء) وحتى اذا كانت حصة هذه الفئة قد انخفضت قليلًا فى 2011، فقد عادت إلى الزيادة فى 2013، رغم استمرار حالة التوتر السياسى والانكماش الاقتصادى. لقد جاءت الزيادة فى حصة أفقر 40 % على حساب أغنى 20 % (وخاصة على حساب أغنى 10 % من السكان). ولعل البيانات عن الحصة النسبية للشرائح الوسطى فى جدول توزيع الدخل خلال العقد الأول من الألفية الجديدة والسنوات القليلة الماضية تؤيد الاستنتاج الملحوظ بثبات - وربما تحسن - حظوظ «الطبقة المتوسطة»، إذ بعد انخفاض نصيب 40 % من السكان (الخُمْسين الثالث والرابع) من الإنفاق الكلى فيما بين 1996 و 2000، عاد هذا النصيب إلى الزيادة المضطردة (وإن كانت بنسبة محدودة) حسب مسوح الدخل والإنفاق فى السنوات المختلفة (باستثناء عام 2011).

جدول (16): توزيع الإنفاق الاستهلاكى العائلى (%)

شرائح السكان	1996	2000	2005	2009	2011	2013
أدنى 40 %	22.6	21.5	21.6	22.3	22.0	22.8
المتوسطه 40 %	37.4	36.4	36.8	37.3	36.7	37.4
أغنى 20 %	40.0	42.2	41.5	40.4	41.2	39.8
الإجمالى	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: الليثى، تقديرات غير منشورة، استنادًا إلى مسوح الدخل والإنفاق عن السنوات المبينة.

2-4-8 هل تعانى مصر اختلال توزيع الدخل؟

اتفقت كل الدراسات التى تناولت مسألة توزيع الدخل فى مصر، ووردت الإشارة إليها فى هذا الكتاب، على استخدام تعبير(egalitarian) فى وصف الاقتصاد المصرى، وأنه استنادًا إلى المؤشرات الدارجة المستخدمة فى قياس مستوى التفاوت (اللامساواة) فى توزيع الدخل يمكن التأكيد على أن مصر لا تعانى اللامساواة، أو حدة التفاوت بين مستويات الدخل للفئات الاجتماعية المختلفة. أشرنا من قبل إلى أنه بينما قد يشتكى بعض الباحثين من عدم توافر البيانات والإحصاءات اللازمة، أو من قصور ما فى منهجية القياس أو الأساليب الإحصائية المتبعة فقد أجمعت الدراسات الرصينة - فى هذا المجال - على جودة نوعية البيانات والإحصاءات المتاحة للاستخدام. وقد اعتمدنا فى ضوء ذلك على المؤشرات المعتادة فى رصد وتحليل التغيرات فى هيكل توزيع الدخل (الإنفاق العائلى) عبر فترة زمنية طويلة نسبيًا. ولعل الاستخلاص الرئيسى من هذا الاستعراض يتمثل فى ضيق مدى التغيرات - فى الفترات الزمنية المختلفة - فى قيم معامل جينى للتفاوت أو الأنصبة النسبية للفئات الاجتماعية. ولكن لأن هذا الاستقرار النسبى لمقاييس التفاوت فى توزيع الدخل لا يرتبط - بالضرورة - بمستوى هذا التفاوت، يكتسب هذا التوصيف لحالة ومستوى اللامساواة أهميته. (انظر الهامش المُطَوَّل 1 فى نهاية هذا الكتاب حول وجهة نظر مختلفة عن تفاوت توزيع الدخل فى مصر).

لاحظنا عبر الأقسام السابقة أن قيمة معامل جينى للتفاوت تتراوح بين 0.32 - 0.35.

وتشـير دراسـة البنـك الـدولى إلى تماثـل هـذا المسـتوى مـع نظـيره السـائد فى الـدول المتقدمـة، أعضـاء منظمـة OECD، وإلى أنـه أقـل مـن معامـل التفـاوت فى الولايـات المتحـدة (الـذى يزيـد عـلى0.40)، وهـو كذلـك أقـل مـن قيـم المعامـل فى البلـدان التـى يتسـاوى فيهـا متوسـط دخـل الفـرد مـع مثيلـه فى مـصر. ولإجـراء مقارنـة ذات دلالـة عـلى مسـتوى «اللامسـاواة» بـين مـصر وعـدد كبـير مـن الـدول (88 دولـة) قامـت دراسـة البنـك الـدولى بتوقيـع قيـم معامـل التفـاوت (جينـى) مقابـل متوسـط نصيـب الفـرد مـن النـاتـج المحـلى الإجـمالى فى هـذه الـدول عـلى شـكل بيـانى. وكـما هـو متوقـع فى دراسـة مجموعـة دول cross - countries يرتبـط تفـاوت الدخـل (اللامسـاواة) بعلاقـة سـالبة (عكسـية) مـع متوسـط دخـل الفـرد. ويظهـر فى الشـكل (17) أن معامـل تفـاوت الدخـل فى مـصر يقـع تحـت خـط الانحـدار، مـما يعنـى أن درجـة التفـاوت فى توزيـع الدخـل أدنى مـن مسـتوى الدخـل. (أقـل مـما كان يمكـن أن يكـون عليـه بالنسـبة لمسـتوى الدخـل).

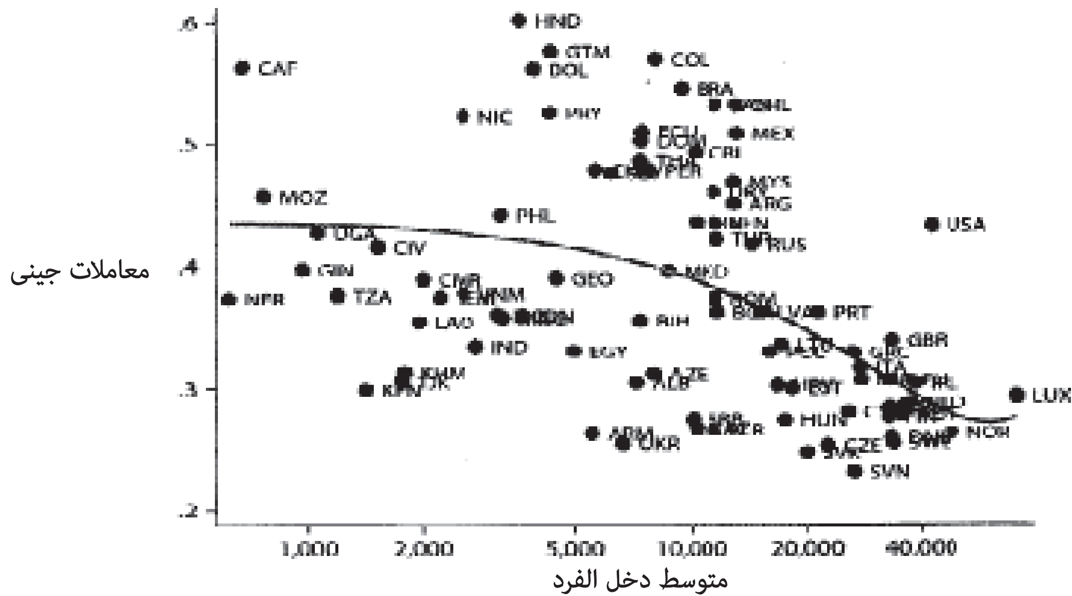
جدول (17): مؤشرات توزيع الدخل فى مصر وبعض البلدان (%)

الدول	نصيب أفقر 10 %	نصيب أغنى 10 %	نسبة الأغنى للأفقر	معامل التفاوت
مصر	3.9	27.6	7.2	32.1
فرنسا	2.8	25.1	9.1	32.7
الولايات المتحدة	1.9	29.9	15.9	40.8
البرازيل	1.1	43.0	40.6	55.0
تركيا	1.9	33.2	17.4	43.2
الصين	2.4	31.4	13.2	41.5

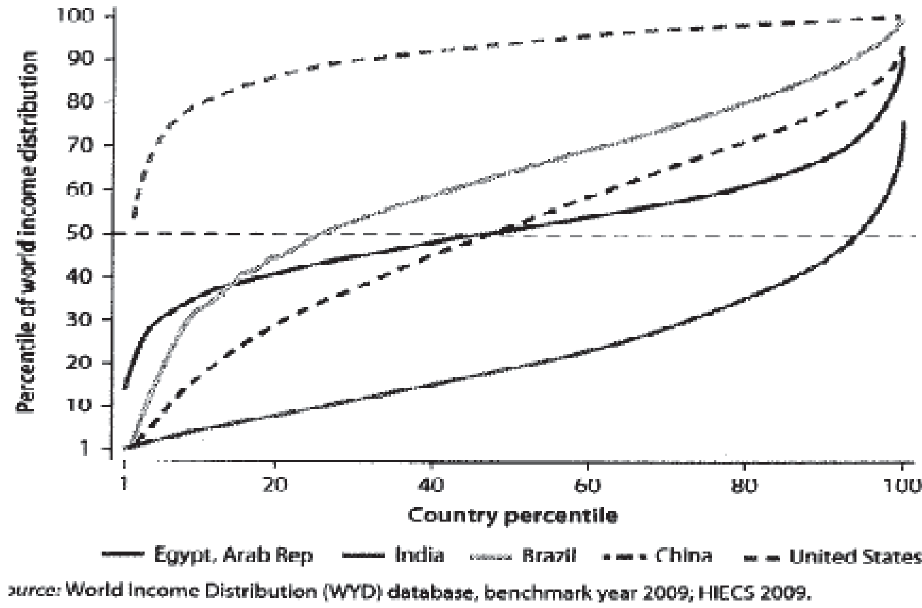
المصدر: عثمان محمد عثمان، مستويات المعيشة وسياسات إعادة توزيع الدخل وتقليل الفقر، جريدة الشروق (27 أكتوبر 2010) .

قامـت الدراسـة نفسـها بعمـل مقارنـة غـير مسـبوقة بـين توزيـع دخـل المصريـين وتوزيـع الدخـل عـلى المسـتوى العالمـى. ومـن خـلال إسـقاط البيانـات عـلى الشـكل (17) حيـث تظهـر عـلى المحـور الأفقـى النسـبة المئويـة مـن الدخـل (العُشَـيْرات)، وعـلى المحـور الـرأسى التوزيـع النسـبى للدخـل

العالمى، يبين المنحنى الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية - مثلًا - أن أدنى عُشَير (10 %) يقع عند 55 % من جدول توزيع الدخل العالمى (أى أن أفقر الأمريكيين هم فى وضع أفضل من أكثر من نصف سكان العالم)، أما أدنى عُشَير من المصريين فيمثل موقعه عند مستوى 15 % من الجدول العالمى، بينما يظهر المصريون الأغنياء على نقطة أعلى فى سلم التوزيع العالمى. والملفت أن المصريين فى وسط الجدول الوطنى يقعون أيضًا فى وسط التوزيع العالمى. وتخلص المقارنة بين الوضع فى مصر مع غيره فى بلدان أخرى إلى أن الفقراء من المصريين ليسوا مُدْقَعين كما هو حال الفقراء فى الهند أو الصين أو البرازيل. الواقع أن العُشَير الأدنى فى مصر أفضل حالًا من نظيره فى البرازيل، وأن نصف المصريين فى وضع أفضل من نصف الصينيين، وأن كل الفئات فى مصر تحصل على نسبة من الدخل القومى أكبر مما تحصل عليه الفئات المماثلة فى الهند.



الشكل (17) العلاقة بين معاملات جينى ومتوسطات دخل الفرد



الشكل (18) توزيع الدخل فى مصر بالمقارنة مع بلاد أخرى

وأخـيرًا تلفـت الدراسـة النظـر إلى دلالـة وانعـكاس متوسـط دخـل الفـرد وارتباطـه بنمـط (هيـكل) التوزيـع، فتشـير إلى أن 60 % مـن المصريـين يعيشـون عـلى مسـتويات دخـل أقـل مـن أفقـر 1 % مـن الأمريكيـين. بـل إن الشريحـة الأعـلى مـن «متوسـطى الدخـل» فى مـصر تـكاد تصـل بالـكاد إلى مسـتوى «الشريحـة الأدنى» مـن متوسـطى الدخـل الأمريكيـين. ولا يُعـد هـذا الأمـر مسـتغربًا، إذ أن المُحدِد الأسـاسى لوضـع المـرء عـلى السـلم العالمـى لتوزيـع الدخـل يتمثـل فى متوسـط دخـل هـذا الفـرد فى بلـده. وعنـد مقارنـة متوسـط الدخـل بـين مـصر والولايـات المتحـدة (8 أمثـال) سـنجد أنـه حتـى لـو كان هيـكل توزيـع الدخـل متماثـلًا فى البلديـن، فسـيكون دخـل كل أمريـكى ثمانيـة أمثـال دخـل الفـرد أو الأسرة المصريـة. ودونمـا تقليـل مـن أهميـة العمـل عـلى تحسـين توزيـع الدخـل، فـإن الإشـارة واضحـة عـلى محوريـة أثـر رفـع معـدل النمـو الاقتصـادى وزيـادة الدخـل القومـى.

الفصل التاسع

مثلث التنمية العادلة

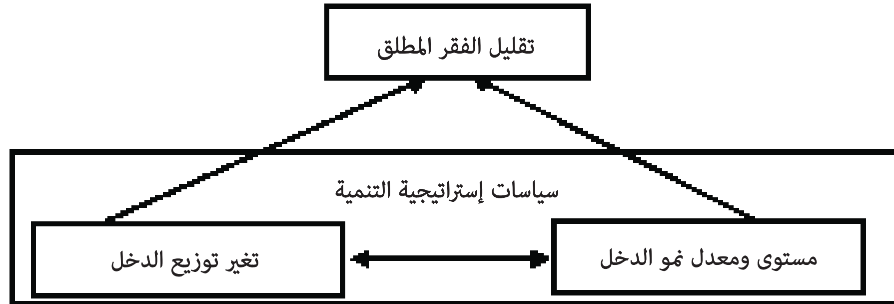


الفصل التاسع

مثلث التنمية العادلة

1-9 طبيعة العلاقة بين أضلاع المثلث

تراوحت - منذ ستينيات القرن الماضى - أهداف إستراتيجيات التنمية حول الإسراع بمعدل النمو الاقتصادى، إشباع الحاجات الأساسية، القضاء على البطالة، تحقيق عدالة توزيع الدخل... إلخ. وتعد جميع هذه الأهداف مشروعة فى الدول النامية، وإن كان الجدل قد تمحور فى العقدين الأخيرين - على الأقل - حول ما يتوجب على إستراتيجية التنمية أن تركز عليه كهدف رئيسى: هل هو النمو الاقتصادى ومكافحة الفقر وعدالة توزيع الدخل؟ ويخلص بعض الخبراء إلى أن صياغة مثل هذا السؤال فاسدة وتعكس تناقضًا موهومًا. ولعله بات مستقرًا فى أدبيات التنمية أن الإسراع بإزالة «الفقر المطلق» هو هدف التنمية المستحق، وأن الإنجاز السريع لهدف تقليل الفقر المطلق يتطلب مزاوجة وترابط قوى بين سياسات النمو والتوزيع. أشرنا - فى الجزء الأول من الكتاب - إلى حلقة الربط بين المتغيرات الثلاثة: النمو الاقتصادى، توزيع الدخل، وتقليل الفقر، لتحقيق التنمية. تشير هذه الحلقة إلى شكل العلاقة الحسابية (المعادلة الرياضية) بين الزيادة فى متوسط الدخل وبين التغير فى التوزيع (أو الدخل النسبى) وانخفاض الدخل المطلق. وبعبارة أخرى يعنى هذا الربط أن تقليل الفقر خلال فترة معينة يعتمد تمامًا (يتوقف بالكامل) على معدل نمو الدخل، والتغير فى توزيع هذا الدخل. (ويبين الشكل 19 العلاقة التبادلية بين هذه المتغيرات الثلاثة).



الشكل (19) مثلث التنمية العادلة

المصدر: Francois Bourguignon, 2005.

لم يعد يكفى أن نعتبر النمو الاقتصادى شرطًا ضروريًا لتحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة. وحتى يفى النمو بهذا الشرط التصقت به - من وجهة نظر كثيرين - أوصاف مهمة، وفى حقيقة الأمر، مترابطة، مثل النمو الشامل broad-based، النمو التشاركى (المشاركة فى النمو) shared growth والنمو المحابى للفقراء pro-poor، بالإضافة إلى مفهوم أكثر حداثة مثل «النمو الاحتوائى» inclusive growth . ولعله من المفيد ونحن نحاول أن نبحث فى حقيقة العلاقة بين النمو، والفقر، وتوزيع الدخل - وعلى ضوء ما اشتمل عليه الجزء الأول من هذه الدراسة - أن نتعرف على مضمون وخصائص هذا النمو الاحتوائى. تُرَكز محاولات تحديد المقصود بالنمو الاحتوائى على سمتين مميزتين هما «سرعة ونمط النمو». وبينما اعتادت الدراسات على تناول كل من النمو والفقر بمعزل عن بعضهما، فإن المعالجة الأشمل ترى أن «تقليل الفقر بسرعة واضطراد تتطلب النمو الاحتوائى الذى يُمَكِّنْ الجميع من المساهمة فى تحقيق النمو الاقتصادى والاستفادة منه» (Ianchovichina, 2009). ومع ذلك، ثمة فارق بين النمو المحابى للفقراء وبين النمو الاحتوائى. فبينما يستهدف المنهج الأول رفع مستوى «رفاه» ودخل الفقراء تحديدًا، يُعْنَى النمو الاحتوائى بفرص وأحوال غالبية القوى العاملة، الفقراء والطبقة الوسطى على حد سواء. وبعبارة أخرى، إذا كان النمو المتسارع ضروريًا لتحقيق تخفيض ملموس فى نسبة الفقراء، فلكى يستمر هذا النمو السريع لآماد أطول، يلزم أن يشمل قاعدة قطاعية عريضة، وأن يحتوى القسم الأكبر من القوة العاملة(*).

(*) تعلمنا فى أواخر الستينيات على يد الأستاذ الجليل د. محمد زكى شافعى أن «التنمية» تعنى النمو الاقتصادى - السريع، والتغير الهيكلى، جنبًا إلى جنب.

إن منهج النمو الاحتوائى، إذ يركز على استدامة النمو، أى اضطراده لفترة ممتدة، يستهدف العمل على زيادة دخل الفئات الفقيرة والمهمشة من خلال التوسع فى العمالة المنتجة، أكثر مما يتطلب إجراءات مباشرة لإعادة توزيع الدخل، لا شك أن المنحى الذى يوصى به أنصار مفهوم النمو الاحتوائى يتبنى موقفًا صريحًا من مسألة «النمو فى مواجهة إعادة توزيع الدخل». فكما هو واضح يتسق مفهوم النمو الاحتوائى مع التعريف «المطلق» للفقر، دون المعيار «النسبى» . ووفقًا للمعيار المطلق عند Ravallion يكون النمو فى صالح الفقراء، ومفيدًا لهم، ومحابيًا لاحتياجاتهم عندما تحدث زيادة مطلقة فى دخلهم وإنفاقهم، بينما لا يكون كذلك إلا إذا ارتفع دخل الفقراء بمعدل أعلى من متوسط المعدل العام للاقتصاد ككل، وهو ما يعنى تراجع (انخفاض) درجة «اللامساواة». لا شك أنه بينما قد يكون النمو المحابى للفقراء وفقًا للتعريف المطلق، نتيجة لتنفيذ برنامج مباشر لإعادة التوزيع، فإن النمو الإحتوائى يتحقق من خلال تحسين الإنتاجية وخلق فرص عمل متزايدة. ولعله من الملاحظ أن كثيرًا من الكتابات قد انتقدت النمو الاقتصادى الذى لا يتسم بهذه الخصائص، واستُخْدِم فى وصفه تعبير «النمو بلا وظائف» **jobless- growth**.

الحقيقة أن مفهوم النمو الاحتوائى ينطوى صراحة على إعطاء الأولوية فى السياسة الاقتصادية للتصدى لمشكلة الفقر، ومنحها الأفضلية على تقليل حدة تفاوت الدخول. وتطرح ورقة Ianchovichinag مقارنة ذات دلالة لتوضيح هذه المبادلة والاختيار بين «النمو والتوزيع»، لتدعيم القول بأنه بالتركيز على «تفاوت الدخل» سيؤدى استخدام مفهوم الفقر النسبى إلى نتائج «غير مثلى» سواء للأسر الفقيرة أو غير الفقيرة، وأن تكون استفادتهم أقل مما يتوقع. إن الاعتناء بمسألة المساواة فى التوزيع قد يدفع السياسة الاقتصادية إلى تبنى تحقيق متوسط معدل للنمو فى حدود 2 %، مصحوبًا بزيادة متوسط دخل الفقراء بنسبة 3 %، وتفضيل ذلك على نمو اقتصادى بمعدل 6 %، يزيد معه متوسط دخل الفقراء بنسبة 4 %. فى الحالة الأولى سينحصر النمو مع التوزيع فى صالح الفقراء، بينما تستفيد كل الفئات (الفقيرة وغير الفقيرة) من سرعة واستدامة النمو. تصل هذه الرؤية إلى استخلاص واضح بأنه عندما يكون الهدف هو تخفيض الفقر يصبح تبنى مفهوم الفقر المطلق هو الأكثر ملاءمة، ويكون على السياسة الاقتصادية العمل على رفع معدل النمو من أجل الإسراع بتخفيض نسبة الفقر.(*)

(*) يركز مفهوم النمو الاحتوائى على تحليل مصادر النمو ومحدداته، وليس فقط على تأثير النمو على نسبة الفقر كما هى الحالة فى أدبيات النمو المحابى للفقراء.

لا خلاف بين الاقتصاديين (أو أغلبهم) على أهمية النمو الاقتصادى لتقليل الفقر(انخفاض الدخل عن مستوى خط الفقر)، فى حالة عدم تغير هيكل توزيع الدخل. وكذلك، يشير كثير من الدلائل على أن تدهور توزيع الدخل يؤدى إلى زيادة الفقر. ومن هنا يعتقِد Bourguignon أن القضية الجوهرية، عند إعداد إستراتيجية التنمية، تتمثل فيما إذا كان توزيع الدخل منفصلًا (معزولًا) ومستقلًا عن النمو الاقتصادى، أم أنهما مترابطان بقوة - هل يؤدى النمو السريع إلى تقليل وتخفيض (أم زيادة) الفقر، هل ينعكس تفاوت توزيع الدخل (اللامساواة) فى إبطاء (أو الإسراع) بالنمو الاقتصادى؟ يشير الباحث إلى أن دراسات الحالة تبرز بوضوح أن العلاقة بين التوزيع والنمو قوية ومركبة، وتتناقض هذه النتائج عما توصلت إليه تحليلات الانحدار فى مجموعة دول من غياب هذه العلاقة، وأن كثيرًا منها لم يكن قاطعًا فى تحديد أثر التفاوت على النمو (راجع الجزء الأول). ليس فى هذا مدعاة للقطع ببساطة بأن «النمو مفيد للفقراء» أيًا كانت طبيعته.

وانطلاقًا من هذا المنطق يمكن التعبير عن التغير فى « الفقر» كدالة function فى النمو، التوزيع، والتغير فى التوزيع. أى:

التغير فى الفقر = دالة فى (النمو، التوزيع، التغير فى التوزيع)

إجمالاً يمكن تحقيق هدف تخفيض الفقر إما عن طريق حفز النمو الاقتصادى و/أو تقليل اللامساواة فى توزيع الدخل (الإنفاق). لاشك أن الدول التى نجحت فى المزج بين النمو السريع وتحسين توزيع الدخل حققت تخفيض الفقر بسرعة أكبر (تلعب أعداد ونوعية العمالة للفقراء دورًا مهمًا فى تحديد أثر النمو على زيادة أجور الفقراء). وعندما تستهدف السياسات تحقيق المساواة فى توزيع الدخل، ويؤدى ذلك إلى أثر عكسى على النمو، سينعكس ذلك سلبًا كذلك على الفقر. وبالمثل عندما يكون النمو مصحوبًا بتدهور (بتراجع) توزيع الدخل فإن الأثر على الفقر سيكون محدودًا أو سلبيًا. ومن ثم يصبح مفيدًا بحث الأهمية النسبية لكل من النمو والتوزيع عندما نرغب فى عمل التوازن المرغوب بين سياسات تخفيض الفقر وحفز النمو (Kheir-El- Din,and EL- Laithy, 2006).

2-9 الأولوية لمشكلة الفقر

يكشف تحليل نتائج مسح الدخل والإنفاق فى 8/ 2009 عن أن مشكل الفقر فى مصر ظلت تمثل المشكلة الأصعب والأخطر. فوفقًا لبيانات هذا المسح زادت أعداد من يعانون «الفقر المدقع»، الذين لم يتمكنوا من الإنفاق على الاحتياجات الأساسية (الطعام/الغذاء)، إلى أكثر من 5 مليون مصرى، بعد أن كان عدد هؤلاء فى 4/ 2005 نصف عدد الفقراء المدقعين فى 8/ 2009. وارتفع كذلك عدد «الفقراء» من 19.6 مليون فى 4/ 2005 إلى حوالى 22.0 مليون فى 8/ 2009 (WB, 2010) ولعل ما يبرز مدى حساسية حالة الفقر وأعداد الفقراء لتغير الأوضاع الاقتصادية هو النظر إلى مؤشرات نسبة الفقر كما تبينها المسوح التتبعية (الشهرية/ الربع سنوية). فوفقًا للمسحين (فبراير 2005 وفبراير 2008) انخفضت نسبة الفقر بحوالى 20 % خلال هذه الفترة. (WB, 2009). كان ذلك انعكاسًا واضحًا لارتفاع معدل النمو الاقتصادى، الذى كان قد بلغ أعلى مستوياته خلال السنوات 2004 - 2008. فى المقابل يمكن إرجاع الزيادة فى نسبة الفقر المقدرة عن عام 8/ 2009 ككل إلى ما ترتب على انعكاسات الأزمة المالية العالمية وارتفاع أسعار السلع الغذائية من تراجع معدلات النمو الاقتصادى وتصاعد معدلات التضخم فى مصر.

الواقع أن تتبع مقاييس الفقر عبر فترة زمنية طويلة - على غرار ما قمنا به بالنسبة للنمو الاقتصادى - يساعد ليس فقط فى فهم أبعاد وخصائص مشكلة الفقر فى مصر، ولكن كذلك فى الوقوف على العوامل المؤثرة والمحددة لهذه المشكلة. وفيما يبدو فقد شهد النصف الثانى من التسعينيات انحسارًا نسبيًا للفقر لأول مرة منذ عقد الثمانينيات. وارتبط هذا التراجع - فى كل المقاييس المتبعة للفقر - بعودة الاقتصاد المصرى فى 94/ 1995 إلى النمو بمعدلات جيدة، استمرت حتى نهاية سنوات القرن الماضى. ودخل الاقتصاد المصرى فى فترة تباطؤ النمو ابتداء من 2001/ 2002، بسبب انعكاسات العملية الإرهابية فى سبتمبر وعدم الاستقرار الذى تبعها فى المنطقة ككل. وفى ذات الفترة اصطحب تخفيض قيمة الجنيه عودة معدلات التضخم المحلية إلى الارتفاع بشدة. وكما تخلص دراسة خير الدين والليثى فإن كثيرين ممن تمكنوا من الهروب من مصيدة الفقر فى سنوات تسعينيات القرن الفائت قد سقطوا فى دائرة الفقر مرة أخرى فى منتصف العقد الأول من القرن الـ21. (انظر جدول 18)

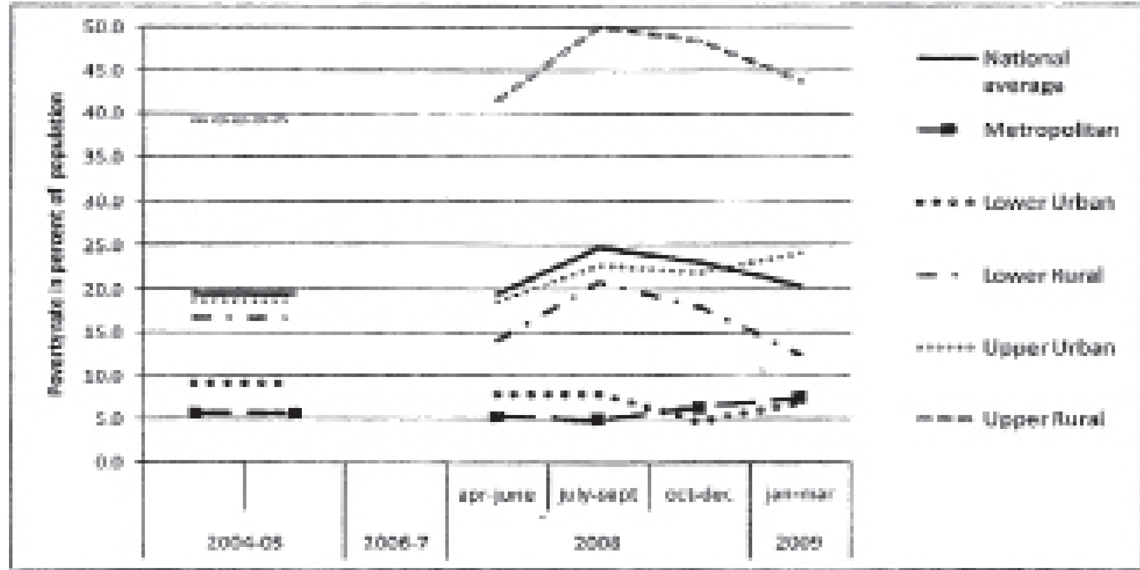
جدول (18): التغير فى نسبة الفقر حسب المسوح المختلفة (%)

	فبراير 2005 تتبعى	متوسط 4/ 2005	فبراير 2008 تتبعى	مسوح 2008			مسح 2009	متوسط 8/ 2009
				الربع الأول	الربع الثانى	الربع الثالث	الربع الرابع	
الحضر	13.2	10.1	8.6	9.7	10.8	10.1	11.8	10.5
الريف	31.1	26.8	26.5	26.5	34.0	31.7	26.9	29.8
مصر	23.4	19.6	18.9	19.6	24.7	23.1	20.4	21.6

المصدر: WB, 2010.

وكما يوضح الشكل (19) الذى يعكس ارتباطًا ظاهرًا بين الاتجاه العام للتغيرات فى نسبة الفقر ومعدل النمو الاقتصادى، فقد استمرت نسبة الفقر فى الارتفاع منذ ذلك الوقت. ربما لا تحتاج الأسباب وراء ذلك إلى بيان، إذ إن تراجع معدلات النمو الاقتصادى فى أعقاب الأزمة العالمية انعكس فى عودة نسبة الفقر إلى الزيادة فى 8/ 2009، كما أن استمرار حالة عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى، وما أدت إليه من ركود اقتصادى واضح أدى إلى الارتفاع بنسبة عالية فى الفقر.

قد تكون العلاقة الظاهرية بين المتغيرين كافية لتفسير التغيرات فى النسبة العامة (أو المقاييس الأخرى) للفقر بين فترة زمنية وأخرى. ولكن يجدر - فى الحقيقة - أن نرصد هذه التغيرات عبر فترات زمنية أقصر (شهر أو ربع سنوية كما ألمحنا من قبل). وبالنسبة - كذلك - للمناطق الجغرافية أو الفئات الاجتماعية والسكانية. ويتضح ذلك من إمعان النظر فى نتائج البحث التتبعى للمقارنة بين الآحوال فى الفترة 4/ 2005 و 8/ 2009، باستخدام مسح شهرى فبراير فى السنتين أو بإستخدام جملة البيانات من مسوح السنتين ككل (متوسط شهور السنة الاثنى عشر).



Source: HIECS. Note: lower poverty line; 2004/05 as 12-months average

الشكل (19) تغير نسبة الفقر فى المناطق المختلفة

ويبـين الشـكل (19) ديناميكيـة الفقـر عـبر فـترات زمنيـة متتابعـة قصـيرة وعـلى مسـتوى الريـف والحـضر والجمهوريـة. وسـيظهر لنـا مبـاشرة خطـأ تعميـم الاسـتنتاجات بالاعتـماد عـلى متوسـط مـؤشرات مقاييـس الفقـر - مـن دورات المسـح الأربعـة خلال السـنة المالية الواحدة، بينـما قد تتباين النتائج حسـب بيانـات ربـع السـنوية، التـى ربمـا تعكـس بصـورة أكـثر واقعيـة التغـير فى الظـروف والسياسـات الاقتصادية. ووفقًا للشـكل (19) والجدول (16) ارتفعت نسـبة الفقر من 19.6 % فى 4/ 2005 إلى 22.0 % فى 8/ 2009 (كـما ارتفعـت المقاييـس الأخـرى مثـل مـؤشر الفجـوة وحـدة الفقـر) ولا شـك أن ارتفـاع نسـبة الفقـر بهذا الشـكل سـيثير علامـة اسـتفهام حـول تناقـض حالـة الفقـر مـع ارتفـاع معـدل النمـو الاقتصـادى الـذى بلـغ 6.4 % سـنويًا فى المتوسـط خـلال نفـس الفـترة. ولكـن سـتظهر حقيقـة العلاقـة الموجبـة بـين ارتفـاع (انخفـاض) نسـبة الفقـر وانخفـاض (ارتفـاع) معدل النمـو الاقتصادى، حينـما نلاحظ أن المؤشرات المسـتقاة مـن مسح الربـع الأول (إبريـل - يونيـو 2008) تزيـد قليـلًا عـن مثيلتهـا فى المسـح التتبعى (فبرايـر 2008)، ولكـن شـهد الربـع الثـانى (يوليـو - سـبتمبر 2008) قفـزة واضحـة فى مـؤشرات الفقـر - وخاصـة فى الريـف - بعـشرة نقـاط مئويـة. ثـم إتجهـت نسـبة الفقـر إلى الانخفـاض تدريجيًـا مـع عـودة النمـو الاقتصـادى

إلى التحسن فى الفترة التالية مع محاولة استيعاب صدمة الأزمة العالمية. (غالبًا ستصادفنا نفس الحالة إذا قارنا نتائج نصف العام الثانى 2010 مع نظيره فى 2009، والنصف الأول من 2011 مع نظيره فى 2010 لما شهده عام 2011 من أحداث جسيمة).

مما سبق من استعراض لتطور مقاييس الفقر، ومحاولة ربطها بالتغيرات فى مستوى النمو الاقتصادى يمكن أن نوجز ملاحظتين: أن 20 - 25 % من المصريين فقراء، إلى جانب أن نسبة غير قليلة من السكان قد تكون معرضة للسقوط فى براثن الفقر، عندما يتعرض الاقتصاد لأية «صدمة» داخلية و/أو خارجية. ومن ناحية ثانية فإن العلاقة الموجبة بين النمو وانخفاض نسبة الفقر قد تشير إلى أن عدم قدرة الاقتصاد المصرى على البقاء على منحنى تصاعد النمو لفترات ممتدة تقف وراء استمرار ارتفاع نسبة الفقر، رغم بعض التغيرات المحدودة فى هذه النسبة.

3-9 النمو لا يفيد الفقراء وحدهم

تشير كل التقديرات إلى أنه فى الاقتصاد المصرى ظل مستوى اللامساواة - تفاوت توزيع الدخل - منخفضًا نسبيًا، وأن الرابطة قوية بين النمو وانخفاض الفقر. وبصفة عامة، وعلى الرغم من التقلبات، استمر النمو الاقتصادى هو المحرك الأساسى لتخفيض الفقر، على النحو الذى أوضحه تقرير البنك الدولى. وقد وصف التقرير النمو الاقتصادى - فى مصر - بأنه كان فى صالح الفقراء وخاصة فى فترة النمو القوى 2005 - 2008. كانت الدراسات التى تناولت مشكلة الفقر فى مصر خلال العقود الماضية قد اعتادت أن تقدر أو تشير إلى المقاييس المعروفة للفقر، وخاصة نسبة الفقراء (أى تلك النسبة من السكان الذين يقعون تحت خط الفقر أيًا كان أسلوب تقدير قيمة الإنفاق على السلع والخدمات الأساسية عند هذا الخط). وفى واقع الأمر لا تتوقف ديناميكية النمو والفقر عند ارتفاع أو انخفاض هذه النسبة إجمالاً، وإنما تنطوى على حراك اجتماعى قد يشمل كافة الفئات على سلم توزيع الدخل (الإنفاق). وفى التقريرين اللذين أعدهما فريق عمل البنك الدولى ووزارة التنمية الاقتصادية والجهاز المركزى للإحصاء (WB, 2009 and 2010) هناك تحليل شامل وتفصيلى لهذه الديناميكية والحراك الذى ترتب على تزايد معدلات النمو الاقتصادى، ثم تراجعها إثر الأزمة العالمية.

ولعل من بين النتائج التى رصدها تقرير 2009 أن مستوى معيشة الفرد الفقير ارتفع بنسبة 9.7 % سنويًّا فى الفترة 2005 - 2008، وكانت هذه الزيادة كفيلة بإخراج الأسرة من فقرها، إذ إن فجوة الفقر كانت فى المتوسط حوالى 20 % لكى يصل الفقير إلى مستوى خط الفقر، وكان النمو خلال السنوات الثلاث كافيًا لسد فجوة الفقر. النمو يخرج فقراء من وأدة فقرهم. وفضلًا عن ذلك تكشف المؤشرات المستفادة من مَسْحى الدخل والإنفاق (2005 و2008) أن كثيرًا من الأسر «غير الفقيرة» شهدت تغيرًا فى وضعها النسبى، بالتحسن أو التراجع فى مستوى المعيشة. كانت أسر الطبقة المتوسطة الأكثر حراكًا على سلم توزيع الدخل. لقد انتقل 37 % من أفراد العُشَير السادس- مثلا- إلى فئة دخلية أعلى، بينما تراجع مستوى معيشة 15 % منهم، وأصبحوا معرضين لمخاطر سقوطهم فى دائرة الفقر.

يرصد تقرير البنك الدولى (2010) - من خلال مصفوفة التنقلية (الحراك) (جدول 19) بين فئات الدخل - تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد المصرى (التضخم وتراجع النمو) على هيكل توزيع الدخل: من استفاد ومن تضرر؟ ويمكن أن نلاحظ من الجدول أنه - باستثناء أدنى وأغنى خُمسين، اللذين يتمتعان بقدر كبير من استقرار وضعهما، حافظ ثلث الفئات الوسطى فى 2009 على وضعها الذى كانت عليه فى 2008، بينما شهد ثلث السكان (فى الخمس الثانى والثالث والرابع) من هذه الفئات الانتقال إلى فئة دخل أدنى بين السنتين. (ويعكس ارتفاع هذه النسبة حساسية وضع الفئات الاجتماعية - خاصة فى وسط الجدول - للصدمات الاقتصادية حتى فى الأجل القصير. الواقع أن 12 % من الأسر غير الفقيرة (من الطبقة المتوسطة) هبطت إلى فئة الفقراء (أدنى خُمْس). ولكن من ناحية أخرى، فإن 40 % من الفقراء فى 2008 خرجوا من براثن الفقر، رغم ظروف الأزمة والتضخم. يصور تقرير البنك (2010) هذه المنظومة والحراك فى الجدول (20) خلال الفترتين (2005 - 2008 و2008 - 2009).

جدول (19) مصفوفة التنقلية 8/ 2009

الفئات العشرينية فى 2008		الفئات العشرينية فى 2009				
		1	2	3	4	5
	1	60.7	24.8	10.2	3.9	0.5
	2	25.6	36.0	23.9	11.4	3.1
	3	11.4	23.3	29.9	26.1	9.3
	4	3.9	13.5	25.1	35.6	22.0
	5	1.4	4.2	11.1	22.1	61.2

المصدر: WB,2010.

يبين النصف الأيمن من الجدول (20) عملية الخروج من (والوقوع فى) دائرة الفقر خلال فترة النمو، بينما يشمل النصف الأيسر من الجدول التنقلية خلال سنة الأزمة. من الخانة أعلى يمين الجدول نعرف أن 76.6 % كانوا فى 2005 غير فقراء، وبقوا على وضعهم ذلك فى 2009، بينما سقط 7.9 % فى دائرة الفقر. وفى الصف التالى نرى أن 9.6 % من السكان كانوا فقراء فى 2005 وخرجوا من دائرة الفقر فى 2008، وبقى 5.9 % على فقرهم فى السنتين. وانخفضت النسبة العامة للفقر من 15.5 % من السكان فى 2005 إلى 13.8 % فى 2008.(*) فى النصف الثانى من الجدول يظهر أثر تراجع النمو وارتفاع الأسعار واضحاً، فقد بقى 8.6 % من السكان فى حالة الفقر (كانت هذه النسبة 5.9 % فقط خلال فترة النمو)، كما انعكست الأزمة فى انخفاض نسبة من خرجوا من الفقر إلى 5.2 % فقط (بعد أن كانت هذه النسبة 9.6 % فى الفترة الأولى). وبينما سقط 8.2 % من السكان فى الفقر فى الفترة الثانية (سنة واحدة) كانت نسبة من سقطوا فى الفقر فى الفترة الأولى (3 سنوات) 7.9 %.

(*) تختلف النسبة العامة للفقر الواردة فى الجدول عن التقديرات المستندة الى بيانات الإنفاق الاستهلاكى فى مسوح الدخل والانفاق، إذ إن النسب المذكورة أعلاه مستمدة من تقديرات دخل الأسرة من نفس المسوح، ورغم اختلاف هذه النسب ظلت الاتجاهات العامة للتغير من فترة لأخرى كما هى.

جدول رقم (20) الحراك على سلم توزيع الدخل فى الفترتين

	2008					2009			
		غير فقراء	فقراء	المجموع			غير فقراء	فقراء	المجموع
2005	غير فقراء	76.6	7.9	84.5	2008	غير فقراء	78.0	8.2	86.2
	فقراء	9.6	5.9	15.5		فقراء	5.2	8.6	13.8
	المجموع	86.2	13.8	100		المجموع	83.2	16.8	100

المصدر:WB, 2010.

ملاحظة: تشمل كل خانة النسبة من السكان التى تغير موقعها على سلم التوزيع، الخانات الواقعة على المحو تشمل الفئة التى حافظت على وضعها.

الواقع أن التمييز بين وضع الفئات الدخل فى السنوات التى أجريت فيها المسوح المذكورة، وخاصة الفئة التى تخلصت من الفقر فى الفترة 2005 - 2008 (وهى الفئة الرئيسية التى استفادت من النمو) وتلك التى بقيت فى فئة غير الفقراء فى 2009، يكشف عن مدى استدامة انخفاض الفقر كما تظهر من التغيرات التى رصدناها. ويوضح الجدول ملخصًا لهذه التنقلية والحراك داخل وخارج دائرة الفقر. من الجدول (21) نرى أنه من بين 16.8 % الذين كانوا فقراء فى 2009، كان 4.1 % فقراء فى كل دورات المسوح التى تمت فى 2005 و2008 و2009. وبالإضافة إلى ذلك كان هناك «فقراء جدد» تبلغ نسبتهم 12.8 % (نصفهم لم يكونوا فقراء من قبل، والنصف الآخر خرج من الفقر ثم عاد اليه). وكذلك فإن غالبية من نجحوا فى الخروج من الفقر خلال فترة النمو تمكنوا من المحافظة على مكاسبهم حتى فى غضون فترة تباطؤ النمو، فكما يظهر الجدول السابق لاحظنا أن 9.6 % تخلصوا من الفقر، عاد 2.2 % منهم إلى دائرة الفقر.

يخلص تقرير البنك (2010) إلى أن عملية الحراك التى شهدتها مصر فى فترات النمو السريع وتباطؤ هذا النمو هى ظاهرة مركبة، وينصح بأهمية العمل على حماية ودعم مجموعة «الفقراء الجدد» فى مواجهة الصدمات الاقتصادية، لأن ذلك أكثر كفاءة من تشتيت الجهود

لمحاولة إزالة التأثير على الفقراء المستمرين. كما يسجل أن «الأزمة الاقتصادية» قد انعكست فى زيادة الفقر لأنها أجلت (أوقفت) جهود العمل على الهروب من دائرة الفقر. إن استقراء مؤشرات ونتائج مسوح الدخل والإنفاق (كما استعرضناها فيما سبق) يقدم دليلاً راسخًا على أنه ربما تكون مصر قد خسرت فى عدة شهور كل مكاسب انخفاض الفقر التى تحققت خلال فترة النمو القوى.

4-9 النمو الاقتصادى المطلوب لتحقيق أهداف التنمية العادلة:

العبارة التى لخصت فى القسم الأخير الأثر الممكن للنمو الاقتصادى على تقليل الفقر، وعدم إمكان استمرار التخفيض المتواصل فى أعداد الفقراء نتيجة انكسار مسيرة النمو فى غمار الأزمة العالمية فى 2008 وتوقفها تمامًا منذ بداية 2011، تطرح مباشرة السؤال عن قدرة وإمكانيات الاقتصاد المصرى على تحقيق معدل نمو مرتفع بما فيه الكفاية ومتواصل لفترة ممتدة دون انكسار (انقطاع) تضمن بلوغ أهداف استراتيجية لتخفيض الفقر وتحسين مستوى المعيشة(*).

وربما يتفق الكثيرون على أنه فى بلد مثل مصر ما زال يواجه مشكلة التغيرات الديموجرافية المؤدية لزيادة أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل فى ظل نسبة مرتفعة للبطالة، واستنادًا إلى أن الطلب على العمل ينشأ أساسًا من النمو الاقتصادى، يلزم ألا يقل معدل النمو الاقتصادى السنوى عن 7 % لفترة قد لا تقل عن عقدين من الزمان. هل يملك الاقتصاد المصرى الإمكانيات الكامنة potential لبلوغ هذا النمو على الأقل طوال هذه الفترة.

(*) طرحنا سؤال مشابه - فى مرحلة الإعداد للخطة الخمسية (2002 - 2007) - على الخبير الدولى Khalid Ikram وتفضل بإعداد مذكرة ضافية فى هذا المجال، تضمن كتابه المشار إليه فى مصادر هذه الدراسة، الأفكار الرئيسية فى الموضوع .

جدول (21) تحركات السكان حسب الموقف من الفقر

الفئة (المجموعة)	التوصيف	النسبة من السكان
لم يكونوا فقراء أبدا	فوق خط الفقر فى 2005 - 2008 - 2009	70.5
فقراء بعض المؤقت	سقطوا فى الفقر فى 5 - 2008 وخرجوا فى 2009	5.2
خرجوا من الفقر	هربوا من الفقر فى 5 - 2008 واستمروا غير فقراء	7.4
فقراء جدد	لم يكونوا فقراء فى 2005 أو 2008 وأصبحوا فى 2009	6.0
على حافة الفقر الدائم	لم يكونوا فقراء إما فى 2005 أو 2008 وأصبحوا فى 2009	6.8
مستمرين فى الفقر	تحت خط الفقر فى 2005، 2008، 2009	4.1
الإجمالي		**100.0**

المصدر: WB, 2010.

ينظر Ikram إلى هذا السؤال من عدة جوانب. من ناحية قد يتحدد معدل النمو الاقتصادى بنسبة الزيادة فى قوة العمل (عند مستوى التشغيل الكامل)(*) بالاضافة الى نمو إنتاجية العامل. زادت قوة العمل فى العقود الأخيرة بنسبة تدور حول 3 % (فى المتوسط). وكذلك يُقدِر البعض أن إنتاجية العمل ارتفعت بمتوسط سنوى 1.5 % تقريبًا. هذه التقديرات التاريخية قد توحى بأن المعدل الكامن (والممكن) تحقيقه فى المستقبل ربما سيتراوح حول (4.5 %). من ناحية ثانية، قد يلجأ البعض إلى القياس على ما أمكن تحقيقه بالفعل فى فترات سابقة. وتشير تجربة 4 عقود (وربما خلال نصف قرن) إلى أن متوسط معدل النمو خلال هذه المدة الطويلة يتراوح أيضا حول 5 % سنويًا(**) ومن ناحية ثالثة يشير Ikram إلى التقديرات المستندة إلى تطبيق دالة معادلة كوب/ دوجلاس، من خلال قياس معاملات

(*) تنطوى دراسات المعنية على أن نسبة البطالة التى تتراوح حول 3 - 5 % قد تعد معدلًا طبيعيًا للبطالة، واعتبار الاقتصاد فى حالة تشغيل كامل.

(**) قمنا بتحديث التقديرات الواردة فى كتاب Ikram فى ضوء البيانات الخاصة بالسنوات العقد الأول من القرن الـ21. وكان Ikram يعتبر أن معدل النمو المقدر بنسبة 4.5 % ينطوى على بعض المبالغة فى التوقعات.

إنتاجية رأس المال والعمل وافتراض زيادة منتظمة فى معدل الاستثمار ومعدل بطالة فى حدود 5 %. ولعله من المثير أن هذا الأسلوب (الأكثر تركيبًا من الطرق الأخرى البسيطة المتبعة) قد أنتج معدلًا ممكنًا للنمو الاقتصادى لايتجاوز 4.5 % سنويًا. وعندما اتبعت بعض الدراسات - من ناحية رابعة - أسلوب تنقية البيانات (عن طريق فلترة سلسلة زمنية لقيم الناتج المحلى الإجمالى لاستبعاد المتغيرات الأقل تكرارًا والوصول إلى الاتجاه العام للنمو) وتطبيقه على فترة تفوق الأربعين عامًا (1960 - 2003)، توصلت إلى أن المعدل الكامن للنمو قد بلغ أقصاه فى منتصف السبعينيات (7 %) واتجه بعد ذلك إلى الانخفاض التدريجى، حتى وصل إلى أكثر قليلًا من 4 % فى التسعينيات. ربما يكون قد ارتفع - بعض الشىء فى النصف الثانى من العقد الأول فى القرن الجديد.

يلفت Ikram النظر إلى الملاحظة التى لن تفوت على أى قارئ، ومؤداها أن التقديرات المختلفة لمعدل النمو الكامن فى الاقتصاد المصرى متقاربة إلى حد بعيد، وتتراوح حول 4 - 5 % فى المتوسط سنويًا. ومن ثم يكون الهدف الأساسى لإستراتيجية التنمية العادلة (أى التى تضمن مواجهة - مقابلة - التحدى الاجتماعى والتصدى لمشكلة الفقر) هو العمل على رفع معدل النمو الاقتصادى إلى ما لا يقل عن 7 % سنويًا واستدامته لعقدين متواصلين من الزمن. وكما سبق ولاحظنا أن النمو الكامن (الاحتمالى) يَقْصُر عن الوفاء بالمعدل المطلوب لتحقيق التشغيل الكامل (عند نسبة 3 - 5 % من قوة العمل) وزيادة الإنتاجية. نعرف كذلك مدى ارتباط نسبة البطالة بمعدل النمو. ومن هنا - أيضًا - تصبح المهمة الرئيسية أمام راسم الإستراتيجية هى الارتقاء بمستوى النمو الكامن والحفاظ على استمراريته.

فى الاقتصاد المصرى - مثل معظم الاقتصادات النامية والناشئة - يُعد الاستثمار والتراكم الرأسمالى هو المحرك الأساسى لعجلة النمو. لا يعنى ذلك - من وجهة نظر اقتصاديين كُثر - إغفال تدريب العمالة، تطوير نظم الإدارة، وزيادة الكفاءة. ولكن واقع الأمر أنه لم يتمكن بلد من تحقيق نمو مضطرد لفترة ممتدة بغير ارتفاع ملموس فى معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالى). وكما نعرف كذلك فإن زيادة الاستثمار لا تنطوى فحسب على زيادة الطاقة الإنتاجية، ولكنها تمثل كذلك الآلية الأساسية للتقدم التكنولوجى. إن بلوغ معدل النمو الاقتصادى مستوى مرتفعًا قد يتطلب الوصول بمعدل الاستثمار إلى ما يقرب من

25 - 28 % من الناتج المحلى الإجمالى (بافتراض أن معامل الاستثمار إلى العمل يقترب من 4: 1) (Ikram, 2006)(*).

لا شك أن تحديد معدل للاستثمار يُمَكِّن من رفع معدل النمو الاقتصادى يتجاوز مجرد الأرقام والنسب المئوية والنماذج القياسية. سيواجَه ضمان الارتفاع بمعدل الاستثمار بضرورة تغيير فى السياسات المالية والإدارية والمؤسسية، بل والسياسية. وقد يمكن إيجاز متطلبات إنجاز وتفعيل دور الاستثمار المطلوب فى أربعة محاور أساسية:

1- توفير مصدر تمويل مستمرة، وخاصة من خلال الارتفاع بمعدل الادخار المحلى.

2- اختيار القطاعات والأنشطة الاقتصادية ذات القدرة على النماء وفتح فرص عمل أكثر.

3- توفير مناخ للأعمال جاذب ومشجع للاستثمار والتشغيل والنمو.

4- زيادة التصدير (وهو ما يحقق زيادة معدل الادخار المحلى).

يميل معظم الاقتصاديين الذين يتناولون بالتحليل تطورات الاقتصاد المصرى إلى الاستنتاج بانخفاض معدل الاستثمار عن المعدل المطلوب للارتفاع بمعدل النمو الاقتصادى وزيادة إنتاجية العمل. ويعزوا هؤلاء انخفاض الاستثمار إلى انخفاض معدل الادخار المحلى. الواقع أن هذا الاستنتاج غير دقيق، وخاصة فيما يتعلق بالشق الثانى منه. ويتضح الأمر إذا ما عُدنا إلى بعض أسس وقواعد الميزانية القومية (والحسابات القومية). المعادلة الصحيحة دائمًا - على مستوى الاقتصاد ككل - أن:

الاستثمار = الادخار

(*) من المتفق عليه أن الإسراع بمعدل النمو يتطلب زيادة الاستثمار ورفع الإنتاجية. ويكتسب الأخير أهميته من أن غيباب الارتفاع فى الإنتاجية يعنى أن تحقيق معدل النمو المطلوب يتطلب حجمًا من الاستثمار قد لا يمكن القيام به. فإذا تعذرت زيادة الإنتاجية ستتحقق زيادة الناتج المحلى فقط من خلال الزيادة فى العمالة ورأس المال. وفى مصر، يتوقع أن تزيد قوة العمل بنسبة 3 % سنويًا. ووفقًا لتقديرات مشتقة من تقدير معاملات دالة كوب - دوجلاس، تتراوح حصة العمل حول 0.4، أى أن مساهمة عنصر العمل فى زيادة الناتج ستبلغ 1.2 % سنويًا. أما باقى النمو فسيأتى من معدل زيادة التراكم الرأسمالى (صافى الاستثمار) وتبلغ مساهمته 0.6. ويحتاج معدل نمو اقتصادى فى حدود 7 % سنويًا إلى تحقيق زيادة فى الاستثمار بنسبة تتراوح 10 % سنويًا. وهى ضعف نسبة الزيادة الفعلية خلال العقدين الأخيرين (Ikram, 2006).

والصحيح أيضًا أن:

الادخار الكلى = ادخار القطاع العائلى + ادخار قطاع الأعمال (الخاص والعام) + فائض (عجز) الموازنة العام + الادخار الأجنبى (عجز الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات).

تشير بيانات الاستثمار والادخار إلى بعض الحقائق المهمة. من ناحية هناك علاقة ارتباط واضحة ومنطقية بين معدل النمو الاقتصادى ومعدل الاستثمار. فعندما بلغ معدل النمو الاقتصادى أقصاه فى 2005 - 2008، كان معدل الاستثمار مرتفعًا (أكبر من 20 % فى المتوسط). من ناحية أخرى، يمول الادخار المحلى أكثر من ثلاثة أرباع الاستثمار (تصل النسبة فى بعض السنوات إلى أكثر من 80 %). من ناحية ثالثة - وهو الأهم - تبدو القدرة الادخارية (الادخار الكامن) فى الاقتصاد المصرى أكبر من الادخار الفعلى. وكما تُبين المعادلة (المتساوية) أعلاه يبلغ ادخار القطاع العائلى وقطاعات الأعمال أكثر من ربع الناتج المحلى الإجمالى. وهذه النسبة غير قليلة. والحقيقة المالية الواضحة هى أنه بدلًا من أن تضيف الحكومة (كطرف اقتصادى) مزيدًا من الموارد لتمويل الاستثمارات العامة، تقوم بمزاحمة القطاعات غير الحكومية والسحب من الادخار الوطنى لتغطية عجز الموازنة (جدول 22). وربما كان الأمر يصبح مقبولاً - بدرجة ما - لو أن عجز الموازنة العامة يرجع إلى الإنفاق الاستثمارى للحكومة، ولكنه يعود فى جانب كبير منه إلى الاستخدامات الجارية.

من هذا المنطلق تصبح كفاءة إدارة المالية العامة، وتخفيض عجز الموازنة، أمرًا بالغ الخطورة، ليس فقط لإمكان رفع معدل الادخار المحلى، ولكن أيضًا لإزاحة الضغوط التضخمية التى تؤدى إلى ارتفاع الأسعار مما يضر الفقراء وذوى الدخل المحدود بصفة خاصة (كما سنبين فيما بعد). وفضلًا عن ذلك، يمكن القول بأن انخفاض معدل الاستثمار لا يعود إلى انخفاض معدل الادخار (المحلى)، إذ إن هذه المتساوية بين الادخار والاستثمار- وفقًا لأسلوب إعداد الحسابات القومية، لا تأخذ فى الحسبان مفهوم الادخار القومى (الذى يضيف إلى الادخار المحلى الإجمالى تحويلات المصريين العاملين فى الخارج).(*) لقد فاقت

(*) الإضافة الى الناتج المحلى الإجمالى المتمثلة فى صافى عوائد عوامل الإنتاج فى الخارج (المسجلة فى ميزان المدفوعات) لتعطينا قيمة الناتج (الدخل) القومى.

قيمـة «الادخـار القومـى» فى بعـض السـنوات قيمـة الاسـتثمارات المنفـذة (وتسـاوت معهـا فى سـنوات أخـرى) وهـو مـا كان ينعكـس فى فائـض فى ميـزان المدفوعـات الـكلى، بلـغ - عـلى سـبيل المثـال - مـا يزيـد عـلى 5 مليـار دولار سـنويًا فى 2006 - 2008، وسـاعد عـلى ارتفـاع رصيـد مـصر مـن الاحتياطيـات الدوليـة. إن فى هـذا إشـارة واضحـة إلى عـدم توفـر فـرص اسـتثمارية كافيـة لاسـتخدام المـوارد المتاحـة للاقتصـاد المـصرى ولم يكـن نقـص المدخـرات هـو القيـد عـلى حجـم التراكـم الرأسـمالى.

جدول (22) مصادر تمويل الاستثمار

السنة	معدل النمو الاقتصادى%	معدل الاستثمار%	مصادر الادخار المحلى (نسبة من الناتج المحلى)			
			الإجمالى	غير الحكومى	عجز الموازنة	الادخار الخارجى
5/ 2006	6.8	18.7	17.1	25.3	(8.2)	1.6
6/ 2007	7.1	22.2	18.3	25.7	(7.4)	3.8
7/ 2008	7.2	22.8	16.8	23.6	(6.8)	6.0
8/ 2009	4.7	19.2	12.6	19.3	(6.9)	6.8
9/ 2010	5.1	19.5	14.1	22.2	(8.1)	5.4
10/ 2011	2.6	17.1	11.0	20.8	(9.8)	6.1
11/ 2012	2.2	16.4	8.0	18.5	(10.6)	8.4
12/ 2013	2.1	14.2	7.2	20.9	(13.7)	7.0

المصدر: تقارير متابعة الخطة عن سنوات مختلفة.

لماذ لم تتوسع الاستثمارات رغم توافر المدخرات الكافية لتمويلها - حتى فى ظل المزاحمة الحكومية؟ لاحظ Ikram أنه حتى عام 2000 - وربما بعد ذلك - أصبحت مجالات التوسع الاقتصادى وخلق فرص عمل منتج أقل من السابق. إذ لم يعد بمقدور قطاع الزراعة استيعاب أعداد مذكورة من العمال، وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع العام الذى يعانى تكدس العمال (والبطالة المقنعة). كما أن أسواق العمل فى الدول العربية النفطية لم تعد تطلب المزيد من العمالة. (قد تشبعت بالعمالة الوافدة ومن بينها المصريين). ويعنى هذا أن خلق فرص عمل إضافية كبيرة لا بد أن يتم فى القطاع الخاص غير الزراعى. من المتوقع أن يؤثر التغير فى هيكل العمالة وفى «إنتاجية» العمل فى القطاعات المختلفة فى محددات ومقاييس الفقر: معدل النمو وتوزيع الدخل فى آن واحد. فكما هو معروف يتوقف معدل النمو الاقتصادى على زيادة معدل العمالة وإنتاجية العمل، كما أن التغير فى الهيكل القطاعى للعمالة ومستوى الإنتاجية سينطوى على تحسين نمط توزيع الدخل. (Khair El.Din and El-Laithy, 2006).

والواقع أن الهيكل القطاعى للاقتصاد المصرى بقى مستقرًا إلى حد كبير، غير أن اختلاف معدلات النمو فيما بين قطاعات النشاط انعكس فى ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعة إلى أكثر من ثلث الناتج المحلى، وانخفاض مساهمة الزراعة إلى أقل من خُمس الناتج. وصاحب ذلك انخفاض ضئيل فى نسبة العمالة الزراعية مقابل زيادة ضئيلة أيضًا فى قطاعات الصناعة والخدمات الإنتاجية. وفضلًا عن ذلك لم تنعكس تنقلية العمالة بين القطاعات فى ارتفاع ملموس فى المتوسط العام «لإنتاجية» العامل، وهو ما يُظْهر غياب تغير هيكلى حقيقى فى الاقتصاد المصرى سواء على مستوى النمط القطاعى للعمالة، أو فى ارتفاع نسبة الإنتاج/عامل داخل القطاعات (Khair El.Din and El-Laithy, 2006).

لم ترتبط التغيرات المحدودة فى هيكل العمالة القطاعية وفى الإنتاجية بمستويات النمو القطاعى وحدها، وإنما انعكست أيضًا فى مستوى معيشة المشتغلين فى هذه القطاعات، ونسبة الفقراء. وكما يمكن أن نستقرئ من مسوح الدخل والإنفاق المختلفة، فإن 45 % من أرباب الأسر هم من الفقراء المشتغلين فى الزراعة، بالمقارنة مع 29 % من جملة السكان، وعلى الجانب الآخر، يمثل أرباب الأسر المشتغلين فى قطاعات الصناعة والخدمات نسبة أقل من الفقراء (نسبة أكبر فى فئة غير الفقراء). وتتسق هذه النتيجة مع الانخفاض النسبى فى «إنتاجية» العامل الزراعى.

وتقـود هـذه التطـورات خـير الديـن والليثـى إلى الاقتنـاع بأنـه إذا كان مـن الصحيـح أن النمـو الاقتصادى ضرورى لتخفيـض الفقـر، فإنـه مـن الـضرورى أيضًـا إعطـاء الأولويـة فى عمليـة النمـو للقطاعات ذات المسـاهمة الأكـبر فى تحقيـق هـذا الهـدف. ورغـم أهميـة الـدور الـذى ينـاط بقطـاع التصنيـع - عـلى النحـو الـذى بينـه (Ikram, 2006)، تتحفـظ خـير الديـن عـلى نمـط التصنيـع الـذى اتبعتـه بعـض الـدول عـن طريـق حمايـة الصناعـات المحليـة، دون أن تكتسـب هـذه الصناعـات القـدرة التنافسـية التـى تمكنهـا مـن النفـاذ إلى الأسـواق الخارجيـة. مـا لم تتحقـق هـذه الـشروط فربمـا يكـون التوسـع فى قطـاع الصناعـة عـلى حسـاب تنميـة قطـاع الزراعـى ذاتـه. سـيصبح لهـذا الخلـل القطاعـى آثـاره السـلبية عـلى حصيلـة الصـادرات، وعـلى العمالـة، وعـلى مكافحـة الفقـر. ومـن هنـا تقـترح الباحثتـان تضمـين إسـتراتيجية التنميـة ليـس فقـط تغيـير هيـكل العمالـة القطاعيـة. ولكـن التركيـز فى نفـس الوقـت عـلى زيـادة إنتاجيـة العمـل فى الأنشـطة الريفيـة (الزراعيـة وغـير الزراعيـة). بالإضافـة إلى هـذا يكتسـب أهميـة مماثلـة انتقـال العمالـة مـن الأنشـطة غـير الرسـمية informal إلى الأنشـطة والقطاعـات الحديثـة (ليـس مـن بينهـا قطـاع الخدمـات الحكوميـة)، والاسـتثمار فى المشروعـات الصغـيرة والمتوسـطة، سـواء فى الريـف أو الحـضر (Khair El.Din and El-Laithy, 2006).

5-9 التوزيع مهم أيضاً لاستراتيجية التنمية العادلة

أوضحـت كثـير مـن الدراسـات المتعلقـة بإسـتراتيجية التنميـة أن تغـيرات كل مـن النمـو والتوزيـع تلعـب دورًا مهـمًا فى مواجهـة مشـكلة الفقـر، والعمـل عـلى تخفيـض نسـبة الفقـر وتخفيـف حدتـه كهـدف للتنميـة. وأظهـرت الدراسـات كذلـك أن تغـيرات توزيـع الدخـل - عـلى المـدى المتوسـط - قـد تكـون مسـئولة عـن إحـداث تغـير ملمـوس فى الفقـر. فى بعـض الأحـوال قـد يـؤدى تغـير التوزيـع إلى أثـر معاكـس - وربمـا أكـبر - لتأثـير النمـو عـلى الفقـر. وكـما اقترحـت هـذه الدراسـات فـإن تحقيـق تخفيـض سريـع ومؤثـر فى نسـبة الفقـر يتـم فى الاقتصـاد الـذى ينمـو بمعـدلات إيجابيـة والعمـل عـلى تغـير فى توزيـع الدخـل لصالـح الفقـراء (Bourguignon, 2005). وربمـا يتوقـف المـزج الأمثـل بـين التوزيـع والنمـو فى إسـتراتيجية التنميـة عـلى طبيعـة الظـروف الابتدائيـة القائمـة. فقـد تكتسـب مسـألة التوزيـع أهميـة أكـبر فى دولـة متوسـطة الدخـل وتتمتـع بدرجـة أكـبر مـن اللامسـاواة فى التوزيـع، بينـما يكـون تحقيـق النمـو أكـثر أهميـة نسـبيًا فى اقتصـاد منخفـض الدخـل ويتسـم بدرجـة معقولـة مـن المسـاواة.

أشرنا من قبل إلى ما تضمنته الكتابات عن أن الاقتصاد المصرى يتسم بقدر ما بالمساواة النسبية فى توزيع الدخل، وأن مستوى تفاوت التوزيع يبدو منخفضًا بالمقارنة مع غيره من بلدان مشابهة لمصر فى متوسط دخل الفرد. هل كان هذا التوزيع يتحرك فى اتجاه درجة أفضل من المساواة، أم يميل ناحية التفاوت المتزايد. من المعتاد أن يتم تقييم تغيرات نمط توزيع الدخل باستخدام التغيرات فى «معامل جينى للتفاوت» خلال فترة طويلة أو فترات جزئية. وكما ورد فى جدول (15) يظهر - بصورة عامة - التحسن فى توزيع الدخل منذ أول التسعينيات حتى منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، فقد انخفض معامل جينى من 0.45 إلى 0.32[*] لكن هذا التحسن لم يكن متواصلًا على امتداد الفترة بطولها، التى غطتها مسوح الدخل والانفاق المتتابعة. انخفض مؤشر توزيع الدخل بنسبة كبيرة (من 0.45 إلى 0.35) كما تم تقديره من المسحين الأَوّلَيّن. «ارتبط ذلك بزيادة الدخل الزراعى نتيجة تطبيق برنامج الاستقرار والتحرير الاقتصادى الذى تضمن تحرير أسعار توريد الحاصلات الزراعية، إلى جانب تحرير أسعار المدخلات والمستلزمات». (Khair El.Din and El-Laithy, 2006). يكشف المسح الثالث عن تدهور ضئيل فى نمط توزيع الدخل (ارتفع جينى إلى 0.36) بسبب زيادة تفاوت التوزيع فى المحافظات الحضرية وخاصة فى الصعيد. كما اتجه نمط التوزيع نحو التحسن قليلًا وانخفض معامل جينى إلى 0.32 فى 4/ 2005. من الواضح أن التحسن المحدود فى مستوى توزيع الدخل الذى حدث فى أوائل العقد الجديد فى الألفية استمر فى السنوات التى ارتفعت فيها معدلات النمو (2005 - 2008)، إلى أقل من 0.31 (WB, 2010) وبصفة عامة تشير تقديرات معامل جينى عن العقدين (الأخير من القرن الفائت والأول من القرن الجديد) إلى اتجاه التزايد المتواصل فى درجة المساواة فى توزيع الدخل، بإستثناء فترتين: النصف الثانى من العقد الأخير (حسب خير الدين و بورجونيون Bourguignon)، والنصف الثانى من العقد الأول (حسب تقرير البنك الدولى 2009). فى التعليق على الفترة الأولى، ترصد دراسة بورجونيون (2005) أنه بينما شهدت سنوات النصف الثانى من التسعينيات انخفاض نسبة الفقر من 19.4 % إلى 16.7 % من السكان، وهو ماتم ربطه بارتفاع متوسط معدل النمو الاقتصادى خلال تلك الفترة، فقد زادت نسبة التفاوت فى توزيع الدخل (ارتفع معامل

(*) تمت الإشارة إلى معامل جينى عن فترات سابقة، حسب تدرج موضوعات التحليل فى هذه الدراسة.

جينـى مـن 0.345 إلى 0.362). ومـؤدى هـذا الربـط بـين مـؤشرات النمـو، التوزيـع، والفقـر أنـه عـلى النقيـض مـن أثـر النمـو الاقتصـادى المتمثـل فى انخفـاض نسـبة الفقـر، أدى تدهـور توزيـع الدخـل إلى تقليـص هـذا المكسـب المحتمـل، أى أن انخفـاض الفقـر كان مـن الممكـن أن يتحقـق بنسـبة أكـبر لـو لم تحـدث الزيـادة فى درجـة تفـاوت التوزيـع.

جدول (22) تطور نمط توزيع الدخل - معامل جينى

معامل جينى (%)، عند:	99/ 2000	4/ 2005	8/ 2009
- خير الدين.	36.2	32.0	
- البنك الدولى تقرير 2010.	-	31.3	30.7
- البنك الدولى تقرير 2009.	-	28.7	30.5
- باولوفيرم:			
- الإنفاق	36.5	34.2	33.8
- الدخل	37.8	37.4	36.6

المصدر: Khain El-din, WB(2009), WB(2010), Bourguingnon.

تباينـت التقديـرات حـول معامـل التفـاوت (اتجـاه نمـط التوزيـع) خـلال فـترة النمـو الجيـد (2005 - 2008). فوفقًـا لتقريـر البنـك الـدولى (2009) انخفضـت نسـبة الفقـر مـن 23.4 % إلى 18.9 %، ولكـن يشـير التقريـر - فى الوقـت نفسـه - إلى ارتفـاع معامـل جينـى مـن 28.7 إلى 30.5 فى السـنتين عـلى التـوالى. بينـما تعكـس المـؤشرات التـى تضمنهـا تقريـر البنـك الـدولى (2010) علاقـة مغايـرة، إذ ارتفعـت نسـبة الفقـر (مـن 20 % إلى 22 %)، فى الوقـت الـذى تراجـع فيـه معامـل جينـى مـن 31.3 إلى 30.7. لم يظهـر مـن التقريريـن مـا يفيـد أسـباب هـذا التبايـن، سـوى اختـلاف أسـلوب المسـح فى الفترتـين، مـا بـين اشـتمال أحدهـما عـلى بيانـات إنفـاق الأسر خـلال دورة كاملـة للسـنة ككل، بينـما اسـتند الآخـر إلى بيانـات تتبعيـة عـن نتائـج شـهرى فبرايـر فى 2005 و2008.

على أية حال يخلص التقرير إلى أنه ليست هناك قاعدة مستقرة تقضى بأن التفاوت أو المساواة فى توزيع الدخل نتيجة تلقائية للنمو الاقتصادى، فالتغيرات فى نمط التوزيع لا ترتبط مباشرة بالنمو، وإنما تعتمد على عوامل اقتصادية مختلفة تعكس الأوضاع السائدة فى بلد ما. وفيما يبدو فإن النمو الاقتصادى يميل إلى أن يكون محايدًا بالنسبة لتوزيع الدخل عبر المدى البعيد (البنك الدولى، 2009). ولكن الأمر المؤكد أن مستوى تفاوت توزيع الدخل يؤثر فى مدى السرعة التى ينعكس فيها النمو على تخفيض الفقر. فكما رأينا- أعلاه- كان انخفاض نسبة الفقر أقل مما كان متوقعًا مع ارتفاع معدل النمو الاقتصادى نتيجة لاتساع فجوة التوزيع فى النصف الثانى من التسعينيات. وربما يكون هذا هوماحدث فى الفترة 2005 - 2008. ومن ثم «يبقى النمو الاقتصادى هو المحرك القوى لتخفيض الفقر، ولكن تقليل التفاوت فى توزيع الدخل تتزايد أهميته كذلك» (البنك الدولى، 2009). قد لاتعكس مؤشرات توزيع الدخل/الإنفاق على مستوى الاقتصاد ككل التباين فى نمط التوزيع بين الريف والحضر (وبين المحافظات)، ولاتفصح عن أسباب وجود هذا التفاوت وتفسير تغيراته. ولاشك أن فهم هذه الاختلافات وأسبابها يُعد أمرًا مفيدًا لإمكان التأثير فى نمط التوزيع واختيار السياسات المناسبة لإعادة توزيع الدخل لصالح الفئات الفقيرة والأقل دخلاً. وسنعرض فيما يلى لهذه الجوانب.

9-5-1 التفاوت الجغرافى فى توزيع الدخل والإنفاق:

تكشف مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل فى مصر عن أن الفقر يكاد يكون ظاهرة ريفية رغم أن مستوى التفاوت (اللامساواة) فى الحضر أعلى منه فى الريف. وللوهلة الأولى يظهر من البيانات أن الفجوة عميقة بين الريف والحضر؟ إذ إن متوسط دخل الفرد فى الحضر أعلى بنسبة 67 % من مثيلة فى الريف. انظر الجدول (24). ومن بين أغنى 1 % من السكان (حسب مستوى الدخل) يعيش 93 % فى الحضر، كما يقطن 81 % من أغنى 10 % فى المناطق الحضرية. ولما كانت نسبة سكان الحضر تدور حول 43 % من جملة المصريين، فمن الواضح أن غالبية الأغنياء (وذوى الدخل المرتفع) يعيشون فى الحضر. ومن ثم يرتبط هذا - بصورة أو أخرى - بديناميكية النمو والفقر (Verme, 2014).

جدول رقم (24) الفجوة بين الريف والحضر فى 2005

	الحضر	الريف	مصر
متوسط دخل الفرد (معيارى)	1.294	0.775	1
نسبة السكان %	43.4	56.6	100
الحصة من جملة الدخل	56.1	43.9	100
معامل التفاوت (جينى)	37.5	26.5	34.6

المصدر: Paolo Verme and Ohers, 2014.

الواقع أن هذا الانفصام بين الريف والحضر يؤثر بشدة على مستوى تفاوت الدخل على المستوى القومى. ذلك أن معامل جينى على مستوى الاقتصاد ككل يبلغ 36.4، تعود 12.8 نقطة مئوية منه إلى مجرد الفرق فى متوسط دخل الفرد بين الريف والحضر. ليس هذا فحسب، بل إن فصل المحافظات المختلطة (بها جزء حضرى والآخر ريفى) سيظهر أن 40 % من الفجوة المقدرة بين الريف والحضر لا تعكس فى الحقيقة تفاوتًا بين الريف والحضر بصفة عامة، وإنما تشير إلى أن المحافظات الحضرية الأربعة (القاهرة - إسكندرية - بورسعيد - السويس) تستحوز على الجزء الأغنى من البلاد. من المعروف أن تفاوت توزيع الدخل أكبر فى الحضر عن الريف. وكما لاحظنا كان معامل جينى فى الحضر (37.5)، بينما كان معامل جينى فى الريف أقل منه بعشر نقاط مئوية. واستنادًا إلى أن بيانات بحثى الدخل والإنفاق أظهرت انخفاض متوسط دخل الفرد بين 2005 و2009 بنسبة 8.7 %. وتأثر بهذا الانخفاض كل من الريف والحضر على حد سواء، لكن الانخفاض كان أكبر فى الحضر عنه فى الريف. ومن ثم ضاقت قليلًا الفجوة بين الريف والحضر (Verme, 2014).

2-5-9 مصادر الدخل وأوجه الإنفاق تؤثر فى نمط التوزيع:

أصبح من الدارج محاولة تفسير التغير فى نسبة الفقر برد هذا التغير إلى مكوناته وأسبابه: النمو الاقتصادى، التوزيع وإعادة توزيع الدخل. وأشرنا من قبل إلى جانب من ذلك التفسير، وخاصة أثر التضخم وارتفاع الأسعار. وبالمثل تَعْمد كثير من دراسات الرفاهة Welfare إلى

تحليـل معامـل جينـى للتفـاوت - سـواء فى الدخـل أو الإنفـاق - إلى عنـاصره ومكوناتـه الأساسـية. لم يسـبق - فيـما يبـدو - أن أُجْرِى مثـل هـذا التحليـل بالنسـبة للاقتصـاد المـصرى، ولكـن دراسـة البنـك الـدولى (Verme, 2014) تضمنـت تقديـرًا للعلاقـة بـين قيمـة المعامـل عـلى المسـتوى القومـى وبـين كل مـن التفاوتـات عـلى مسـتوى مكونـات الدخـل أو الإنفـاق لـلأسر. الواقـع أنـه يمكـن استكشـاف بعـض الملامـح عـن تطـور مسـتوى التفـاوت فى توزيـع مكونـات الدخـل وأوجـه الإنفـاق لـلأسر. ويبـين الجـدول رقـم (25) أن درجـة التفـاوت فيـما بـين المكونـات أعـلى منهـا عـلى مسـتوى الاقتصـاد ككل. فبالنسـبة للدخـل يمكـن تفسـير ذلـك بـأن الأسر جميعهـا لا تتلقـى دخـلًا مـن كل مصـادره، إذ إن دخـل بعـض الأسر يتمثـل فى الأجـور، بينـما بعضهـا يحصـل عـلى الدخـل مـن العاملـين (لـدى) لأنفسـهم. ويـؤدى تجميـع المصـادر عـلى المسـتوى القومـى إلى إخفـاء الفـروق بـين الأسر حسـب مصـادر الحصـول عـلى الدخـل. وقـد يحـدث الأمـر ذاتـه بالنسـبة للاختـلاف بـين إنفـاق الأسر عـلى بنـود الاسـتهلاك المختلفـة. ويظهـر لنـا أن التفـاوت فى التحويـلات (النقديـة أو العينيـة) هـو الأعـلى بـين مصـادر الدخـل. وكذلـك اتجهـت مُعامِلات التفـاوت الخاصـة بالتحويـلات والدخـل مـن الزراعـة نـحو الارتفـاع فى الفـترة 2000 - 2009، عـلى العكـس مـن انخفـاض معامـل جينـى للاقتصـاد ككل خـلال الفـترة نفسـها. أمـا بالنسـبة للدخـل مـن الأجـور ومـن القطاعـات (الأنشـطة) غـير الزراعيـة فقـد تماثلـت اتجاهـات معامـلات التفـاوت مـع الاتجـاه العـام. ومـن ناحيـة أخـرى يمثـل التفـاوت بـين الأجـور- فى سـنة -2000 الجـزء الأكـبر (38 %) مـن تفـاوت الدخـل، يليهـا الدخـل مـن الأنشـطة غـير الزراعيـة، بينـما لا تلعـب تفاوتـات دخـل الزراعـة أى دور فى تفسـير التفـاوت فى الدخـل الـكلى. وتغـير ترتيـب هـذه المصـادر فى 2005 و2009، فقـد أصبـح التفـاوت فى التحويـلات فى الموقـع الثـانى - بعـد الأجـور - فى التأثـير عـلى مسـتوى التفـاوت العـام. ولا شـك فى أهميـة إجـراء هـذه التقديـرات لمـؤشرات تفـاوت مصـادر الدخـل وأوجـه الانفـاق، ولكـن الغايـة منهـا قـد لا تتحقـق مـالم يمكـن تحديـد العوامـل وراء التغـير فى هـذه المعامـلات.

جدول (25) معاملات جينى لمكونات الدخل والإنفاق (%)

	2000			2005			2009		
	جينى	الحصة	المساهمة	جينى	الحصة	المساهمة	جينى	الحصة	المساهمة
متوسط دخل الفرد من:									
التحويلات	56	22	25	58	21	28	61	23	30
الأجور	41	42	38	41	46	42	40	45	39
الزراعة	51	13	00	53	14	5	53	14	7
غير الزراعة	54	23	37	48	19	25	49	18	24
متوسط إنفاق الفرد على:									
الغذاء	28	46	32	28	47	35	27	45	32
الملابس	43	10	10	41	8	7	37	5	4
السكن	43	18	18	43	22	24	45	23	27
الخدمات	58	27	40	55	23	34	52	27	37

المصدر: Verme, 2014.

6-9 النمو والتوزيع: أيهما مسئول عن الفقر؟

استهدف المسح التتبعى للدخل والإنفاق فى شهرى فبراير 2005 و2008 دراسة وقياس تأثير النمو الاقتصادى (زيادة الدخل) على مشكلة الفقر. وقد أظهرت نتائج المسحين انخفاض نسبة الفقراء وأشباه الفقراء (من هم أعلى من خط الفقر) بحوالى 20 % عن مستواها فى فبراير 2005. ولكن المسحين الشاملين للسنتين كاملتين (أربع دورات فى كل من 4/ 2005 و8/ 2009) يظهران نتائج مغايرة تمامًا. فقد عادت نسبة الفقر فى 8/ 2009 إلى نفس المستوى السائد فى 4/ 2005. ويبدو من ذلك أن مصر قد خسرت المكاسب التى حققتها فى مجال تقليل الفقر خلال السنوات الثلاث من النمو المرتفع (2005 - 2008) (البنك الدولى، 2010). وفضلًا عن ذلك، كان مدعاة للبحث أيضا التحسن النسبى فى درجة «اللامساواة» فى فترة تزايد نسبة الفقر، على

النقيض مما شهدته فترة النمو السريع من زيادة درجة التفاوت فى توزيع الدخل. وعندما تناول فريق البحث (انظر تقرير البنك الدولى 2010) تحليل العوامل التى أدت إلى هذه النتائج، من خلال منهجية التجزىء decomposition المعروفة لتحديد مكونات التغير فى نسبة الفقر، لم يظهر أن هذا التغير يعود إلى تأثير كل من النمو والتوزيع وحدهما، وإنما يؤثر التضخم أيضًا تأثيرًا قويًا لما يتركه من انعكاسات مختلفة على شرائح المستهلكين. ومما تجدر ملاحظته أن إضافة عنصر التضخم إلى العوامل المحددة لديناميكية الفقر تؤدى إلى فهم منطقى لطبيعة وحدود تأثير كل من هذه العوامل. فعندما تتم عملية التجزىء عن طريق قياس أثر كل من النمو والتوزيع فقط، تبين لنا أن النمو ربما يكون قد أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر، بينما أدى أثر التوزيع إلى انخفاض الفقر بنسبة أكبر، ومن ثم كانت المحصلة هى انخفاض صافى الفقر. على العكس من ذلك قام فريق البحث بقياس تأثير العوامل الثلاثة: النمو - التوزيع - التضخم. بلغت الزيادة فى نسبة الفقر 2.46 نقطة مئوية فى الفترة 4/ 2005 - 8/ 2009. أدت زيادة الإنفاق (الدخل) إلى تخفيض نسبة الفقر بحوالى 0.4، وأدت إعادة التوزيع إلى تخفيض الفقر بحوالى 0.9 نقطة، ولكن التضخم انعكس فى زيادة نسبة الفقر بحوالى 3.8 نقطة، (أى 2.5= - 0.4 - 0.9 + 3.8). ومن ثم، يخلص التقرير إلى أن التضخم خلال هذه الفترة كان العامل الرئيسى وراء زيادة الفقر. ولكن - كما يرى التقرير أيضًا - ليس التضخم وحده المسئول عن هذه التغيرات فى مؤشرات الفقر، ولكن ضعف خصائص وسمات النمو لم تمكن الأسر من مواجهة صدمة الغلاء، ومن ثم الحفاظ على مستوى معيشتهم أو عدم السقوط تحت خط الفقر.

يعود النمو الاقتصادى - فى الواقع - إلى التغير فى نسبة العمالة و/أو التغير فى إنتاجية العمل. وكما توضح البيانات كان هناك توسع ملحوظ فى خلق فرص العمل فى الفترة 4/ 2005 - 8/ 2009، ففى غضون هذه الفترة تم توفير ما يقرب من مليون فرصة عمل سنويًا. المشكلة تجسدت - رغم ذلك - فى أن أكثر من مليون فرد يدخلون إلى سوق العمل كل عام، ومن ثم تنخفض نسبة العمالة باضطراد (نسبة المشتغلين إلى السكان فى سن العمل) (البنك الدولى 2010). وفضلًا عن ذلك، فقد انعكست الأزمة العالمية خلال النصف الثانى من 2008 وأوائل 2009 فى تراجع نمو العمالة وارتفاع نسبة البطالة بحوالى نقطة مئوية، إلى 9.4 %.

جدول (26) العمالة حسب قطاعات النشاط الاقتصادى %

	نسبة العمالة إلى السكان فى سن العمل		
	4/ 2005	8/ 2009	نسبة التغير
الزراعة والصيد	23.24	19.48	-16.18
التعدين	0.61	0.90	48.01
الصناعة التحويلية	6.28	5.56	-11.44
التشييد	4.20	5.01	19.27
التجارة	7.45	7.30	-3.16
النقل والتخزين والاتصالات	3.76	3.02	-17.69
المال والتأمين	0.92	0.87	-5.19
الخدمات الحكومية وغيرها	12.55	12.68	1.07
الإجمالى	59.00	54.83	-7.08

لا يتوقف التأثير على النمو ونمط التوزيع عند التغير فى النسبة الإجمالية للعمالة، وإنما يتحدد هذا التأثير كذلك بنمط (هيكل) التوزيع القطاعى للعمالة، واختلاف إنتاجية العمل بين هذه القطاعات. وقد بات مصدرًا لتواضع معدل النمو الاقتصادى، ومحدودية تغير نمط توزيع الدخل، واستقرار (وربما ارتفاع) نسبة الفقر، التراجع فى دور القطاعات ذات المساهمة الأكبر فى توليد القيمة المضافة: الصناعة التحويلية، الاتصالات، والنقل. وأصبحت مثل هذه القطاعات توفر فرصًا أقل للعمل، وضعف الاستفادة من ارتفاع الإنتاجية فى هذه القطاعات. وشهدت سنوات النمو المرتفع تحولًا فى العمالة من القطاعات منخفضة الإنتاجية والتى ترتفع فيها نسبة الفقراء، (الزراعة بصفة خاصة) إلى قطاع آخر ترتفع فيه أيضًا نسبة الفقراء، وهو قطاع التشييد. (انخفضت نسبة الفقراء المشتغلين فى الزراعة من 20 إلى 19 %، وارتفعت فى قطاع التشييد من 3.3 إلى 4.3 %) (البنك 2010). من هنا يتبين أن النمو قد تركز فى القطاعات التى تقل فيها نسبة المشتغلين الفقراء، ولم

يوفـر فرصــة للمتعطلــين للحصــول عــلى عمــل. ونذكــر أن الزراعــة تمثــل مصــدرًا للــرزق بالنســبة للفقــراء، إذ بينــما يشــتغل فى النشــاط الزراعــى 13 % مــن الســكان، فــإن ربــع المصريــين يتعيشــون عــلى الدخــل مــن هــذا القطــاع (أى 40 % مــن الفقــراء يعملــون فى الزراعــة). كــما أن الفقــراء قــد ابتعــدوا عــن قطاعــات ترتفــع فيهــا القيمــة المضافــة.

الفصل العاشر

السياسة المالية المطلوبة لإعادة توزيع الدخل



الفصل العاشر

السياسة المالية المطلوبة لإعادة توزيع الدخل

1-10 شبكة الحماية الاجتماعية

لا يبـدو أن السياسـة المالية كان لها دور إيجابي ملموس فى تعبئة الموارد، وحفز الاستثمار والنمو الاقتصادى بصورة مباشرة. وعلى الأقل، فمن زاوية توازن الموارد / الاستخدامات، كان لِكِبَر حجم الحكومة، وزيادة عجز الموازنة العامة انعكاسات سلبية على الإنفاق الاستهلاكى الخاص (أى لقطاع العائلات) وعلى إجمالى الادخار المحلى لتمويل الاستثمار. وكذلك تبدو النظرة قاصرة عند من يرون أن الحكومة (الاقتصاد المصرى) قد مر بتجربة سياسة «تساقط عوائد النمو» من خلال النظام الضريبى، الذى يعتمد - بصفة أساسية - على الضرائب غير المباشرة (على الاستهلاك وعلى الواردات). فهل كان للسياسة المالية تأثير محدد على إعادة توزيع الدخل؟

تشمل الموازنة العامة بعض البنود على جانبى الإيرادات والنفقات التى تؤثر بدرجات مختلفة على التوزيع النهائى للدخل، وتحدد - من ثم - الدخل المتاح للتصرف للفئات المختلفة. ومن البديهى أن يستهدف استخدام عناصر السياسة المالية (وخاصة الضرائب، التحويلات، والدعم السلعى) زيادة درجة المساواة (تقليل التفاوت) فى توزيع الدخل (الإنفاق الاستهلاكى)، وربما بصورة صريحة تقليل الفقر. ولهذا الغرض استخدمت شبكة الأمان الاجتماعى[*] موارد كثيرة تزايدت باضطراد. فبينما بلغت النفقات الحكومية ما يزيد على ثلث الناتج المحلى

(1) تأتى بنود هذه الشبكة للحماية الاجتماعية ضمن باب رئيسى للمصروفات الحكومية تحت عنوان «الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية»، الذى يشمل إلى جانب دعم السلع التموينية والمنتجات البترولية والكهرباء، برامج دعم تنشيط الصادرات، وتنمية الصعيد، والقروض الميسرة، والمساعدات الاجتماعية مثل المساهمة فى صناديق المعاشات، معاش الضمان الاجتماعى ومعاش الطفل، وغيرها.

الإجمالى فى السنوات الأخيرة من العقد الأول للألفية، مثلت مخصصات الحماية الاجتماعية ما يتراوح حول 12 % من الناتج المحلى. قفزت الاعتمادات المخصصة لبرامج شبكة الأمان الاجتماعى - كما أصبح يسجلها الحساب الختامى للموازنة العامة منذ 2005 - ليس فقط نتيجة زيادة الإنفاق على البرامج التقليدية مثل اعتمادات معاش الضمان الاجتماعى أو الدعم الغذائى، ولكن أيضاً ظهور بند دعم منتجات الطاقة صريحاً فى الموازنة، لتمثل حوالى ثلث النفقات الإجمالية فى الموازنة. بلغت اعتمادات بنود شبكة الأمان الاجتماعى ما يقرب من 5 % فقط من الناتج المحلى الإجمالى حتى عام 2005. ومع ارتفاع نسبة اعتمادات الدعم ظهر بوضوح مدى الاختلال فى هيكل الموازنة العامة، وفى توزيع مخصصات الدعم بين بنوده المختلفة.

الواقع أن السمات التى اتصفت بها النفقات الاجتماعية لعبت دوراً واضحاً سواء فى تحديد مدى فعالية هذه النفقات، وتحقيق الهدف من وراء تخصيصها، ومن ثم إمكانية تصحيح نظام الدعم والمساعدات الاجتماعية فى المستقبل. لقد اعتمد هذا النظام على الدعم العينى أكثر من التحويلات النقدية، كما كانت مخصصات الدعم للسلع الغذائية (الخبز والدقيق البلدى، وبطاقات التموين) تمثل النسبة الغالبة، وتزايدت قيمتها فى الفترة 2005 - 2008 بنسبة تفوق معدل ارتفاع الأسعار (47 % مقابل 31 %)، وهو ما يعنى ارتفاع قيمتها الحقيقية بالنسبة للمستفيدين. غير أن تعديلاً جوهريًّا حدث فى نظام الدعم السلعى، ظهر من خلال تسجيل «دعم منتجات الطاقة» والكهرباء كبنود صريحة فى مكونات الباب الرابع لمصروفات الحكومة فى الموازنة العامة. وأصبح هذا البند يستحوذ على نصف مخصصات الدعم العينى (8 % من الناتج المحلى).

تشير البيانات المنشورة بواسطة البنك الدولى أنه حتى السنوات الأخيرة من القرن الماضى، بلغ الإنفاق على شبكة الضمان الاجتماعى فى مجموعة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بما فيها مصر) حوالى 5 % من الناتج المحلى الإجمالى، وتقل هذه النسبة كثيراً عن مثيلتها فى الدول الأوروبية، حيث ترتفع إلى ما يزيد على 10 % - 14 %. حتى عام 2005 كانت نسبة الإنفاق على البرامج الأساسية للضمان الاجتماعى(*) فى مصر تتراوح حول 2 % من الناتج المحلى الإجمالى. وكانت هذه النسبة تتوزع على النحو التالى:

(*) لا تشمل برنامجين رئيسيين لا يستهدفان الفقراء أساساً، وهما برامج توليد دخل من خلال الإقراض الميسر، والتأمينات الاجتماعية من خلال نظام المعاشات للعاملين بعد سن التقاعد.

- دعم السلع الغذائية للمستهلكين (1.7 % من الناتج المحلى).
- برامج الصندوق الاجتماعى (0.18 % من الناتج المحلى).
- برامج المساعدات الاجتماعية والتحويلات النقدية من وزارة الشئون الاجتماعية (0.12 % من الناتج المحلى).

جدول رقم (27):

اعتمادات الموازنة لبرامج الإنفاق الاجتماعى (نسبة من الناتج المحلى)

السنة المالية	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، منها:	5.10	5.52	11.15	7.85	10.30	12.2
- الدعم	2.13	2.56	8.78	7.24	9.39	9.0
* الغذائى (هيئة السلع التموينية)	1.69	2.08	1.52	1.26	1.83	2.0
* منتجات الطاقة	غ.م	غ.م	6.76	5.39	6.72	6.0
* أخرى	0.44	0.48	0.50	0.59	0.84	1.0
- المنح	0.31	0.34	0.35	0.35	0.43	0.4
- المزايا الاجتماعية	2.65	2.62	2.00	0.22	0.45	2.8
مساهمة الحكومة فى صناديق التأمينات	2.47	2.45	1.78	0.00	0.29	2.6
معاش الضمان الاجتماعى	0.10	0.10	0.15	0.14	0.10	0.11
برامج اجتماعية أخرى	0.08	0.07	0.07	0.08	0.06	0.09

ملحوظة: البيانات عن الدعم غير مقارنة بما قبل عام 2005، إذ تتضمن بعد هذه السنة دعم الطاقة. المصدر: تقرير البنك الدولى 2009.

ولكن بالإضافة إلى ذلك فإن الدعم الاقتصادى لمنتجات الطاقة كان يستنزف أكثر من 8 % من الناتج المحلى الإجمالى.

عندما قام فريق عمل مصرى مع خبراء البنك الدولى بإجراء تقييم لبرامج شبكة الضمان

الاجتماعـى والعمـل عـلى تقديـم اقتراحـات لإصـلاح اجتماعـى شـامل وتـم إعـداد تقريـر بذلـك، أظهـر التقريـر (WB, 2005) بوضـوح أن الإنفـاق عـلى هـذه البرامـج، وخاصـة إذا كان فى شـكل دعـم سـلعى، ينطـوى عـلى اختـلال سـعرى ضـار يـؤدى إلى عـدم كفـاءة وقصـور فاعليـة القـرارات الاقتصاديـة المعنيـة ،كـما يعـوق النمـو الاقتصـادى. ولعـل النتيجـة الأبـرز التـى توصلنـا إليهـا هـى أن عنـاصر شـبكة الأمـان الاجتماعـى لا تصـل إلى الفقـراء والفئـات الأكـثر احتياجـاً. وكـما يظهـر مـن الجـدول (28) فـإن غالبيـة الأسر الفقـيرة وغـير الفقـيرة عـلى حـد سـواء (أكـثر مـن 70 %) تحصـل عـلى دعـم السـلع الغذائيـة، وعـلى النقيـض مـن ذلـك فـإن أقـل مـن 12 % يحصلـون عـلى تحويـلات نقديـة.

جدول (28) نسبة المستفيدين من برامج شبكة الحماية الاجتماعية

	المستفيدون (% من المجموعة)		نسبة من خرجوا من الفقر%
	فقراء	غير فقراء	
التحويلات الخاصة	19.3	16.5	7
المساعدات الاجتماعية والتحويلات النقدية	11.5	5.6	0.6
دعم السلع الغذائية	73.0	72.0	5

المصدر: تقرير البنك الدولى، ديسمبر 2005.

وكان مثـيراً للدهشـة أن نتائـج العينـة بينـت أن أيًّـا مـن برنامجـى شـبكة الضـمان الاجتماعـى لم يكـن بالفاعليـة الواجبـة فى تخليـص الفقـراء مـن وأدة فقرهـم، فهـؤلاء لم يمثلـوا سـوى 0.6 % فقـط مـن الفقـراء (حـوالى نصـف مليـون فـرد) الذيـن اسـتفادوا مـن برامـج المسـاعدات النقديـة التـى تقدمهـا الحكومـة. وترجـع محدوديـة أثـر التحويـلات (الدعـم) النقديـة ليـس فقـط إلى تبعـثر وتفتـت آليـات وهيئـات تقديـم المسـاعدات الماليـة، ولكـن - وبصفـة أساسـية - إلى انخفـاض نسـبة التغطيـة (أى مـن تشـملهم هـذه الآليـات) وانخفـاض قيمـة المسـاعدة الماليـة التـى تحصـل عليهـا الأسرة المشـمولة بهـا. فحتـى عـام 2005 كانـت وزارة الشـئون الاجتماعيـة تدفـع حـوالى 540 جنيـه سـنويًّا لـلأسرة المسـتفيدة، وبلـغ عـدد الأسر التـى تتلقـى هـذه المسـاعدات حـوالى مليـون أسرة (تمثـل

7 % مـن مجمـوع السـكان). والواقـع أن قيمـة المسـاعدة الماليـة كانـت منخفضـة إلى حـد بعيـد، ولم تكـن تمثـل سـوى 8 % تقريبـا مـن قيمـة خـط الفقـر لأسرة مـن 5 أفـراد (ترتفـع هـذه النسـبة إلى 25 % فى بعض البلدان التى تطبق هذا النظام).

2-10 تكلفة الدعم مرتفعة وغير متوازنة

اسـتمرت منـذ منتصـف السـبعينيات دعـوات ومحـاولات «ترشـيد» الدعـم، للعمـل عـلى وصولـه لمسـتحقيه وتخفيـف عبئـه المـالى عـلى الموازنـة. ولا هـذه تحققـت ولا تلـك بلغـت غايتهـا. بـل عـلى العكـس تزايـدت باضطـراد بنـود مكونـات شـبكة الأمـان الاجتماعـى فى الموازنـة العامـة، وانعكسـت فى زيـادة تأثيرهـا عـلى عجـز الموازنـة. أشرنـا مـن قبـل إلى بعـض الحقائـق المهمـة حـول مكونـات منظومـة الدعـم (أو شـبكة الأمـان الاجتماعـى) واسـتخلصنا أن الدعـم النقـدى (المسـاعدات الماليـة وأهمهـا معـاش الضـمان الاجتماعـى) ضئيـل، وأثـره عـلى الفقـر هامـشى. كـما أوضحنـا أن دعـم السـلع الغذائيـة لـه تأثـير نسـبى معقـول عـلى تخفيـض نسـبة الفقـراء، ولكنـه لا يـزال بعيـداً عـن الاسـتهداف الملائـم. وبينـما كانـت محـاولات البنـاء عـلى هـذه الاسـتنتاجات العلميـة وتوظيفهـا فى صياغـة برنامـج متكامـل لإصـلاح نظـام الدعـم ضمـن اسـتكمال الإصـلاح المـالى المنشـود، جـرت الأمـور فى غـير طريقهـا المأمـول.

عـلى الرغـم مـن تعـدد محـاولات إصـلاح نظـام دعـم منتجـات الطاقـة فقـد ظلـت أعبـاؤه هـى الأكـبر بـين بنـود الدعـم المختلفـة (بلغـت فى 8/ 2009 حـوالى 6 % مـن الناتـج المحـلى، أى حـوالى نصـف المخصصـات الإجماليـة للدعـم). وجـاءت فى الترتيـب التـالى اعتـمادات دعـم رغيـف العيـش، ولكـن رغـم أهميتـه لم يمثـل سـوى حـوالى 2 % مـن الناتـج المحـلى، أى حـوالى ثلـث قيمـة اعتـمادات دعـم الطاقـة. الأرقـام والنسـب المئويـة المجـردة لا تعنـى الكثـير. فى الوقـت الـذى تصاعـدت فيـه الدعـوة لوصـول الدعـم لمسـتحقيه كانـت ضمنيـاً تطلـب تحقيـق كفـاءة اسـتخدام المـوارد. وكان المأمـول أن تزيـد «فعاليـة» الدعـم فى تقليـل نسـبة الفقـراء وتحسـين أحـوال ذوى الدخـل المحـدود والأسر بـدون عائـل... إلـخ. حتـى منتصـف العقـد الأول مـن الألفيـة لم تكـن تثـار مسـألة العـبء المـالى للدعـم. فى ميزانيـة 4/ 2005 كان عجـز الموازنـة يقـترب مـن 10 % مـن الناتـج المحـلى الإجـمالى.

جدول (29): نسبة تغطية برامج الحماية الاجتماعية للفقراء وغير الفقراء،

2004 - 2009 (%)

البرامج	04/ 2005			08/ 2009			التغير فى التغطية	
	كل الأسر	الفقراء	غير الفقراء	كل الأسر	الفقراء	غير الفقراء	للفقراء	لغير الفقراء
كافة البرامج	91.1	92.5	75.1	94.2	97.1	93.4	+4.6	+18.3
برامج دعم الغذاء	91.0	92.4	74.8	94.1	96.9	93.3	+4.5	+18.5
بطاقات التموين	58.5	62.7	57.8	67.6	76.0	66.2	+13.0	+8.4
دعم العيش البلدى	75.6	71.7	76.7	80.9	77.2	81.9	+0.8	+16.4
برامج المساعدات المالية	3.9	3.8	4.7	7.0	12.1	5.6	+8.3	+0.9
معاش الضمان	2.7	2.6	3.5	4.3	7.2	3.4	+4.6	-0.1
المساعدات الاجتماعية	0.8	0.8	0.6	2.4	4.6	1.7	+3.6	+1.1
المساعدات الحكومية	0.4	0.4	0.7	0.5	0.5	0.5	+0.1	-0.2
المساعدات الأهلية	10.0	9.8	11.4	14.4	17.1	13.6	+7.3	+2.2
تحويلات أسرية	6.8	6.5	10.1	10.2	9.0	10.6	+2.5	+0.5
زكاة	3.4	3.5	1.4	4.5	8.6	3.4	+5.1	+2.0
تحويلات هيئات	0.6	0.6	0.9	0.8	1.2	0.7	+0.6	-0.2

ملحوظة: البيانات لا تشمل دعم الطاقة، فهو ليس ضمن برامج الحماية الاجتماعية.

المصدر: World Bank (2011).

تضمنت سياسة الحكومة العمل على تخفيض هذه النسبة تدريجياً ضمن برنامج للإصلاح المالى والضريبى الشامل. وعلى التوازى مع هذا البرنامج، قامت وزارة المالية بتعديل هيكل الموازنة وخصصت ضمن بنود الإنفاق فى الموازنة سطراً إجمالياً (تليه التفاصيل) بعنوان «الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية». ولم يعد هذا البند يتضمن فقط اعتمادات شبكة الضمان الاجتماعى التقليدية، ولكن اشتمل على ما أطلق عليه دعم منتجات الطاقة، إلى جانب دعم

المزارعين والإسكان ونقل الركاب والدواء وتنشيط الصادرات....!! لقد أصبح الحديث عن ترشيد الدعم يستهدف تخفيض عجز الموازنة إلى جانب وصول الدعم لمستحقيه. وتضمن الجدل حججاً تخلط بين برامج الضمان الاجتماعى ومساعدة الفقراء وبين بيع سلع استهلاكية ومستلزمات إنتاجية بأسعار تقل عن تكلفتها. ولا شك أن هذا الخلط بين السياسة الاقتصادية الكفؤ (ومن بينها سياسات الأسعار) وبين السياسة الاجتماعية التى تهدف إلى تقليل الفقر ومساعدة الفئات ذات الدخل المنخفض، ينعكس فى صعوبة الوصول إلى حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

3-10 دعم الغذاء قد لا يكون مكلفاً

كان - وما زال - الدعم الغذائى يمثل المكون الرئيسى فى شبكة الأمان (الحماية) الاجتماعى(*). فى عام 3/ 2004 بلغت تكلفة دعم السلع الغذائية 1.7 % من الناتج المحلى (7.7 مليار جنيه) وتوقع تقرير البنك الدولى أن ترتفع إلى 2.1 % من الناتج (11.8 مليار جنيه) فى 4/ 2005 (WB, 2005). انخفضت اعتمادات الدعم الغذائى كنسبة من الناتج المحلى (حسب بيانات وزارة المالية) رغم ازديادها إلى ما يقرب من 17 مليار جنيه فى ميزانية 9/ 2010، وتضمنت موازنة 10/ 2011 تخفيضها إلى 10.36 مليار جنيه.(**)

ارتفع عدد المستفيدين من دعم السلع الغذائية خلال سنوات النصف الثانى من العقد الأول فى الألفية الجديدة. فى عام 8/ 2009 كان 81 % من الأسر تشترى العيش البلدى المدعوم بعد أن كانت النسبة 76 % فى 4/ 2005. وفيما بين السنتين زادت نسبة من يحملون بطاقة تموين من 58 % إلى 68 % من السكان. وقد ارتفعت النسبة إلى أكثر من 80 % فى السنتين الأخيرتين. وإلى جانب الزيادة الواضحة فى نسبة التغطية، فقد ارتفع كذلك نصيب الفرد من مخصصات الدعم. حيث زادت حصة الفرد من ميزانية الدعم المخصصة للرغيف البلدى بحوالى 50 %

(*) لا تشمل شبكة الضمان الاجتماعى اعتمادات دعم منتجات الطاقة.

(**) بلغت اعتمادات الدعم الغذائى ذروتها فى 8/ 2009، نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، وقدرت بأكثر من 21 مليار جنيه (3.8 مليار دولار) تراوحت حول 2 % من قيمة الناتج المحلى، بالمقارنة بمتوسط يصل إلى 0.9 % خلال الفترة 96/ 1997 - 2000/ 2001.

(بالقيمة الحقيقية) لتبلغ 147 جنيهًا فى 8/ 2009. (ترتفع هذه القيمة إلى 171 جنيهًا فى السنة، عندما نضيف قيمة دعم الدقيق البلدى). وبالمثل ارتفعت حصة الفرد التى يحصل عليها من خلال بطاقة التموين إلى 125 جنيهًا فى السنة.

جدول (30) نسبة الأسر التى لديها بطاقات تموينية حسب فئات الدخل (%)

نسبة التغطية	أقل من 20 %	20 % وأقل من 40 %	40 - 60 %	60 - 80 %	80 % - 100 %	المتوسط
12/ 2013	88.3	88.7	88.6	84.3	74.5	83.8
8/ 2009	60.3	63.0	64.1	66.5	66.0	64.4
4/ 2005	39.1	44.1	48.6	52.8	49.5	46.8

المصدر: وثيقة خطة التنمية للعام 14/ 2015، تقرير البنك (WB, 2011).

1-3-10 بعض الفقراء لايصِلُهم الدعم:

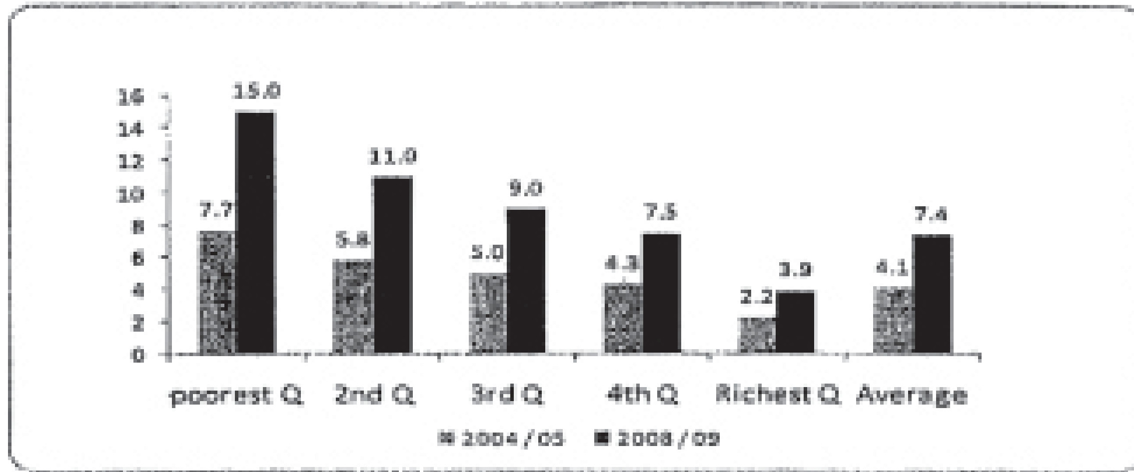
ظلت المشكلة باستمرار ليس فقط فى «تسرب» جانب غير ضئيل من هذه الاعتمادات لغير المستحقين للدعم (الفئات المقتدرة والأغنياء)، وإنما فى عدم وصولها لنسبة غير قليلة من المستحقين (الفقراء وذوى الدخل المنخفض) . وكما يظهر من تقرير البنك الدولى، 2011 فإن حوالى ربع الفقراء لم يحصلوا على دعم الرغيف البلدى (5 قروش) لأنهم لا يشترون هذا النوع من العيش، وأن نسبة كبيرة منهم لا يشترون الرغيف ذى العشرة قروش، كما أن أكثر من ثلث الفقراء لا يصلهم دعم السلع التموينية (ليس لديهم بطاقات تموين). وينطبق الحال ذاته على فئة الدخل التالية (القريبين من خط الفقر، ويمثلون الخمس الثانى فى جدول الدخل). ومؤدى ذلك - كما بات متيقناً منذ فترة طويلة - أن دعم السلع الغذائية الأساسية، باعتباره الركن الرئيسى فى نظام شبكة الأمان الاجتماعى لمساندة الفقراء، يفوت على نسبة كبيرة منهم الوصول إليه، رغم شدة احتياجهم لهذا الدعم.

لا ينازع أى من الدراسات والكتابات والآراء التى تناولت مسألة الدعم فى أهميته

لمكافحة الفقر. وتوصلت بعض الدراسات إلى أن نسبة الفقر كانت ستكون أكبر مما هى عليه فعلياً بدون الاستمرار فى دعم السلع الغذائية(*). ولم يتطرق أحد - إطلاقاً - إلى الدعوة أو التوصية بإلغاء الدعم، وظلت المطالبات الملحّة والوعود الرسمية بالعمل على «وصول الدعم لمستحقيه». وعلى الرغم من ذلك بقى نظام الدعم على حاله، بل وزادت استفادة غير الفقراء (أى كل الفئات)، وزادت مخصصات الدعم الغذائى ولمنتجات الطاقة.

وقد تم تقدير نسبة التغطية من مسح الدخل والإنفاق لعام 12/ 2013، والتى تشير إلى أن أكثر من 83 % من الأسر لديهم بطاقات تموينية. ولا يمثل ارتفاع نسبة التغطية فى الفئتين الأدنى (الفقراء وأشباه الفقراء) مشكلة مالية أو اجتماعية. فإذا كان 75 % من الفقراء يحصلون على دعم سلعى سواء من خلال بطاقة التموين أو مصادر أخرى فإن نحو 50 % ممن هم فى مستويات الدخل الأعلى يستفيدون من نظام الدعم (وزارة التخطيط 14/ 2015). والملفت للنظر كذلك أن متوسط ما يحصل عليه الفرد من خلال استهلاك الرغيف والدقيق البلدى يتراوح حول 166 جنيهًا سنويًا فى الفئتين الأفقر، بينما يزيد ما يحصل عليه الفرد من الفئتين الأغنى على 176 جنيهًا سنويًا. وينطبق الأمر ذاته على نصيب الفرد من مخصصات السلع التموينية (البنك الدولى، 2010). لقد أفاض تقرير البنك عن دعم الغذاء فى تقدير المنافع التى يتحصل عليها الأفراد فى الفئات الاجتماعية المختلفة من دعم السلع الغذائية. وكما يبين الشكل (20) إن نسبة نصيب الفرد من الدعم الغذائى إلى إجمالى إنفاقه تتجه نحو الانخفاض مع ارتفاع إنفاق الفئة الاجتماعية، وهو ما يعنى ارتفاع أهمية الدعم الغذائى للفئات الفقيرة (إذ تمثل 15 % من الإنفاق)، وتنخفض إلى أقل من 4 % لفئة الأغنياء. وعلى الرغم من هذه الأهمية الواضحة للدعم الذى تحصل عليه الفئات الفقيرة (ومحدودة الدخل)، فإن النظام برمته غير عادل. فبينما لا يجب أن يحصل المقتدرون والأغنياء على شىء من الدعم الغذائى فإن نصيب الفرد فى هذه الفئات يصل إلى 12.5 % أكثر مما يحصل عليه الفقير (انظر الشكل 21).

(*) قررت دراسة للبنك الدولى أنه بينما كانت نسبة الفقر الفعلية حوالى 22 % فى 8/ 2009 ، كان إلغاء الدعم الغذائى سيؤدى إلى إرتفاع نسبة الفقر الى 31.5 %، أى أن الدعم ساعد فى حماية أكثر من 9 % من السكان من السقوط فى دائرة الفقر. انظر عثمان محمد عثمان، مستويات المعيشة وسياسات إعادة توزيع الدخل وتقليل الفقر، جريدة الشروق، 27 أكتوبر 2010.



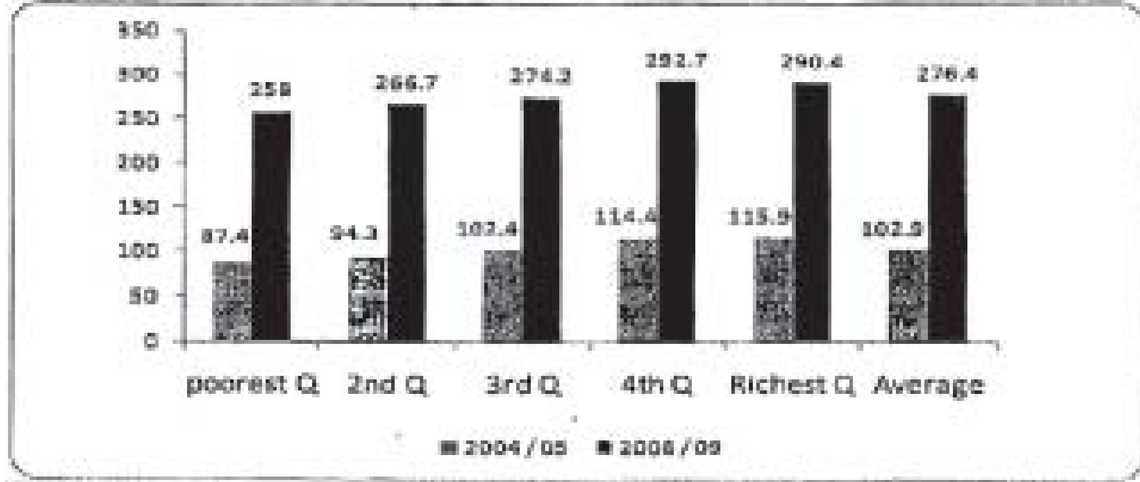
الشكل (20) نسبة دعم الغذاء إلى إجمالى استهلاك الفئات المختلفة

المصدر: WB, 2010.

ومـن ناحيـة أخـرى، وعـلى الرغـم مـن هـذه النقيصـة التـى تقلـل مـن فاعليـة نظـام الدعـم الغـذائى، فـإن الفائـدة التـى يجنيهـا حتـى مـن يصلهـم هـذا الدعـم محـدودة أيضـاً. فكـما أشرنـا مـن قبـل، سـاهم دعـم السـلع الغذائيـة فى إفـلات حـوالى 5 % مـن السـكان مـن براثـن الفقـر، 3 % فقـط مـن السـكان تجـاوزوا خـط الفقـر نتيجـة لاسـتفادتهم مـن دعـم رغيـف العيـش. ويعـود هـذا التأثـير المحـدود للدعـم الغـذائى إلى ضآلـة قيمـة الدعـم التـى يحصـل عليهـا المسـتفيد. لقـد أظهـرت الدراسـات الميدانيـة واسـتقصاءات بحـوث ميزانيـة الأسرة، أن الشـخص الفقـير يحصـل مـن خـلال اسـتهلاكه للسـلع المدعومـة عـلى مـا يعـادل 9 - 10 جنيـه فى الشـهر، تمثـل حـوالى 10 - 11 % مـن جملـة نفقاتـه الاسـتهلاكية. (أكـثر مـن نصـف هـذه القيمـة يتضمنهـا شراء الرغيـف البلـدى المدعـوم).

لا يجـوز تفسـير قصـور نظـام الدعـم فى الوصـول إلى كل المسـتحقين، أو ضآلـة قيمـة مـا يصـل المسـتفيد مـن اسـتهلاك العيـش البلـدى أو سـلع بطاقـة التمويـن، بانخفـاض مخصصـات الدعـم فى الموازنـة كـما سـبق أن أوضحنـا. ربمـا يكـون قصـور إدارة النظـام مسـئولاً بدرجـة مـا، ولكـن السـبب الرئيـسى يكمـن فى غيـاب معيـار الاسـتحقاق (الاسـتهداف) ومـن ثـم فى تـسرب جانـب غـير محـدود مـن مخصصـات الدعـم إلى غـير المسـتحقين (المقتدريـن والأغنيـاء). فكـما بينـت الدراسـات التـى أجرتهـا وزارة التمويـن والتجـارة الداخليـة مـع برنامـج الغـذاء العالمـى WFP، وغيرهـا مـن الجهـات المعنيـة،

تحصل أغنى فئة (الخُمْس الأعلى فى جدول الدخل) على حوالى 21 % من قيمة مخصصات دعم الرغيف البلدى، ثلاثة أرباع دعم الرغيف بعشرة قروش، 20 % من دعم سلع بطاقات التموين.



الشكل (21) نصيب الفرد فى الفئات المختلفة من الدعم الغذائى

المصدر: WB, 2010.

وبصفة عامة، وجدت هذه الدراسات أن 83 % من مخصصات دعم السلع الغذائية يستحوذ عليها «غير الفقراء». ولا شك أن إصلاح النظام لن يضمن فقط تخفيف العبء على الموازنة وتوفير موارد مالية يمكن توجيهها إلى تقديم خدمات عامة أوسع وأفضل (التعليم، الصحة، المرافق) ولكنه وهو الأهم يزيد من فعالية الدعم فى تخليص الفقراء - أو معظمهم - من براثن الفقر. ولمحاولة إصلاح النظام تم تقدير نتائج التخلص من «تسرب» الدعم إلى غير مستحقيه، أو الفاقد فى أساليب التوزيع ... إلخ. ووجدت الدراسات أنه يمكن توفير حوالى 73 % من تكلفة دعم السلع الغذائية إذا أمكن تحقيق هذا الإصلاح. ففى عام 8/ 2009، لم تصل 5.5 مليار جنيه (28 %) من مخصصات الدعم الغذائى إلى المستحقين لهذا الدعم، يمثل دعم العيش البلدى 68 % من التسرب، و20 % فى زيت التموين. لاشك أن تحسين أسلوب الاستهداف يحقق الهدفين المشار إليهما فيما سبق. فقد قام فريق من الخبراء بإختبار تأثير أحد سيناريوهين (مسارين) على الوفر الممكن تحقيقه، الأول مخفف، إذ يستبعد أغنى 40 % من السكان، والثانى مشدد حيث يستبعد أعلى 60 % من السكان فى جدول الدخل (أى يتوجه إلى الفقراء والقريبين من خط الفقر).

ولا يخفى أن إعادة توزيع هذا الوفر لصالح الفئات الأفقر، سيضمن زيادة متوسط ما يصل من دعم إلى الفقراء. فإذا تم تقليل الفاقد بنسبة 10 % واستبعاد أغنى 40 %، سيوفر ذلك حوالى 9.5 مليار جنيه (48.6 % من تكلفة الدعم). وسيرتفع الوفر إلى 12.3 مليار جنيه (62.8) من التكلفة، إذا كان المستهدف 40 % من السكان (أى يتم استبعاد 3 فئات أعلى سلم الدخل). فى هذه الحالات يمكن زيادة حصة الفرد فى فئات الفقراء (40 % من السكان) من 279 جنيهًا إلى 686 جنيهًا فى السنة (2.5ضعف)، وبالمثل إذا أمكن استبعاد 40 % الأغنى فحسب، أى يتم استهداف أدنى 3 فئات (60 % من السكان) يمكن زيادة حصة الفرد الفقير فى الدعم الغذائى من 258 جنيه إلى 468 جنيها (1.8 مرة) (WB, 2010).

جدول (31) دعم السلع الغذائية

	الكميات (ألف طن)		الدعم (مليون جنيه)	
	9/ 2010	10/ 2010	9/ 2010	11/ 2012
دعم رغيف الخبز:	8500	7400	10049	10820
القمح المستورد	5900	4300	6368	6498
القمح المحلى	2100	3000	2993	4146
الذرة الشامية	500	100	688	176
دعم السلع التموينية:	3160	2276	5627	9295
الزيت التموينى والحر	875	900	296	5077
السكر التموينى	1253	1272	2038	2298
الأرز	994	1000	1244	1216
الشاى	38	4	49	4
يخصم الإيرادات			1835	1231
صافى دعم الغذاء			13841	18884

المصدر: البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة، سنوات مختلفة.

2-3-10 اقتراحات للإصلاح:

فى مواجهة تزايد العبء المالى لمخصصات الدعم، والمشكلات الاقتصادية التى تنشأ من تعدد أسعار السلعة الواحدة فى السوق كانت تثور اقتراحات ومحاولات ترشيد (إصلاح نظام) الدعم. وسرعان ما كان يرتفع ضد هذه المقترحات صوت التحذير والتخويف من الضرر الذى سيقع على الفقراء ومحدودى الدخل جراء إلغاء أو تخفيض اعتمادات الدعم. بل إنه فى أكثر من مرة واجه فيها الاقتصاد المصرى حدثًا اقتصاديًا سلبيًا انطوت فيه السياسة الحكومية على زيادة كبيرة فى مخصصات الدعم، وخاصة بالنسبة للسلع الغذائية. حدث ذلك فى أعقاب تخفيض قيمة الجنيه، فى 2003، وخلال الأزمة المالية العالمية فى 2008، وبعد أحداث 2011/ 2012. ففى مواجهة ارتفاع الأسعار الأزمة العالمية والسلع الغذائية، قررت الحكومة علاوة للعاملين بنسبة 30 % (وأهابت بالقطاع الخاص أن يقوم بالمثل[*]، وصاحب ذلك زيادة بطاقات التموين، وزيادة عدد السلع المشمولة فى البطاقة. تحملت الموازنة فى 8/ 2009 - نتيجة لهذه القرارات زيادة مخصصات العلاوة والمعاشات إلى 1.3 % من الناتج، بينما ارتفعت التكلفة الإضافية لدعم السلع الغذائية من 200 مليون جنيه فى ميزانية 7/ 2008 إلى 1.6 بليون فى 8/ 2009 (0.16 % من الناتج المحلى الإجمالى).

كيف يتم تحقيق هذا الوفر؟ كيف يتم وقف نزيف الفاقد؟ ما أفضل آليات تخفيض أو القضاء على «التسرب»؟ ما سياسات ترشيد دعم السلع الغذائية وخاصة رغيف العيش البلدى؟ تضمنت توصيات التقرير الذى أعده فريق العمل مع خبراء البنك الدولى 2005 تأجيل النظر فى مراجعة دعم العيش، وإعطاء الأولوية «لترشيد» دعم منتجات الطاقة. والواقع أن جهود إصلاح نظام الدعم وشبكة الأمان الاجتماعى تواصلت، واستمرت دراسة وإعداد عدة برامج وخطوات إجرائية لإصلاح نظام دعم السلع الغذائية، ويتضمن تقرير للبنك الدولى (2010) مج2موعتين متكاملتين من التوصيات للتعامل مع جانبى ضعف وعدم كفاءة النظام: تقليل الفاقد والتسرب، وتضييق نطاق التغطية. وتتضمن إجراءات القضاء على الفاقد والتسرب، العمل على ضمان وصول العيش البلدى للمستهلك مباشرة (فى نهاية سلسلة التوزيع)، وذلك من

(*) انعكس ذلك فى زيادة المعاشات بنسبة 20 % عن المعتمد فى ميزانية 8/ 2009.

خلال سلسلة من الإجراءات لفصل إنتاج الخبز (المخابز) عن توزيعه بواسطة شبكة من المنافذ (أكشاك البيع). وهناك أيضًا الاتجاه نحو تعميم استخدام البطاقة الذكية smart card. وكان المستهدف أن يغطى استخدامها كل المحافظات فى نهاية 2010. ويبدو أن التحول إلى البطاقة الذكية حقق وفرًا ملموسًا فى بعض سلع التموين. كما تم طرح مقترح إحلال كوبونات الغذاء، محل الأسلوب التقليدى للدعم الغذائى، على أن يتم دراسة المزايا والعقبات أمام هذا الاستبدال.

وعلى الجانب الآخر، ولتضييق نطاق التغطية، واستبعاد غير المستحقين أو ضمان اقتصار الدعم - بأى من أشكاله - على الفقراء وذوى الدخل المحدود، كان يجرى النظر فى كيفية تفعيل مبدأ الاستهداف الجغرافى، بحيث يتم تدريجيًا توزيع حصص القمح والدقيق المستخدم للخبز المدعوم وسلع التموين على المحافظات بنسبة الفقراء فى المحافظة، بالإضافة الى استخدام مبدأ الاستهداف وفقًا للمؤشرات المحددة لمستوى المعيشة test proxy-means، وكذلك فقد جرت محاولات تصميم نظام شامل للانتقال إلى أسلوب الاستهداف متعدد الأغراض، للربط بين الإستفادة من دعم السلع الغذائية وتحقيق أهداف التنمية البشرية المتعددة. وكان من المتوقع أن يؤدى نجاح أى من هذه الأنظمة التمهيد للانتقال نحو «الدعم النقدى».

4-10 دعم الطاقة

ظل تعبير الدعم يشير - لفترة طويلة - إلى دعم السلع الغذائية (وخاصة رغيف العيش وبطاقة التموين). حينما يتصاعد الجدل الآن حول «الدعم»: ترشيده، تخفيضه، عدم المساس به، مراعاة مستوى معيشة الأغلبية... إلخ، يكون المقصود بذلك - عادة - هو دعم منتجات الطاقة. عندما يكون الهدف هو حماية محدودى الدخل والفقراء، وتدعيم شبكة الأمان الاجتماعى، فلا شك أن الدعم الغذائى يقع ضمن مسئولية الحكومة، ومن ثم تدخل مخصصاته المالية ضمن اعتمادات الموازنة العامة للدولة. ولكن جرى تعديل تبويب (الموارد والاستخدامات) الموازنة العامة مع إعداد مشروع الموازنة لعام 4/ 2005. الموازنة أصبحت تشتمل على 19 بند فرعى يحمل مسمى «دعم».

وبغض النظر عن طبيعة المعالجة المالية لهذه البنود، فإن دعم الطاقة أصبح محلًا للاهتمام

المتزايد ويأتى فى مقدمة قائمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم أصبحت القرارات المتصلة بهذه السياسات محكومة بما أوضحناه من قبل فى شأن «مسألة الدعم». من ناحية، أخذت اعتمادات دعم الطاقة فى التزايد، وانعكست فى تفاقم عجز الموازنة. من ناحية ثانية، بات من الواضح أن الأثر الاجتماعى محدود (على الفقراء ومحدودى الدخل) - ربما باستثناء البوتاجاز - وعلى الرغم من ذلك تواجه محاولة تخفيض هذا الدعم اعتراضات شديدة. ومن ناحية ثالثة، تختلط هذه التأثيرات المحتملة على مستوى المعيشة باعتبارات الكفاءة الاقتصادية فى استخدام موارد الطاقة. ويحيط الالتباس عملية المبادلة (المقايضة) trade - off بين العائد الاجتماعى (المحدود) والتكلفة الاقتصادية (المتزايدة).

10-4-1 دعم الطاقة: تكلفة مرتفعة:

بلغت التكلفة المالية لدعم الطاقة فى عام 3/ 2004 حوالى 21.7 مليار جنيه (4.6 % من الناتج المحلى، تمثل 17 % من إجمالى الموازنة)، وارتفعت هذه التكلفة فى 4/ 2005، ولكنها لم تظهر فى بنود الموازنة فى أى من السنتين. وسجلت الموازنة الفعلية لدعم المواد البترولية ارتفاعًا ملحوظًا لتصل إلى 41.8 مليار جنيه فى عام 5/ 2006، وقفزت إلى 66.5 مليار فى 9/ 2010 (آخر موازنة فعلية، قبل 2011). ولعلنا نلاحظ أن مشروع الموازنة قَدّر أن يُخَصّص لهذا البند فقط 33.7 مليار جنيه، أى أن القيمة الفعلية لدعم المواد البترولية أصبحت ضعف القيمة التقديرية التى تضمنها مشروع الموازنة لعام 9/ 2010. ولما كانت هذه القيمة أقل كثيرًا مما تم إنفاقه بالفعل فى العام السابق (8/ 2009) والذى بلغ 58.6 مليار جنيه، فقد علل البيان المالى لوزير المالية فى حينه، هذا التخفيض المقترح باتجاه الأسعار العالمية للبترول ومنتجاته إلى الانخفاض. فما الذى حدث؟ تضمن مشروع موازنة 11/ 2012 اعتماد أكثر من 99 مليار جنيه لدعم المواد البترولية. فكم بلغت القيمة الفعلية؟ يُقدّر أنها ارتفعت فعليًا إلى حوالى 120 مليار جنيه. فى المتوسط تمثل اعتمادات الطاقة حوالى 6 % من الناتج المحلى، وتستحوذ على حوالى خمس إجمالى مصروفات الموازنة (وهى بهذا تبلغ ثلاثة أمثال ما تخصصه الموازنة لدعم السلع التموينية). وقد يظهر مدى العبء المالى الذى تتحمله الموازنة عند مقارنة حجم الدعم الذى تقدمه للمواد البترولية مع العجز النقدى الذى أظهرته الموازنة فى السنوات المختلفة.

الواقع أن غرابة المعالجة المالية (التى لم تكن معتادة فى تصوير الموازنة العامة، وممارسات السياسية المالية) أثارت بعض التباين فى مدى تعبير أسلوب احتساب دعم الطاقة عن التكلفة الفعلية لاستهلاك هذه المنتجات. يقول د. حازم الببلاوى «بعد دخولى وزارة المالية، بأيام (أواخر يوليو 2011) فوجئت بأن وزارة البترول تطلب من وزارة المالية تدبير مبلغ 300 مليون دولار لاستيراد احتياجات البلاد من المواد البترولية، وإنها ستحتاج خلال الأشهر الستة القادمة مبلغ 600 مليون دولار شهريًا .. وعندما تساءلت عما كان يجرى فى الأعوام السابقة، قيل لى بأن وزارة المالية لم تكن توفر لوزارة البترول مثل هذا الدعم فى السنوات السابقة ... وأفاد وزير البترول بأن الموازنة تتضمن بالفعل مبلغ 95 مليار جنيه لدعم البترول، ولما أعاد التساؤل عن سبب عدم سداد المبالغ طالما أنها مدرجة فى الموازنة... كانت الإجابة أن الموازنة ترصد هذا المبلغ فى جانب المصروفات، ولكنها ترصده أيضًا فى جانب إيرادات الموازنة كأرباح وضرائب من قطاع البترول. لا أرى أن الأمر يحتاج إلى كثير من التمحيص، فهذه الأسئلة وأجوبتها تعنى أن ما تحت أيدينا ربما أى شىء غير الموازنة العامة للدولة. (حازم الببلاوى، 2012). بعض الخبراء (ربما غير متخصصين) يعتبرون أن هذه القيم لدعم المواد البترولية مبالغ فيها، باعتبار أن تكلفة المنتجات أقل كثيرًا مما تقدره وزارتا البترول والمالية (تكلفة إنتاج لتر السولار لا تزيد عن جنيه واحد، بينما يجرى بيعه بحوالى 1.4 جنيه للتر، ومن ثم فإنه ليس هناك دعم حقيقى لهذا المنتج)[*] لا تحتمل المسألة إبداء الرأى فيما يجب ولا يجب فى شأن المحاسبة القومية أو المالية. وبغض النظر عن الخلاف فيما إذا كان سليمًا أو غير ذلك إدماج تكلفة دعم الطاقة فى الموازنة العامة، فإن تقدير قيمة هذا الدعم يتم عن طريق احتساب خسائر الهيئة العامة للبترول. فوفقًا للعقود بين الحكومة المصرية والشركات الأجنبية التى تقوم باستخراج البترول، تقوم الهيئة بإعادة شراء جانب من حصة الشريك الأجنبى مقومًا بسعر قريب من السعر العالمى. ويتم احتساب الدعم باعتباره الفرق بين هذا السعر، والسعر المحلى لبيع هذه المنتجات. ولا يتم تقدير أى دعم لمنتجات البترول المستهلكة من حصة مصر فى الإنتاج من البترول ومشتقاته (والتى كانت تتمثل فى الإنتاج المحلى من البوتاجاز). وكما ورد فى تقرير البنك الدولى، تعد «التكلفة

(*) راجع مقال (اكذوبة الدعم) فى جريدة المصرى اليوم، الثلاثاء 21/ 5/ 2013.

الاقتصادية» أكثر تعبيرًا عن قيمة الدعم، عندما يتم احتسابها وفقًا لتكلفة الفرصة البديلة opportunity cost، وليس التكلفة المالية سواء كان استهلاك المواد البترولية من حصة مصر أو حصة الشريك. وقد قدر تقرير البنك أنه فى 3/ 2004، ستصبح تكلفة الدعم- وفقًا لتكلفة الفرصة البديلة- حوالى 38.4 مليار جنيه (8.1 % من الناتج المحلى) وليست 21.7 مليار جنيه - كما أشرنا من قبل. وكما ظهر من إعادة التقدير، يستحوذ الغاز الطبيعى على 37 % من القيمة الاقتصادية لدعم الطاقة، 30 % للسولار، 14 % للبوتاجاز، 10 % للمازوت (WB, 2005).

جدول (32) دعم المواد البترولية

اسم السلعة	الكمية (بالألف طن)			الدعم (مليون جنيه)			الوزن النسبى
	3/ 2004	9/ 2010	11/ 2012	3/ 2004	9/ 2010	11/ 2012	%
غاز طبيعى	22.864	34.374	37.00	7.487	1.559	10.022	4.6
بوتاجاز	3.076	3.795	4.500	4.183	7.747	16.863	23.0
بنزين	2.515	3.971	5.230	1.530	5.783	12.600	17.2
كيروسين	0.585	0.180	0.150	0.360	0.111	2.020	0.3
سولار	9.073	11.222	12.500	6.708	17.519	4.223	52.0
مازوت	5.751	7.674	9.200	1.502	0.975	0.300	2.9
الإجمالى	44.810	61.216	68.580	21.716	33.694	99.035	100

المصدر: أعداد مختلفة من البيان المالى، وزارة المالية.

10-4-2 دعم الطاقة.. كفاءة تخصيص الموارد:

لا يختلف دعم المنتجات البترولية عن الدعم الغذائى فى ارتفاع تكلفته المالية والاقتصادية وتفاقم عبئه على الموازنة العامة فقط، بل إن دعم الطاقة أكثر تأثيرًا على قرارى الاستهلاك وتخصيص الموارد من نظيره فى دعم العيش أو زيت التموين. فالإبقاء على أسعار بيع منتجات البترول فى السوق أقل من تكلفة الفرصة البديلة يعطى مؤشرات خاطئة سواء للمستهلكين

أو المنتجين الذين يستخدمون هذه المنتجات. إن انخفاض (وثبات) أسعار المشتقات البترولية لا يعكس مدى الوفرة أو الندرة النسبية لهذه الموارد. ويوحى الاستهلاك المتزايد من هذه المنتجات فى مصر بأننا كأى دولة خليجية تملك وفرة فى البترول والغاز الطبيعى. ولا يظهر ذلك فقط فى الاستهلاك العائلى (أو التجارى) من البنزين والبوتاجاز والكهرباء، ولكنه ينعكس كذلك فى قرارات إنشاء المشروعات فى قطاعات النقل والصناعة وتوليد الكهرباء. وكما تشير بعض الدراسات يصل الاستهلاك المباشر للقطاع العائلى إلى أقل من خمْس إجمالى استهلاك الطاقة، بينما تستحوذ القطاعات الإنتاجية على معظم دعم المنتجات البترولية. قد تشهد بعض الصناعات انخفاضا شديدًا فى ربحيتها إذا تم احتساب استهلاكها من المنتجات البترولية (أو الكهرباء) بالأسعار الاقتصادية، وبعضها الآخر ربما يفقد تنافسيته فى السوق المحلى أو الخارجى فى حالة إلغاء (أو تخفيض) دعم الطاقة المستخدمة فى إنتاج تلك الصناعات.

لم تكن فقط اعتبارات ارتفاع تكلفة بند دعم الطاقة، ولكن كل هذه التشابكات بين القطاعات المستهلكة للمنتجات البترولية والغاز الطبيعى والكهرباء، وراء قرار إنشاء المجلس الأعلى للطاقة. ولعل من أبرز المداولات التى شهدتها اجتماعاته كانت تتعلق بحدود التوسع فى استخدام الغاز الطبيعى لتوليد الكهرباء بدلاً من منتجات البترول، وبأى الأسعار؟ بل إن الأمر الأكثر جدلاً ارتبط بخطة التوسع فى مشروعات «كثيفة الاستخدام» للطاقة. لقد أظهرت تقديرات وزارة الصناعة الحاجة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لمصانع الأسمنت والصناعة غير المعدنية عمومًا non-metalic، لمقابلة الطلب المتزايد لقطاع التشييد والبناء. وبينت أن خططًا مماثلة يتم تنفيذها فى الخارج (السعودية مثلًا). وكان السؤال هل يتم الترخيص لمشروعات أسمنت جديدة بأسعار مدعومة. هل يتم التصريح لمشروعات مثل الحديد والصلب، وغيرها لتوليد الكهرباء التى تحتاجها؟ وهل من المقبول السماح للقطاع الخاص باستيراد الغاز الطبيعى؟ ما تأثير زيادة أسعار السولار مثلًا على خطة وزارة النقل فى إنشاء الطرق، والتحول إلى نقل البضائع بواسطة السكك الحديدية أو النقل النهرى، الذى أنفقت ملايين الجنيهات على تطوير مجرى نهر النيل؟ لم تكن هناك إجابات سهلة. وأدت بعض القرارات إلى كثير من الجدل الاقتصادى، وبعضها قاد إلى المجهول!!

3-4-10 دعم الطاقة ... هل يفيد الفقراء ؟

الأصل فى «الدعم» هو مساندة الفقراء ومحدودى الدخل للحصول على مستوى معيشة معقول لحين تحسين فرصهم فى زيادة الدخل والإنفاق؛ وهو مُبَرر فى حالة الدعم الغذائى- مع ضرورة ضمان وصول اعتماداته لمن يستحقها!! هل يستهدف دعم الطاقة نفس الفئات، خاصة إذا انتفى عنه هدف «الرشادة» الاقتصادية فى قرارات الاستثمار؟ مع تواتر بحوث ميزانية الأسرة (الدخل والإنفاق) التى يجريها الجهاز المركزى للإحصاء، أصبح من الممكن تقدير حصة الشرائح (الفئات) الاجتماعية من استهلاك منتجات الطاقة والدعم الذى يصلها من خلال هذا الإنفاق. توفر فى ملفاتى بيانات عن عام 2005، ولا شك فى إمكانية تحديثها، ولا أتوقع تغيراً ملموسًا فى العلاقات والأهمية النسبية لما يمكن استنتاجه من هذه البيانات القديمة بعض الشىء. لقد بلغت قيمة ما يحصل عليه الفرد فى الفئة الدنيا (الفقراء) من دعم منتجات الطاقة، حوالى 140 جنيهًا، بينما يحصل الفرد فى فئة الدخل الأعلى (الأغنياء) على ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه الفقير (451 جنيهًا). وعلى الرغم من ذلك فإن ما يحصل عليه الفقراء من دعم - يَحْمِله استهلاك منتجات الطاقة - يمثل حوالى 12 % من إجمالى دخل الفقير، وهو يقل عن 9 % من دخل الشخص الغنى. والمعروف أن هذه المتوسطات تتباين حسب نوع المنتج المستهلك. وكما يظهر من الجدول (33) يمثل نصيب أفقر الفئات (20 % من السكان) من دعم البوتاجاز حوالى 13 % من جملة تكلفة دعم البوتاجاز، بينما تستحوذ الفئة الأغنى على ضعف هذه النسبة (25.6 %). أما فى حالة الغاز الطبيعى، تحصل أغنى فئة على حوالى ثلثى قيمة الدعم. وإذا كان الصخب الذى يثيره إمكان زيادة أسعار البنزين هو الأعلى، فلا علاقة لهذه الزيادة المقترحة بمستوى معيشة غير الأغنياء؛ إذ إن معظم قيمة دعم البنزين (أكثر من 90 %) تستحوذ عليها أغنى فئة من السكان، بينما لا يصل إلى الفئة المتوسطة أكثر من 2 % من هذا الدعم.

جدول (33): توزيع دعم الطاقة على الفئات الاجتماعية (%)

	البوتاجاز	الغاز الطبيعى	الكيروسين	البنزين	الكهرباء	كل المنتجات
الفئة الأولى	13.3	2.6	31.2	0.4	11.1	11.4
الفئة الثانية	17.7	5.2	21.3	0.8	14.7	14.5
الفئة الثالثة	20.4	8.5	19.8	2.2	17.8	17.1
الفئة الرابعة	23.1	17.7	16.9	5.4	22.1	20.6
الفئة الخامسة	25.6	66.0	10.9	91.4	34.3	36.5
الإجمالى	100	100	100	100	100	100

المصدر: WB,Consulting services for an energy pricing strategy, final report 2009.

4-4-10 دعم الطاقة: إقتراحات للإصلاح:

باتت المشكلات معروفة ومدروسة منذ منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة وكان إدراج بند «دعم الموارد البترولية» فى صلب الموازنة العامة يهدف - على الأقل - للإفصاح عن العبء المالى الثقيل لهذا الدعم، ومن ثم محاولة البحث عن حل. وتضمنت الدراسات والتقارير المتتالية منذ ذلك الوقت الكثير من الاقتراحات، كما وُضِعَت بعض عناصر السياسات المطلوبة للتصدى لهذه المشكلة العويصة. كان واضحًا أن إستراتيجية لإصلاح ما يسمى «دعم الطاقة» لا بد أن تقوم على قاعدتين: أولاهما، التخلى عن سياسة تثبيت أسعار منتجات الطاقة المستهلكة محليًا. والثانية، مع التدرج زمنيًا فى زيادة منتجات الطاقة يجب أن تتطابق - أو تقترب - أسعارها المحلية مع تكلفة الفرصة البديلة (الأسعار الاقتصادية). ولاختبار تأثير تبنى هذه الإستراتيجية وانعكاساتها المالية والاجتماعية فقد تم قياس هذه الأثار على هدفين رئيسيين: العجز المالى، ونسبة الفقر. وحتى مع إبقاء المعالجية المالية على حالها وتضمين الموازنة العامة بند دعم الطاقة، فلا خلاف على أن ارتفاع أسعار هذه المنتجات (عن طريق تخفيض الدعم إلى النصف مثلا) سيكون له أثر إيجابى على عجز الموازنة (الذى سيقل بنسبة 4 % من الناتج المحلى فى سنة القياس)، ولكنه سيؤدى فى الوقت نفسه إلى زيادة الفقراء بنسبة كبيرة (قد تصل إلى 14 %).

على الجانب الآخر، لقد كان القصد المقصود دائمًا من وراء الدعم (سواء الغذائى أو الطاقة) هو تحسين مستوى المعيشة ومساندة الفقراء. وطالما أن هذا الدعم أصبح مُكَوِّنًا عضويًا فى ميزانية الأسر التى تحصل على هذا الدعم فقد تضمنت الاقتراحات المدروسة ضرورة البحث عن وسائل تعويض المتضررين عن طريق برنامج «للدعم النقدى» يتكلف إما كل أو نصف قيمة الوفر المتحقق من وراء تخفيض دعم الطاقة. وُجِد أن هذا السيناريو ينطوى على تخفيض نسبة الفقراء بأكثر من 6 نقاط مئوية.

وعلى ضوء هذه النتائج المقيسة بدأت وزارتا التضامن والبترول إعداد برامج لتوزيع البوتاجاز باستخدام الكوبونات، ووضعت وزارة البترول خطة للتوسع فى الاستخدام المنزلى للغاز الطبيعى فى أكثر من 10 مليون وحدة سكنية فى الحضر (باعتبار أن لدى مصر احتياطى هائل من الغاز الطبيعى)، وكذلك برنامج الزيادة المتدرجة فى أسعار البنزين، بالإضافة إلى إعادة النظر فى نظام دعم الكهرباء والسولار... إلخ. لم يُقَدر لعناصر هذه السياسة أن ترى النور. وربما لن تراه فى ظل استمرار نفس القناعات والمصالح والمحددات.

تعكس تكلفة دعم المنتجات البترولية ليس فقط اختلال مخصصات برامج الحماية الاجتماعية وهدف مساندة الفقراء وذوى الدخل المحدود ولكن أيضًا فرصة إعادة تخصيص الموارد لتحقيق المستهدف من وراء استخدام هذه الموارد. ويُظْهِر الشكل 22، ما أوضحناه من قبل، من استحواذ دعم منتجات البترول على نسبة بالغة الارتفاع بالمقارنة مع الدعم الغذائى والمساعدات المالية المباشرة. وباستثناء المملكة العربية السعودية تأتى مصر فى مقدمة البلاد التى تواجه هذه الظاهرة المعيبة. وفى تحليل لضرورة معالجة مثل هذا الوضع تشير مجلةThe Economist البريطانية إلى القرارات الاقتصادية/ الاجتماعية التى اتخذتها السلطات فى إندونيسيا. فقد بدأت الحكومة فى إصدار بطاقات cards تمكن الفقراء من الاستفادة من ثلاثة برامج: اثنان منهما للتوسع فى الصناديق العامة للرعاية الصحية والتعليم، إلى جانب تقديم مساعدة نقدية قدرها ما يعادل حوالى 16 دولار أمريكى فى الشهر. سيستفيد من هذه البرامج أكثر من 86 مليون إندونيسى (15.5 مليون أسرة تمثل ثلث السكان). ولتوفير الأموال اللازمة تقرر التخلى عن دعم الطاقة بدءًا من يناير، مما سيوفر حوالى 16 مليار دولار سنويًا. (The Economist, January, 2015).



الشكل (20): دعم الطاقة والتحويلات الاجتماعية

المصدر: The Economist, Jan 10th 2015.

10-5 النظام الضريبى

قد لايختلف هيكل النظام الضريبى (والإيرادات العامة ككل) فى مصر عما تتسم به الأنظمة المماثلة فى الدول النامية. الواقع أن النسبة الأكبر من الإيرادات العامة توفرها إما الضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة المبيعات، والضرائب الجمركية) أو الضرائب والأرباح على الشركات والهيئات العامة. وتتصاعد كثيرًا الدعوة لفرض ضرائب تصاعدية، سواء على الدخل والأرباح التجارية والصناعية ضمن المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية. والواقع أن خصائص النظام الضريبى المصرى، والعقبات التى تحول دون توسيع القاعدة الضريبية قد لاتضمن أن تحقق هذه المطالب عدالة النظام الضريبى وأن تصحح الاختلال الذى ينطوى عليه نظام الدعم والتحويلات والمزايا الاجتماعية.

لقد ارتفعت الإيرادات من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية من 27.3 مليار جنيه فى 3/ 2004 إلى 66.8 مليار جنيه فى 7/ 2008 بنسبة زيادة قدرها 145 % وإلى 290.541 مليار جنيه فى 10/ 2011 وإلى 122.171 مليار جنيه فى 12/ 2013. زادت فى هذه السنوات الضرائب على دخول الأفراد من 2.1 مليار جنيه فى 3/ 2004 إلى حوالى 13.0 % مليار جنيه فى 7/ 2008، بنسبة زيادة تبلغ 58.5 %. بينما زادت الضرائب على أرباح المؤسسات (الشركات) بنسبة 250 % تقريبا. ومن مجموع الضرائب على الأرباح لا تمثل الضرائب على الشركات الأخرى[*] (أى بعد استبعاد هيئة البترول، وقناة السويس، والبنك المركزى) سوى ثلث قيمة الضرائب على أرباح المؤسسات فى 3/ 2004. زادت الإيرادات من الضرائب بصفة مضطردة، وأصبحت تمثل ما يزيد على 60 % من إجمالى إيرادات الموازنة العامة.

جدول (34) تطور الإيرادات من الضرائب على الدخول والأرباح، بالمليون جنيه

	4/ 2005	6/ 2007	8/ 2009	10/ 2011	11/ 2012	13/ 2014
الضرائب على الدخول والأرباح	31571	58535	80255	89593	91245	120925
الضرائب على دخول الأفراد:						
* من التوظف	5177	5416	9144	13393	16010	22252
* بخلاف التوظف ،منها	4132	3959	5080	5485	5582	8943
- مهن غير تجارية	139	168			317	750
- نشاط تجارى وصناعى	3523	3595			5263	8973
الضرائب على أرباح المؤسسات:			65971	70538	69550	89512
- هيئة البترول	غ. م	غ. م	34135	34308	34075	4660
- قناة السويس			3391	10900	11800	13606
- باقى الشركات			21416	25330	23674	25099
إجمالى الضرائب	75759	97779	163222	192072	207410	260289
إجمالى الإيرادات العامة	110864	180215	282505	265286	303622	456788

المصدر: وزارة المالية، البيان المالى، سنوات مختلفة.

(*) تتضمن شركات عامة إلى جانب الشركات الخاصة، (باقى الشركات).

ولا شك أن هذه الزيادة تعود إلى الإصلاحات الضريبية التى تضمنها القانون 91 لسنة 2005 لتخفيف العبء الضريبى على المواطنين من خلال زيادة حد الإعفاء، وخفض الحد الأعلى لسعر الضريبة من 40 % إلى 20 % فقد ارتفعت نسبة الضرائب على الدخول والأرباح من حوالى 27 % من إجمالى الإيرادات العامة فى 3/ 2004 إلى حوالى 33 % قبل الأزمة العالمية. ورغم التخفيضات فى نسبة الضريبة والإعفاءات، فقد ارتفعت حصيلة الضرائب على دخول الأفراد من 8.2 مليار جنيه فى 3/ 2004 إلى 13.1 مليار جنيه فى 8/ 2009. ارتفعت الضرائب على المهن غير التجارية من 127 مليون فى 3/ 2004 إلى حوالى 300 مليون فى 8/ 2009 (وهى قيمة ضئيلة فى كل الأحوال) وزادت كذلك الضرائب - على النشاط التجارى والصناعى من 3.3 مليار جنيه فى 3/ 2004 إلى حوالى 6 مليار فى 8/ 9/ 2009.

6-10 إعادة توزيع الدخل لم تحقق العدالة

قد يستحيل تحديد عبء الضرائب على الأرباح على الأفراد مباشرة، وإنما سينعكس على سياسة المؤسسات والشركات فى التوزيع على المالكين أصحاب الشركة وعلى سياسة إعادة استثمار كل (أو جزء) من الأرباح. ولكن يمكن قياس هذا العبء على الفئات الاجتماعية الذى تنطوى عليه الضرائب المباشرة على الدخول (سواء الدخل من التوظف أو الدخل بخلاف التوظف) وأصبح ذلك ممكنًا - فى الحقيقة - منذ أن بدأ بناء «مصفوفة الحسابات الاجتماعية» SAM(*). إن النتائج التى يظهرها تقدير أثر صافى الدعم والضرائب على الفئات الاجتماعية المختلفة (خاصة فى المناطق الحضرية) بالغة الخطورة.

ويظهر الجدول (35) الذى تم استخلاصه من بيانات مصفوفة الحسابات الاجتماعية لمصر عن العام 8 /2009 بالإضافة إلى تقديرات سابقة من مصفوفة 1976. (محى الدين فى Hansen & Radwan). أنه فى عام 1976 - أى قبل انتفاضة الخبز فى يناير 1977 - كان الأثر الصافى للدعم والضرائب إيجابيًا على نمط توزيع الدخل. كان متوسط الضريبة على دخل الفرد أعلى

(*) كان إعداد المصفوفة منذ 1977 ضمن المشروع البحثى المشترك بين جامعة القاهرة ومعهد ماسا نفوستس للتكنولوجيا MIT فى الولايات المتحدة، تحت إشراف الباحث الرئيسى فى المشروع أ. د. عمرو محى الدين من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مـن نصيبـه مـن الدعـم، بالنسـبة لكافـة الفئـات. كـما ارتفـع صـافى الضريبـة مـع زيـادة الدخـل مـن 6 قـروش عـلى الجنيـه مـن دخـل فئـة الفقـراء وأشـباه الفقـراء (60 % الأدنى عـلى سـلم توزيـع الدخـل) إلى 15 قرشًـا عـلى كل جنيـه مـن دخـل أغنـى 10 %. وبالمثـل، سـاعدت الضريبـة عـلى الدخـل والدعـم الاسـتهلاكى عـلى تقليـل الفجـوة فى التوزيـع. فبينـما تصاعـدت الضريبـة مـن 12 قرشًـا للفئـة الدنيـا إلى 17 قرشًـا لأغنـى 10 % مـن السـكان، انخفـض نصيـب الفـرد مـن الدعـم مـن 6 قـروش إلى قرشـين فقـط للفئتـين الدنيـا والأغنـى (عمـرو محـى الديـن، 1982). ومـع ذلـك، يبقـى مـن الـضرورى ملاحظـة مسـتوى عـدم الكفـاءة فى نظـام الدعـم الـذى سـمح بـأن يحصـل الغنـى عـلى ضعـف قيمـة الدعـم التـى كان يحصـل عليهـا الفقـير (فى الفئـة الدنيـا).

جدول (35)

صافى الدعم والضريبة على الفرد فى الفئات الاجتماعية فى الحضر

البنود	أدنى 60 %		30 % الوسطى		أغنى 10 %	
	1976	8/ 2009	1976	8/ 2009*	1976	8/ 2009*
توزيع الاستهلاك الإجمالى %	19.93		21.52		58.55	
توزيع الاستهلاك فى الحضر%	30.02	36.7	32.41	21	37.57	42.3
متوسط الدعم للفرد (جنيه)	+4.99	+603	+7.56	1927	+11.06	3829
متوسط الدعم للجنيه من الدخل (جنيه)	0.06	0.08	0.04	0.11	0.02	0.15
الضريبة على كل فرد (جنيه)	9.59 -	-121.0	26.12 -	601 -	105.39 -	1237 -
الضريبة عل كل جنيه	0.12 -	0.02	0.15 -	0.04 -	0.17 -	0.03 -
صافى الدعم والضريبة للفرد (جنيه)	4.61 -	482 +	18.57 -	1326 +	94.33 -	2592 +
صافى الدعم والضريبة لكل جنيه	**0.06 -**	**0.06 +**	**0.11 -**	**0.07 +**	**0.15 -**	**0.12 +**

المصـدر: تقديـرات المؤلـف مـن مصفوفـة الحسـابات الاجتماعيـة لعـام 8/ 2009، وزارة التخطيـط والجهـاز المركـزى، أمـا بيانـات عـام 1976 فمأخـوذة مـن دراسـة عمـرو محـى الديـن فى Hansen and Radwan, 1982.

لقد انقلبت الصورة رأسًا على عقب فى 8/ 2009، وأصبحت السياسة المالية مصدرًا للامساواه والابتعاد عن تحقيق عدالة التوزيع. ولا شك أن الزيادة الهائلة فى مخصصات دعم الطاقة كانت مسئولة إلى حد كبير عن ذلك، فضلًا عن تأثير هذه المخصصات على عجز الموازنة العامة، وما ترتب عليه من اختلالات مالية، وضغوط تضخمية، فقد انطوى على التحيز الصريح لصالح المقتدرين والأغنياء. وعلى الرغم من أن الضريبة على الفرد الغنى تبلغ أكثر من 9 أضعاف ما يدفعه الفرد فى الفئات الدنيا، يتحمل كل جنيه من دخل الغنى النسبة نفسها تقريبا التى يدفعها غير الأغنياء. ولأن قيمة الدعم التى تستحوذ عليها فئة الأغنياء تفوق ما يدفعونه من ضرائب، وأن العلاقة نفسها تسرى على غير الفقراء، يبلغ صافى ما تتحمله الموازنة لكل فرد فى الفئة الأغنى 4.5 ضعف ما تتحمله بالنسبة للفئات الأدنى.

وفيما يبدو فإن المطالبين بعدم المساس بالدعم، بدعوى الحرص على أحوال محدودى الدخل وحماية الفقراء، لا يتكلمون - فى الحقيقة - باسم هؤلاء، وإنما يدافعون عن مصالحهم ومنافعهم. ولعله من الواضح أن أكثر الكتابات (المقالات) والمقابلات (الحوار فى البرامج الإذاعية والتليفزيونية) والندوات وورش العمل والدراسات والأبحاث) يقوم بها ويقدمها الميسورون وأبناء الطبقة المتوسطة. والأكثر دلالة - من معايشتى لدولاب العمل الحكومى، وأسلوب اتخاذ القرارات الاقتصادية - أن أصحاب المصالح المتربحين من نظام الدعم السلعى - الغذائى ولمنتجات الطاقة - من خلال تسريب الدقيق المدعوم، وعدم صرف المخصصات من البقال التموينى، وأصحاب السيارات الخاصة، وربما بعض أصحاب الأعمال، هم دائما الأعلى صوتا فى مقاومة إصلاح نظام الدعم. والواقع أنه أيًا كانت صعوبة وضع وتطبيق نظام للاستهلاك لتحديد المستحقين للدعم فإن كثيرًا من الحقائق والمؤشرات التى تضمنتها بحوث ودراسات جادة، ورجعنا إلى الكثير منها فى هذا الكتاب، تُظْهر مدى الخلل وعدم العدالة فى نظام، الغرض الرئيسى له هو مساندة مؤقتة لذوى الدخل المحدود أو المهمشين والمتعطلين أو الفقراء، إلى أن يلحقوا بقطار التنمية العادلة.

هامش مُطَوَّل (1)

بيكيتى: توزيع الدخل فى مصر أقل مساواة مما تقيسه المؤشرات

ضمن مشروع لدراسة تطور أنصبة الشرائح الأعلى من الدخل، نُشِرَت ورقة بحثية حول قياس الدخول الأعلى وعدم المساواة فى الشرق الأوسط، مع إشارة خاصة لمصر.(*) تنطلق الورقة من تسجيل ما انتهى إليه عدد من الدراسات الحديثة من أن اللامساواه ليست كبيرة فى دولة مثل مصر - وبلدان الشرق الأوسط بصفة عامة - وذلك قياسًا على المؤشرات العالمية، ومن أنه يلزم البحث عن مصدر عدم الرضا بين الناس فى مناحى أخرى غير سوء توزيع الدخل. وتحاول الورقة دحض هذه النظرة، مع تأكيد الباحثِيْن على إدراك أن مصادر عدم الرضا أكثر من مجرد استخدام قيمة معامل جينى، أو نصيب الفئة الأغنى من الدخل. وفيما ترى الورقة فإن عدم الرضا الشعبى عن غياب العدالة ينشأ - فى الأغلب - من الرؤية والإدراك لمفهوم الإنصاف وعدم الإنصاف فى العملية التى تخلق اللامساواة، وليس مستوى (درجة) عدم المساواة ذاتها. وعلى الرغم من ذلك يختلف الباحثان مع النتائج السابقة التى ترى أن مؤشر اللامساواة فى توزيع الدخل منخفض رقميًا فى مصر وفى بلدان الشرق الأوسط. وتحاول الورقة تفصيل أمرين: الأول، عدم كفاية البيانات المتوافرة على المستوى الوطنى لاستخلاص تقديرات موثوقة عن نصيب أغنى 10 % و1 % من السكان. وبدلًا من التعويل على بيانات مسوح الدخل والإنفاق تنصح بالبحث عن بيانات أكثر فائدة من خلال بيانات ضرائب الدخل فى الموازنات العامة. الثانى: الوصول إلى نتيجة مغايرة تدَّعى أن عدم المساواة (درجة التباين) فى توزيع الدخل كبيرة

(*) Fecund Alvarado and Thomas Piketty, Measuring Top Incomes and Inequality in the Middle East, Working Paper Series, ERF, 2014 .

جـدًا عـلى مسـتوى الـشرق الأوسـط ككل. والغريـب أن الورقـة، وهـى تؤكـد أن تقديراتهـا إيضاحيـة واستكشـافية exploratory وتحتـاج إلى مزيـد مـن المراجعـة، قـد بُنِيَـت عـلى افترضـات احتماليـة متعـددة لقيمـة «معامـل باريتـو» ولا تسـتند إلى بيانـات فعليـة. عـلى أن الأمـر المثـير للارتبـاك يتعلـق بتعميـم الاسـتنتاج بـأن التفـاوت فى توزيـع الدخـل أكـبر مـما تقيسـه المـؤشرات المسـتندة إلى مسـوح الدخـل والإنفـاق. وتشـتمل نتائج الورقـة عـلى مقارنـة الـشرق الأوسـط - ككل - مـع مناطـق أخـرى فى العـالم. إذ تشـير إلى أن نسـبة نصيـب أغنـى 10 % مـن إجـمالى الدخـل فى الـشرق الأوسـط تبلـغ 55 % (بالمقارنـة مـع 48 % فى الولايـات المتحـدة، 36 % فى غـرب أوروبـا)، كـما توصلـت إلى أن هـذه النسـبة ظلـت ثابتـة تقريبـا فى الفـترة 1990 - 2010، وبقيـت دائمـا أعـلى مـن مثيلتهـا فى الأقاليـم الأخـرى، فى كل السـيناريوهات المبنيـة عـلى افتراضـات مختلفـة لقيمـة معامـل باريتـو. ولكـن عـلى النقيـض مـما تتوصـل إليـه الورقـة مـن خـلال تعميـم النتيجـة فـإن نصيـب أغنـى 10 % أو 1 % مـن المصريـن ظهـر دائمًـا أقـل مـن مثيلتهـا فى الـدول أو الأقاليـم المختلفـة، كـما يظهـر مـن الجـدول (36).

فى مواجهـة الشـكوك التـى قـد تثـار حـول كفايـة وملاءمـة نتائـج مسـوح الدخـل والإنفـاق لقيـاس مسـتوى والتطـور فى نمـط توزيـع الدخـل أُخْضِعَـت بيانـات هـذه المسـوح للتقييـم، ليتأكـد جـودة هـذه البيانـات واتسـاقها فيـما بـين سلسـلة المسـوح السـابقة، وأن «مقاييـس تفـاوت الدخـل فى مـصر باسـتخدام بيانـات مسـوح الدخـل والإنفـاق دقيقـة» (Hlasny and Verme 2013) وهكـذا فـإن:

.... The Egyptian distribution of top incomes follows rather closely the Pareto distribution and that the inverted Pareto coefficient is located around median values when compared with 418 household surveys world wide. Hence, income inequality in Egypt is confirmed to be low. (Verme and others, 2014)

رغـم الاختـلاف فى الموقـف بـين مـن رأوا أن توزيـع الدخـل فى مـصر يتسـم بالمسـاواة ومـن افترضـوا أن توزيـع الدخـل ليـس فى مـصر وحدهـا وإنمـا فى منطقـة الـشرق الأوسـط ككل أكـثر تفاوتًـا مـما وجدتـه الدراسـات، يتفـق بعـض هـؤلاء وأولئـك ممـن تناولـوا الموضـوع بعـد 2011، عـلى أن سـوء توزيـع الدخـل «كان أحـد العوامـل وراء» الربيـع العـربى». بيكيتـى يفـسر عـدم الرضـا - وربمـا الغضـب - عـن اللامسـاواة يتوقـف عـلى رؤيـة التفـاوت فى التوزيـع عـلى المسـتوى الإقليمـى وليـس المسـتوى الوطنـى وحـده:

Popular discontent about inequality and the (un) fairness of the distribution are determined by regional (and /or global) inequality, and not only on a national level . (Averedo and Piketty 2014)

جدول (36) نصيب أغنى 10 % و 1 % من الدخل

	نصيب أغنى 10 %	نصيب أغنى 1 %
السيناريو المرجعى:		
مصر	33.0	10.4
الشرق الأوسط	55.4	19.8
سيناريو التفاوت الشديد:		
مصر	35.1	12.3
الشرق الأوسط	61.1	25.9
سيناريو التفاوت الضئيل:		
مصر	30.7	8.5
الشرق الأوسط	50.1	14.8
أوروبا الغربية	36.2	11.1
الولايات المتحدة	48.0	19.9
جنوب إفريقيا	53.6	16.8
أوروجواى	46.1	14.3
سنغافورة	39.6	13.4

المصدر: Piketty and Alvaredo, 2014.

كان الوضع النسبى والصورة الذهنية للتفاوت فى التوزيع وراء انتشار حالة عدم الرضا التى ربما فجرت أحداث «الربيع العربى». قد يبدو هذا التفسير منطقيًّا (مقبولا) لدى من وجدوا التفاوت كبيرًا فى توزيع الدخل، ولكن عند من شاركوا أو اطلعوا على حقائق ومؤشرات رقمية مقيسة بدقة حول تطورات النمو، التوزيع، والفقر خلال فترة ممتدة، تظهر محاولة تفسير الإحساس بعدم الرضا مشوشة ومرتبكة. يشير البعض (Paolo Verme, 2014) إلى عدد من الملاحظات:

- شـهدت سـنوات العقـد الأول مـن القـرن الجديـد تغـيرات ملحوظـة فى «المفاهيـم» لـدى النـاس، وتزايـد لديهـم الإدراك بأهميـة القضايـا الاجتماعيـة والاقتصاديـة، وأوضاعهـم النسـبية فى المجتمـع، وتحـول اهتمامهـم إلى مفاهيـم وانعكاسـات معـدلات النمـو الاقتصـادى، وأسـعار السـلع الغذائيـة.
- كثـير مـن النـاس أصبحـوا يشـعرون بأنهـم أفقـر فى 2008 (فى غضـون الأزمـة العالميـة) مـما كانـوا فى 2000، والبعـض يـرون أنهـم أصبحـوا ينتمـون إلى فئـة اجتماعيـة أقـل مسـتوى.
- تزايـدت الفجـوة بـين حالـة الرفـاه الفعليـة (مسـتوى المعيشـة الفعـلى) وبـين تطلعـات وتوقعـات البعـض.
- تزايدت بحدة حالة الشعور برفض واستنكار «اللامساواة».
- إن تحليل الحقائق والتصورات عن «المساواة» فى التوزيع أكد وجود «المعضلة»:

Income inequality measured with HIECS surveys is effectively low and not a statistically artifact while people have grown more inequality averse.

هناك بعض التفسيرات لوجود وتصاعد هذه المعضلة (التناقض).

- زيادة هشاشة بعض الفئات رغم فترات النمو القوى بسبب الغلاء أو البطالة:

Welfare - analysis literature consistently shows that losses in consumption are perceived more acutely than equivalent gains. This asymmetry might explain the existence of a sizable group of those who are deeply dissatisfied with the economic changes, and their grievances might offset positive perceptions by those who have experienced gains (W.B Roport 2009) .

أى أن انخفاض استهلاك البعض غالبا ما يكون أشد وطأة من تحسن معيشة آخرين.

هامش مُطَوَّل (2)

حدود المقارنة بين بيانات مسوح الدخل وبين الحسابات القومية

لم يقف التعسف فى الوصول إلى بعض الأحكام القاطعة عند الافتراض بمسئولية اللامساواة وافتقاد «العدالة الاجتماعية» - تزايد سوء توزيع الدخل - عن تفجر «الربيع العربى». لقد انبنى هذا الافتراض على مخالفة النتيجة السائدة لدى غالبية الباحثين بعدم حدة تفاوتات الدخل فى مصر. وظهرت بعض الأوراق البحثية، على غرار فكرة بيكيتى Piketty، التى ترى أن ثمار النمو الاقتصادى لم تصل إلى الفقراء وذوى الدخل المحدود، واستأثرت بها فئة قليلة، هى التى استحوذت على العائد على رأس المال، ومن ثم تزايدت فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء.

استند هذا الاستنتاج إلى ملاحظة وجود اختلاف بين معدل زيادة الناتج المحلى الإجمالى (النمو الاقتصادى) وبين نمو دخل القطاع العائلى، وأن هذا التباين يعكس تطور تفاوت توزيع الدخل خلال سنوات العقد الأول من القرن الـ 21 (Al Nashar and Verme,2013). بل إن أسباب هذا الاختلاف بين معدلات نمو الناتج الإجمالى، ودخل العائلات، هى ذاتها عوامل عدم التحسن فى توزيع الدخل، وزيادة نسبة الفقراء. لقد قررت الدراسة المذكورة أن الفجوة التراكمية (خلال الفترة 99/ 2000 - 10/ 2011) بين الناتج المحلى الإجمالى والدخل العائلى بلغت 15 - 40 %. ومن ثم توصلت إلى أن النمو الاقتصادى لم تتساقط عوائده (ثماره) إلى الأسره المصرية؛ لأن هذه العوائد آلت إلى المؤسسات (الشركات)، التى لم تقم بتوزيعها على القطاع العائلى (سواء فى صورة أجور ومرتبات للعاملين، أو عائد على الأسهم والسندات) وإنما احتفظت بها فى صورة أرباح غير موزعة، أو أموال مهربة!!

كانت أداة التحليل التى قادت إلى مثل هذه الاستنتاجات هى مقارنة تطور عدد من المتغيرات الاقتصادية التى لا تصح دائمًا المقارنة بينها، لاختلاف مفهوم ودلالة ما يقيسه كل منها. فمن ناحية قد تجرى المقارنة بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى وبين نصيبه من الإنفاق الاستهلاكى الخاص كما تسجله بيانات الحسابات القومية. وكذلك قد تتم مقارنة قيمة ومعدل تغير متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى فى الحسابات القومية، مع نظيريها المُقَدّرَيْن وفقًا لنتائج مسوح الدخل والإنفاق. بالإضافة إلى إمكانية المقارنة بين متوسط إنفاق الفرد من جملة الإنفاق الاستهلاكى الخاص فى الحسابات القومية، وبين قيمة وتغير هذا المتوسط المقدر من بيانات المسوح الميدانية.

تكشف هذه المقارنات عن مفارقات شديدة، تستوجب الدقة فى معالجتها، وفهم مصدرها. يسجل تقرير للبنك الدولى (WD, 2010) أن معدلات النمو - فى مصر - المحسوبة من واقع المسوح كانت قريبة جدًا لتلك المقدرة من الحسابات القومية فى العقد 1995 - 2005. ولكن تغير الأمر تمامًا مع مسح 8/ 2009، إذ لم يمثل معدل نمو متوسط إنفاق الفرد فى المسح سوى 75 % من نظيره فى الحسابات الكلية. ويصبح الأمر مصدرًا للحيرة عندما نلاحظ أنه «خلال 3 سنوات من النمو الاقتصادى السريع والقوى، ارتفع الإنفاق الاستهلاكى (بالأسعار الثابتة) بما لا يقل عن 15 % فى 2005 - 2008، ولكن يبدو أن أثر ذلك قد تلاشى تمامًا من بيانات مسح الدخل والإنفاق فى منتصف 2008» (البنك الدولى، 2010). وقد أوضح التقرير أمرين، ربما يساعدان فى التخفيف من حالة الارتباك والقلق الناجمة عن اختلاف مصادر البيانات: من ناحية، تواجه معظم الاقتصادات هذا الاختلاف بين البيانات الجزئية micro data، وبين البيانات الإجمالية. ولكن من ناحية أخرى، يُعَدّد التقرير العوامل التى تؤدى إلى هذا الاختلاف مثل الاستهلاك الذاتى للأسر، واحتمال تقدير الأسر لإنفاقها بأقل من حقيقته، فضلًا عن اختلاف نطاق التغطية للقطاع العائلى (وفق مفهوم الحسابات القومية، وفى مسوح الدخل والإنفاق).

لم تكن هذه الفروق فى قيمة وتغير الإنفاق الاستهلاكى (الدخل) للفرد، دافعًا سوى للتنبيه لأخذها فى الاعتبار عند دراسة وتحليل مسائل توزيع الدخل، وخاصة عند حساب «خط الفقر». ولكن قد يثير وجود هذا الاختلاف السؤال عن مآل الفرق فى النمو الذى يظهر بين حسابات الدخل القومى، وبين نتائج بحوث ميزانية الأسرة، لماذا لم تتساقط عوائد (ثمار) النمو؟ وأين ذهبت هذه الثمار؟ (Al Nashar, 2013).

لقد تناولت دراستنا الحالية علاقة النمو الاقتصادى مع توزيع الدخل، ونسبة الفقر، ومحاولة الاعتماد على مؤشرات مرتبطة لتحديد مدى استفادة الفئات الاجتماعية المختلفة من النمو. وربما ليست هناك حاجة لتحليل إضافى يستند إلى المقارنة بين متغيرات تختلف فى مضمونها وأسلوب قياسها. ولكن من الممكن طرح السؤال نفسه عن التغير فى نمط توزيع الدخل بدلالة التغير فى «الإنفاق الاستهلاكى العائلى» من واقع الحسابات القومية (ميزان الموارد/ الاستخدامات).

ولإعادة الأمور إلى نصابها، يعود الأصل فى مناقشة مسألة «اللامساواة» أو تفاوت توزيع الدخل إلى أنها - من الزاوية الاقتصادية المحضة - هى مناقشة لقضية الادخار. فعندما تجرى - فى اقتصاد ما - آلية تدفع فى اتجاه زيادة معدل الادخار، ستتحدد استجابة هذا الاقتصاد فى إحدى صورتين، كما يشرح (Michael Pettis,2014). الأولى: أن تقابل الزيادة فى الادخار زيادة مماثلة فى الاستثمار المنتج (وهو ما يدخل فى إطار نظرية «جانب العرض» والتساقط لأدنى!!)، الثانية: زيادة البطالة. ذلك أنه وفقا للنظرية الاقتصادية الدارجة - على النحو الذى عرضناه فى الجزء الأول - تعنى زيادة اللامساواة فى توزيع الدخل، انخفاض الطلب الكلى، إما عن طريق تخفيض نسبة الاستهلاك إلى الناتج المحلى، أو تخفيض الاستثمار الإنتاجى من خلال تخفيض الطلب الفعال على منتجات كان هذا الطلب هو المبرر لإعادة استثمار رأس المال فى مشروعات جديدة. وهنا يزعم Pettis أنه يقدم فهمًا أعمق وإضافة مفيدة للجدل حول تفاوت التوزيع ونقص الاستهلاك Under consumption، حينما يقرر «أن انخفاض نسبة الاستهلاك الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى، له نفس التأثير الذى يحدثه تزايد سوء توزيع الدخل»(*).

وهكذا قد تؤدى السياسات الاقتصادية، وخاصة عندما يزيد حجم الحكومة، إلى أن يزيد الناتج المحلى الإجمالى بمعدل يفوق الدخل العائلى لعدة سنوات، أى إن القطاع العائلى (الاستهلاكى) يحتفظ بحصة متناقصة من إجمالى السلع والخدمات التى ينتجها الاقتصاد.

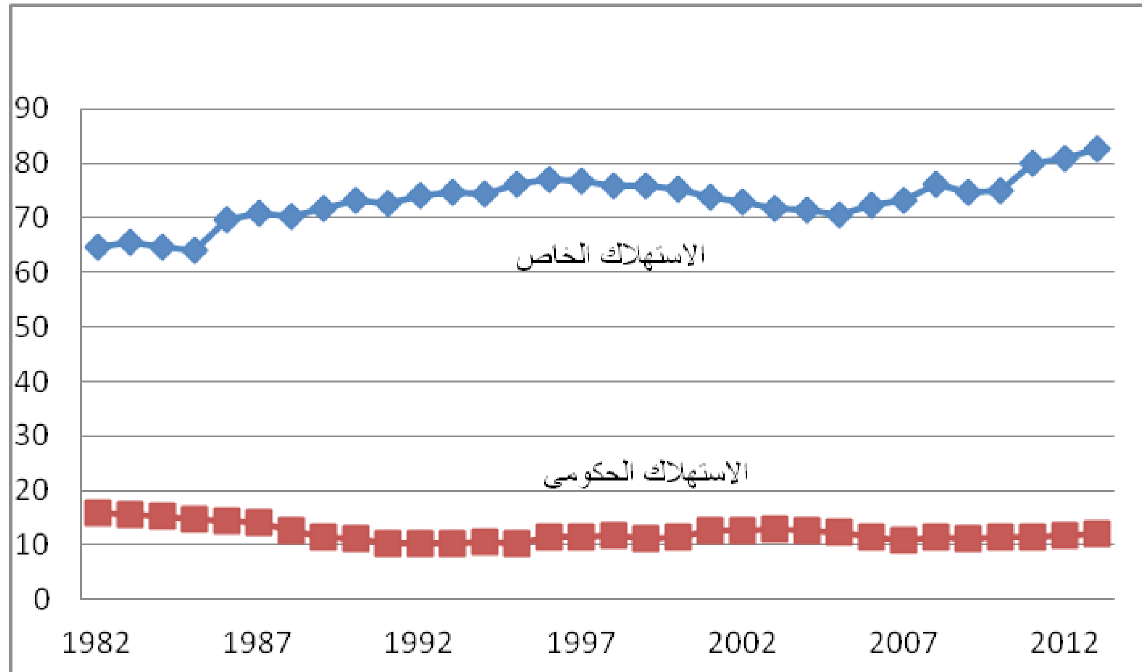
(*) عندما يتم تنفيذ سياسات لحفز النمو، ومعه التشغيل والعمالة، من خلال تحويل الدخل من المستهلكين إلى المنتجين، وخاصة حينما يكون معدل زيادة الأجور أقل من معدل زيادة الإنتاجية ومعدل النمو الاقتصادى.

ومـؤدى ذلـك - كـما يـرى Pettis - أن النقطـة التـى قـد تغيـب عـن التحليـل تتمثـل فيـما اسـتخلصه مـن أن زيـادة مسـتوى التفـاوت فى توزيـع الدخـل لـه الأثـر نفسـه عـلى الادخـار والاسـتهلاك الـذى يتركـه كِـبَر حجـم الحكومـة أو قطـاع الأعـمال، كنسـبة مـن الناتـج المحـلى الإجـمالى. فى كلتـا الحالتـين، يتجـه الاسـتهلاك إلى الانخفـاض، والادخـار إلى الارتفـاع كنسـبة مـن الناتـج المحـلى.

واسـتكمالاً لمنطـق النظريـة الدارجـة يكـون تزايـد الادخـار مطلوبًـا ومفيـدًا عندمـا يُسْـتخْدَم لتمويـل اسـتثمارات إنتاجيـة. بينـما سـينتهى الأمـر إلى زيـادة البطالـة، إذا كان الاقتصـاد يشـهد فائـض المدخـرات، أى زيادتهـا عـن الاسـتثمارات المطلوبـة، مـما يـؤدى إلى المضاربـة... إلـخ. الأمـر المفيـد فى تحليـل Pettis هـو إمكانيـة تحليـل مكونـات الإنفـاق القومـى، والتناسـب بينهـا. نحـن نعـرف أن المتسـاوية التوازنيـة فى الاقتصـاد خـلال فـترة زمنيـة محـددة (سـنة مثـلًا) هـى:

الناتـج المحـلى - فى مـصر- الإجـمالى = الإنفـاق عـلى الناتـج = الإنفـاق الاسـتهلاكى العائـلى + الإنفـاق الاسـتهلاكى الحكومـى + الإنفـاق الاسـتثمارى + صـافى الصـادرات.

وكـما هـو واضـح، تسـتوجب متطلبـات تعظيـم الزيـادة فى إنتـاج الاقتصـاد مـن السـلع والخدمـات احتجـاز نسـبة أكـبر مـن هـذا الإنتـاج وتخصيصـه لإعـادة الإنتـاج مـن خـلال إضافـة طاقـات إنتاجيـة جديـدة. ومـن ثـم لا يبـدو ثمـة علاقـة مبـاشرة بـين تخصيـص الإنتـاج للإنفـاق عـلى مكوناتـه المختلفـة، وبـين «المسـاواة» أو توزيـع ثمـار النمـو بـين الفئـات الاجتماعيـة. مـا يقتـضى بحثـه هـو قيـاس مـؤشرات التوزيـع بـين المشـاركين فى زيـادة الإنتـاج، وهـى تتجـاوز بطبيعتهـا نمـط التوزيـع الأوَّلِى للدخـل، أو تخصيصـه بـين اسـتخداماته. فالمتسـاوية المشـار إليهـا أعـلاه، تعنـى - محاسـبيًا - أن كل مـا لا ينفـق عـلى السـلع والخدمـات النهائيـة فهـو «ادخـار»، وكل مـا يُدَّخـر هـو «اسـتثمار». ولأن المنـوط بالاسـتثمار هـو قطـاع الأعـمال، فـإن زيـادة المـوارد الموجهـة للاسـتثمار المنتـج لا تعنـى - فى ذاتهـا - محابـاة لفئـة المنتجـين، وزيـادة فى تفـاوت توزيـع الدخـل. والعـبرة فى النهايـة - كـما ينتهـى إليهـا Pettis - هـى مـا يحققـه التراكـم الرأسـمالى مـن زيـادة فى الدخـل ومـدى مشـاركة أطـراف العمليـة الإنتاجيـة فى الحصـول عـلى حصـة «عادلـة» مـن هـذه الزيـادة. وتطبيقًـا لفكـرة Pettis، فقـد تـم توقيـع «الاسـتهلاك العائـلى» والاسـتهلاك الحكومـى كنسـبة مـن الناتـج المحـلى عـلى الشـكل المبـين هنـا.



شكل (23) نسبة الاستهلاك الخاص والحكومى إلى الناتج المحلى (%)

المصدر: وزارة التخطيط، سنوات مختلفة.

ومـن النظـر إلى خـط تطـور كل مـن نسـبة الإنفاق الاسـتهلاكى للقطـاع العائـلى والاسـتهلاك الحكومى - كـما تسـجله بيانـات ميـزان الموارد/الاسـتخدامات - يبـدو لنـا بوضـوح أن أيًـا مـن الـشروط التـى اقترحهـا Pettis لا يمكـن اسـتخلاصها مـن الحالـة المصريـة. فبصفـة عامـة لم تشـهد نسـبة إنفـاق القطـاع العائـلى إلى الناتـج المحـلى الإجـمالى انخفاضًـا ظاهـرًا، وربمـا العكـس كان صحيحًـا، ولا اتجـه الإنفـاق الاسـتهلاكى الحكومـى إلى الارتفـاع الملمـوس خـلال تلـك الفـترة الطويلـة، وربمـا كان اسـتقرار نسـبته إلى الناتـج المحـلى هـى السـمة الواضحـة.

هـل يجـوز اعتبـار هـذه المـؤشرات إثباتًـا إضافيًـا لعـدم ارتفـاع حـدة اللامسـاواة فى توزيـع الدخـل فى مـصر؟ يتوقـف الأمـر عـلى مـدى قبـول وجهـة نظـر Pettis فى صلاحيـة هـذا المـؤشر. لكـن الأمـر المؤكـد - فى تقديرنـا - أن وجـود اختـلاف فى تقديـرات الاسـتهلاك (الدخـل) بـين المسـوح الميدانيـة والحسـابات القوميـة لا يوفـر دليـلًا كافيًـا عـلى سـوء توزيـع الدخـل أو عـدم اسـتفادة البعـض مـن النمـو الاقتصـادى، وهـو مـا يُسَـمّى بغيـاب «تسـاقط ثمـار النمـو».

وربما يكون ملائمًا أيضًا الإشارة إلى افتقاد دلالة المقارنة بالأسعار الثابتة لبيانات الإنفاق الاستهلاكى المستخرجة من المسوح، وبيانات الحسابات القومية. الواقع أن استبعاد أثر التغير فى الأسعار يتم باستخدام مُكَمِّش الناتج المحلى GDP deflator فى حالة البيانات القومية، بينما يستخدم الرقم القياسى لأسعار المستهلك لتثبيت قيم الإنفاق الاستهلاكى، ودائمًا ما يختلف المُكَمِّشان، مما يجعل معدلات التغير فى قيم الاستهلاك والناتج غير معبرة عن صورة التوازن كما تسجلها الحسابات القومية. الواقع أن الاستخدام الأصيل لنتائج بحوث ميزانية الأسرة يكمن فى معرفة التوزيع النسبى للدخل والإنفاق، وقياس مؤشرات التفاوت (اللامساواة)، وليس قياس القيم المطلقة لمتوسط الدخل أو الإنفاق، التى هى - فى الأساس - مهمة حسابات الدخل القومى.

المصادر والمراجع

Aghion, Caroli and Penalosa, Ineauality and Economic Growth, the Perspective of the New Growth Theories, Journal of Economic literature,Vol.37, No4, 1999

Aghion F. and Bolton P. , A Theory of Trickle - Down Growth and Development Review of Economic Studies 1997, vol 64

Alesina &Rodrik

Arne Bigsten and Jorgen Levin, Growth, Income Distribution, and Poverty, United Nations University, WIDER , Discussion Paper No2001/129

Atkinson, Bringing Income Distribution in from the Cold, Economic Journal, 07

Banerjee Abhijit and Duflo Esther, Inequality and Growth, What can the data say? NBER, Working Paper Series 7793, July 2000

Barrow Robert, Inequality and Growth in a Panel of Countries, Journal of Economic Growth, 5(1)

Bent Hansen, The Political Economy of Poverty, Equity, and Growth, Egypt and Turkey, a World Bank Study,1991

Bent Hansen and Girgis Marzouk, Development and Economic Policy in the UAR (Egypt), North Holand Copmany,1965

Bent Hansen and Samir Radwan, employment opportunities and equity in Egypt, a WEP Study, Geneva,1982

Berg Andrew and Ostry Jonathan, Inequality and Sustainable Growth, Tow Sides of the Same Coin? IMF Staff Discussion Note, 2011

Branko Milanovic, Income inequality has risen instead of falling as expected, Finance & Development, September 2011

Chrisoph Lakner and Branko Milanovic, Global Income Distribution, Policy Research Working Paper, the World Bank, 2013

Daniel Mitchell, The Laffer Curve Shows that Tax Increases Are a Very Bad Idea,www.forbes.com, 2012

Daniela Marotta and Others, Was Growth in Egypt Between 2005 and 2008 Pro-Poor ? The World Bank Policy Research Papers, March 2011

David Lipton, Fiscal Policy and Income Inequality, http:// www.imf.org/external/np/2014

Deigning Klaus, Lyn Squire, New ways of looking at old issues: inequality and growth, Journal of Development Economics,Vol. 57, 1998

Deigning Klaus, Lyn Squire, Revisiting Inequality: New Data, New Results, ECES Distinguished lectures Series 18, 2002

Deining Klaus and L. Squire, Economic Growth and Income Inequality, Reexamining the Links, Finance& Development, March 1997

Edgar Pardo-Beltran, Effects of Income Distribution on Growth, CEPA, working paper 2002-16, New School University, NY, 2002

Francesca Bastagli, David Coady, and Sanjeev Gupta, Income Inequality and Fiscal Policy, IMF Staff Discussion Note, June 2012

Ferreira, Francisco, Inequality and Economic Performance, www.worldbank.org/poverty/index.htm, 1999

Francois Bourguignon, The Poverty-Growth-Inequality Triangle: with some reflictions on Egypt, ECES Distinguished lectures Series 22, 2005

Forbes, Reassessment of The Relationship Between Inequality and Growth, AER, vol.90.No 4,2000

Gary S. Fields, Who Benefits from Economic Development?a reexamination of Brazilian growth in the 1960's, the AMR, vol67, 1997

Gerardo Angeles, The relationship between economic growth and inequality: evidence from the age of market libralism, University of Kent,Canterbury, March 2006

George Clarke, More Evidence on Income Distribution and Growth, The World Bank Working Papers 1064, December 1992

Jeorge Leaf, Trickle-down economics, the most destructive phrase of all time, http://www.forbes.com, 2013

Giovanni Andrea Cornia and Julius Court, Inequality, Growth and Poverty in the Era of Liberalization and Globalization, WIDER Policy Brief no 4, 2001

Gustav Ranis, Arther Lewis' Contribution to Development Thinking and Policy, Center Discussion Paper 891, Yale Univ.2004

Hanaa Kheir-El-Din and Heba El-Laithy, Growth, Distribution and Poverty in Egypt: an assessment, 1990/91- 2004/05, ECES, Conferece papers, November 2006

Hollis Chenery and others, Redistribution with Growth, Oxford University Press,1974

IMF, Fiscal Policy and Income Inequality, Policy Paper, January 2014

IMF, Fiscal Policy and Income Inequality. a Policy Paper, January 2014

Jane McGrath, Does trickle-down economics apply to a down markets? , http://money.howstuffworks.com/trickle-down,

Jane McGrath, How Trickle-down Economics Works, http://money.howstuffworks.com/trickle-down,

Jane McGrath, Does trickle-down economics apply to a down market?, http://money.howstuffworks.com

James Galbraith and Hyunsub Kum, Inequality and Economic Growth, Data Comparisons and Econometric Tests, UTIP Working Paper no 21, 2002

John Cassidy, Does Tackling Inequality Reduce Growth? No, http:// www.newyorker.com,March 2014

Jorge Alberto Charles-Coll, The Debate Over the Relationship Between Income Inequality and Economic Growth, Does Inequality Matter for Growth, Research in Applied Economics,Vol 5, No 2, 2013

Kanbur Ravi, Income Distribution and Development, Cornell University Working Paper, 1998

Kanbur Ravi and Nora Lustig, Why is Inequality Back on the Agenda? Cornell Universisty, WP 99, July 1999

Khalid Ikram, The Egyptian Economy,1952-2000, Performance,policies, and issues, Routledge, 2006

Kimberly Amadeo, Trickle-Down Economics and its Effects, http://useconomy.about.com/od/Does-It-Work.htm

Kirk S. Bowman, Should the Kuznets Effect be Relied on to Induce Equalizing Growth,World Development, Vol.25, No.1, 1997

Kristin J. FORBES, A Reassessment of the Relationship Between Inequality and Growth,THE AMERICAN ECONOMIC REVIEW, September 2000

Lewis Dual-sector model, wikipedia.com,

Lopez, Humberto, Pro-poor growth: a review of what we know (and of what we don't), The World Bank's PREM Poverty Group,

Mead, Donald, Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, the Economic Growth Center, Yale University, 1967

Bruno, M., Ravallion M. , and Squire L, Equity and Growth in Developing Countries, WB, Policy Research Working Paper 1563, 1996

Michael Pettis, Economic Consequences of Incom Inequality, Carnegieendowment.com, 2014

Moges, Abu Girma, Comment on Stiglitz's The Price of Inequality, University of Tsukuba, ?/

Nancy Birdsall, Income Distribution: Effects on Growth and Development, Center for Global Development, Working Paper No 118, 2007 .

Ostry, Berg, and Tsangarides, Reditrilation ,Inequality and Growth, IMF, Staff Discussion note, February 2014

Paolo Verme and Others, Inside Inequality in the Arab Republic of Egypt, Facts and Perceptions Across People, Time, and Space, a World Bank Study, 2014

Persson and Tabellini, Is inequality harmful for growth? , American Economic Review 84, 1994

Peter Ferrara, Economic Growth, Not Income Distribution, Is What Helps Us All, http:www.forbes.com/sites, January 2014

Piketty Thomas, Capital in the Twenty-First Century, Harvard Univ Press, 2014

Piketty Thomas and Facundo Alvaredo, Measuring Top Incomes and Inequality in the Middle East, ERF Working Paper Series, 2014

Ranis, Gustav, Arther Lewis' contribution to Development Thinking and Policy, Economic Growth Center, Yale University, 2004

Rational Wiki, Laffer Curve, http:// rational wiki.org

Ravallion and chin

Richard Jolly, Redistribution With Growth- A Reply, IDS Bulletin, vol 7, no 2,1975

Robert Mabro, The Egyptian Economy 1952-1972, Clarendon Press, 1974

Sara Al Nashar and Paolo Verme, From GDP growth to Income inequality, a comparative analysis of macro and micro data in Egypt, unpublished round table paper, Cairo, 2013

Simon Kuznets, Economic Growth and Income Inequality, The American Economic Review, Vol. XLV,num.1. March,1955

Solimano, Andres, The End of the Hard Choices? Revisiting the Relationship

between Income Distribution and Growth, Chapter 4, Social Inequality

Stiglitz, Joseph,The Price of Inequality, Norton & Com. ,NY, 2013

The Economist, Inequality, A Piketty problem, http:// www.economist.com, May 2014

The Economist, Picking holes in Piketty, http:// www.economist.com, 3May 2014

Thomas B. Edsall, Can Capitalists Save Capitalism?, www.nytimes.com/0pinion/ Can-Capitalists-Save-Capitalism.html?, January 2015

Thomas Sowell, The Trickle-down Lie, National Review Online, www.nationalreview.com/trickle-down-lie, January 2014

Vector Levy, The Distributional Impact of Economic Growth and Decline in Egypt, Middle Eastern Studies, vol 22, no 1,1986

Vladimir Hlasny and Paolo Verme, Top Incomes and the Measurement of Inequality in Egypt, The World Bank, Policy Research Working Paper, August 2013

Wikipedia, Trickle-down economics, the free encyclopedia, http://en. wikipedia.org, May 2014

WB, WORLD DEVELOPMENT REPORT,1990, and UNDP, HUMAN DEVELOPMENT REPORT,1990

WB, Achieving Shared Growth, http://web.worldbank.org, March 2014

World Bank, Poverty in Egypt 2008-09: Withstanding the Glopal Economic Crisis, June 2010

World Bank, Arab Republic of Egypt: Economic Growth, Inequality and Poverty, Social Mopility in Egypt Between 2005 and 2008, April 2009

World Bank, Egypts Food Subsidies: Benefit Incidence and Leakages, Sebtember 2010

مراجع باللغة العربية:

جلال أمين، ماذا حدث للمصريين ؟ دار الشروق، القاهرة 2007 .

جلال أمين، ماذا حدث للثقافة المصرية، جريدة الشروق، القاهرة 6 يناير 2015

جلال أمين، الثورة والطبقة الوسطى الجديدة فى مصر، جريدة الشروق، القاهرة، 25 نوفمبر 2014.

جلال أمين، زيادة الثروة أم حُسّن توزيعها، جريدة الشروق، القاهرة 11 مارس 2014.

جلال أمين، دورات من العدالة الاجتماعية.. والظلم، جريدة المصرى اليوم، القاهرة، 25 سبتمبر 2014.

رمزى زكى، وداعًا للطبقة الوسطى، دار المستقبل العربى، بيروت 1997.

عبد الباسط عبد المعطى، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، منتدى العالم الثالث، ميريت، القاهرة 2002.

عثمان محمد عثمان، مستويات المعيشة وسياسات إعادة توزيع الدخل وتقليل الفقر، جريدة الشروق، 27 أكتوبر 2010.

البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة، وزارة المالية، سنوات مختلفة.

تقرير لجنة الخطة والموازنة فى مجلس الشعب، يونيو 2008، 2009.

تقارير الخطط السنوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وزارة التخطيط (التنمية الاقتصادية) سنوات مختلفة.

مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، سنوات مختلفة.

قضايا فكرية، العدالة الاجتماعية... شرط أم نتيجة؟ جريدة الأهرام، القاهرة، 13 مارس 2014.

الطبقة الوسطى ... حصار بين السياسة والاقتصاد، جريدة الشروق، القاهرة 31 يوليو 2013.

هل ينقذ السيسى الطبقة الوسطى، ملف خاص فى مجلة المصور، القاهرة 27 أغسطس 2014.



نبذة عن المؤلف

المؤلف: أ.د. عثمان محمد عثمان

- حاصل على بكالوريوس الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة (1969)، وأكمل دراسته العليا للماجيستير والدكتوراه فى اقتصاديات تخطيط التنمية من مدرسة براغ للاقتصاد – تشيكوسلوفاكيا- واستكمل الدراسات العليا(ما بعد الدكتوراة) فى معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT) بالولايات المتحدة الأمريكية.

- عمل أستاذاً ومحاضراً فى مقررات الاقتصاد، والتنمية، والتخطيط، وتحليل المشروعات فى كلية الاقتصاد (جامعة القاهرة) وكلية التجارة (جامعة صنعاء - اليمن) ومديراً لمعهد التخطيط القومى (مصر).

- شغل فى الفترة 2001 - 2011 منصب وزير التخطيط ثم التخطيط والتنمية المحلية ثم التنمية الاقتصادية. يعمل حالياً كأستاذ متفرغ فى معهد التخطيط القومى.

- قام قبل انضمامه للحكومة بالمعاونة كمستشارً للعديد من الجهات مثل صندوق النقد الدولى، ومنظمة العمل العربية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ومنظمة اليونيسيف فى عدد من البلاد العربية والأجنبية. وعمل كمنسق لمشروع التنمية البشرية الذى نفذه معهد التخطيط القومى بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائىUNDP ومحرر مشارك للتقرير السنوى عن التنمية البشرية فى مصر منذ عام 1994.

- قام بإجراء العديد من البحوث والدراسات فى مجال التنمية البشرية، والتخطيط للتنمية، والإصلاح الاقتصادى، وتوزيع الدخل، وتطوير أسس الحسابات القومية، وبناء واستخدام النماذج الرياضية فى إعداد خطط التنمية. كما شارك فى العديد من المؤتمرات الاقتصادية الخاصة بقضايا وسياسات التنمية فى مصر والخارج.

هذا الكتاب



يتناول هذا الكتاب موضوعاً شائكاً طال الجدل حول جوانبه المختلفة، ونقصد به علاقة النمو الاقتصادى بالمساواة فى توزيع عائد هذا النمو. لقد اعتبرت النظريات الاقتصادية وأدبيات التنمية أن زيادة الثروة والدخل الإجمالى (النمو الاقتصادى)، فى بلد ما، هى هدف أوَّلى للنشاط الاقتصادى باعتبارها مطلباً ضرورياً لتحسين مستوى معيشة الناس. وقامت أسس النظريات الاقتصادية على افتراض صريح - أحياناً - وضمنى - فى أحيان أخرى - بأن أصحاب عناصر الإنتاج (العمل - رأس المال - الإدارة .. إلخ) يحصلون على حصة مساوية لمساهمتهم النسبية فى تحقيق الناتج. لم تصمد النظريات أمام الانتقادات العلمية، ولم يُصَدِّق الواقع ما تتوصل إليه من نتائج. فى الاقتصادات المتقدمة والنامية - على حد سواء - اتسعت الفجوة بين مستويات الدخل وتزايدت التفاوتات بين الفئات الاجتماعية المختلفة، بل زادت أعداد «الفقراء»، على الرغم من تحقيق معدلات نمو اقتصادى معقولة أو حتى مرتفعة.

يستعرض الكتاب طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادى والمساواة (أو اللامساواة) فى توزيع الدخل. ويحاول أن يستكشف - من خلال مراجعة الدراسات والأبحاث النظرية والتطبيقية - مضمون واتجاه الإجابات على كثير من الأسئلة التى تنطوى عليها هذه العلاقة. فمع التصاعد الملحوظ فى الاهتمام بمسألة عدالة توزيع الدخل برز عدد من التساؤلات:

1- هل يؤدى النمو الاقتصادى إلى مزيد من المساواة (أم اللامساواة) فى توزيع الدخل؟

2- ما هى الآليات الإقتصادية التى ينتقل من خلالها التأثير والتأثر بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادى؟

3- ما هو دور الآليات السياسية، الذى تُسْنِدُه كل من النظريات لها، فى صياغة العلاقة ؟

4- ما هى الدلائل العملية على وجود وشكل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادى؟

قد لا تكون الدراسات توصلت إلى إجابات حاسمة ، ولكنها وفرت إطاراً عريضاً لفهم العوامل والشروط التى تحكم تأثير النمو على التوزيع وانعكاسات نمط توزيع الدخل على الأداء الاقتصادى . استند الكتاب - فى جزئه الثانى - إلى هذا الإطار فى اختبار بعض المقولات الشائعة حول مؤشرات النمو والتوزيع فى مصر. لم تنجح مصر فى تحقيق معدلات نمو اقتصادى عالية لفترة طويلة ممتدة. لكن السياسات التى تضمن الاستقرار الاقتصادى، وجذب الاستثمارات الأجنبية ، وحفز الصادرات، وتشجيع القطاع الخاص ارتبطت بارتفاع معدل النمو الاقتصادى فى فترات مختلفة. من ناحية أخرى، يتوافق كثير من الباحثين المرموقين حول اتسام المجتمع المصرى بدرجة معقولة من عدالة توزيع الدخل وعلى أن الطبقة المتوسطة كانت تستفيد دائماً من السياسات والتطورات الاقتصادية للحفاظ على حصة مناسبة من الدخل الإجمالى. المشكلة الأساسية التى تقابل التنمية - فى مصر - تكمن فى فشل جهود التنمية فى تقليل نسبة الفقر بدرجة ملموسة.

ويخلص الكتاب - على غرار كثير من الدراسات - إلى أن الجدل حول ما يتوجب على إستراتيجية التنمية أن تركز عليه كهدف رئيسى، وهل هو النمو الاقتصادى أم مكافحة الفقر أوعدالة التوزيع؟ يعكس تناقضاً موهوماً وإلى أن صياغة مثل هذا السؤال فاسدة. التنمية العادلة تتحقق من خلال خلق حلقة ترابط متينة بينها جميعا. لعله بات مستقراً فى أدبيات التنمية أن الإسراع بإزالة «الفقر المطلق» هو هدف التنمية المستحق، وأن إنجاز هذا الهدف يتطلب مزاوجة وترابط قوى بين سياسات النمو والتوزيع. المعالجة الأشمل ترى أن « تقليل الفقر بسرعة واضطراد تتطلب النمو الاحتوائى الذى يُمَكِّنْ الجميع من المساهمة فى تحقيق النمو الاقتصادى والاستفادة منه» وبعبارة أخرى، إذا كان النمو المتسارع ضرورياً لتحقيق تخفيض ملموس فى نسبة الفقراء، فلكى يستمر هذا النمو السريع لآماد أطول، يلزم أن يشمل قاعدة قطاعية عريضة، وأن يحتوى القسم الأكبر من القوة العاملة.

فى الأخير يبين الكتاب أن السياسة المالية تستطيع - من خلال دورها المزدوج لتحقيق زيادة الدخل الإجمالى وإعادة التوزيع - أن تكون أداة هامة فى الوصول إلى التنمية العادلة. يمكن أن يتم ذلك من خلال إصلاح مالى رشيد يتضمن الزيادة المضطردة فى الإنفاق على السلع والخدمات العامة، واقتصار استحقاق الدعم الغذائى على ال 40% الأدنى دخلاً، وترشيد الاستثمارات العامة فى مشروعات المرافق والبنية الأساسية، وتناسب العبء الضريبى مع الدخل والثروة.



rawabt روابط
للنشر وتقنية المعلومات
For Publishing & Information Technology

١٩ حسن أفلاطون - بجوار مستشفى عبد القادر فهمي - أرض الجولف - مصر الجديدة.
+[202] 24178673
info@rawabtonline.com
www.rawabtonline.com

